التيارات السياسية العلمانية وصناعة الرأي العام

(دراسة حالة العراق بعد 2003)

عدي ابراهيم محمود المناوي



التيارات السياسية

العلمانية وصناعة الراي العام

التيارات السياسية العلمانية وصناعة الراي العام

عدي ابراهيم المناوي



الطبعة الأولى

1435هـ - 2014

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
2014/4/1848

المناوي / عدي ابراهيم
التيارات السياسية العلمانية وصناعة الراي العام/ عدي محمود المناوي.- عمان: دار زهران للنشر،عمان، 2014.

. ر.ا.: 2013/4/1216

الواصفات السياسة /العلمانية

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومبة اخرى.

المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي

دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس : 5331289 – 6 – 962+، ص.ب 1170 عمان 11941 الأردن

E-mail : Zahran.publishers@gmail.com

www.zahranpublishers.com

التيارات السياسية العلمانية وصناعة الرأي العام

(دراسة حالة العراق بعد 2003)

تأليف

عدي إبراهيم محمود المناوي

مراجعة

الأستاذ المساعد الدكتور

هشام حكمت عبد الستار العزاوي

1432هـ 2011م

Secularism Political Trends and Public Opinion Making in Iraq

Post 2003 as a Case Study

Author

Ouday Ibraheem Mahmood

Revision by

Ass. Prof. Dr.

Husham Hekmet Abdulsattar

1432 2011

قائمة المحتويـــات

فهرست الجداول

فهرست الاشكال

المقدمـة

تعد عملية إيجاد رأي عام إزاء قضية معينة ومن ثم السعي إلى جذب أنظار المسؤولين الحكوميين إليها هي أحد الوظائف الأساسية للأحزاب والتيارات السياسية بشكل عام، لذلك ينظر إلى هذه التنظيمات السياسية في هذا الشأن بوصفها مؤشرات وسطية مابين الرأي العام والسلطة السياسية، وإذا ما كان للحزب أو التيار السياسي قاعدته الاجتماعية فأنه يسعى إلى أن يعبر عن آرائها ويصعد وعيها السياسي ومن ثم التأثير فيها لتتخذ الموقف الذي يراه مناسبا ، وعليه فأن الحزب يقوم بوظيفة مزدوجة هي تكوين الرأي العام أولا، والتعبير عنه ثانياً .

ففي ما يتعلق بصناعة الرأي العام وتكوينه فان الحزب أو التيار قد يرتبط بايدولوجيا أو نظرية أو عقيدة أو مجموعة مبادئ عامة يقوم على أساسها برامجه في العمل فانه يقوم بالتأثير في آراء الأفراد واتجاهاتهم وتركيزها حول الايدولوجيا التي يمثلها أو المشروع السياسي الذي يسعى لتحقيقه . ومن ذلك تبدو العلاقة بين الأحزاب والتيارات السياسية من جهة والرأي العام من جهة أخرى واضحة ، فالنظام الحزبي ما هو إلا انعكاس لاتجاهات الرأي العام والعكس صحيح، إذ أن الرأي العام واتجاهاته يترك أثره على النظام الحزبي المعمول به في المجتمع. فضلاً عن أن الأحزاب السياسية والرأي العام ما هي إلا عناصر داخل النظام السياسي .

وفي ظل التحول السياسي الديمقراطي الذي شهده العراق إثر الاحتلال الأمريكي لـه في 9/ 4/ 2003، برزت حالة ، غالباً ما توصف بأنها صحية، وهي: (التعددية السياسية) والتي تعني في أبسط معانيها وجود أحزاب سياسية لها برامجها المختلفة وتمثل قـوى اجتماعيـة واقتصادية وثقافية وسياسية متباينـة تتنـافس فـيما بينهـا مـن اجـل كسـب الـرأي العـام للذود بالسلطة السياسية وتحقيق ما تنادي بـه مـن أهـداف وبـرامج. فالأخـذ بـالنموذج

الديمقراطي في الحكم الذي يعتمد الانتخابات كوسيلة لتداول السلطة، قد فتح الباب على مصراعيه لتأسيس حركات وتنظيمات سياسية مدنية عديدة في العراق ، وعودة القوى والتجمعات والأحزاب السياسية التي حرمت من ممارسة عملها ونشاطها داخل العراق بعد أن كان ممنوعاً أي نشاط أو تنظيم سياسي معارض أو غير موالي للسلطة الحاكمة؛ أو تلك التي تأسس خارج العراق، ويمكن تصنيف تلك القوى السياسية في اتجاهين رئيسين هما : الأحزاب والقوى العلمانية، التي تدعو إلى تطبيق العلمانية كنظام حكم في العراق مؤكدين على ضرورة صياغة دستور علماني يدعو إلى فصل الدين عن الدولة وجاعلين من العلمانية الضامن الأول والأخير للحقوق الفردية والجماعية من مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، والإطار السليم الذي يوحد جميع أطيافه وقومياته وأعراقه والخيار اللازم للاندماج الاجتماعي والسياسي في المجتمع. والأحزاب والقوى الدينية، التي تعتمد الشريعة الإسلامية كأساس لتصريف شؤون الدولة .

ونظرا لكثرة الأحزاب والتيارات السياسية (الدينية والعلمانية) في العراق بعد العام 2003 وتزايد عددها مما ترتب عليه صعوبة الإلمام بدراستها، اقتصر بحثنا على التيار العلماني كنموذج للدراسة بما يتضمنه من أحزاب وتيارات ذات طابع علماني (ليبرالي واشتراكي وقومي)، ولتجنب القراءة السطحية لهذه التيارات عمد المؤلف إلى اختيار نموذج محل الدراسة عن كل تيار من هذه التيارات العلمانية الثلاثة من زاوية أثرها في الرأي العام العراقي. واعتمد المؤلف على العملية الانتخابية التي شهدها العراق (من 2005 إلى 2010) كمعيار لقياس مدى قدرة هذه التيارات على صناعة الرأي العام في العراق عن طريق قراءة نتائج الانتخابات التي جرت، والظروف والتطورات التي شهدتها كل منها، فضلا عن اعتماد بعض استطلاعات الرأي العام والدراسات التي

أجريت في العراق لرصد اتجاهات الرأي العام العراقي أثناء تلك الفترة، وذلك لصعوبة القيام بالدراسة الميدانية الشاملة.

وبعد تحديد وزن القوى السياسية العلمانية وقدرتها على صنع الرأي العام في العراق، وجد المؤلف ضرورة البحث في إمكانيات ومعوقات التيارات السياسية العلمانية، عن طريق القراءة المعمقة في الإمكانيات الموضوعية منها والذاتية – إعلامية وتعبوية - لهذه التيارات، وعن طريق تبيان المعوقات الديموغرافية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية – الدستورية.

حدود الكتاب:-

يمكن إيجاز حدود الكتاب هنا، أنها ركزت على الدور الذي تمارسه الأحزاب والتيارات السياسة في التأثير على الرأي العام وصناعته والتي يطلق عليها في بعض الأحيان عملية (صناعة البشر) أو (الإنسان الجديد) أو (المذهبة) أو (التلقين الإيديولوجي) ، أي البحث في العلاقة بين الأحزاب والتيارات السياسية وبين الرأي العام .

أهمية الكتاب :-

تكمن أهمية الكتاب في محاولة إلقاء الضوء على موضوع مهم ومعاصر في الشأن العراقي، والذي يتمثل في عملية كسب وتكوين (صناعة) الرأي العام العراقي من قبل الأحزاب والتيارات السياسية العراقية على اختلاف مشاربها أثناء العمليات الانتخابية، وخاصةً التيار العلماني، التي اعتمدت بوصفها أسلوب عمل ديمقراطي للتداول السلمي على السلطة بعد العام 2003 .

هدف الكتاب :-

تزامنا مع التحول الديمقراطي الذي شهده ويشهده العراق اثر الاحتلال الانكلو-امريكي برز دور الأحزاب والتيارات السياسية في المجتمع العراقي ودورها في مجال صناعة وتكوين الرأي العام فيه، وانطلاقا من ذلك، يركز البحث على تحقيق هدفين أساسين، يتمثل الأول منه في سعينا للبحث في الدور الذي يمارسه التيار العلماني في العراق بعد العام 2003 في صناعة الرأي العام؛ في حين يتمثل الثاني في رفد المكتبة العراقية بدراسة علمية تكشف عن إمكانيات ومعوقات الأحزاب والتيارات السياسية العلمانية في صنع رأي عام عراقي.

إشكالية الكتاب :-

يقوم الكتاب على إشكالية تتمثل في (ما مدى التأثير الذي تمارسه الأحزاب والتيارات السياسية في صناعة الرأي العام ؟ وهل نجحت الأحزاب والتيارات السياسية العلمانية في صنع رأي عام عراقي؟ وما هي إمكانيات ومعوقات الأحزاب والتيارات السياسية العلمانية في صنع رأي عام عراقي علماني مؤثر؟)

فرضية الكتاب :-

بني البحث على افتراض مفاده: (وجود اثر لدور الأحزاب والتيارات السياسية العلمانية في صنع رأي عام عراقي). إلا أن هذا الدور يصطدم بعوائق تحد من تقدمه وانتشاره أفقيا، وعلى عدة مستويات، من أبرزها عوائق ديموغرافية و ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية - دستورية .

منهجية الكتاب:-

اعتمد المؤلف في هذا البحث على المنهج البنائي الوظيفي والمنهج التاريخي وتوظيفهما في دراسة الحالة.

هيكلية الكتاب :-

تضمن كتابنا الموسومة بـ ((التيارات السياسية العلمانية وصناعة الرأي العام: دراسة حالة العراق بعد 2003)) ثلاثة فصول فضلا عن مقدمة وخاتمة، تطرقنا في الفصل الأول إلى التيارات السياسية والرأي العام وذلك في ثلاثة مباحث، خصص الأول للتعريف بمفهوم التيار السياسي وتمييزه عن المفاهيم الأخرى المقاربة له ومفهوم التيار العلماني أيضا باعتباره الأنموذج الذي تقوم عليه دراسة الحالة. وعني المبحث الثاني بمفهوم الرأي العام وتمييزه عن المفاهيم المتداخلة معه، ومن ثم بيان أنواع الرأي العام والعوامل المؤثرة في تكوينه . وركز المبحث الثالث على ابرز الوسائل التي تستخدمها التيارات السياسية في مجال صناعة الرأي العام، وارتأى المؤلف أن يقسمها إلى ثلاث وسائل رئيسة هي الخطاب السياسي ووسائل الإعلام والرموز الاجتماعية أو قادة الرأي في المجتمع، على اعتبارها أكثر الوسائل تأثيراً في الرأي العام والتي تعول عليها التيارات السياسية كثيراً في عملها الاتصالي مع الجمهور.

وجاء الفصل الثاني من الكتاب بعنوان التيارات السياسية العلمانية في العراق وصناعة الرأي العام بعد عام 2003، مقسماً إلى ثلاثة مباحث، تضمن الأول منها دراسة نماذج مختارة: (حالات للدراسة) من التيارات السياسية العلمانية (التيار الليبرالي، والتيار الاشتراكي، والتيار القومي) الفاعلة على الساحة السياسية العراقية من حيث المرتكزات والمنطلقات الفكرية التي تقوم عليها أحزاب وحركات هذه التيارات الثلاثة. في حين بين المبحث الثاني البرامج السياسية والخطاب السياسي للتحالفات التي شكلتها قوى التيارات السياسية العلمانية وإيراد أهم الملاحظات الضرورية عليها على اعتبار انها وسيلة تلك القوى للاتصال بالرأي العام وصناعته، فضلاً عن الشعار السياسي الذي يمثل هوية الحزب الذي يعرف بها أمام الرأي العام. وتضمن المبحث الثالث من هذا الفصل قراءة

للانتخابات العراقية الأربع التي شهدتها العملية السياسية في العراق بعد العام 2003 والتي بموجبها تم التعرف على قدرة التيار العلماني في صناعة الرأي العام العراقي على اعتبار أن الانتخابات من الوسائل التي يمكن بواسطتها قياس اتجاهات الرأي العام في المجتمع.

اما الفصل الثالث فقد تضمن البحث في إمكانيات التيار العلماني ومعوقاته المجتمعية عن طريق مبحثين . تناول الأول منه قراءة للإمكانيات الموضوعية للتيار العلماني بشكل عام، وذلك عن طريق قراءة في التراجع الذي انتاب التيار السياسي الديني في المجتمع العراقي خاصةً في الفترة بين 2004 و2006 التي شهد أثناءها الوضع الأمني في العراق تدهوراً شديداً ، فضلاً عن كونه يتضمن قراءة للإمكانيات الذاتية وخاصةً الإعلامية لقوى التيار العلماني، وفقاً لنماذج البحث، والتي توظفها لكسب الرأي العام في العراق واستمالته وصناعته. في حين تطرق المبحث الثاني الى المعوقات التي تعيق التيار العلماني في صنع الرأي العام في المجتمع العراقي، وارتأى المؤلف هنا أن يقسمها إلى عوائق ديموغرافية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية - دستورية.

ومن اللـه العزيز القدير التوفيق

الكاتب

الفصل الأول

التيارات السياسية والرأي العام

يقوم هذا الفصل على دراسة نظرية تأصيلي للتيارات السياسية وآليات عملها في صناعة الرأي العام، عن طريق البحث في الدلالات التي يشير إليها مصطلح (التيار السياسي)، والتركيز على المصطلحات الأخرى المقاربة والتي تتداخل مع هذا المصطلح بغية التمييز بين التيار السياسي وتلك المفاهيم أو المصطلحات، والبحث في مفهوم التيار العلماني عن طريق التطرق إلى ما يشير إليه مصطلح العلمانية من حيث إشكالات المعنى والمفهوم للتوصل إلى الخصائص العامة التي يتصف بها هذا التيار على اعتبار انه النموذج الذي يقوم عليه بحثنا. فضلاً عن ذلك البحث في مفهوم الرأي العام لتحديد معناه وتمييزه عن المفاهيم الأخرى المتداخلة معه وتحديد أنواعه والعوامل المؤثرة في صناعته وتكوينه، بالإضافة إلى البحث في العلاقة بين التيارات السياسية والرأي العام وآليات تلك التيارات السياسية في صناعة الرأي العام وكسبه إلى جانبها. وذلك من خلال ثلاثة مباحث و هي مرتبة على النحو الآتي :-

المبحث الأول/ التعريف بمفهوم التيار السياسي

المبحث الثاني/ التعريف بمفهوم الرأي العام

المبحث الثالث/ أدوات التيارات السياسية في صناعة الرأي العام

المبحث الأول

التعريف بمفهوم التيار السياسي

إنَّ مصطلح (التيار السياسي) أو (التيارات السياسية) من المصطلحات الشائعة كثيراً في الدراسات السياسية، وبالرغم من شيوعه ودراسته من قبل الباحثين والكتاب، إلا أن الدراسات التي تناولته من حيث تحديد مفهومه و/أو من حيث مقارنته بالمصطلحات الأخرى الأكثر شيوعاً من مثل الحزب أو الحركة أو الائتلاف ...وغيرها من المصطلحات المتداخلة معه، ربما تكون قليلة جداً إلى حد الندرة، خاصة العربية منها.

ولتحديد مفهوم التيار السياسي والمفاهيم المتداخلة معه و المقاربة له، و لتحديد مفهوم التيار العلماني أيضاً؛ على اعتبار انه احد ابرز التيارات السائدة في الفكر والعمل السياسي ولكونه يشكل النموذج الذي تقوم عليه رسالتنا، قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب: اختص الأول منه بمفهوم التيار السياسي. وحدد الثاني المفاهيم المقاربة لمفهوم التيار السياسي والتي تتداخل معه. أما الثالث، فهو متخصص لتحديد مفهوم التيار العلماني عن طريق تبيان معنى العلمانية ومستوياتها للتوصل إلى خصائص أو قواسم مشتركة تقوم عليها التيارات السياسية العلمانية على اختلاف إيديولوجياتها.

المطلب الأول

مفهوم التيار السياسي

كلمة تيار هي ترجمة للكلمة الانكليزية (trend) التي تعني نزعة أو نزعات، أي الطريقة التي تتغير وفقها الأشياء، وتعني أيضا ميل أو اتجاه. وتترجم أيضا كلمة (current) إلى تيار أو تيارات، وتتضمن ما يعني تيار مائي أو هوائي (هواء أو ماء متحرك) أو تيار كهربائي (كهرباء يمر عبر السلك)[1]. وفي اللغة، يشير معجم مقاييس اللغة إلى أن كلمة (تيار) بمعنى " موج البحر الذي ينضح الماء "[2].

وبالمقارنة بين (التيار) و (الاتجاه) فان الأخير _ أياً كانَ _ ينطوي على ثلاثة عناصر مترابطة (عقلاني، وجداني، وسلوكي) أي (فكر، وشعور، وعمل)، وان اي اتجاه نحو قضية معينة لا يمكن النظر إليه من فراغ أو من زاوية واحدة، فالنظرية الاجتماعية تؤكد لنا إن أي اتجاه يكون جزءاً من نسق اكبر يتضمن اتجاهات أخرى نحو مسائل وقضايا أخرى متشابكة وهذه كلها تكون فيما بينها ما يسمى: (بالنظرة الكلية للفرد) والتي يطلق عليها لفظ إيديولوجيا.[3]

وفي التنقيب عن فكرة (الايدولوجيا) فإنها تنطوي على تصور لواقع اجتماعي وسياسي وكيفية تحسين هذا الواقع، أي: أنها تساعد على فهم الحياة الاجتماعية المعقدة التي نعيش فيها[4]. كما أنها تشير إلى نتاج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع

(1) قاموس اكسفورد الحديث الشامل (انكليزي- عربي- انكليزي) ، ص586.

(2) ابي حسن احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة - كاتب التاء – باب التاء والياء ، الجزء الاول .

(3) سعد الدين ابراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة : دراسة ميدانية ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1980)، ص25

(4) لين ماكينزي ، فكرة الايديولوجيا , في : الأيدولوجيات السياسية ، ترجمة عباس عباس ، (دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009) ، ص5

والفرد مما يحدد موقعا فكرياً وعملياً معيناً لمعتنق هذا النسق والذي يربط و يكامل بين الأفكار في مختلف الميادين الفكرية والسياسية والأخلاقية والفلسفية أولا يعني ذلك اتخاذ موقف مطلق وجامد من الظواهر الاجتماعية التي هي بطبيعتها متحركة ومتطورة [5] .

أي أن معتنق أي أيديولوجيا أو تيار فكري يمكن ان يغيره إلى تيار فكري آخر أو إيديولوجيا أخرى . وهناك من يرى الايديولوجيا بأنها دين الإنسان الحديث الذي يمنح الإنسان إرادة للتغيير، في حين أن الدين يمثل رؤية الإنسان القديم الذي يمنحه موقع المتفرج والمفسر للعالم ويوحي له بالعبودية[6].

وإن التيار _أياً كان_ يظهر عندما تكون هناك مجموعة من الأفراد تؤمن بفكرة معينة وقد تتمكن من جذب الناس إليها و إذا ما تمكنت من ذلك فإنها تنشأ تيارا ، والذي قد يكون له تيار مضاد، أي مجموعة من الناس تقف موقف الضد من التيار الأول أو الفكرة الأولى. وبعبارة أخرى ان التيار يظهر عندما يكون هناك تيار أو مجموعة تيارات مضادة له، ووجود أفكار له وبرامج متعددة داخل المجتمع. فمما لاشك فيه ان تاريخ المجتمع الإنساني هو تاريخ الصراع الاجتماعي ، وفي هذا الصراع لا يستخدم العنف وحده وإلا توقف المجتمع عن أن يكون مجتمعا إنسانيا، فالعنف قد يستخدم في فترات الأزمات الاجتماعية إلا انه في الفترات الاعتيادية غير المزمنة ، فان الفكر هو الذي يمارس دوره في الصراع الاجتماعي ، وهذا الفكر يتقولب في عدة قوالب ويأخذ شكل تيارات متناحرة

---

(5) عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، المجلد الاول ، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بلا تاريخ)، ص ص 421 – 422.

(6) عبد الكريم سروش، السياسة والتدين : دقائق نظرية ومآزق علمية، ترجمة احمد القبنجي، (النجف، آيات العراق، 2008)، ص31.

حينا ومتقاربة حينا آخر[7]. فالاختلاف بين البشر موجود منذ الأزل وأفراد المجتمع الواحد لا يكونون على اتجاه واحد بل ان الاختلاف وارد لا محال حتى عندما تحكم المجتمع وحدة الدين واللغة والأرض. وبهذا، فان التيار بمعناه الأيديولوجي هو مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تتأسس على وفقها النظرة الكلية للحياة في مختلف جوانبها : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

أما معناه العملي، فهناك من يرى ان (التيار) استخدم في مجال العمل السياسي للدلالة على :-[8]

1. التجمعات التي تتكون داخل حزب سياسي واحد.
2. التجمعات التي تتكون أثناء الحرب الأهلية.
3. التنافس الحاصل داخل نظام الحكم.

فإذا ما أخذنا بالمفهوم الأول فانه ينطبق أكثر بالنسبة للمجتمعات المتقدمة التي قطعت أشواطاً في العملية السياسية وتطور أنظمتها الحزبية التي تمتد إلى مئات السنين ، أما المفهوم الثاني للتيار فما يؤخذ عليه انه حالة استثنائية غير قابلة للتكرار أو الاستمرار، في حين أن المفهوم الثالث يحصر الصراع داخل جهاز الحكم في حين أن صراع التيارات السياسية وتسابقها في كسب الأفراد ليس فقط داخل نظام الحكم بل خارجه أيضا ، في المجتمع والنظام الاجتماعي ككل ، إذ أن التيارات السياسية المتعايشة في مجتمع ما قد لا

(7) عبد الرضا حسين الطعان، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية : دراسة في علم الاجتماع السياسي ، ط1، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1990)، ص ص 132 – 133.

(8) سعد برزين، التيارات السياسية في ايران، ترجمة علاء رضائي، سلسلة دراسات عالمية، العدد32، ط1، (الامارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000)، ص37.

تكون كلها داخل نظام الحكم الذي يمثل السلطات الثلاث ، بل قد يكون في موقع ما يعرف بالمعارضة لذلك الجهاز[9].

والتيار ينبغي ان لا يكون نخبويا، لان السمة البارزة في التيار هو امتداده الأفقي لجملة الجماهير ، ولا يمكن إطلاق تسمية (تيار) على جماعة اجتماعية تأسر نفسها في إطار نخبوي، فالتيار حتى يقوم على ركيزة صحيحة و يجذر نفسه فلا بد له أن يوفق بين العمق العقلي والسعة العاطفية. والتيار بهذا المعنى مجموعة غير مؤسسة وبلا تنظيم يقودها شخص أو جهة يجمعها نمط ثقافي وتسعى نحو هدفها عن طريق الوصول إلى السلطة. فبعض التيارات نجدها تطرح منظومة فكرية دقيقة وفي أحيان أخرى لا يشاهد ذلك، والتنظيم الايديولوجي يرتبط في الغالب بحدود التنافس والصراع الإيديولوجي في المجتمع وتاريخ ذلك التنافس والصراع. ورغم ان لكل تيار سياسي ظروفه الخاصة التي نشأ عنها وتطور فيها مما يعطيه خصوصية ذاتية، إلا آن ما يجمعها هو نمط العلاقات البينية الحاكمة لأعضاء التيار السياسي الواحد، فهي في الغالب تستند إلى بعد شخصي فئوي، ففي كثير من الأحيان يعتمد تقسيم العمل داخل التيار على الإبداعات والابتكارات الشخصية والفردية اكثر من كونه عملا مبرمجاً ومنظماً، وان كان هذا لا يعدم أن تكون لبعض التيارات برامجها التي توضح أولوياتها في مزاولتها العمل السياسي[10] .

وعند البحث في أنواع التيارات السياسية والمعايير المستخدمة في تصنيفها، وجد انه من الصعب الإلمام بجميع أنواع التيارات السياسية وفق معيار واحد، والسبب في ذلك يعود إلى ان اغلب الباحثين والكتاب تناولوا موضوع التيارات السياسية من وجهة نظرهم وما يتفق وسياق بحثهم وكتاباتهم متأثرين بما هو سائد من تيارات فكرية – سياسية

(9) سعد برزين، التيارات السياسية في ايران، م. س. ذ. ،، ص39.

(10) المصدر نفسه ، ص ص 41 – 42.

معاصرة لهم. فمنهم من اعتمد على معيار القرب بين الشرق والغرب، فميز بين ما هو شرقي و ما هو غربي (تيار اشتراكي شرقي وتيار ليبرالي غربي) . فالأساس في هذا المعيار هو تقبل أو عدم تقبل الافكار الاشتراكية والذي على أساسه يمكن إيجاد نوعين من التيارات السياسية : (التيارات اليمينية) التي تضم جماعات وتنظيمات تعارض الاشتراكية وتنادي بالملكية الفردية ، و(التيارات اليسارية) التي تنادي بالأخذ بالمبادئ الاشتراكية وتعمل على زيادة تدخل الدولة في حياة وشؤون الأفراد ونشاطاتهم المختلفة، إلا أن ما يؤخذ على هذا المعيار انه تعوزه الدقة العلمية لان الاشتراكية نفسها غير محددة المعنى تحديدا دقيقا وان لها أنواعاً كثيرة ، وان المؤمنين بالاشتراكية ليس على نفس الدرجة من الإيمان، وكذا الحال بالنسبة للرافضين والمعارضين لها فهم أيضاً ليسوا على نفس الدرجة من الرفض . ومن جهة أخرى ليس جميع الاشتراكيين متفقين على كيفية التحول نحو الاشتراكية، حيث ان البعض منهم يؤمن بالتحول الثوري أو الراديكالي (الجذري)وهؤلاء هم (الاشتراكيون الثوريون) أو اليسار المتطرف ، في حين أن البعض الآخر يؤمن بالتحول التدريجي وهؤلاء هم: (الاشتراكيون الإصلاحيون) أو اليسار المعتدل. وكذلك الأمر نفسه بالنسبة لمعارضي الاشتراكية فهم ايضا متباينون فيما بينهم حول كيفية الحفاظ على الوضع القائم ، فمنهم من ذهب إلى معارضة الاشتراكية معارضة كلية والتمسك بالوضع القائم وهؤلاء هم (الرجعيون) أو اليمين المتطرف ، وآخرون قبلوا بإعطاء بعض التنازلات من اجل الاحتفاظ بالأمور الجوهرية للوضع القائم وهؤلاء هم (المحافظون) أو اليمين المعتدل[11] .

وهناك من الكتاب والباحثين ممن اعتمد في تقسيمه للتيارات السياسية على معيار القرب من السماء والأرض ، وميز بين نوعين من التيارات : (التيار الديني والتيار العلماني

(11) شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية ، (بغداد، مطبعة دار السلام، 1972)، ص125.

) [12]، إذ يضم الأول (التيار الديني) الذي يشتمل على التنظيمات السياسية والأحزاب والجماعات التي تستمد فكرها من الدين الذي تنتمي إليه أو تعتقد به وتمزج في عملها السياسي بين الدين والسياسة، أما التيار الثاني (التيار العلماني) فيضم التيارات والأحزاب السياسية العلمانية التي تنادي بفصل الدين عن السياسة والعمل السياسي. وما يؤخذ على هذا المعيار هو عدم الأخذ بنظر الاعتبار كون التنظيمات السياسية من أحزاب وتيارات التي تنطوي تحت كل نوع من هذين النوعين تتدرج في تعاملها مع مسألة فصل الدين عن السياسة والعمل السياسي ، فالبعض من الأحزاب والتيارات السياسية الدينية قد أخذت طابعا ليبراليا ، وكذلك بالنسبة للأحزاب ذات الطابع العلماني، فالبعض منها لم يجرد نفسه من الدين بشكل تام، ومثل هذه الظاهرة نلاحظها بشكل جلي في البلدان التي تضم شعوبا إسلامية في غالبيتها العظمى. وزيادةً على هذه الأنواع من التيارات هناك (التيار القومي) الذي برز بعد ان أضحت القومية محركا للقوى السياسية خصوصا في دول العالم الثالث في القرن العشرين. ويرتبط مفهوم القومية بدلالته السياسية بمفهوم الأمة، من حيث الانتماء إلى امة محددة ذات هوية سياسية خاصة تميزها عن باقي الأمم، وتتميز هذه الأمة بفكرها القومي الذي يستمد منه قادتها مبادئهم وإيديولوجيتهم في العمل السياسي .

وبسبب التداخل بين هذه المعايير في تقسيم التيارات السياسية ارتأى المؤلف إلى اعتماد التقسيم الذي يميز بين ما هو ديني وما هو علماني وكالآتي:-

1. التيار السياسي الديني ويضم : أ. التيار الديني الإسلامي السني .
ب. التيار الديني الإسلامي الشيعي.

2. التيار السياسي العلماني ويضم : أ. التيار الليبرالي.

---

(12) يوسف القرضاوي ، الإسلام والعلمانية وجها لوجه، (الدوحة، مؤسسة الرسالة ، 1407 هـ) ، ص78.

ب. التيار الاشتراكي.

ج. التيار القومي.

وفي تقديرنا أن هذا التقسيم يقترب أكثر من التقسيمات التي تعكس الواقع العراقي (أولا)، وبما يخدم الهدف المنشود من هذه الكتاب (ثانيا).

المطلب الثاني

التيار السياسي والمفاهيم المقاربة

هناك العديد من المفاهيم المقاربة التي تتـداخل مـع مفهـوم التيـار السـياسي، قـد تتطابق من حيث الأهداف والوظـائف لكنهـا في الوقـت نفسـه تختلـف في نـواحٍ أخـرى. ولفهم هذا التداخل والتقارب أو الاختلاف تناولنا في هذا المطلب مجموعة مـن المفـاهيم السياسية وتعريفاتها وفي مقدمتها الحزب السياسي وغيره من المفاهيم الأخرى .

الحزب السياسي ، تتعدد تعريفات مفهوم الحزب السياسي كونه واحداً من مفاهيم العلوم الاجتماعية، ولمواجهة هذه التعددية في التعريفات لابـد مـن سردٍ لـبعضٍ منهـا بمـا يفيدنا في استخلاص فكرة واضحة لمفهوم الحزب السـياسي حتـى يمكـن تمييـزه عـن التيـار السياسي.

فقد ذهب الأستاذ الفرنسي (روبيرت بيلو) في كتابه المـواطن والدولـة إلى القـول ان هناك ثلاثة مفاهيم للأحزاب السياسية:-[13]

- الأول ، يقوم على تضامن شخصي صرف وهو (حزب البطانة) الـذي يعرفـه " عـلى أنه تكتل حول شخص أو أسرة ينتظر منه أن يقدم حماية شخصية وينتهج سياسة ملائمة للمصلحة العامة والبعض منها".
- الثاني، وهو الحزب العقائدي، إذ يكمن لتضامن الأفكار و الأهداف ان تولد حزبـا، ومفهـوم الحـزب العقائـدي هـو "اتحـاد مجموعـة مـن الأفـراد لـنشر أفكـارهم

(13) نقلا عن: سليمان صـالح الغويـل، ديمقراطيـة الأحـزاب السياسـية والجماعـات الضـاغطة، ط1، (بنغـازي، منشورات عويدات، 2003)، ص ص 27 – 28.

واجتذاب الأنصار والمؤيدين لهم وربما الحصول على الأكثرية في الانتخابات وتشكيل الحكومة".

- الثالث، هو الحزب الطبقي، والحزب بهذا المعنى هو تعبير عن تضامن طبقي بين مجموعة من الأفراد تجمعهم وحدة الهوية والمصالح، كالأحزاب العمالية.

وهناك من رأى بوجود مجموعتين من التعاريف للحزب ، تنطلق أحداهما من الانحياز إلى الايدولوجيا الليبرالية في حين تنطلق الأخرى من الانحياز إلى الايدولوجيا الاشتراكية أو النظرية الماركسية[14]. فالحزب بالمصطلح الاشتراكي يشير إلى مجموعة من الناس تربطهم مصالح اقتصادية في المحل الأول وتحاول ان تصل إلى الحكم عن طريق الإصلاح والثورة[15]. فالمفهوم الماركسي للحزب نجده يرتبط بالإطار الشامل للأيديولوجية الماركسية، ويعرف الحزب السياسي بحسب هذا المفهوم: (بأنه تعبير عن مصالح طبقة اجتماعية). أما بالمفهوم الغربي الليبرالي: (فهو عبارة عن مجموعة من الناس تحاول عن طريق الانتخابات أن تجلس أعضائها في مراكز الحكم وبذلك تسيطر على أعضاء الحكومة وتوجهها) [16].

وهناك من يرى في الحزب السياسي انه المنظمة التي تقوم بتقديم المرشحين للانتخابات، إلا أن مثل هذا التعريف ضيق النطاق لأنه لم يميز بين الأحزاب السياسية

---

(14) بلقيس احمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، ط1،(القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004)، ص15.

(15) اسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة كتب عالم المعرفة (117)، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، 1987)، ص18.

(16) للمزيد انظر : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المجلد الثاني، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بلا تاريخ)، ص310 ومابعدها.

وجماعات المصالح أو غيرها من المنظمات التي تقوم بالوظيفة نفسها[17]، كما انه لا يمكن الارتكاز على (وظيفة الحزب في التعريف) ذلك لان هذه الوظيفة تختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية تركز وظيفة الحزب على الوظائف العملية كتولي الحكم أو التركيز على الحملات الانتخابية، في حين ان الأحزاب الأوربية فضلاً عن وظيفتها العملية فهي لا تهمل الجانب الأيديولوجي في وظائفها والتي تتمثل بغرس الأفكار والمبادئ عند تابعيها[18]، فضلا عن اختلاف وظيفة الحزب في بلدان العالم الثالث عما هو عليه في الدول المتقدمة وهي تختلف أيضا في عملها في الوقت الحاضر عما كانت عليه في زمن الاستقلال[19].

ويذهب (ادموند بيرك) في تعريفه الشهير للحزب السياسي إلى القول بأن الحزب هو "جماعة متحدة من الأفراد ، ويسعون بجهودهم الجماعية إلى تحقيق المصلحة الوطنية وفقا لبعض المبادئ التي تحوز رضاهم جميعا"[20]، ولكن ما يؤخذ على هذا التعريف انه واسع ومرن ويدخل في إطاره، فضلاً عن الأحزاب السياسية، الكثير من التنظيمات الأخرى المشابهة كالنقابة والجمعية.

ومن أكثر التعريفات شهرة وتداولا لدى معظم الكتاب، وهو التعريف الذي قدمه (لابولامبارا وواينر) إذ عرفا الحزب السياسي على أنه " تنظيمات دائمة تتحرك على مستوى

(17) Joseph Lapalombara , Politics Within Nations , Prentice-hall , Inc. ,Englewood Cliffs , New Jersey, 1974 , p 509.

(18) للمزيد انظر: ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، ط1، (الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص 209-210.

(19) نبيلة عبد الحليم، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، (الكويت ، دار الفكر ، بلا تاريخ)، ص ص79–80.

(20) سليمان صالح الغويل ، ديمقراطية الأحزاب السياسية ...، م. س. ذ. ، ص29.

وطني ومحلي من اجل الحصول على الدعم الشعبي بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة "[21]، يركز هذا التعريف على عنصرين أساسين هما : التنظيم والمشاركة السياسية.

ومن الملاحظ ان " مسألة التنظيم " في تعريف الحزب أخذت لها حيزا كبيرا في أفكار الذين تناولوا موضوع الأحزاب السياسية، فقد عرف (موران ميتشل Moran Michal) الحزب السياسي بانه "تنظيم يحاول جمع عضوية كبيرة وان يقدم برامج عريضة للناخبين"، وكذلك (بلونديل وايلبو Blondel Wilbu) يعرفه على أنه " جماعة مؤسسة تهدف الوصول إلى السلطة "[22]. وقدم الهاشمي تعريفان للحزب السياسي ... أحدهما مختصر والآخر جامع هما:-[23]

1. جهاز صراع منظم يهدف الوصول إلى السلطة.
2. مجموعة من الناس ينتظمهم تنظيم معين وتجمعهم مصالح ومبادئ معينة ويهدفون الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها.

في حين يرى د. شمران حمادي ان تحديد معنى الحزب يتطلب توافر العناصر الآتية:-[24]

---

(21) سليمان صالح الغويل ، ديمقراطية الأحزاب السياسية ...، م. س. ذ. ، ص 33.

(22) نقلا عن: متحت ابو نصر ، الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية، ط1، (القاهرة، البتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص9.

(23) طارق الهاشمي، الأحزاب السياسية، (جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1990)، ص65.

(24) شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، م. س. ذ.، ص 28.

(الأيديولوجية، والجماهير اوالقاعدة الشعبية، والطليعة المنتظمة، والشكل التنظيمي، والالتزام)

وفي ضوء ذلك نجد انه عندما ترد لفظة (حزب سياسي) فيراد به وجود اتحاد أو تجمع من الأفراد ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي ، يعبر في وجوده عن مصالح قوي اجتماعية محددة ويستهدف الوصول إلى السلطة. كما ويجب أن يكون للحزب دستوره أو لائحة أو نظام داخلي [25]، وان مسألة التنظيم ضرورية لإعطاء الجماعة الاجتماعية صفة حزب سياسي إذا كان هدفها الوصول إلى السلطة، وهذا ما يميز الحزب السياسي عن التيار الذي هو مجموعة من الأفراد وبلا تنظيم يقودها شخص أو جهة.

وعندما يكون الحزب مجموعة من المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيم الأخلاقية التي ينتهجها ويستعين بها في تنفيذ سياسته فأن هذه المبادئ هي ما يطلق عليه عقيدة الحزب أو أيديولوجيته والتي يستمدها من أيديولوجية التيار الذي ينتمي إليه، فهو الوسيلة التي يتم بها برمجة الأفكار والمبادئ (الأيديولوجيات) التي يتضمنها التيار، سواء كان علمانيا أم دينيا، إلى واقع العمل السياسي.

وبالرغم من أن الأحزاب السياسية هي احد أهم آليات ووسائل الديمقراطية إلا انه هناك من يرفض فكرة الحزبية والتحزب في مجال العمل السياسي، والسبب في ذلك يعود إلى أن قسما من الأحزاب تقع في ما أسموه مشكلة التحزب والحزبوية، وهي مشكلة تعاني منها اغلب الأحزاب اليوم مما دفع هؤلاء إلى إطلاق اسم (تيار) على مشروعهم السياسي

(25) للمزيد انظر : بلقيس احمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، م. س. ذ. ، ص19.

بدلا من (حزب)[26]. وهناك من رأى في التيار السياسي خروج من الحالة الحزبيـة الضـيقة، وخروج من الانتماء ألاثني والقومي والعرقي، وخروج من طيف معين إلى زاويـة مفتوحـة تسع كل أفراد المجتمع وكل طبقاته الثقافية والاجتماعية والسياسية[27]. وبـذلك نجـد انـه هناك قوى سياسية تمارس العمل السياسي وتستهدف الوصول إلى السلطة، شـأنها في ذلـك شأن الحزب السياسي، إلا أنها لا تطلق على نفسها اسم (حزب سياسي) بـل تسـمي نفسـها تيار سياسي الذي يقع ضمن تيار فكري اعرض يضمها.

ان ما يعطينا تفسيرا حول قبول أو عدم قبول فكرة (حزب سياسي) في مجال ممارسة العمل السياسي من قبل القوى السياسـية الناشـطة هـو أن المفكـرين الإسـلاميين اختلفـوا حول شرعية ممارسة العمل السياسي في إطـار أحـزاب سياسـية إسـلامية، فمـنهم مـن اقـر بشرعية تلك الممارسة في اطر حزبية [*]، بشرط ان يكـون التعصـب والتحـزب لله سـبحانه تعالى وما ينتمي له سبحانه تعالى، انطلاقا من ان التحزب للإسلام مقبـول لان الـدين عنـد الـلـه الإسلام، والتحزب للنبي (ص) مقبول لأنه رسول الـلـه، والتعصب للمسلمين مقبـول

---

(26) نبراس المعموري، حوار مع موفق الربيعي، جريدة الاتحاد، صفحة حوارات ولقاءات، مقـال منشـور عـلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، بلا تاريخ، على الموقع :

www.alitthad.com

(27) غفار العفراوي ، تيار الاصلاح هل هو امتداد للتيار الصدري ام منـاغم لـه؟ ، مقـال منشـور عـلى شـبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، الجمعة 20 – 6 – 2008، على الموقع :

www.al-nnas.com

(*) يعد البعض جمال الدين الافغاني هو أول من كون (الحزب الوطني الحر) في سبعينات القرن التاسع عشر، وهو من الليبراليين الاسلاميين الذين ينطلقون من ان الإسلام وسع التعددية الفقهية فهو يسع التعددية السياسية، وان الحزب السياسي عندهم لون من مأسسة الشورى. للمزيد انظر : محمد عـمارة، الإسـلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسـلامي، سلسـلة محـاضرات الامـارات (79)، ط1، (الامـارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص ص15 - 18

لأنهم خير امة أخرجت للناس، وان البديل للتنظيم الحزبي في العمل السياسي هو الفـوضى في الحركـة والضـياع في الطريـق[28]، كـما وان بـواكير الأحـزاب السياسـية في الشرق كانـت إسلامية، أي أن الإسلاميين هم أول من كون أحزاباً سياسية في الشرق العربي الإسلامي [29]. في حين ذهب آخرون إلى القول ان العمل الحزبي قد يوصف بأنه غير شرعي أو يفتقـر إلى الشرعية، وينطلق هؤلاء في رأيهم من ان المنهـاج الـذي سـار عليـه الرسـول (ص) والأئمـة والصحابة والتابعين له (رضوان اللـه عليهم) للعمل بأحكـام الشريعـة الإسـلامية يختلـف عن المنهاج الذي تتصف به اغلب الأحزاب اليوم، فهم يرون ان الأحزاب السياسـية تقسـم المجتمع الإسلامي على نفسه في قضايا العامة [30]، مما دفع اغلب المناصرين لوجهة النظـر هذه من السياسيين إلى تسمية مشروعهم السياسي بـ (التيـار).

وهناك من يرى أن التيارات السياسية لا تمتلك مواصفات الحزب السياسي ، والسبب في ذلك يعود إلى:- [31]

1. أن الأحزاب لديها منهاج ونظام داخلي في حين أن التيارات تفتقـر إلى مثـل ذلـك المنهاج أو النظام الداخلي.

---

(28) محمد الحيـدري، معـالم النظريـة الاسـلامية في التحـرك السـياسي ، (بـلا مكـان طبـع، دار نـداء الرافـدين للصحافة، بلا تاريخ)، ص ص 61 – 62.

(29) محمد عمارة، الاسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي، م. س. ذ.، ص ص 15 – 17.

(30) محمد حسـين فضـل اللــه، الحركـة الاسـلامية : همـوم وقضـايا، (بـيروت، دار المـلاك للطباعـة والـنشر والتوزيع، 1990)، ص ص 68 -69.

(31) حجة مرتجى ، التيارات السياسية في ايران اليوم ، ط1 ، (البحرين، مكتبة فخراوي، 2002) ، ص39 .

2. ان الأحزاب لديها برنامج عمل مكتوب وتعمل على إعداد كوادر، في حين ان التيارات ليس لديها برنامج عمل مكتوب بل ان مواقفها تتغير وتتبدل مع الوقت وبحسب التجربة والخطأ.

3. الأحزاب السياسية لديها شبكات واسعة وترتبط بتنظيمات، في حين ان التيارات تفضل ان يكون اتصالها بالجماهير على نحو تقليدي وليس في إطار حزبي تنظيمي، فمن الخصائص الجوهرية للظاهرة الحزبية انها تعبير عن ظاهرة منظمة [(32)].

4. الأحزاب تتحرك وفق سياسات معينة، في حين التيارات تتحرك على شكل طيف فكري يضم داخله توجهات متنوعة.

5. الأحزاب السياسية تجذب قسما من أفراد المجتمع ، فهي ظاهرة جزئية [(33)]، في حين نرى بعض التيارات هي اشمل من الحزب وتعتقد ان كل ما تملكه صحيح وحق وما يملكه الآخر خطأ وباطل.

6. التيار السياسي يسعى لان يمتلك الخصوصية الرسمية والقانونية ، فهو تعبير عن ما يمثل مرحلة (الرغبة) في الحزب السياسي ، والحزب السياسي هو مرحلة متطورة ومعقدة من التيار[(34)].

7. لا يشترط لقيام الحزب ان يكون له إيديولوجيا معينة ، لان وجود الأيديولوجيا ليس شرطا من شروط الأحزاب السياسية في الوقت الحاضر ، الا ان التيار السياسي - برأي المؤلف - لايمكن تصور وجوده بدون إيديولوجيا معينة.

(32) سليمان صالح الغويل، ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، م. س. ذ. ، ص27.

(33) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

(34) سعد برزين ، التيارات السياسية في ايران ، م. س. ذ. ، ص41.

ومـن المفـاهيم الأخـرى المقاربـة لمفهـوم التيـار السـياسي والمتداخلـة معـه هـو (الحركة). والحركة في لغة السياسة هي التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية معينة إلى تنظيم صفوفها بقصد القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاقتصـادية والاجتماعية، ومن اشهر الحركات العالمية في عصرنـا هـذا هـي الحركـة العماليـة والحركـة الطلابية والحركة النسوية.......الخ [35] . والحركة الاجتماعية هي تعبير عن مجموعـة مـن الاتجاهات الخاصة لفئة اجتماعية معينة تستهدف تغيير النظام الاجتماعي القـائم تغيـيرا أساسيا طبقا لصالح هذه الفئة، والتنظيم هنا لايقصد به التنظـيم كعـنصر مـلازم للحركـة الاجتماعية ذاتها ، وإنمـا المقصـود بـه التنظـيم القـائم خـارج إطـار الحركـة ذاتهـا والـذي تستهدفه بالتغيير واستبداله بتنظيم اجتماعي آخر، وهذا النوع من الحركات يأخذ طابعـا راديكاليا ومثله اغلب الحركات الإسلامية المعاصرة[36].

وفي بعض الأحيان تأخذ الحركات الاجتماعية والسياسـية شـكل المجموعـات المنظمـة التي تقـوم بالإضرابـات ضـد بعـض ظـروف العمـل القائمـة، وفي أحيـان أخـرى تأخـذ شـكل محاولات من جانب القلة بهدف تغيير بعض جوانب التشريع أو القانون الذي قد يبدو غـير عادل وغير محقق لبعض المصالح والاهتمامات التي ترتبط بقطاع من قطاعات المجتمع [37]، وان بعض الحركات تستهدف النظام السياسي برمته، كما هو الحال مع (حركـة التضـامن) في بولونيا أواخر الثمانينات التي أسهمت في انهيار النظـام السـياسي الشـيوعي وصـعود رئـيس الحركـة إلى السـلطة. وتعـد الحركـات الاجتماعيـة والسياسـية ظـاهرة توجـد في كـل مكـان

(35) عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، المجلد الثاني، م. س. ذ.، ص222 .

(36) عبد الرضا حسين الطعان ، البعد الاجتماعي للاحزاب السياسية، م. س. ذ. ، ص ص68 – 69.

(37) ابراهيم ابو الغار، علم الاجتماع السياسي، ط1، (جامعة القاهرة ، دار الثقافة للطباعـة والـنشر ، 1979)، ص97.

وعنصرا طبيعيا وملازما لكثير من الأبنية الاجتماعية , ويتضمن التعريف الأساسي للحركات الاجتماعية ثلاثة عناصر ضرورية ، وتتمثل هذه العناصر في النقاط الآتية :- [38]

1. تنظيم أو بناء : وهو يعني أن هناك حدودا للجماعة المكونة للحركة تميز من خلاله الأعضاء وغير الأعضاء ، استناداً إلى المراكز التي يحددها التسلسل الهرمي للأدوار. وقد تحتوي الحركة الواحدة على أكثر من تنظيم ، وهذه التنظيمات المتعددة إنما تعبر عن اتجاهات سياسية كثيرة كما لو كانت تتنافس لتحقيق نفس القدر من المنافع في المجتمع.
2. معتقدات ومثاليات : وهي المعتقدات التي تتضمنها الحركة ويدين بها أعضائها ولاشك ان هذه المعتقدات تسير في اتجاه واحد وتمثل سلوكا موحدا بين أعضائها .
3. الأفعال : ويقصد بذلك الأفعال التي تتضمنها وتحتويها الحركات من اجل الوصول إلى الغايات التي وجدت من اجلها ، وهذه الأفعال إما ان تأخذ شكل مقاومة سلمية غير عنيفة أو تنتقل إلى مرحلة الإرهاب وإشاعة الرعب وهذا ما يميزها عن الجماعات الأخرى في المجتمع .

وعند مقارنة الحركة بالحزب السياسي نجد ان الحركة أكثر شمولا واقل تماسكا وانضباطا من الحزب السياسي ، فقد تلجأ العديد من الأحزاب إلى وصف نفسها بالحركة لتوحي بتحررها من القيود العقائدية والانضباطية الصارمة المفروض توافرها في الحزب السياسي[39]. والحركات ليست أحزابا سياسية، مع انها تتيح الفرصة لظهور الأحزاب

---

(38) المصدر نفسه ، ص ص203 – 207.

(39) عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، المجلد الثاني ، م. س. ذ. ، ص222 .

السياسية بل ان بعض الحركات تحولت أحزابا سياسية، مثـال ذلـك الحـزب الجمهـوري في الولايات المتحدة الذي بدأ كحركة اهتمت بشكل خاص بمشكلة العبودية وحاولت بكل ما أوتيت من قوة وناضلت من اجـل تحريـر العبوديـة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة [40] . والأمر نفسه بالنسبة للحركات القومية في العالم الثالث التي جاءت نتيجة لازمات الشرعية في تلك البلدان تحولت إلى أحزاب سياسية [41].

وعنـد مقارنـة الحركـة السياسـية بالتيـار السـياسي نجـد أن في الحركـات علاقـات تنظيمية في حين لا يوجد مثل تلك العلاقات في التيار السياسي ، فضلا عن امتلاك الحركات أجهزة خاصة تعبر عـن سياسـاتها ومواقفهـا في مختلـف المناسـبات عـن طريـق البيانـات والتصريحـات ولـديها مواقـف ثابتـة نسـبيا مقارنـة بالتيـار السـياسي، فالبنيـة السياسـية للحركات اقرب للبنية الحزبية منه للتيار[42].

زيادة على الحزب والحركة هناك مفاهيم أخرى، من مثـل الائـتلاف والجبهـة التـي تتقارب أيضا مع مفهوم التيـار السـياسي . فـالائتلاف مـن الوجهـة السياسـية يأخـذ ثلاثـة مدلولات أساسية : الأول يدل على تكتل ضمني بين دولتين أو أكثر ضد دولة أخرى أو أكثر ، والثاني يدل على كل حكومة تتحالف فيها عـدة أحـزاب سياسـية لتـأمين الأكثريـة داخـل المجـالس النيابيـة ، وهـذا النـوع مـن الحكومـات يعـرف في الـنظم البرلمانيـة التـي تأخـذ بالتعددية السياسية، والثالث يدل على الوفاق الذي يقـوم بـين الشـغيلة لمواجهـة أربـاب

(40) ابراهيم ابو الغار ، علم الاجتماع السياسي ، م. س. ذ. ، ص 206.

(41) صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي : اسسه وابعاده ، (بغداد، دار الحكمـة للطباعـة والـنشر، 1990)، ص329.

(42) حجة مرتجى ، التيارات السياسية في ايران اليوم ، م. س. ذ. ، ص40 .

العمل من اجل ألا يقوموا بعمل إلا بعد تحديد الأجر، وهو من هذا القبيل مشابه للأحزاب السياسية [43] .

والائتلاف هو " اتحاد جماعات لها مصالح سياسية تعمل على تحقيق هدف مشترك"[44]، وخاصة عندما تجد تلك الجماعات ان الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من الصعوبة ان تتحقق بعمل انفرادي ، ومن ابرز الائتلافات في الوقت الحاضر تلك التي تقوم أثناء العملية الانتخابية بين القوى السياسية الساعية للدخول إلى البرلمان، وكذلك تلك التي تقوم داخل البرلمانات بغية تشكيل الحكومة .

ويلاحظ انتشار ظاهرة الائتلافات في مجال العمل السياسي في الدول التي تتمتع بنظم حكم برلمانية تعددية ، كنتيجة لكثرة الأحزاب والتيارات السياسية داخل تلك الدول مما يدفع بالقوى السياسية المتقاربة في أفكارها وأيديولوجيتها إلى تشكيل الائتلافات للفوز بأغلبية أصوات الناخبين، وقد يطغي هدف (تحقيق الأغلبية في البرلمان) على أيديولوجيات الأحزاب ومبادئها في تشكيل الائتلافات مما يدفع مجموعة من الأحزاب والتيارات السياسية إلى الائتلاف بالرغم من الاختلاف في الاتجاهات والأيديولوجيات والمبادئ، كأن يدخل حزب علماني في ائتلاف يضم أحزاب دينية، ليس لتحقيق مبادئ وأيديولوجيات مشتركة بقدر ما يكون لتحقيق الربح (الأغلبية البرلمانية) وتوزيع المقاعد، فالائتلاف يعد الوسيلة المطبقة لتحقيق الأغلبية البرلمانية في نظام تعددية الأحزاب. ويختلف تأثير الائتلاف باختلاف طبيعة العلاقة بين الأحزاب المؤتلفة وباختلاف طبيعة الانضباط الحزبي في الأحزاب المكونة له، ففي حالة الأحزاب المرنة التي تتصف بضعف

---

(43) عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، المجلد الاول ، م. س. ذ. ، ص15.

(44) موسوعة المعرفة ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع :

www.kb.qcat.net/index.php

الانضباط الحزبي وسماح الحزب لعضو البرلمان اتخاذ مواقفه التصويتية حسب قناعته يكون الائتلاف ضعيفاً وعمره قصير، واذا ما كانت الأحزاب المشتركة في الائتلاف تتصف بالصلابة والانضباط عندئذ من المحتمل بناء نظام حزبي يشبه كثيراً نظام الحزبين الذي يولد ثنائية قطبية، وتشكل السويد مثالاً لظهور هذا النموذج في فترات مختلفة منذ عام 1970[45].

ويمكن التمييز بين الحزب السياسي والائتلاف من حيث الأهداف التي يتبناها كلاهما، فالأحزاب جميعها سواء كانت منفردة أو مؤتلفة، لها هدف عام هو كسب الانتخابات والوصول إلى السلطة. إلا أن الأهداف الأكثر تحديدا تختلف من حيث أن الحزب يهدف إلى تنفيذ برنامج عمل سياسي في حين أن الائتلاف يهدف إلى توزيع غنائم السلطة، فأهداف الائتلاف أكثر تواضعا كما أنها تتطلب عملا منسجما من اجل انجازها، وأن الأهداف المنجزة نموذجيا ستقسم عندئذ بين أعضاء الائتلاف من اجل كسب رضاهم الفردي، وقد تشكل السياسة العامة بعض هذه الفوائد ليس كبرنامج إيديولوجي كما هو الحال في الحزب بل كمجموعة برامج خاصة تفيد جماعات معينة[46].

وكذا الحال بالنسبة للجبهات التي تتشكل قبل الانتخابات نتيجة للاتفاقيات أو تفاهمات حزبية تبرم لهذا الغرض، فالأصل فيها أنها تقوم بين الأحزاب والتيارات المتقاربة في الاتجاهات والمبادئ السياسية [47]، إلا ان الواقع الفعلي يشير في أحيان كثيرة إلى غير

---

(45) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، ط1، (دمشق- بيروت، دار المدى للطباعة والنشر، 2003)، ص66.

(46) جيراد م . بومبر، مفاهيم الأحزاب السياسية للديمقراطية الأمريكية، ترجمة محمد النجار، (عمان، دار النسر النشر وللتوزيع، 1999)، ص 16 – 17.

(47) شمران حمادي ، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية ، م. س. ذ. ، ص125

ذلك، إذ عادة ما تطغي المصلحة الحزبية الضيقة المتمثلة بالدخول إلى البرلمان بـأكبر عـدد من المقاعد على طبيعة تلك الجبهات الحزبية، والامثلة على ذلك كثيرة، لعل من ابرزها ما يجري في ايطاليا التي نادرا ما تشهد استقراراً حكومياً.

ان التمييـز بـين التيـار وغـيره مـن المفـاهيم الأخـرى (حـزب، وحركـة، وائـتلاف، وجبهة.....وأخرى غيرها) هو تمييز بين التجمعات الاجتماعية، فالذي يجمعها كونها تدخل جميعها ضمن التجمعات الدعائية، " تلك التي تهـدف إلى نشر فكـر معـين [......] وتقـوم بدلالة اتجاه معين وداعية إلى تحقيق هذا الاتجاه " [48] وذلك تمييزا لها عـن " التجمعـات الإدارية التي لا تُعنى بنشر أفكار معينـة بشـكل رئـيس، وإنما تُعنـى بانجـاز عمـل معـين كترتيب وتنفيذ إجراء معين من العمل الذي يتم في المجتمع [......] وتأتي الدولـة وجهازهـا الإداري في مقدمة هذه التجمعات" [49] .

وما يميز المفاهيم المقاربة السابقة الـذكر عـن التيـار السـياسي هـو ان هـذا الأخير اقرب إلى الفكر منه إلى التطبيق العملي للاجتماع على عكـس المفـاهيم المقاربـة لـه التـي تكون اقرب للتطبيق العملي لما تحمله من أفكار . فالتجمعات الاجتماعية تتفـاوت في مـا بينها من حيث ان قسم منها مؤسس على القربى أو الجوار وتشكل تجمعا اجتماعيا عفويا وطبيعيا سابق لوجود الفرد الـذي لا يسـاهم في خلقهـا بـل يكتشـفها ، ولا ينتسـب إليهـا بفعل إرادة بل يكون فيها شاء ام أبى. ومن مثل هذه التجمعات منها ما يكون على أساس جغرافي كالقرية أو القضاء، أو تكون على أساس فيسيولوجي كرابطة الدم (العائلة مثلا) ، أو قـربى فكريـة كقربـة الأفكـار التـي تتشـابه وتتقـارب. والقسـم الآخـر مـن التجمعـات

(48) عبد الرضا حسين الطعان ، البعد الاجتماعي للاحزاب السياسية، م. س. ذ. ، ص 119
(49) المصدر نفسه ، ص 118.

الاجتماعية تكون معاكسة تماما ، والتي تكون ذات طبيعة إرادية ويدخل الفرد فيها بمشيئته، ويكون لها هدف مصلحي ، فالانتساب لها يكون بدافع المكاسب والمنافع التي تجنى من جراء ذلك الانتساب، فقد تكون هذه المنافع فكرية أو مادية أو استجمامية وبذلك تتنوع هذه التجمعات الإرادية بحسب أهدافها[50]. أما التيار السياسي فهو يقع محل وسط بين هذين النوعين من التجمعات، فيكون اقرب إلى النوع الثاني من التجمعات الاجتماعية اذا ما بني على الانتساب الإرادي ، وهو هنا ليس نتيجة تطور فجائي بل هو إبداع إنساني إرادي، إلا أن الدخول إليه لا يشمل المعنى ذاته الموجود في النوع الثاني من التجمعات الاجتماعية، اذ لابد من التمييز هنا بين الانتساب بالذات وبين الالتزام ؛ فالأخير هو التزام كلي في حين أن الأول ليس الا التزاما محدودا يشمل فقط قسما من نشاط المنتسب ؛ وبعبارة أخرى الالتزام شمولي والانتساب متخصص، والعضو في التيار منتسب بينما في التجمعات الاجتماعية الأخرى (الحزب مثلا) فهو ملتزم . والتيار يختلف عن القسم الثاني من التجمعات الاجتماعية (الإرادية) من حيث انه لا يقوم على المنفعة ، وبذلك يكون اقرب إلى القسم الأول من التجمعات الاجتماعية (غير الإرادية) خاصة عندما يحمل الانخراط فيه معنى التضحية ويرتكز على حاجة ماسة للاشتراك وعلى تجاور الذات وعلى انصهار الأفراد في بوتقة المجموعة التي تسمو بهم ، وما يميز التيار هنا هو زخم الاشتراك وعمقه واتساعه ، كما يتميز بالإحساس بالسمو الذي يتميز به أعضاءه .

---

(50) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد، ط3، (بيروت، دار النهار للنشر، 1980)، ص ص 137 – 140.

المطلب الثالث

التيار العلماني

للاقتراب من مفهوم التيار العلماني وما يمتاز به من خصائص لابد من الوقوف على مفهوم العلمانية والتعريفات التي أُورِدت لها، بغية فهم المنظومة الفكرية الثقافية التي يحملها هذا التيار والإيديولوجيات التي يؤمن بها والأفكار والمبادئ التي يسعى إلى تطبيقها في معالجة للمشاكل وتعامله مع الظروف التي يعاصرها الواقع الاجتماعي والسياسي . وإذا كان التعريف الشائع للعلمانية هو فصل الدين عن الدولة [51] ، فهل هذا يعني فصل الدين عن سياسة الحكم فقط أم فصل الدين عن المجتمع ككل بما فيه السياسة ؟ وهل التيار العلماني في الشرق يحمل ذات الخصائص التي يتصف بها في الغرب ، مكان نشوءها وتطورها ؟

إن مصطلح العلمانية هو ترجمة للكلمة الانكليزية (Secularism) المشتقة من كلمة (Secular) والتي تعني (غير الديني) أي الدنيا أو العالم للتمييز بين ما هو ديني وروحي بين ما هو دنيوي ، واستخدام مصطلح العلمانية لأول مرة عند توقيع معاهدة وستفاليا سنة 1648 التي وضعت حداً للحروب الدينية في أوربا وأنشأت الدولة القومية الحديثة هناك [52] .

---

(51) ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، (بيروت، دار النهضة العربية ، 2008)، ص420 .

(52) سيار الجميل ، العلمنة بين العرب والأتراك: دراسة نقدية مقارنة في التفكير والممارسات، في : مجموعة مؤلفين، الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة، (جامعة الموصل ، مركز الدراسات التركية، 1996)، ص33 .

وفي اللغة العربية فالبعض يقولون أنها مشتقة من العِلم (بكسر العين) وآخـرون يرون أنها تقرأ بالعين المفتوحة (عَلمانية) نسبة إلى (عالم) [53] .

وهنـاك اخـتلاف بـين الكتـاب والمنظـرين حـول اسـتخدام عبـارة (علمانيـة) في كتاباتهم، فمنهم من استخدم (عِلمانية) بكسر العين وذلك نسـبة إلى العلـم أمثـال (عزيـز العظمة) وآخرون استخدموا عبارة (عَلمانية) بفتح العين نسبة إلى العـالم أي الـدنيا أمثـال (يوسف القرضاوي) وغيره[54].

وقبل انتشار تعبير العلمانية في الأدب السـياسي العـربي ، كانـت تسـتخدم كلمـة مدني للإشارة إلى المؤسسات القائمة على أسـس غـير دينيـة وتثبتـت بعـد ذلـك في كتابـات (ساطع الحصري) في عشرينات القرن المنصرم [55].

أما اصطلاحاً فكما تقدم القول أن التعريف الشائع للعلمانية هو فصل الـدين عـن الدولة، أي فصل الكنيسة عن الدولة في أوربا المسيحية [56]. إلا أنـه عنـد البحـث والتنقيـب عن مصطلح العلمانية لوجد من الاختلاف بين الذين عرفوا العلمانيـة شـأنه شـأن غـيره مـن المصطلحات في العلوم الإنسانية ، وهذه الاختلافات أنما تعود لما لهذا المصطلح من مجـالات

(53) فؤاد زكريا ، العلمانية ضرورة حضارية: قضايا فكرية (دولية) ، الكتاب الثاني ، (القاهرة، دون مكان طبع، 1989)، ص373.

(54) قارن بين: عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، ط1، (بـيروت، مركـز الدراسـات الدوليـة، 1998)، ص18 . و يوسف القرضاوي ، الإسلام والعلمانية وجها لوجه ، م. س. ذ. ، ص48 .

(55) عزيز العظمة ، المصدر نفسه. ، ص17 .

(56) برهان زريق، الاسلام والعلمانيـة، ط1، (دمشـق، دار حـوران للطباعـة والـنشر والتوزيـع، 2010) ، ص96.

قد تضيق أو تتسع، مما دفع البعض إلى القول بوجود جملة من الصعوبات التي تقف أمام تقديم تعريف دقيق ونهائي للعلمانية تعود لأسباب يمكن اختصارها بالنقاط الآتية:-[57]

أولا/ العلمانية لا تشير إلى حقيقة جوهرية لديها محتوى خاصٍ، بل هي علاقة بين حقيقتين : الدولة والدين. إذن هي لا تنتمي إلى فئة الجوهر الخاص بل إلى فئة العلاقة. بمعنى آخر إنها مفهوم نسبي من خلال ذاتها أو جوهرها.

ثانيا/ العلمانية يلبسها طابع سلبي لأنها تقدم إنكارا للدين داخل الدولة، إذن هي لا تبني علاقة إيجابية، بل فصلا بين الدولة و الدين،أو بشكل آخر يمكن القول، ان العلمانية بهذا المعنى لا تشير إلى علاقة واقعة مجسدة، بل إلى غياب للعلاقة.

ثالثا/ العلمانية ليست مفهوما سكونياً بل تطورياً، أي أنها ترتبط بحقائق تتغير بنفسها وفي العلاقات فيما بينها، ويمكن أن تتطور وأن تأخذ معان مختلفة وفق الزمن والظروف. لهذه الأسباب الثلاثة نقول بأن العلمانية تظهر لنا كمفهوم نسبي، سلبي ومتغير،أي أنه ليس لها محتوى ثابتا.

وبالرغم من ذلك، ورد عدة تعريفات للعلمانية، فقد عرفتها دائرة المعارف البريطانية بأنها "حركة اجتماعية تهدف إلى نقل الناس من العناية بالآخرة إلى العناية بالدار الدنيا فحسب"[58]، وعرفها (محمد أركون) في محاضرة ألقاها أمام مركز (توماس مور) على أنها "موقف للروح وهي تناضل من أجل امتلاك الحقيقة أو التوصل إلى الحقيقة " ، وتواجه العلمنة من وجهة نظره ، مسؤوليتين أو تحديين أثنين: الأولى، كيف نعرف الواقع بشكل

(57) صلاح علي نيّوف، مقدمة في العلمانية: مع قراءة في النموذج الفرنسي، (فرنسا، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك، 2009)، ص 5 .

(58) حميد حمد السعدون ، العلمانية في أوربا والمسألة الدينية ، مجلة دراسات دولية، العدد39، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، كانون الثاني/ 2009)، ص40 .

مطابق وصحيح، أي كيف نتوصل إلى معرفة تحظى بالتوافق الذهني والعقلي لكل النفوس السائرة ، بغض النظر عن اختلافاتها ، نحو التوصل إلى الحقيقة ؟ والتحدي الثاني أو المسؤولية الثانية، هي كيفية إيصال هذه المعرفة إلى الآخرين دون المساس بحريتهم أو تقييدها ، أي كيفية نشر ما نعتقد أنه حقيقة في الفضاء الاجتماعي (المجتمع) ؟ [59].

أما (عبد الوهاب الكيالي) أوضح في موسوعته بأنها "مفهوم سياسي اجتماعي نشأ إبان عصر التنوير والنهضة في أوربا ، عارض ظاهرة سيطرة الكنيسة على الدولة وهيمنتها على المجتمع وتنظيمها على أساس الاجتماعات الدينية والطائفية ، ورأى أن من شأن الدين أن يعنى بتنظيم العلاقة بين البشر وربهم ونادى بفصل الدين عن الدولة وبتنظيم العلاقات الاجتماعية على أسس إنسانية تقوم على معاملة الفرد على أنه مواطن ذو حقوق وواجبات ومن ثم إخضاع المؤسسات والحياة السياسية لإرادة البشر " [60].

وهناك من الكتّاب من وضع تعريفاً مبسطاً للعلمانية ، فعرفها " على أنها استقلال التشريع العام عن جميع الاعتبارات التي تؤخذ بها التكتلات الطائفية الدينية المختلفة " [61]، كما ورد تعريف العلمانية أثناء المناقشات في البرلمان الفرنسي لدستور 1946 الذي نص على أن المقصود بالعلمانية هو حياد الدولة تجاه كل دين ، فهي ليست عقيدة أو فلسفة تعتمدها الدولة وتشير بها وتثقف بها في وجه المعتقدات الدينية [62].

ويرى (عبد الوهاب المسيري) بوجود علمانيتان لا علمانية واحدة، الأولى جزئية (العلمانية الجزئية) والتي تشير إلى فصل الدين عن الدولة والثانية شاملة (علمانية شاملة)

---

(59) محمد اركون ، العلمنة والدين، ط3، (بيروت، دار الساقي، 1996)، ص10 .

(60) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المجلد الرابع، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بلا تاريخ)، ص179 .

(61) عبد الله اللحود ، في العلمانية والديمقراطية ، ط1 ، (بيروت، دار النضال، 1992)، ص23 .

(62) شبلي العيسي ، العلمانية والدولة الدينية ، ط3، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1993)، ص16 .

والتي لا تعني فصل الدين عن الدولة فحسب ، بل فصل كل القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية لا عن الدولة فحسب وإنما عن حياة الإنسان في جانبيها العام والخاص ، بحيث تنزع القداسة عن العالم ويتحول إلى مادة استعمالية يمكن توظيفها لصالح الأقوى [63] ، وفي اتجاه مقارب يذهب (غي هاشير) إلى القول أن " للعلمانية مفهومان أحدهما واسع والأخر ضيق ، فالمفهوم الواسع يعني أن الدولة ليست ملكاً لفئة من السكان وإنما هي للجميع (الشعب) من دون أي تمييز بين الأفراد تبعاً لتوجهاتهم في الحياة ، وهذا العلمانية هي علمانية منتجة وأكثر مرونة وحيادية ، أما المفهوم الضيق لها فيشير إلى أن المعركة تكون ضد الكهنوتية الدينية ، وهي بذلك علمانية عقائدية وأكثر تصلباً " [64].

ويميز كتّاب آخرون بين تيارين علمانيين هما المتطرفين والمعتدلين ، ويعرف المتطرفين بأنهم ليسوا ضد الشريعة وحسب بل ضد العقيدة أيضاً، ولذا فهم يعتبرون الإسلام مشكلة يجب حلها بالانتهاء منها وتجفيف ينابيعها لاستئصالها ، أما المعتدلون فليس لديهم مشكلة مع العقيدة، فهم يعدون الدين والإسلاميين (حالة) يمكن التعايش معها إذا ما أقيم حاجز بين الدين والسياسة للحيلولة دون ما يتصورونه (سلطة دينية) [65].

وقسم آخر من الكتاب وجد في العلمانية صورتين : الأولى، هي العلمانية الملحدة التي تنكر وجود الله وتنكر الدين كلياً ولا تعترف بشيء من ذلك وتحارب وتعادي من يدعو إلى مجرد الإيمان بوجود الله. والثانية، العلمانية غير الملحدة، وهي لا تنكر وجود الله وتؤمن به إيماناً نظرياً لكنها تنكر تدخل الدين بالأمور والشؤون الدنيوية وتنادي بعزل

---

(63) عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، المجلد الأول، ط1، (القاهرة، دار الشؤون، 2005)، ص16 .

(64) غي هارشير ، العلمانية ، ترجمة رشا الصباغ ، (بيروت، دار المدى الثقافة والنشر، 2005)، ص5 .

(65) عبد الوهاب المسيري ، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة ، م . س . ذ ، ص122 .

الدين عن الدنيا، ويرون أن العلمانية المطبقة في أغلب الدول الأوربية اليوم هي الصورة الثانية من العلمانية ، أي فصل الدين عن مؤسسات الدولة ، والدليل على ذلك أن الدستور الأوربي الموحد في مقدمته ، وكذلك وثيقة برشلونة عام 2007 الخاصة بالاتحاد الأوربي ، تشيران بشكل واضح إلى أن ثقافة المجموعة الأوربية تستند إلى التراث المسيحي الطاغي على عموم سكان القارة الأوربية تاركةً شكل الإيمان الديني المتحقق مناط بقناعات الفرد واختياراته [66]. ويرى الدكتور وحيد عبد المجيد الباحث المصري أن العلمانية (في الغرب) ليست أيديولوجيا وإنما مجرد موقف جزئي يتعلق بالمجالات غير المرتبطة بالشؤون الدينية ، ويميز بين (العلمانية اللادينية) التي تنفي الدين لصالح سلطان العقل ، وبين العلمانية التي نحت منحى وسيطاً ، حيث فصلت بين مؤسسات الكنيسة ومؤسسات الدولة مع الحفاظ على حرية الكنائس والمؤسسات الدينية في ممارسة أنشطتها [67].

ويمكن القول أن هناك طورين لتطور مفهوم العلمانية وانتقالها من الحيز المفاهيمي إلى الحيز التطبيقي الواقعي ، الأول في القرنين السابع عشر والثامن عشر إذ تشكل أثناءهما المفهوم، والطور الثاني في القرنين التاسع عشر والعشرين إذ طبقت خلالهما المفاهيم، وأولى تطبيقاته أجريت في الدول والتكوينات السياسية الحديثة التي قامت على أعقاب الدولة التقليدية والإمبراطوريات القديمة [68]. وفي المنطقة العربية تسربت تطبيقات العلمانية عن

---

(66) حميد حمد السعدون ، العلمانية في أوربا والمسألة الدينية ، م . س . ذ ، ص40 .

(67) مهند صلاحات، العلمانية ضرورة للتغيير في المجتمعات وخاصة العربية، مجلة سيكيولار، العدد الأول، (بغداد، منظمة الدفاع عن العلمانية في المجتمع العراقي ، حزيران/ 2004)، ص17 .

(68) سيار الجميل ، العلمنة بين العرب والأتراك... ، م . س . ذ ، ص33 . وللاستفاضة ينظر: برهان زريق، الاسلام والعلمانية، م. س. ذ. ، ص ص 105- 114 .

طريق بعض المتحمسين والراغبين في الخلاص من النمط الديني البسيط الناتج عن استبداد الدولة العثمانية[69].

وهناك من ميز بين العلمانية والعلمانوية، وأساس هذا التمييز إنما هو قرب العلمانية من الدين أو بعدها عنه، فالعلمانوية هي وصف للإيمان بالحياة الدنيوية ونفي الحياة الآخروية من حياة الإنسان وهي بذلك تنتهك حرمة الدين، أما العلمانية فهي أقل عداءً للدين قياساً بالعلمانوية التي هي غلوا في العلمنة ، شأنها في ذلك شأن الإسلامية والإسلاموية، فالعلمانوية كالإسلاموية من حيث قوة التشدد والتطرف ، على اعتبارها: (أي العلمانوية) موقف معرفي يؤكد امتلاك الحقيقة المطلقة ، إذ يعتقد العلمانويون أن المعرفة العلمية ترضي كل متطلبات الذهن في الوصول إلى الأشياء ، وليس هناك في نظرهم ما لا يصل إليه الفكر بل المجهول هو ليس إلا منطقة مازالت غامضة مؤقتاً بالنسبة للتفكير الإنساني العلمي ، فبالنسبة للإسلاميون فهم يعتقدون بوثوقية في إمكانية الاسلمة الشاملة للمجتمع والدولة والفرد ، وذلك من خلال امتلاك السلطة السياسية بأية وسيلة [70].

ويرى الداعية الإسلامي (يوسف القرضاوي) أن العلمانية ليست الإلحاد، وأن الذين نادوا بها هم ليسوا ملحدون ينكرون الله ، إلا أنهم مع ذلك يرون بأن المسلم الذي يقبل العلمانية، مهما كانت علمانيته معتدلة ومتساهلة ، أو يدعو إليها حتى وان لم يكن ملحداً قد تنتهي به علمانيته بالكفر البواح والسبب في ذلك أن ثمة فرقاً واضحاً بين الإسلام والمسيحية في هذا الموضوع . فالمسيحية في أنجيلها نفسه تقبل ترك شؤون السياسة

---

(69) مهند صلاحات ، العلمانية ضرورة للتغير ، م . س . ذ ، ص19 .

(70) حيدر إبراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ط2 ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص32-33 .

للحاكمين الدنيويين ، بعيداً عن توجه الدين وهداية الله ، كما هو ظاهر المقولة التي ذكرها الإنجيل عن المسيح (عليه السلام) : "دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله" فالمسيحية لم تجيء بنظام كامل للحياة بكل تشريعاتها وتفرعاتها ، في حين أن الإسلام جاء بعقيدة وشريعة يقوم عليها المجتمع ومتناولة كل الجوانب الحياتية. لذلك فالمسيحي يمكن أن يقبل بالعلمانية حاكماً ومحكوماً ويبقى في هذا غير مخدوش ولا مقهور في عقيدته ولا شريعته في حين أن المسلم – العلماني ، الذي يرفض تحكيم الشريعة من الأساس ليس له من الإسلام إلا أسمه وهو مرتد عن الإسلام وتزاح عنه الشبهة وتقام عليه الحجة [71].

وعلى ضوء هذا التوضيح لمفهوم العلمانية يمكن القول أن التيار السياسي الذي ينطبع بطابع علماني هو التيار الذي يضم التنظيمات والحركات والجماعات السياسية التي تصطبغ بصبغة علمانية (غير دينية) أو (دنيوية) والتي تتبنى في أولوياتها العمل خارج نطاق الدين . ويقع بناءاً على ذلك، التيار الليبرالي الغربي والتيار الاشتراكي والتيار القومي ضمن التيار العلماني ، وبالرغم من التباين بين هذه التيارات إلا أنها تتسم بخصائص وسمات مشتركة والتي يمكن عدها من الخصائص العامة للتيار العلماني ، ومن أهمها :

1- أن التيار العلماني تيار يدعو إلى فصل الدين عن الدولة في إدارة شؤون المجتمع .
2- ينظر التيار العلماني إلى الممارسات الدينية على اعتبارها ممارسات شخصية والممارسات السياسية هي ممارسات اجتماعية .
3- يدعو التيار العلماني إلى معاملة الفرد المواطن على هذا الأساس ، أي على أساس الانتماء للوطن ويرفض معاملة الفرد المواطن عن طريق انتمائه لطائفة دينية أو قبلية أو مذهبية التي تفرض نفسها عليه وتنوب عنه في الحياة السياسية .

---

(71) يوسف القرضاوي ، الإسلام والعلمانية وجها لوجه ، م. س. ذ. ، ص72-74 .

4- قد يوجد من العلمانيين من يجحد وجود الـلـه أو يجحد رسالته ووحيه ، ولكـن هذا ليس من اللوازم الذاتية لفكرة العلمانية ، بل أن الذين نـادوا بهـا لم يكونـوا ملاحدة منكرون لوجود الـلـه ، إنما ينكرون تسلط الكنيسـة عـلى شـؤون العلـم والحياة فحسب ، فكل ما يعنيهم هو عزل رجـال الـدين عـن الدولـة وسياسـتها وتوجيه أمورها سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم ثقافية أم اجتماعية [72].

5- يدافع التيار العلماني عن حرية الاعتقاد المطلقة كما تنص عليها المادتـان الثامنـة والتاسعة عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان ، دون أن يكـون في ممارسـة هذه الحرية أي حرج أو أي انتقاص لحق أو تولي منصب رفيع [73].

6- يرى التيار العلماني ضرورة التشريع لجميع المواطنين على أسس علمانية كنتيجـة ضمنية للمساواة بما في ذلـك مسـائل الأحـوال الشخصـية وتوحيـد القضـاء تبعـاً لتوحيد التشريع [74].

7- تأمين المساواة الكاملة في الحقوق بين الجميع ، لاسيما تساوي المـرأة مـع الرجـل في جميع الحقوق وأدراج ذلك في الدستور [75].

8- أن التيار العلماني لا يدعو إلى مجابهة مع رجال الدين أو انتقاص من شأن الدين ودوره في المجتمع .

9- الدولة العلمانية وفقاً لمفهوم التيار العلماني هي الدولة التي لا تمنح امتيازاً لأية ملة ، أو بشكل أعم ، لأي تصور محدد للحيـاة الصـالحة ، في الوقـت الـذي تكفـل فيـه

---

(72) يوسف القرضاوي ، الاسلام والعلمانية وجها لوجه ، م. س. ذ. ، ص72-74 .

(73) عبد الـلـه اللحود ، في العلمانية والديمقراطية ، م. س. ذ. ، ص45 .

(74) المصدر نفسه ، ص46 .

(75) عبد الـلـه اللحود ، في العلمانية والديمقراطية ، م. س. ذ. ، ص46.

حرية التعبير للجميع ، كما أنها لا تمارس القسر السياسي ضد أية ملـة أو طائفـة أو مذهب أو عقيدة بل أنها تلعـب دور الحكـم ، بمعنـى أنهـا لا تنحـاز لمفهـوم معين للحياة الصالحة لكنها تعمل بطريقة لا تسمح لأحد بفرض مفهومه الخاص على الآخرين [76] ، فالدين ينبغي أن يكون داخل الدولة وليس العكـس ، الدولـة داخل الدين [77].

10- ومن ثم فان التيار العلماني ليس مذهبا سياسيا، بـل موقـف ودعـوى إلى تنظـيم العلاقة بين الدين والدولة أو بالأحرى المؤسسات الدينية والدولة، وهذا التنظـيم يرمي إلى حماية الـدين مـن غـول الدولـة وتمييـز المجـال السـياسي عـن المجـال الديني، اي الفصل على مبدأ الاختصاص

وما يمكن ملاحظته أن الغالبية العظمى من العلمانيين في الوطن العـربي يميلـون إلى استخدام لفظ (الوضعية) أو (المدنية) بديلا عن لفظ العلمانية، لما شاب هذه الأخـيرة مـن فهم خاطئ من قبل العوام من الناس بسبب الجهل وسوء النية بها واعتبارهـا ضـد الـدين جملا وتفصيلا.

---

(76) غي هارشير ، العلمانية ، م. س. ذ. ، ص7-9 .

(77) المصدر نفسه ، ص21 .

المبحث الثاني

التعريف بمفهوم الرأي العام

أن كل باحث في موضوع الرأي العام تواجهه مشكلتان أساسيتان: الأولى، أن الرأي العام كظاهرة اجتماعية ملازمة للجماعة المنظمة فيدخل بذلك في مجال علم الاجتماع، والثانية أن الرأي العام بصفته قوة معنوية أو سياسية تساهم بشكل أو بآخر في الشؤون العامة للمجتمع وهنا يدخل في مجال علم السياسة [78]. وبذلك نجد أن الرأي العام كان ولا يزال موضوع بحث علماء السياسة وعلماء الاجتماع على حدٍ سواء. وبالإضافة لذلك، ينبغي التذكير بالاختلاف القائم بين علماء الاجتماع المهنيين الذين يدرسون الرأي العام وبين المختصين بالعلاقات العامة ، فخبير العلاقات العامة الأمريكي (فريد بلامير) صاغ هذا الاختلاف منذ سنوات طويلة بقوله : "أن وظيفة علماء الاجتماع المهنيين تنحصر في دراسة الرأي العام وتحليله وقياسه ووزنه ، أما وظيفة المختصين بالعلاقات العامة فهي مساعدة الناس على التعرف على الرأي العام والوقوف على حقيقته ووضع استراتيجيات بّناءة بقصد التأثير فيه"[79].

ومما يجدر ذكره، ليس هناك ما يشير في أدبيات علم السياسة وعلم الاجتماع بما يفيد توصل الباحثين في هذين الاختصاصين إلى وضع نظرية تفسر الرأي العام والسبب في

---

(78) جوفان دجور جفش ، الرأي العام في النظام الاشتراكي ، ترجمة صادق الأسود ، (جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، 1970)، ص9.

(79) نزار ميهوب ، الرأي العام ، (دمشق، الأكاديمية السورية الدولية، بلا تاريخ)، ص108 .

ذلك يرجع إلى طبيعة الظاهرة وخصائصها المتمثلة بأنها ظاهرة تنبع من خصائص المجتمع السياسي فتعكس هذه الخصائص بوضوح تبعاً لطبيعة المجتمع نفسه، ولكونها ظاهرة حضارية، فهي لا تعكس خصائص المجتمع السياسي فحسب بل المناخ الحضاري العام الذي ينتمي إليه ذلك المجتمع [80]، وللاقتراب من مفهوم الرأي العام تناول الباحث في هذا المبحث أربعة مطالب: جاء الأول منها في تعريف الرأي العام؛ والثاني في المفاهيم المقاربة له؛ والثالث في أنواع الرأي العام؛ والرابع تضمن العوامل المؤثرة في تكوينه ووجوده.

(80) حميدة سميسم ، الرأي العام وطرق قياسه ، ط1، (عمان، دار مكتبة الحامد، 2002)، ص11 .

المطلب الأول

تعريف الرأي العام

لا يوجد أجماع بين المعنيين بدراسة الرأي العام والمختصين في مجاله حول تعريف محدد ودقيق لـ (الرأي العام) يلقى رضا جميع الكتاب والباحثين في العلوم الإنسانية بشكل عام والعلوم السياسة بشكل خاص ، وذلك إنما يعود إلى أن ظاهرة الرأي العام بحد ذاتها ظاهرة ديناميكية (متحركة) متبدلة ، كما وان الزاوية التي ينظر عن طريقها أي باحث في الرأي العام تختلف عن تلك التي ينطلق منها باحث آخر [(81)].

فالرأي العام اصطلاح تردده الألسن في حياتنا اليومية وأحاديثنا الخاصة والعامة وهو، وان كان ظاهرة قديمة ، إلا أن الدراسات الجادة المتخصصة التي تناولت (الرأي العام) قد نشطت في العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة. فالجهود التي بذلت لتحديد تعريف للرأي العام قد أدت إلى أكثر من خمسين تعريفاً على اعتبار أن الرأي العام ليس أسماً لشيء واحد بل هو تصنيف لعدة أشياء [(82)]. ومع ذلك يعد وزير المالية (جان نيكر) أول من أبان عن الرأي العام كقوة سياسية في نهاية القرن الثامن عشر ، وكان ذلك للتعبير عن التحكم في سلوك المستثمرين في بورصة باريس عندما أكد على ضرورة طرح اكتتاب الأسهم باسم الأفراد والاستعانة بـ (الرأي العام) بدلاً من الاستعانة بالقلة المستثمرين [(83)] .

(81) خيري عبد الرزاق، الرأي العام والمشاركة السياسية ودورها في تعزيز الديمقراطية، مجلة العلوم السياسية ، العدد35، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، تموز - كانون الأول 2007)، ص136 .

(82) مها محمد أيوب ، المجتمع المدني والرأي العام ، شؤون عراقية ، العدد7، (جامعة النهرين، مركز الدراسات العراقية ، اذار/2008) ، ص37 .

(83) عامر حسن فياض، مقدمة منهجية في : الرأي العام وحقوق الإنسان، ط1، (بغداد، دون مكان طبع، 2003)، ص11 . وكذلك ينظر: جوفان دجور جفش ، الرأي العام في النظام الاشتراكي، م. س. ذ. ، ص18 ومابعدها .

إلا أن هذا لا يعني أن الرأي العام لم يكن موجوداً قبل هذه الفترة ، فالرأي العـام ظـاهرة تعاصر وجود الجماعات الإنسانية أو الظاهرة البشريـة في صـورة مجتمعـات وهـو مظهـر مبـاشر لوجـود المجتمـع الإنسـاني، وقـد أدرك الإنسـان أهميتـه وقيمتـه واسـتخدام قوتـه لتحقيق مآربه وابتداع أساليب مختلفـة - مثـل السـحر - للتـأثير عليـه كـما حصـل أيـام الفراعنة [84]. ويعد (ميكافيللي) من أوائل الذين طالبوا بضرورة الاهتمام باتجاهات الرأي العام استناداً إلى أنه "صـوت اللـه" ، وكـذلك (مونتسـكيو) أورده في كتاباتـه معـبراً عنـه بمصطلح (الروح العامة) ، في حين أن (جاك روسو) استخدم عبارة (الإرادة العامـة) والتـي ترادف في ذلك الوقت الرأي العام [85].

وعلى الرغم من الاختلاف المتبـاين بـين الدارسـين لظـاهرة الـرأي العـام إلا أنهـم يتفقون على الأقل في الأمور الآتية:- [86]

1- أن الرأي العام يمثل مجموع آراء جمع كبـير مـن الأفـراد حـول قضـايا متفـق أو مختلف عليها .

2- أن هذه الآراء تتصل بالمسائل ذات الصالح العام Public Interest

3- أن هذه الآراء يمكن أن تمارس تـأثيراً عـلى سـلوك الأفـراد والجماعـات والسياسـة العامة.

وقد أورد الدكتور (صادق الأسود) اتجـاهين رئيسـين مختلفـين حـول مفهـوم الـرأي العام؛ الاتجاه الأول هو (الاتجاه التقليدي) الذي ساد في القرن التاسع عشر والربع الأول

---

(84) محمد منير احجاب ، أساسيات الرأي العام ، ط1 ، (مصر، دار الفجر للتوزيع والنشر، 1998)، ص25 .

(85) محمد سعد ابو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، ط1، (الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2010)، ص14. وكذلك انظر: إبراهيم أبو الغـار، علـم الاجـتماع السـياسي، ط1، (القـاهرة، دار الثقافـة للطباعـة والنشر، 1979)، ص183-184 .

(86) أحمد بدر ، الرأي العام، (القاهرة، مكتبة غريب، 1977)، ص43 .

من القرن العشرين ومن أبرز رواده هم (م . ج . دايسي) و (لورنس لويل) و (جيمس برايس)، فقد وصف (دايسي) الرأي العام أنه "في أي وقت معين توجد هناك مجموعة من المعتقدات والقناعات والعواطف والمبادئ المقبولة أو تحيزات يتمسك الأفراد بها بقوة والتي إذا ما أخذت معاً فأنها تكون الرأي العام لفترة معينة من الزمن ، أو ما ندعوه تيار الرأي السائد أو المسيطر الذي يعينه سياق التشريع ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة" وهو بذلك يربط بين التشريع والرأي العام ، على اعتبار أن التشريع يعتمد على التيارات المختلفة للرأي العام، في حين أن (لورنس) وصف الرأي العام على النحو الآتي "أن الرأي العام لكي يستحق أسمه وأن يكون القوة المتحركة في الديمقراطية يجب أن يكون عاماً حقاً ، والحكومة الشعبية هي الحكومة القائمة على الادعاء بالرأي العام من ذلك النوع ، وبذلك هو يربط بين الرأي العام والعملية الديمقراطية أما (جيمس برايس) فقد عالج علاقة الرأي العام بالحكومة وعرف الرأي العام على انه : "مجموعة الآراء التي يتمسك بها الأفراد والتي تتعلق بأمور تؤثر أو تهم الهيئة الاجتماعية ، فهو مجموع من كل المفاهيم والمعتقدات والميول والتحيزات والمطامح المتضاربة ، وهو مشوش وغير متماسك ولا شكل له ويتغير من يوم إلى آخر ومن أسبوع إلى آخر " ويرد الدكتور صادق على هذه التعارف بأنها تجعل من الرأي العام مرادفاً للإدارة العامة ، في حين أن الرأي العام هو ليس الإرادة العامة [87].

أما الاتجاه الثاني وهو الاتجاه الحديث أو التجريبي ، والذي يستند إلى طرائق جديدة لدراسة الرأي العام قام بها أساتذة وباحثون في علم السياسة من الذين عنوا بدراسة الآراء والاتجاهات وكيفية تأثيرها في السلوك وآثار ذلك السياسية

(87) صادق الأسود، الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية ، (بغداد، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1991)، ص71 .

والاجتماعية ، وقد وفرت مثل هذه الدراسات معلومات نظرية وعملية لفهم الرأي العام ومعرفة أبعاده [88].

وهناك من ميز في تحديده لمفهوم الرأي العام بين ثلاثة اتجاهات هي :- [89]

1- الاتجاه الذي ينظر إلى الرأي العام على اعتباره مرادفاً للإرادة الشعبية وإرادة الأمة ومشيئتها وروح الشعب وحكم الجماهير ... الخ ، فهو تعبير عن الحركة الواقعية للمجتمع المحكوم تجاه ممارسة السلطة الحاكمة ، أياً كانت الصورة التي يعبر عن نفسه بها والشكل المؤسسي الذي يجري التعبير فيه ، ومعظم الدراسات المنتمية لهذا الاتجاه تغلب عليه الرؤية الفلسفية والقانونية والدستورية .

2- الاتجاه الذي ينظر إلى الرأي العام برؤية تحليلية سوسيولوجية ، باعتباره حصيلة تفاعل عدد من العوامل والمتغيرات المختلفة إزاء القضايا السياسية التي تطرح على الساحة، وينقسم بصددها جمهور الرأي أثناء عملية التفاعل والنقاش إلى أغلبية وأقلية تجد تعبيراتها الواقعية في الممارسة السياسية الفعلية التي تكشف عنها تغيرات الرأي العام.

3- الاتجاه الذي يرصد ظاهرة الرأي العام إزاء العملية السياسية للسلطة السياسية والنظام السياسي ، فالرأي العام يجد تعبيراته الأساسية في ظاهرة الاقتراع العام والتصويت الانتخابي وهذه هي النتائج السياسية لعملية صناعة الرأي العام .

أن تعدد الاتجاهات في تحديد مفهوم للرأي العام ، الذي يعاني من الالتباس والغموض أحياناً ، هي التي أدت إلى تعدد تعاريفه وتنوعها . فهنالك من ذهب إلى أن

---

(88) المصدر نفسه ، ص74 .

(89) حامد عبد الماجد قويسي ، دراسات في الرأي العام : مقاربة سياسية ، ط1 ، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2003)، ص38 .

الرأي العام مصطلح يتكون من مفردتين : الأولى مفردة (الرأي) والثانية مفردة (العام) ، فالرأي هو نتاج من نتاجات العقل الإنساني وقد يكون تعبيراً أو حكماً أو ميلاً أو نزوعاً .. الخ ، وسواء كان التعبير عنه بشكل معلن صريح أو مستتر كامن ، وسواء كان هذا التعبير بالكلمة أم الصورة أم الحركة أم السكوت أم النظرة ... الخ وإذا كان هذا النتاج يتعلق بمصلحة أو مصير صاحبه أي (الفرد) سيكون نتاجاً خاصاً ، وإذا ما تعلق بمصير الجماعة (كالجماعة المحلية أو القومية أو الإقليمية) فأنه سيكون نتاجاً عاماً ، وبذلك فان مفردة عام تعني (الجماعة) والتي تتميز عن مفردات مماثلة لها كالجمهور أو الشعب ... الخ [90].

وبذلك نجد تمييزاً بين الرأي الخاص والرأي العام ، فالرأي الخاص هو الرأي الذي ينفرد به فرد معين ومجالات بحثه على حد قول (ستويتزل) هو علم النفس السلوكي ، أما الرأي العام فيتحدد بدلالة العام الذي يقترن به والذي يتميز بالتالي عن الرأي الخاص عندما يكون الرأي رأي الجماعة [91].

والرأي العام يختلف عن الرأي الخاص كما يعرفه السيد عليوة ((هو ما يحتفظ به الفرد لنفسه ولا يبوح به لغيره إلا للمقربين فقط خوفاً من تعرض نفسه للضرر ولا يظهر أثره وفاعليته في الرأي العام إلا في حالة التصويت السري في الانتخابات حيث يعبر كل فرد عن رأيه الخاص وهو في مأمن من كل سوء)) [92] . وبذلك نرى أن الرأي الخاص ليس بالضرورة أن يبقى خاصاً وإنما يمكن تعميمه عندما يسعى المعتنقون له في البداية نشره بكل الطرائق والوسائل لهدف يريدون تحقيقة حتى وأن لم يعلنوا هذا الهدف ، مع الأخذ

---

(90) عامر حسن الفياض ، مقدمة منهجية في الرأي العام وحقوق الإنسان ، م . س . ذ ، ص8 .

(91) حميدة سميسم ، الرأي العام وطرق قياسه ، م. س. ذ. ، ص30 .

(92) محمد منير حجاب ، أساسيات الرأي العام ، م . س . ذ ، ص14 .

بنظر الاعتبار الحالة التعليمية السائدة في المجتمع ووعي الناس وتمسكهم بمعتقداتهم وميولهم الأساسية الموروثة [93].

ويذهب عالم الاجتماع (فلوريد البورت) إلى القول "أننا نطلق كلمة (الرأي العام) على موقف عدد من الأفراد يعبرون فيه أو يطلب منهم التعبير عن مواقفهم أو تأييدهم أو عكس ذلك الحالة محدودة أو شخص محدد أو اقتراح محدد تكون له أهمية واسعة من ناحية العدد أو القوة أو الدوام مما يؤدي إلى احتمال التأثير في العمل المباشر الذي يحقق بدوره الهدف المنشود" [94]. وهذا ما يؤكد أن الرأي العام هو ليس مجموع الآراء الفردية المنعزلة ، بل هو الرأي الذي يعبر عنه الأفراد بصفتهم ممثلين لمنظمات اجتماعية وسياسية وهم أعضاء فيها أو يرتبطون عضوياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو أيديولوجياً [95].

ويعرف (مختار التهامي) الرأي العام بأنه "هو الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة زمنية معينة حول قضية أو أكثر يحتدم حولها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الإنسانية مساً مباشراً" [96]. وبذلك يجعل هذا التعريف من (الوعي) عنصراً أساسياً من عناصر الرأي العام ، وأن افتقار الرأي العام لعنصر الوعي (المعرفة بطبيعة القضايا المطروحة) يفقده معناه ، وفي نفس السياق ذهبت الأستاذة (حميدة سميسم) عندما أكدت على عنصر الوعي في تعريفها للرأي العام الذي هو "الرأي السائد الذي ينبع من الأفراد وغايته الجماعة بعد السؤال والاستفهام والنقاش ، تعبيراً عن الإرادة

---

(93) إبراهيم أبو الغار ، علم الاجتماع السياسي ، م . س . ذ ، ص185 .

(94) زياد طارق عبد الرزاق، اتجاهات الرأي العام العراقي بعد يوم 2003/4/9، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد ، 2005 ، ص9 .

(95) جوفان دجور جفش ، الرأي العام في النظام الاشتراكي ، م . س . ذ ، ص46 .

(96) مختار التهامي، الرأي العام والحرب النفسية، (القاهرة ، دار المعارف ، 1967)، ص 2.

والوعي اتجاه أمر ما..."[97]. في حين يرى الدكتور عامر فياض أن الوعي لا يشكل عنصراً لازماً لوجود الرأي العام [98].

كما ورد تعريف الرأي العام في الموسوعات منها :

1- الموسوعة السياسية ، حيث عرفت الرأي العام بأنه "اتجاه أغلبية الناس في مجتمع ما اتجاهاً موحداً إزاء القضايا التي تؤثر في المجتمع أو تهمه أو تعرض عليه ، ومن شأن الرأي العام إذا ما عبر عن نفسه أن يناصر أو يخذل قضية ما ، أو اقتراحاً معيناً، وكثيراً ما يكون قوة موجهة للسلطات الحاكمة . علماً بأن الرأي العام ليس ظاهرة ثابتة بالضرورة وقد تتغير إزاء مسألة ما من حين إلى آخر [99].

2- الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية ، والتي عرفت الرأي العام بأنه "مجموعة من الآراء الشخصية حول موضوع يهم المجتمع أو مجموعة الأفراد المكونة آرائهم حول هذا الموضوع ، ومجموعة الآراء هذه ستؤثر على تصرف الأفراد وعلى صنع السياسة الحكومية أيضاً " [100].

3- الموسوعة الاشتراكية ، وتعرف الرأي العام بأنه "اتجاه أغلبية الناس في مجتمع من المجتمعات اتجاهاً موحداً إزاء القضايا والمشاكل التي تعرض عليهم ، ومن أدوات تكوين الرأي العام هو توحيد الثقافة الأولى وتوحيد المحيط والنظرة إلى الأشياء [101].

(97) حميدة سميسم، الرأي العام وطرق قياسه، م . س . ذ ، ص32 .

(98) عامر حسن الفياض، مقدمة منهجية في : الرأي العام وحقوق الإنسان، م . س . ذ ، ص 10 .

(99) عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، الجزء الثاني، م . س . ذ، ص803 .

(100) نقلاً عن: مختار التهامي ، الرأي العام والحرب النفسية ، م. س. ذ. ، ص22.

(101) مجموعة مؤلفين ، الموسوعة الاشتراكية، (بيروت، دار الكتب، بلا تاريخ)، ص195 .

كما ويعرف الرأي العام [*] على أنه الصورة المنـتشرة في رؤوس الجماهـير ، وهـو القوة التي تسعى أجهزة الاتصال وجماعات الرأي كالأحزاب السياسية والجمعيات الدينية وغيرها التأثير فيه[102]. والتعبـير عنـه قـد يكـون عـلى شـكل مظـاهر إيجابيـة ، كـالثورات والمظاهرات العامة والندوات والاجتماعات ... الخ ، أو يكون عـلى شـكل مظـاهر سـلبية ، كالمقاطعة السلبية أو الاستهتار أو الإضراب عن العمل ... الخ [103].

ومن ذلك يمكن القول أن الموضوعات التي يدور حولهـا إجـماع لا توصـف بأنهـا تكون رأي عام، فالتسليم بوجود الإلـه لا يوصـف بانـه رأي عـام، وان دليـل إثبـات صـحة وجهة نظر ليس هو الرأي العام وانما هو عنصر من عناصر الاقنـاع بـالرأي، وان الخطـأ في نقل الحقيقة والوصول اليها لا يوصف بانه رأي[104]

وهناك من يرى في الرأي العام كظاهرة ، مقومات أساسية منها : وجود مشـكلة أو حادثة معينة تكون محل خلاف داخل المجتمع وتجري بصددها مناقشة حرة بكـل مـا يتبعها من حق المواطن في تكوين رأيه ، مع الحق في إعلانـه دون خشـية عقـاب أو جـزاء يمنع من ذلك الإعـلان، وأخـيراً في الحـق في تحويـل ذلـك الـرأي إلى ممارسـات وسـلوكيات معينة عبر عملية التصويت الانتخـابي مـثلاً ، بحيـث تكـون هنـاك آثـاراً و نتـائج سياسـية لعملية الرأي العام [105].

(*) للمزيد من التعريفات العربية والأجنبية ينظر : محمد منير حجاب ، أساسيات الـرأي العـام ، م . س . ذ ، ص ص 14-22 .

(102) إبراهيم أمام، الإعلام والاتصال، (القاهرة، بلا مكان طبع، 1976)، ص42 .

(103) محمد منير حجاب ، أساسيات الرأي العام ، م. س. ذ. ، ص 54-57 .

(104) محمد سعد ابو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، م. س. ذ. ، ص 63.

(105) حامد عبد الماجد قويسي ، دراسات في الرأي العام : مقاربة سياسية ، م. س. ذ. ، ص40 .

وبالرغم من اختلاف الآراء في تعريف الرأي العام، إلا أن آراء العلماء والباحثين في عناصر الرأي العام لا تختلف إلا من حيث أسبقية عنصر ما على عنصر آخر، وذلك أنهم جميعا متفقون على ان هذه العناصر هي: أولا، الناس الذين تتكون منهم الجماعة أو الجمهور. ثانيا: البيئة التي يعيش فيها هولاء الناس. ثالثا: التحديات والحاجات والإمكانيات التي تتحكم في حياة هؤلاء الناس. ورابعا: خصائص السلوك الاجتماعي لهؤلاء الناس [106] .

أما في ما يتعلق بالخصائص التي يتمتع بها الرأي العام فيمكن القول أنه توجد أسباب كثيرة تدفع المفكرين للاختلاف فيما بينهم بخصوص تحديد خصائص معينة لطبيعة الرأي العام ولعل السبب في ذلك يرجع إلى ما يتسم به الرأي العام من تقلب وعدم الثبات وبروزه أحياناً وبشكل واضح في فترات الأزمات الكبرى والإحداث المصيرية ، كما أنه يتفاوت في أحيان أخرى ما بين السرية والعلنية أيضا. غير أن هذه الأسباب وغيرها لم تمنع المفكرين والكتاب من محاولة ترتيب بعض الخصائص التي يعتقدون أنها تشكل طبيعة الرأي العام ، ومن أهم هذه الخصائص:-

1. ان الرأي العام هو الاتجاه الذي تتخذه الجماعة بصدد مسألة معينة وذلك بعد إعلانه بأي وسيلة من وسائل الاتصال والإعلام[107].
2. الرأي العام لا يشترط ان يكون رد فعل للعادات والتقاليد التي تسير عليها الأمة، وإنما هو نتيجة تفكير سليم في المصلحة التي تعود على المجموع أو هو محاولة في بعض

(106) محمد سعد ابو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، م. س. ذ. ، ص ص 61 – 62.
(107) محمد سعد ابو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، م. س. ذ. ، ص44

الأحيان للتوفيق بين هذه المصلحة من جهة و مجموعة العادات والتقاليد التي تسير عليها الأمة من جهة أخرى[108].

3. الرأي العام لا ينبغي ان يكون نتيجة لتغلب فئة أو طائفة معينة ذات مصلحة خاصة من طوائف المجتمع[109].

4. يشترط تكوين الرأي العام، ان يشعر الأفراد بوجوده، وان تكون ثمة عادات وتقاليد مشتركة يشعر الأفراد بوجودها وبوحدتها ، وحينئذٍ يخضع الأفراد بمحض إرادتهم لرأي غالباً ما يلمسون انه صادر عن سلطة تعلو عليهم[110].

5. يتصف الرأي العام بأنه رأي الأغلبية ، فهو ينقسم بين أكثرية مؤيدة أو معارضة لقضية أو مسألة ما ، سواء كانت هذه القضية أو المسألة سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية، مقابل وجود أقلية معارضة لها بهذا الخصوص أي بصدد القضية أو المسألة نفسها، فلا يشترط في الرأي العام أن يقترن بالعمومية المطلقة [111].

6. أن درجة قوة تأثير الرأي العام تختلف من قضية إلى أخرى حسب نوع القضايا المثارة، ويظهر الرأي العام في حالات معينة كالانتخابات مثلاً، والتي فيها تكون القوى السياسية وزعاماتها هم فقط من يكوّنون الرأي العام في حين أن كل من تمسهم القضية يدخلوه في مفهوم الجمهور بمعناه الأوسع سواء كانوا يعلمون عن القضية أم لا يعلمون.

---

(108) المصدر نفسه ، ص 14.

(109) المصدر نفسه ، ص15.

(110) المصدر نفسه ، ص15

(111) وجيه الشيخ ، وسائل الاتصال وأساليب التعبئة الجماهيرية ، (دمشق، منشورات جامعة دمشق: المعهد العالي للعلوم السياسية، 2004)، ص68.

7. يتصف الرأي العام في كونه يتفاوت من حيث درجة الثبات والاستقرار ، وذلك تبعاً لطبيعة الموضوعات المثارة وكمية المعلومات المتوافر عنها ، فهو سائل متحرك يوالي الحزب الفلاني اليوم ثم ما يلبث أن يتحول عنه في اليوم التالي[112].
8. إن الرأي العام هو جزئي ، فرغم النظام الحزبي وما ينجم عنه من استقطاب فقد يؤيد المواطن هذا الحزب في موقفه من هذا الموضوع فيما يكون أقرب من ذاك الحزب في موقفه من موضوع آخر[113].
9. إن الرأي العام قابل للقياس نسبياً ، فهو يقاس بالاستقصاءات كما يقاس بالانتخابات الوطنية منها والمحلية ، من دون أن تكون نتائج الاستقصاءات والانتخابات مساوية تماماً له [114].
10. إن الرأي العام محدد بفترة زمنية معينة إذ أن لكل مشكلة ظروفها التي تتغير من فترة إلى أخرى .
11. لا يشترط في الرأي العام أن يتصف من يكونه من الطبقة الواعية ، فالوعي لا يشكل عنصراً لازماً لوجود الرأي العام [115].
12. إن الرأي العام الذي يظهر داخل جماعة اجتماعية تتعدد فيه الآراء بتعدد المجموعات الاجتماعية التي تحتضنها الجماعة الاجتماعية ، عندما تتخذ هذه الأخيرة طابعاً شمولياً، فالرأي العام الوطني أو القومي لا يحول دون أن تختص كل مجموعة اجتماعية في نظامها برأي خاص به [116].

---

(112) المصدر نفسه.

(113) مها محمد أيوب ، المجتمع المدني والرأي العام ، م. س. ذ. ، ص39 .

(114) المصدر نفسه .

(115) عامر حسن فياض ، مقدمة منهجية في : الرأي العام وحقوق الإنسان ، م . س . ذ ، ص10 .

(116) حميدة سميسم ، الرأي العام وطرق قياسه ، م . س . ذ ، ص 31 .

13. إن الرأي العام هو أقرب تعبير عن الحركات والتيارات الكامنة وغير الواضحة في الحياة العامة [117].

14. إن الرأي العام ينتج عن تفاعل أفكار الأفراد في أي شكل من أشكال الجماعة .

(117) سامية محمد جابر، الاتصال الجماهيري والجديد : النظرية والتطبيق ، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985)، ص187.

المطلب الثاني

الرأي العام والمفاهيم المتداخلة معه

إن الاختلافات حول تعريف الرأي العام إنما هي اختلافات في تخصص الباحثين والكتاب ، فالباحثون السياسيون يميلون عند دراستهم لظاهرة الرأي العام إلى التركيز على الدور الذي تعكسه آثاره على أدارة الدولة وتخطيط سياستها ، أما علماء الاجتماع من المهتمين بظاهرة الرأي العام فيميلون إلى النظر إلى الرأي العام على أنه نتاج للتفاعل الاجتماعي والاتصالي ، في حين يرى علماء النفس أن الرأي العام يندرج في إطار الاتجاهات. وللاقتراب أكثر من ظاهرة الرأي العام لا بد من التطرق للمفاهيم التي تتقارب أحياناً وتختلف أحياناً أخرى من مفهوم الرأي العام ، وفي مقدمة هذه المفاهيم العقيدة والاتجاه.

أولا/العقيدة:

فالعقيدة بالمفهوم الغربي يعود جذورها إلى الأصل اليوناني (Dogme) ، والذي يعني الرأي أو القرار أو التعاليم أو المبدأ للقبول بشكل أعمى ، وبالمفهوم الماركسي تعني الصيغة الثابتة المطلقة المدركة دون حساب للظروف التاريخية المحددة . فكل نظرية أو مبدأ يمكن أن يتحول إلى عقيدة جامدة إذا ما نظر إليه على نحو غير جدلي ودون اعتماد الظروف التاريخية المحددة [(118)]. والعقيدة يمكن الاستدلال عليها بعدة تعابير ، فالعقيدة (المذهب) الديني هي المبادئ التي تسترشد بها طائفة دينية وتنظم سلوك أفرادها دون أيراد الحجة عليها ، أما (الاعتقاد) فيتمثل بقبول أي رأي كحقيقة في حين أنه لا يعتمد على الحقيقة الموضوعية في حد ذاتها المتعلقة برأي معين ، لذا فهناك اعتقادات خاطئة وأخرى صحيحة

(118) حميدة سميسم ، نظرية الرأي العام ، (بغداد، دار الشؤون الثقافية ، 1992) ، ص83 .

، و(الجمود العقائدي) هو التصلب بالرأي والقطع به دون مناقشة أو تفكير وهو ما يعبر عنه بمصطلح (الدوغمائية)[*].

وبصورة عامة تشكل المعتقدات مصدراً مهماً من مصادر الرأي العام أو أحد العوامل الهامة في تشكيله ، فهي تسهم في تكوين الطرائق والأساليب المعتادة في النظر إلى الأحداث ومعالجتها والتي تتوقع الجماعة من أعضائها ان يسلكوها بالفعل إزاء قضية أو موقف أو مشكلة معينة ، وتتمثل أهمية المعتقدات في ثلاثة جوانب هي :- [119]

1- أمداد الإنسان بمعلومات عما هو حقيقي وما هو مزيف ، وعما هو جيد وما هو رديء ، وعما هو مرغوب فيه وما هو غير مرغوب فيه .
2- قدرتها على استثارة العاطفة والتأثير عليها .
3- أنها تؤدي بالشخص إلى اتخاذ سلوك ما أو القيام بعمل ما على اعتبارها استعدادات للاستجابة.

ولهذا كان للعقيدة الدينية ، كإحدى أهم المعتقدات، نفوذاً دينياً واسعاً عن طريق النفوذ الذي لها عبر القرون .

وإذا كان الرأي العام يتكون حول قضايا متنازع عليها ، ويتصف بعدم الثبات والاستقرار بل يتغير ويتبدل، فأن المعتقدات ثابتة ومستقرة نسبياً سواء على المستوى

(*) الدوغمانية : نهج فكري يقوم على التزمت والإيمان المطلق بامتلاك الحقيقة والذي يرتبط بكلمة دوغما الواردة في الفكر الديني المسيحي الكاثوليكي التي تعني المبدأ الذي تنسب إليه الصحة المطلقة ، متجاوزاً أي رأي شخصي، أو أي تردد في ذهن المؤمن . المصدر : عبد الوهاب الكيالي وآخرون . موسوعة السياسة، الجزء الثاني، م. س. ذ. ، ص697

(119) محمد منير حجاب ، أساسيات الرأي العام ، م . س . ذ ، ص1.3 .

الفردي أم الجماعي . ويرى البعض أن هذا التميز أنما هو تميز نسبي ، لان كل معتقد بحسب وجهة النظر هذه ، إن هو إلا رأي استقر وثبت على حالته الأخيرة [120].

ويختلف الرأي عن المعتقدات أو الاعتقادات ، ويمكن إجمال الاختلافات بين الاثنين على النحو الآتي:-[121]

1- الرأي لا يقوم على يقين ثابت بل هو قابل للنقاش ، في حين أن المعتقد لا يقوم على النقاش لأنه يقوم على أحادية التصور .

2- الرأي قد يتحول إلى عقيدة في حالة انعدام وجود الرأي المضاد ، ولكن من الصعب أن تتحول العقيدة إلى رأي .

3- يعتمد الرأي في الغالب على الموضوعية ، في حين أن العقيدة محكومة بجوانب لا موضوعية تدفع الفرد لاتخاذ هذا الموقف أو ذاك وجعله أساساً لأي عمل اختياري يتخذ الفرد قراراً ما بشأنه .

4- أن العقيدة ليست في جوهرها إلا رأياً يتسم بالثبات والجمود والتوقف ، فهي تعبير عن إيمان وتمسك بالرأي دون الاستناد إلى دليل .

فالمعتقدات تتميز بعمق الإيمان وقوة التمسك بها ، والمعتقِد (بكسر القاف) بحقيقة معينة لا يسمح لنفسه أن يتكيف عن المعتقدات الأخرى في حين أن الذي يتمسك برأي معين قد يسمح بتقبل الآراء الأخرى ، وربما تتسامح المعتقدات إزاء ما يعارضها من المعتقدات الأخرى ، غير أن ذلك لا يكون إلا تعايشاً [122].

---

(120) صادق الأسود ، الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية ، م . س . ذ ، ص115 .

(121) حميدة سميسم ، نظرية الرأي العام ، م . س . ذ ، ص ص 83-84 .

(122) صادق الأسود ، الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية ، م . س . ذ ، ص116 .

ثانياً/ الاتجاه:

تعددت تعريفات (للاتجاه)، فمن الكتاب والباحثين مـن عرفـه عـلى أنـه "واقعـة ذاتية تنبع من الفرد وتتخـذ صـورتها طبقـاً لطبيعتـه ، ويكـون إمـا (علنيـاً) واضـحاً وإمـا (كامناً) غير شعوري، حيث يتوفر لدى الشخص دون ان يعلم به أو يعـي وجـوده، ولكنـه يشير في كل الأحوال إلى ان الشخص سوف بتصرف بطريقة معينة إذا واجه موقفاً محـدداً أو ظروفاً معينة"[123]. والاتجاه "حالة من الاستعداد العقلي والعصبي التي تنظم أو تتكون داخل التجربة والخبرة التي تسبب تأثيراً موجهاً أو ديناميكياً عـلى اسـتجابات الفـرد لكـل الموضـوعات والمواقـف التـي تـرتبط بهـذا الاتجـاه"[124]. والاتجـاه هـو الاسـتعداد الـذاتي لاستجابة سلوكية معينة إزاء موقف لم يتحدد بعد[125].

وهناك من عرف الاتجاه على انه انجاز الفرد وضعاً معيناً إزاء فرد أو أفراد آخرين أو إزاء شيء من الأشياء ، أو فكرة من الأفكـار ، كالوضـع الـذي يتخـذ إزاء صـديق أو إزاء عدو أو إزاء فكرة الحرب والسلم ، والاتجاهات في المجتمع أنما هي نتيجة للتجـارب التـي مر بها وما يتوفر لدى الأفراد من قيم وتقـديرات للأشـخاص والحـوادث والآراء ، فالاتجـاه ليس مقصوراً على الفرد بل يمتـد أيضـاً إلى الجماعـات ، فهنـاك اتجاهـات جماعيـة تـدفع الهيئات والطوائف إلى أن تسلك سلوكاً معيناً وتتحمل مسؤولية خاصة[126].

---

(123) نقلا عن: حميدة سميسم ، نظرية الرأي العام ، م . س . ذ ، ص73 .

(124) نقلا عن: عبد الرحمن محمد عيسوي، دراسات في علم النفس الاجتماعي، (بيروت، دار النهضة العربيـة للطباعة والنشر، 1974) ، ص144 وكذلك ينظر : سامية محمـد جـابر، الاتصـال الجماهـيري، م. س. ذ.، ص184 .

(125) وجيه الشيخ ، وسائل الاتصال وأساليب التعبئة الجماهيرية ، م . س . ذ ، ص68 .

(126) زياد طارق عبد الرزاق ، اتجاهات الرأي العام العراقي.. ، م . س . ذ ، ص 15 .

وفيما يتعلق بعلاقة الاتجاه بالرأي العام ، يرى بعض الباحثين وفي مقدمتهم (نيوكومب) أنه من الأفضل أن تطلق مصطلح الاتجاهات الجماعية على ما نسميه بـ (الرأي العام) وهذا يعني أن مفهوم (الاتجاه) لديه يرادف مفهوم (الرأي) ، ويتفق معه (ترستون) الذي ذهب إلى القول أن الرأي العام يعبر عن الاتجاه الحقيقي، في حين أن أغلب الباحثين ميّز بين الرأي العام والاتجاه ، فقد ميّز (برنارد دوب) بين الرأي والاتجاه بقوله أنه لا مجال لوجود رأي إلا أن كان هناك مشكلة أو قضية قائمة تتطلب حلاً ، وكذا الحال بالنسبة لـ (البروت) الذي ميز بين الاستعداد النفسي والعقلي المسبق لدى الفرد وبين الاستجابة إليه [127]. فاذا كان الاتجاه هو الاستعداد الذاتي لاستجابة سلوكية معينة إزاء موقف لم يتحدد بعد ، فان الرأي العام هو نوع من السلوك طالما تم الإعلان عنه والاتجاه سلوك ما زال في حيز التكوين[128]. فالاتجاه يختلف عن الرأي ، ويمكن أجمال الفروق بينهما في ضوء التقاط الآتية :-[129]

1- الاتجاه يوجد قبل أن يتشكل الرأي ، وهو سابق للواقعة أو القضية في وجوده ، في حين الرأي يخضع لطبيعة الاتجاه ويتشكل مع وجود قضية أو مسألة .
2- في الوقت الذي يتصف به الرأي بوضوحه وعلنيته ، يتصف الاتجاه بكونه كامناً وغير معلن عنه ، فهو استجابة داخلية يحتاج إلى موقف معين وظروف معينة لكي يظهر إلى حيز الوجود.
3- إذا كان من السهولة تغيير الرأي ، فالاتجاه يصعب تغييره ، أو أن تغييره يحتاج إلى وقت أطول.

---

(127) صادق الأسود ، الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية ، م . س . ذ ، ص103-104 .
(128) وجيه الشيخ ، وسائل الاتصال وأساليب التعبئة الجماهيرية ، م . س . ذ ، ص68 .
(129) حميدة سميسم ، نظرية الرأي العام ، م . س . ذ ، ص 75-76 .

4- يتميز الاتجاه بنوع من الخصائص العاطفية وتغلب عليه الذاتية وليس الموضوعية كما هو الحال في الرأي.

5- أن الاتجاه ليس وجهة نظر يكونها الفرد في محاولة للتأقلم مع البيئة المحيطة به ، وهو ما يرتبط بطبيعة الرأي العام، وإنما هو عمل ليس إراديا لا يكونه الفرد بل يوجد مع الذات الفردية ودون علم الفرد به.

6- أن الرأي يعكس استمراراً معيناً من السلوك ، لذلك فأنه من الممكن أن نجد في الرأي علامة على وجود الاتجاه ، ومعرفة الرأي تساعدنا على اكتشاف الاتجاه ، فالرأي دليل على وجود الاتجاه.

ثالثا/ العلاقة بين (الرأي - الاتجاهات - المعتقدات)

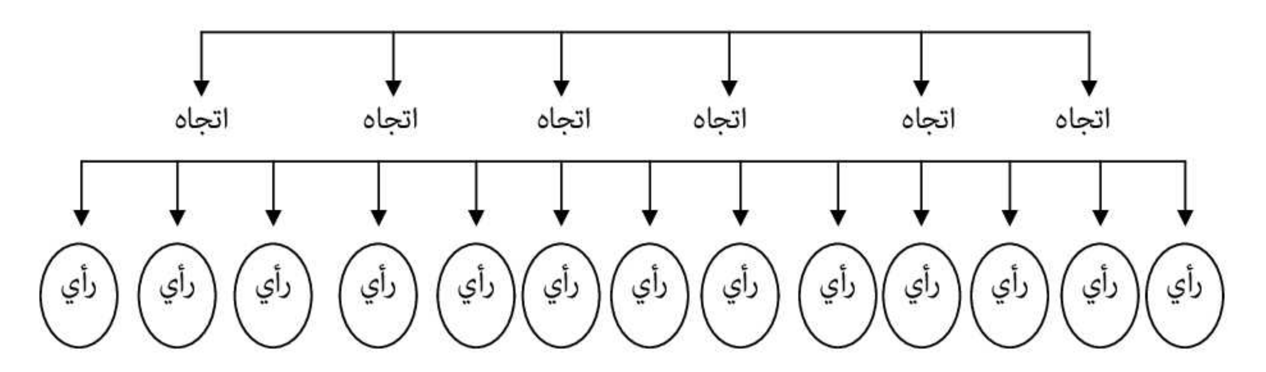
للاقتراب من العلاقة بين كل من (الرأي - الاتجاهات - المعتقدات) ارتأى علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي إلى التمييز بين ثلاثة مستويات لما يفكر ويشعر به الأفراد، وهذه المستويات هي:-[130]

المستوى الأول : هو المعتقدات أو القيم، وهي محددات عقلية وشعورية عريضة ومتعمقة وشبه ثابتة لدى الأفراد والجماعات، وهي التي تحدد النظرة الكلية والأساسية للفرد نحو الحياة والعالم والمجتمع ونحو نفسه، ويدخل فيها على سبيل المثال لا الحصر المعتقدات الدينية والقومية والاجتماعية التي تتمتع بخاصية الثبات النسبي، وفي أحيانٍ كثيرةٍ يطلق العلماء الاجتماعيون على نمط المعتقدات هذه - إذا كانت مترابطة ومنسقة - لفظة ايديولوجيا أو النظرة الكلية .

(130) سعد الدين إبراهيم : اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة ... ، م. س. ذ.، ص ص40-41 .

المستوى الثاني : وهو الاتجاهات ، والاتجاه هو التهيؤ للإدراك والتفكير والشعور والسلوك نحو شيء أو شخص أو مسألة بطريقة معينة ، وهذا التهيؤ أو الميل للتفكير الشعور والسلوك أقل ثباتاً وأكثر قابلية للتغيير من المعتقدات ، والعلاقة بين المعتقدات والاتجاهات هي العلاقة بين العام والخاص ، الأكثر ثباتاً والأقل ثباتاً . فالإيمان بدين معين يجعل اتجاه الفرد نحو المؤمنين بهذا الدين ايجابياً في معظم الأحيان ، فالاتجاهات قابلة للتغيير حتى لو لم تتغير المعتقدات وأن تغير الاتجاه لا يؤدي إلى تغيير المعتقد بل تغيير المعتقد بكل تأكيد يؤدي إلى التغيير الاتجاهات النابعة عنه .

المستوى الثالث : هو الآراء ، والرأي هو حالة تفكيرية موقفية مرنة تجاه شيء أو شخص أو مسألة معينة في لحظة زمنية محددة ، والرأي ينبع من الاتجاه ولو تغير الاتجاه فان الآراء النابعة منه لا بد وان تتغير . وبذلك يمكن القول ان الاتجاه يضم عدة آراء داخله ، وان المعتقد يضم عدة اتجاهات داخله والشكل رقم (1) يوضح ذلك.



الشكل رقم (1)

يبين العلاقة بين المعتقدات والاتجاهات والسلوك. نقلا عن : سعد الدين إبراهيم : الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة : دراسة ميدانية ، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980)،، ص42 .

رابعاً/ الرأي العام ومفاهيم أخرى

هناك مفاهيم أخرى زيادةً على المعتقدات والاتجاهات، التي تدخل في تماس مع مفهوم الرأي العام وتتداخل معه ، إلا أنها تتميز عنه بجوانب معينة . ومن ضمن هذه المفاهيم (التصويت السياسي ، والحكم ، والجمهور ، والسلوك السياسي) .

يعرف التصويت السياسي – الذي يعد الانتخاب أحد ممارساته – بأنه ممارسة سياسية فعلية يقوم بها المواطن في التعبير عن وجهة نظره المتضمنة الموافقة أو الرفض لموضوع معين أو شخص ما ، والذي يجري التصويت لإقراره أو انتخابه . وهناك من يميز الرأي العام عن التصويت السياسي على اعتبار أن الأول هو رد فعل لعلاقة المواطن بالسلطة من حيث تقبله لسلوكها أو رفضه لهذا السلوك الذي يتصل بمواقفها من مشاكل معينة ، في حين أن الثاني هو عملية ممارسة فعلية يقوم بها المواطن إثناء ممارسته للوظيفية السياسية التي تفرضها الخاصية الديمقراطية للرأي العام . لذلك قد يوجد رأي عام دون أن يعبر عن ذاته عن طريق عملية التصويت ، وقد توجد عملية تصويت دون أن يرتبط بها الرأي العام ، ومع هذا فأغلب الكتاب يقرون أن عملية التصويت السياسي تمثل أحدى القنوات المهمة السياسية والشرعية التي عن طريقها يعبر عن الرأي العام بصدد قضية معينة ونقله من حيز الرأي إلى المحيط السياسي أو ترجمته في شكل سياسة عامة [131].

وبالنسبة للحكم والذي يعني ، كمفهوم فلسفي ، فكرة يعبر عنها في صورة جملة تقديرية تقوم على حجج وقوانين وتعطي تأكيداً ما عن موضوعات معينة وهي أما أن تكون صادقة أو كاذبة . ومحور التمييز بين الرأي العام والحكم هو درجة العمق المطلوبة في كل منهما ، فالرأي يرتبط في وجهه نظر لا تفترض عمقاً ولا تحليلاً دقيقاً لمختلف

(131) حميدة سميسم ، نظرية الرأي العام ، م . س . ذ ، ص88 ، وكذلك ينظر : سامية محمد جابر ، الاتصال الجماهيري ، م. س. ذ. ، ص185 .

وجهات النظر الأخرى ، في حين ان الحكم يفترض المناقشة الشاملة لمختلف وجهات النظر المؤيدة والمعارضة ، والانتهاء بعد وزن وتقييم لكلا الجانبين إلى الفصل والقطع والإعلان عنه بحيث يصير واقعة محددة ، فضلاً عن ذلك فإن الرأي يفترض العلانية أما الحكم فلا يفترض الإعلان عنه ، بل أن الشخص قد يصل إلى حكم معين على شخص آخر ويعلن رأياً خلاف ذلك(132).

ويختلف الرأي عن الجمهور ، ففي الوقت الذي يشير فيه الجمهور إلى مجموعة من الأفراد اجتمعوا في مكان وزمان معينين ، ويعتمد على العلاقات المباشرة ويكون خضوع الفرد للجمهور كلياً ، فإن الأفراد في الرأي العام لا يحددهم مكان ولا تربطهم علاقات أولية ويكون خضوع الفرد فيه غير كلي(133).

أما السلوك السياسي فيتضمن تصرفات الأشخاص وجماعات الأفراد وردود فعلهم فيما يتعلق بشؤون الحكم ، والسلوك السياسي للفرد يختلف باختلاف الجماعة التي ينتمي إليها، إذ يمكن القول الشيء الكثير عن السلوك السياسي للفرد عن معرفة نوع الجماعة التي ينتمي إليها الفرد ، فالسلوك السياسي الفردي هو مقدمة للسلوك السياسي الجماعي عندما تتحرك تلك الجماعة كحقيقة كلية أو جزء منها على الأقل(134)، وهذا هو جوهر ظاهرة الرأي العام ، فالعلاقة الارتباطية بين الرأي والسلوك هو أن الرأي ما هو إلاّ سلوك كلامي ، وبمجرد الإعلان عن الرأي يصير الرأي واقعة ، ومن ثَمَّ فأنه يمكن وصفه بأنه سلوك أيضاً.

(132) حامد عبد الماجد قويسي ، دراسات في الرأي العام : مقاربة سياسية ، م. س. ذ. ، ص40 .

(133) خيري عبد الرزاق ، الرأي العام والمشاركة السياسية... ، م . س . ذ ، ص137 .

(134) حميدة سميسم ، نظرية الرأي العام ، م . س . ذ ، ص 79 ، وكذلك ينظر : سامية محمد جابر، الاتصال الجماهيري ، م. س. ذ.، ص184 .

المطلب الثالث

أنواع الرأي العام

انطلاقاً من أن ظاهرة الرأي العام هي ظاهرة (ديناميكية) متغيرة ومتبدلة ، وتتغير وتتبدل بتغير واختلاف وجهة نظر الباحثين في الرأي العام إلى تلك الظاهرة ، فان التقسيمات التي وردت لانواع الرأي العام والمعايير التي استخدمت لتلك التقسيمات هي الأخرى تنوعت بتنوع تلك الظاهرة ، لذلك ارتأى المؤلف إلى أيراد عدة معايير لتقسيم الرأي العام ومنها الآتي:-

أولاً : المعيار المكاني :

وينقسم الرأي العام وفق هذا المعيار إلى أربعة أنواع هي :- [135]

1- الرأي العام المحلي ، وهو الرأي السائد في منطقة جغرافية محددة قد تكون قرية أو ناحية أو مدينة أو محافظة أو إقليم من أقاليم دولة فدرالية ، أي أن هذا النوع من الرأي العام يشمل منطقة ما في أطار جغرافية الدولة ، ومن مثله الرأي العام بخصوص أزمة سكن التي تعاني منها منطقة دون أخرى أو مشكلة جفاف أو تلوث أو غيرها من المشاكل التي لا تهم غير سكان المنطقة أو تعنيهم بالدرجة الأولى ، ويمكن ملاحظة هذا النوع من الرأي العام في النظم التي تأخذ بنظام اللامركزية الإدارية، وبخاصة تلك التي تتمتع بالحكم الذاتي[136].

2- الرأي العام الوطني، وهو الرأي العام الذي يلاحَظ على مستوى الوطن أو الدولة ككل بخصوص بعض المواضيع أو القضايا التي تشغل بال المواطنين في هذه الدولة، كموضوع أو قضية البطالة أو الفقر أو الدخل أو غيرها من المواضيع ذات

---

(135) وجيه الشيخ ، وسائل الاتصال وأساليب التعبئة الجماهيرية ، م . س . ذ ، ص73 .

(136) صادق الأسود ، الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية ، م . س . ذ ، ص147 .

النطاق الوطني التي تنعكس أثارها على مجموعة المواطنين ، ويتسع هذا الرأي بالتجانس رغم الخلافات الداخلية أو الصراعات الحزبية أو المجموعة الاجتماعية المتنوعة كما يمكن التنبوء به وصعوبة قياسه بسهولة[137] .

3- الرأي العام الإقليمي ، ويتمثل بالرأي السائد بين مجموعة من الشعوب المجاورة ومن مثله الرأي العام الخليجي العربي أو الأفريقي أو الأوربي، أو هو الرأي الذي تكونه جماعة تعيش ضمن منطقة تحتضن وحدات سياسية متجاورة ، والمهم في هذا الرأي أنه يتسع ليصل إلى مستوى قاري دون أن يتعداها[138] .

4- الرأي العام العالمي، وهو الرأي السائد بين أغلبية شعوب العالم إزاء مواضيع ومسائل تهم شعوب العالم ككل ، من مثله نزع السلاح النووي أو الحرب الذرية وغيرها من القضايا ذات البعد العالمي والتي تخص المجتمع الدولي ، والرأي العام الدولي هو ليس جمع الآراء العامة في البلدان المختلفة ، فضلاً عن كونه لا يمثل رأي الحكومات وحدها وإنما هو رأي المواطنين في بلدان العالم المختلفة أيضاً ، ومن أهم شروطه أن تكون القضية ذات بعد دولي وان تعرض بوضوح كبير بجوانبها السلبية والايجابية .. وغيرها من الشروط[139] .

ثانياً/ المعيار ألزماني :

ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع للرأي العام استناداً إلى هذا المعيار :-

1- الرأي العام الدائم ، والذي يعد الأكثر ثباتاً ورسوخاً بين الأنواع الأخرى للرأي العام، كونه يمثل الغالبية العظمى من أبناء المجتمع إزاء القضايا التي يشترك فيها

(137) حميدة سميسم ، نظرية الرأي العام ، م. س. ذ. ، ص

(138) عامر حسن فياض ، الرأي العام وحقوق الإنسان ، م . س . ذ ، ص18 .

(139) صادق الأسود ، الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية ، م . س . ذ ، ص 150 – 151 .

السواء الأعظم من أبناء الأمة ، ويرتكز هذا الرأي على قاعدة تاريخية ثقافية ودينية ويشترك فيه كل أفراد الجماعة ولا تؤثر فيه الحوادث الجارية وأهم عناصره العقيدة والعادات والتقاليد ، فهو رأي عام طويل الأجل قد يستغرق سنين عدة . إلا أن هذه الديمومة ليست مطلقة وإنما نسبية ، لأن الرأي العام لا يمكن أن يكون ثابتاً ومستقراً بشكل مطلق وإلا تحول إلى عقيدة ، ومن مثل هذا الرأي هو الرأي العام العربي وكراهيته للصهيونية[140].

2- الرأي العام المؤقت ، وهو الذي يرتبط بحادث عارض أو مصلحة مؤقتة أو بجماعة أو فئة اجتماعية وينتهي بانتهاء أسباب وجوده ، ويشمل هذا النوع من الرأي أكثر ما يشمل رأي المنظمات والأحزاب السياسية والهيئات الخاصة ذات الأهداف المحددة ، وسرعان ما يتلاشى بسبب تفكك الأحزاب والمنظمات التي ينتمي إليها الأفراد أو ضعفها أو بمجرد انجاز الهدف الذي يسعى الأفراد الوصول إليه [141].

3- الرأي العام اليومي أو المتقلب ، والذي يتكون حول مواضيع آنية ويومية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وهو متقلب وفق مجريات الأحداث ، وأكثر ما يكون هذا الرأي هو الأحداث اليومية التي تصدر عن صفحات الصحف والشائعات والمناقشات البرلمانية، ولهذا فهو يرتبط بالآنية ويتميز بالتقلب مقارنة بالرأي العام الدائم والمؤقت. ويرى (دوفيفات) مدير معهد الصحافة في برلين "أن الصحافة تعيش على هذا النوع من الرأي، فهي تتلقى الأحداث اليومية وتجعل منها العناوين العريضة الضخمة لجذب القرّاء وإثارة انتباههم ، وان صحف الرأي الحزبية تختار

(140) محمد منير حجاب ، أساسيات الرأي العام ، م . س . ذ ، ص 31 .

(141) وجيه الشيخ ، وسائل الاتصال وأساليب التعبئة الجماهيرية ، م . س . ذ ، ص76 .

مادة الرأي العام اليومي ما يلائم دعوتها السياسية ويؤكد فكرتها الحزبية وتجعله وسيلة لتعزيز رأيها والوصول إلى أهدافها"[142].

ثالثاً : معيار درجة الوضوح والغموض:

وبموجبه نكون أمام نوعين من الرأي العام:-[143]

1- الرأي العام الواضح (الظاهر) ، وهو الرأي العام المعبر عنه ، والذي يمكن رصده بسهولة في البلدان الديمقراطية التي يوفر فيها النظام السياسي للمواطنين حرية التعبير عن آرائهم تجاه القضايا والمسائل التي تهمهم أو التي تفرزها الحياة السياسية أو الحياة في المجتمع.

2- الرأي الغامض (الكامن) ، وهو رأي عام قيد الكتمان بسبب القيود المفروضة على حرية التعبير أو بسبب الطغيان الذي تمارسه الأنظمة القمعية ، ومع هذا قد يطفو هذا النوع من الرأي على السطح إذا ما وجدت الظروف المناسبة ، كتخفيف القيود المفروضة على بعض الحريات العامة أو أي انفتاح يبديه النظام السياسي في المجتمع. ويعد الاهتمام الإعلامي بالقضية أو الموضوع وطرحه بدرجة تزيد من اهتمام الأفراد به من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تحويل الرأي الكامن إلى رأي عام ظاهر وصريح [144].

(142) المصدر نفسه ، ص77 . وكذلك ينظر : محمد منير حجاب ، أساسيات الرأي العام ، م . س . ذ ، ص33.

(143) وجيه الشيخ ، المصدر نفسه ، ص77.

(144) محمد منير حجاب ، أساسيات الرأي العام ، م . س . ذ ، ص62 .

رابعاً/ الرأي العام من المنظور أو الأساس الكمي:

يمكن التمييز وفق هذا المنظور بين أربعة أنواع من الرأي العام:- [145]

1- رأي الأغلبية ، الذي يستحوذ على أكثر من نصف عدد السكان في المجتمع أو ما يزيد على نصف الجماعة الاجتماعية ، وقد يتكون هذا الرأي بالتضليل وتحريف بعض الحقائق أو بالدعاية التي تقوم بها بعض الجهات المستفيدة كالقادة والزعماء ، ورأي الأغلبية في الواقع هو عدة آراء لأقليات مختلفة اجتمعت حول هدف معين .

2- رأي الأقلية ، والذي يساوي أقل من نصف سكان المجتمع أو مجموعة اجتماعية ، كرأي طائفة معينة أو طبقة مثقفة واعية وما شابه ذلك ، إلا أن لهذا النوع من الرأي العام بالرغم من كونه أقلية، أهمية كبرى من النواحي السياسية والاجتماعية إذ لا يمكن إهماله أو إنكاره بأي وجه من الوجوه ، وقد يتحول إلى رأي الأغلبية إذا ما سعى قادة الرأي وصنّاعه إلى كسب الجماهير عن طريق غزوها بمبادئ جديدة .

3- الرأي العام الساحق (الجامح)، وهو رأي قريب من الإجماع العام ويحدث نتيجة اتفاق جماعة ما أو أكثريتها الساحقة تجاه قضية أو موضوع من المواضيع ، ويكون هذا الرأي أقرب إلى العرف أو العادة ، ويشكل الطابع العام للأمة ، ولهذا تقف الجماعة خلفه وتمنع مناقشته لان ذلك يعني مناقشة الجماعة في حقها في الحياة ، فهو الرأي المستقر الذي لا يقبل النقد [146].

---

(145) وجيه الشيخ ، وسائل الاتصال وأساليب التعبئة الجماهيرية ، م . س . ذ ، ص75 .

(146) محمد المنير حجاب ، أساسيات الرأي العام ، ص34-35 .

خامساً/ من حيث درجة الوعي أو التأثير:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الرأي العام هي:[147]

1- الرأي العام القائد ، الذي يشمل رأي الصفوة والقادة والمفكرين والعلماء الذين يكونون على درجة عالية من الوعي ، وتكون نسبهم ضئيلة في المجتمع إلا أن تأثير الرأي الذي يكونونه كبير على الأفراد الآخرين في المجتمع . فهذا النوع من الرأي يؤثر في وسائل الاتصال ولا يتأثر بها ، إذ يسعى هؤلاء إلى تعميم معارفهم عن طريق أنشطتهم الفكرية والإعلامية ، فهم مركز أشعاع فكري في المجتمع ، لذلك سمي بالرأي العام القائد ويلاحظ بشكل جلي في البلدان التي لا تأخذ بالمبادئ الديمقراطية وحرية التعبير ، أما في البلدان الديمقراطية فيكون هناك عملية تفاعل بين رأي الصفوة وآراء الجماهير في مجتمعات تلك البلدان مما يقلل من بروز مثل هذا النوع من الرأي العام .

2- الرأي العام المستنير (المثقف) ، والذي يلي النوع الأول من حيث الأهمية ويمثله المتعلمون وأنصاف المثقفين في المجتمع الذين يؤثرون بدورهم على من هم أقل ثقافة ووعي منهم ، إلا أنه مع ذلك يتأثر بوسائل الإعلام بنسب متفاوتة ، ويؤثر في وسائل الإعلام أيضاً بما يصدر عنهم من آراء ومناقشات . وأن ما يحكم على درجة تأثير هذا النوع من الرأي هو الحدود التي ترسمها النخبة السياسية الحاكمة لحرية التعبير ، وغالباً ما نجد مثل هذا النوع من الرأي العام في الدول ذات الوعي والثقافة والتعليم المرتفع والرقي في مستوى الحضارة وأساليب المعيشة .

---

(147) المصدر نفسه ، ص 34-35. وينظر: وجيه الشيخ ، وسائل الاتصال وأساليب التعبئة الجماهيرية ، م . س. ذ ، ص 75-76 . وكذلك: زياد طارق عبد الرزاق ، اتجاهات الرأي العام العراقي بعد يوم 9\4\2003 ، م . س . ذ ، ص 46-49. وكذلك: عامر حسن الفياض ، الرأي العام وحقوق الإنسان ، م . س . ذ ، ص19.

3- الرأي العام المنقاد (غير المستنير أو غير المثقف أو السلبي) ، وهو رأي السواد الأعظم من أبناء المجتمع من الأميين الذين لم ينالوا حظاً وافراً من التعليم ، مما يجعل أصحابه ينقادون وراء العواطف والانفعالات دون أن يناقشوا الأمور بهدوء وروية وليس لديهم القدرة على التحكم العقلي المنطقي ، وإذا ما وجدت مثل هذه الجماعة دعاية كاذبة فأنها تؤدي إلى عدم فهم الأمور بشكل صحيح مما يتعذر بالتالي وجود رأي عام مستنير ، فهذا النوع من الرأي أكثر الأنواع تأثراً بوسائل الاتصال والإعلام .

سادساً/ تقسيمات أخرى:

هناك أنواع أخرى من الرأي العام فضلا عن التقسيمات المذكورة سابقاً. هناك نذكر منها :

- الرأي العام النوعي : ويقصد بمفهومة الواسع اتجاهات الرأي التي تعبر عن قطاع معين من المجتمع السياسي الكلي ، ويكون على نطاق محلي أو وطني أو إقليمي أو عالمي ، لذلك يمكن أن نجده في الأنواع الأخرى من الرأي العام ، وان ما يجمع أفراد هذا النوع من الرأي العام هو مسألة تتعلق بالصالح العام لهذه الفئة سواء كانت مادية أم معنوية أم دينية أم عنصرية أم طبيعية أم اقتصادية أم سياسية ... الخ [148]. وقد يستخدم اصطلاح (الرأي العام الطبقي) للتعبير عن هذا النوع من الرأي العام ، ويعكس مثل هذا الرأي أثارة الخيرة أو الشريرة على المجتمع وتوجهات الرأي العام فيه لذلك على المؤلف في الرأي العام ، كما يقول (مختار التهامي) ، أن لا يهمل الآثار الخطيرة التي تترتب على الأفكار والآراء التي تسود بعض الفئات والعناصر المكونة للجماعة بشكل يهدد بانعزال هذه الفئات عن الجماعة [149]. ومن أمثلة هذا النوع من

(148) حميدة سميسم ، نظرية الرأي العام ، م . س . ذ ، ص 254 .

(149) محمد منبر حجاب ، أساسيات الرأي العام ، م . س . ذ ، ص36-37 .

الرأي العام هـو الـرأي العـام الإسـلامي ضـد الرسـوم الكاريكاتيريـة التـي أسـاءت إلى شخصية الرسول محمد (ﷺ)، فضلاً عن الرأي العام العمالي عـلى أثـر الـتسريح الـذي قامت به الشركات نتيجة الأزمة المالية .

- الرأي العام المحايد : ويبرز هذا النوع من الرأي العام استناداً إلى موقفه من السـلطة السياسـية في المجتمـع . فقـد ينقسـم الـرأي العـام في المجتمـع إلى رأي عـام مسـاند للسلطة السياسية ويكون سنداً لهـا وقـوة داعمـة للسـلطة ، وآخـرٍ رافضـاً ومعارضـاً للسلطة ومتربصاً بهـا وبأعمالهـا ومواقفهـا ، وفي محـل وسـط بـين الاثنـين يظهـر رأي محايد يعبر عن موقف اللامبـالاة مـن السـلطة السياسـية[150] ، حيـث يبـدي الأفـراد المكونين لهذا الرأي عدم الاكتراث بالسلطة وبمواقفها وأعمالها ، فهذا النوع من الـرأي لا يعادي السلطة وهو أيضاً لا يتحمس لأعمالها ، فهو محايد.

(150) خبري عبد الرزاق ، الرأي العام والمشاركة السياسية ... ،م. س. ذ. ، ص138 .

المطلب الرابع

عوامل تكوين الرأي العام

إن عوامل تكوين الرأي العام عديدة ومتنوعة ومتشابكة مع بعضها البعض تأثيراً وتأثراً، وليس هناك اتفاق بين الباحثين على صورة متماسكة لتلك العوامل [151]. ولربما يعود السبب في ذلك إلى عدم التفريق بين عوامل تكوين الرأي العام وبين الوسائل والأدوات المستخدمة للتأثير فيه ، وهو تمييز بين مصادر وجود الرأي العام وعوامل التأثير عليه ، فالأول: هو موجود مع وجود الأفراد أما الثاني: فيتمثل في وسائل يستخدمها فرد أو مجموعة أفراد للتأثير في الرأي العام من مثلها وسائل الإعلام والأحزاب وغيرها أخرى . فهي لا تعد من عوامل تكوين الرأي العام بقدر ما هي وسائل تأثر فيه . فالبحث هنا ليس في عوامل التأثير في الرأي العام من جهة قوته وشدته واتجاهه وإنما من جهة وجوده ، و بذلك يمكن حصر تلك العوامل بالآتي : (الحضارة، والدين، والعامل النفسي والشخصي، والعامل الديمغرافي، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية).

اولاً/ عامل الحضارة :

يعرف (كلايد كلوكهن) على أنها "مجموعة طرائق الحياة لدى شعب معين، أي الميراث الاجتماعي الذي سيحصل عليه الفرد من مجموعته التي يعيش في محيطها"، أما تعريف (أدورد تايلر) فينص على أنها "ذلك الكم المركب الذي يحتوي على المعلومات والمعتقدات والفنون والقيم والقوانين والتقاليد وجميع العادات و القابليات التي يكتسبها بصفته عضواً في مجتمع ما"[152]. وهناك من يرى فيها قوالب ثابتة عامة في التفكير

---

(151) احمد بدر ، الرأي العام، م. س. ذ. ، ص 100 .

(152) نقلا عن: لجنة في مؤسسة الثقافة العمالية ، الرأي العام ، ط1، (بغداد، مؤسسة الثقافة العمالية، 1976)، ص48 .

والتصرف أيضاً[153]. والحضارة هي كلمة مشتقة من التحضر والتمدن من (الحضر والمدينة) وهي مجموعة المنجزات الفكرية والاجتماعية والأخلاقية والصناعية التي يحققها مجتمع معين في مسيرته لتحقيق الرقي والتقدم، ويركز البعض في استخدام المصطلح على الناحية الثقافية ، في حين يستخدمها البعض الآخر على أساس أنها سيادة العقل في المجتمع ، أما استخدامها المعاصر فقد شدد على ما تضمنه من التطور العلمي والتكنولوجي وما يفرزه هذا التقدم من انجازات في الميادين الأخرى في الحياة [154].

وعلى هذا الأساس فان الحضارة هي مجموعة العادات والتقاليد والآداب الشائعة في المجتمع والتي تساعد الأفراد على التعامل فيما بينهم ، والتكيف مع العوامل البيئية ومع الظروف المختلفة التي تحيط بهم ، فالإنسان منذ ولادته يصب نفسه في قوالب المجتمع الذي يعيش فيه ولا يحاول الخروج على الأنماط التي تواضع عليها هذا المجتمع حتى لا يتعرض إلى عقاب المجتمع الذي يأخذ شكل التجاهل لتصرفاته أو الازدراء منه إذا ما حاول أن يخرج عن القيم الحضارية للمجتمع وقد يصل العقاب إلى بتر هذا العضو من المجتمع [155]. وبذلك نجد أن الحضارة تطرح نفسها دائماً بصورة جمعية لأنها جزء لا يتجزأ من تكوين المجتمع وهي أحدى نتاجات حياة الأفراد المشتركة فيه ، فهي تفرض أنماطاً متماثلة نسبياً من السلوك وطرائق التفكير، وهذه الأنماط والطرائق تتجسد بشكل عادات وتقاليد وآداب عامة وقيم وقوانين ومؤسسات وغيرها ، ومن ثم فان الفرد في سلوكه وتفكيره لا بد أن يلتزم على نحو أو آخر بالأحوال الحضارية السائدة في مجتمعه وإلا عد

---

(153) حسين مؤنس، الحضارة : دراسة في أصولها وعوامل قيامها وتطورها ، سلسلة كتب عالم المعرفة (1) ، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1978)، ص333.

(154) عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، المجلد الثاني ، م . س . ذ ، ص549 .

(155) لجنة في مؤسسة الثقافة العمالية ، الرأي العام ، م . س . ذ ، ص48 .

خارجاً عليه[156]. فضلاً عن كون هذا الالتزام من جانب الأفراد بالنمط أو الميراث (التراث) الحضاري يجعل من هذا النمط والتراث الحضاري على شكل قوالب نمطية لاتجاهات وآراء الأفراد المنتمين إلى ذلك التراث أو الميراث الحضاري ، حتى ذهب بعض الباحثين إلى الاعتقاد أنه بالإمكان عملياً أو عن طريق افتراضات معينة تحديد نوع الأفكار والآراء التي سيعتقها شخص ما تحديداً مسبقاً قبل مولده إذا ما درسوا بتحديد وتفصيل ميراثه الحضاري[157].

وبما أن الحضارة هي امتداد للماضي ووجود في الحاضر وتطلع نحو المستقبل فأنها بحكم ذلك تؤثر في حياة الأفراد في المجتمع ، وان الثقل الذي تتركه يلقي بعبئه على كاهل الحياة العامة وفي نفوس الأفراد في المجتمع ، والذي غالباً ما يؤدي إلى صرف التفكير العقلاني للفرد في التعامل مع المشاكل والقضايا المطروحة في الساحة الاجتماعية ومما يبعده عن الموضوعية ويقربه من الانفعالية وتكوين آراء وتوجهات في سياق ما تفرضه عليه تلك التركة الحضارية [158].

وعلى هذا الأساس يمكن القول بان الحضارة هي أهم عامل من عوامل تكوين الرأي العام ، فالرأي العام كما بينا هو اتجاه جماعة من الناس نحو مشكلة معينة أو حادث معين، وان هذه الاتجاهات هي استعدادات عقلية ونفسية كنتيجة لظروف وتجارب

(156) صادق الأسود ، الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية ، م . س . ذ ، ص222 .

(157) محمد عبد القادر حاتم ، الرأي العام ، (القاهرة، مكتبة الانكلو المصرية، 1972)، ص75 .

(158) صادق الأسود ، الرأي العام : ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية ، م . س . ذ ، ص223 .

وخبرات مر بها الفرد ، فالحضارة تخلق استعدادات عقلية ونفسية متماثلة تقريباً لدى الأفراد والجماعات وتؤثر بلا ريب في تكوين الرأي العام[159].

ثانياً/ عامل الدين:

يعد (الدين) عاملاً من عوامل تكوين الرأي العام ، فهو يعني مجموعة من المعتقدات تؤمن بها جماعة معينة ما وتكون نظاماً متصلاً وتتعلق في الغالب بعالم ما بعد الطبيعة، وممارسة شعائر وطقوس مقدسة والاعتقاد بروحية علياً وقد تكون هذه القوة جمعية أو أحادية. أو بعبارة أخرى يعني مجموعة من العقائد والممارسات التي يحاول الناس عن طريقها التكيف مع بيئتهم[160]. وأن تأثير العامل الديني في الرأي العام يتجلى في المعتقدات التي يتضمنها والتي يعتقد بها الأفراد المنتمين لهذا الدين، فهذه المعتقدات الدينية تمارس تأثيرها ليس على مستوى الفرد فقط وإنما على مستوى النظام الاجتماعي ككل وعن طريق المؤسسات الدينية . فعلى مستوى الفرد تمارس تلك المعتقدات تأثيرها على اتجاهات الأفراد وآرائهم وأفكارهم وتصرفاتهم، إذ أن الدين قوة كبيرة ذات تأثير مباشر على الأفراد الذين يؤمنون به وذلك عن طريق خطب مواعظ ومعلومات وحقائق لها تأثير كبير على نفوس الأفراد ومن ثم على اتجاهات الرأي العام[161].

فالفرد المعتقد بدين معين والمتمسك به وبقيمه يكون رأيه بواسطة هذه القيم الدينية ويعبر عنها ، خاصة وان هذه المعتقدات والقيم الدينية أصبحت من الحقائق الثابتة

---

(159) المصدر نفسه، ص 223. وكذلك ينظر لجنة في مؤسسة الثقافة العمالية، الرأي العام، م . س . ذ ، ص49.

(160) أحمد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، (بيروت، مكتبة لبنان ، 1978)، ص353 . وكذلك ينظر حميدة سميسم ، نظرية الرأي العام ، م . س . ذ ، ص117- 118 .

(161) محي محمود حسن وسمير حسن منصور ، العلاقات العامة والإعلام، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1987)، ص90 .

غير القابلة لإبداء رأي حولها ، فهي تعد الميدان المستقر وليس ميدان الرأي العام الذي يعد ميدانه ما يثار النقاش والجدل حوله[162] ، وهذا هو المبدأ العام، اي أن المسائل الدينية هي معتقدات دينية ثابتة ولا يمكن تكوين رأي عام حولها بل هي مصدر وجود الرأي العام ، إلا أنه يلاحظ عندما يوجد نوع من التدرجية في دين معين أو التعددية المذهبية فيه فإن ذلك قد يؤدي إلى بروز عدة تيارات للرأي العام داخل هذا الدين ، أما إذا لم توجد مثل هذه التدرجية فان الاستقرار النفسي لدى المتدينين له تأثير قوي في تعيين الاتجاه لدى الأفراد والجماعات[163]. ومع ذلك فالمعتقدات تعد أحد المصادر المهمة من مصادر الرأي العام واحد العوامل المهمة المؤثرة على رأي الفرد ، فهي تسهم في تكوين الطرق والأساليب المعتادة في النظر إلى الإحداث ومعالجتها والتي تتوقع الجماعة من أعضائها أن يسلكوها بالفعل إزاء قضية أو موقف معين أو مشكلة معينة ، وتبرز أهمية هذه المعتقدات في جوانب ثلاث هي :-[164]

1- أمداد الإنسان بالمعلومات عما هو حقيقي وما هو مزيف ، وما هو جيد وما هو رديء، وعما هو مرغوب فيه و غير مرغوب فيه.
2- قدرتها على استثارة العاطفة والتأثير عليها.
3- كونها استعدادات للاستجابة فلا بد أن تؤدي بالشخص إلى اتخاذ سلوك أو القيام بعمل ما.

وإن تأثير الدين بظاهرة الرأي العام ينطلق من مفهوم سياسي وهو أن الدين باعتباره أحد أنظمة المجتمع ، وجزء من نسق يتأثر ويؤثر في العمليات الاقتصادية

(162) حميدة سميسم ، نظرية الرأي العام ، م . س . ذ ، ص121 .
(163) صادق الأسود ، الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية ، م . س . ذ ، ص22 .
(164) محمد منير حجاب ، أساسيات الرأي العام ، م . س . ذ ، ص103 .

والسياسية في المجتمع. فالمجتمع بشكل عام هو نسق تفاعلي يضم داخلـه انسـاق فرعيـة كالنسق السياسي والاقتصادي والثقافي فضلاً عن الديني وغيرها من الأنساق الأخـرى ، وان أي تغيير في أحد هذه الأنساق يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأنساق الأخـرى ، أي أن الدين كظاهرة اجتماعية متفاعل مع الأنظمة الأخرى في المجتمع ومن ثُمَّ يمارس تأثيره من هذه الزاوية على ظاهرة الرأي العام في المجتمع ككل[165]. كما وان الـدين ينظـر إليـه بكونه عاملاً مهماً في خلق أنساق من القيم الاجتماعية والتي لها صفة التكامل والتماسـك ، وفي مثل هذا النوع من (الهرم القيمـي) نجـد أن الـدين يحـدد مـا هـي القـيم المطلقـة ويضع في نسق متكامل القيم السلبية وكأن ليس لها معنى أو أهمية، وبذلك يقبـل الـرأي أو يرفض بناءً على تلك القيم المجتمعة[166].

وتعد المؤسسات والهيئات الدينية من بين النظم الاجتماعية المتعـددة التـي تـؤثر في تكوين الاتجاهات والتعبير عن الرأي السياسي لِـما لَهـا، وعـلى مـر التـاريخ، اهتمامـات اجتماعية وثقافية واقتصادية جعلتها تمثل جماعـات ضـاغطة لهـا أثرهـا السـياسي المبـاشر الذي يظهر اثناء مراحل صنع السياسة العامة سواء بالدعم والإسـناد أم بـالرفض، ان هـذا التأثير أنما يعتمد على عاملين : الأول، درجة مشاركة الفرد في العقيدة . والثـاني، يـتجلى في عمق المعتقد. وعموماً فان الدين يعد واحـداً مـن الـنظم الكبرى التـي تسـهم في تكـوين أنماط السلوك الإنساني، وان كانت نسبة الإسهام متفاوتة من مجتمع لآخر[167].

ولكنه في كل الأحوال يستخدم كمصدر قوة للفرد في صراعه مـع الحيـاة ويسـاعد على تنمية روح الجماعة بين الأفراد ونشر مبادئ التسامح والإخاء والمحبـة بيـنهم. ويبـدو

---

(165) حميدة سميسم ، نظرية الرأي العام ، م . س . ذ ، ص118 .

(166) المصدر نفسه ، ص119 .

(167) سامية محمد جابر ، الاتصال الجماهيري ، م . س . ذ ، ص191 .

الأمر في المجال السياسي، إذ بدأ وبشكل سافر يستخدم للدعاية الانتخابية والحزبية لما له من أهمية كبرى في هذا الجانب ، فالاستشهاد بحديث نبوي أو قدسي أو آية قرآنية قد تجعل النفوس تندفع اندفاعاً إلى الحروب أو إلى الإعجاب برأي الزعيم والخطيب والسير على نهجه وخطاه[168].

ثالثاً/ العامل النفسي والشخصي:

يؤثر العامل النفسي والشخصي في تكوين الرأي العام من منطلق أن الأفراد لا يتساوون في كل شيء من حيث طبيعتهم ، إذ يقول أفلاطون (ليس كل عالم قادر على بلوغ الخير لأن ثمة فروقاً طبيعية بين الناس وان هذا الفرق ليس فرقاً بالدرجة وحسب)[169]. أي أن لكل شخصية سماتها وخصائصها تتميز عن غيرها من الشخصيات وبالتالي تؤثر في سلوكه ورأيه ، حتى أن في بعض الأحيان يوصف الشخص بأنه (شرقي) للدلالة على اتجاه المحافظ الرافض للتغيير أو يوصف على أنه (غربي) للدلالة على أنه متأثر بالفكر الغربي ويقبل التغيير وفق النمط الغربي .

ويرى الدكتور (صادق الأسود) في الشخصية، انها عامل هام بل وحاسم في ميدان الخيارات السياسية الأساسية، وذلك في ضوء رؤيتها للأشياء والأحداث، وبناها الخاصة بها، فهي التي تصوغ وتعين الاتجاهات السياسية، من حيث الاهتمام أو عدم الاكتراث بالسياسة، فضلاً عن أثر الانتماءات الحزبية والنهج العقائدي في التفكير والتعامل مع الآخرين، وهي التي تجعل الأفراد يندمجون بدرجات من النجاح متباينة، حسب الميادين التي يجري فيها التفاعل الاجتماعي الذي يعيش فيه هؤلاء الأفراد، وفي الأحزاب

---

(168) محمد منير حجاب ، أساسيات الرأي العام ، م . س . ذ ، ص 104 .

(169) إسماعيل الملحم ، علم النفس السياسي : الوجه الأخر لتوظيف العلم ، مجلة الفكر السياسي ، العدد الثالث، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، صيف 1998)، ص169 .

والحركات السياسية... فضلا عن ذلك، ان الشخصية هي الأساس الذي ينشأ عنه الانحرافات والارتدادات السياسية[170].

وفي الواقع ان النظرة إلى الجوانب المختلفة في الشخصية جعلت الباحثين يعرضون تعاريف لاحصر لها، وقد ذكر (كوردون و البورث) اكثر من خمسين تعريفا شائعا للشخصية، ثم عرض هو ذاته تعريفه على النحو الآتي: "الشخصية هي التنظيم الدينامي للانظومات النفسية لدى الفرد تحكم تكيفه مع الوسط الاجتماعي"[171]. ويرى فريق من علماء النفس ان سمات الشخصية هي التي تدفع الأفراد إلى تبني اتجاهات معينة، كالاتجاهات اليسارية أو الاتجاهات المحافظة، إزاء القضايا التي تطرح عليهم، وعبر دراسات عديدة أمكن هؤلاء تعيين عدد من سمات الشخصية التي لها علاقة بنشاط الفرد السياسي، ومن أبرزها:-[172]

1. الفعالية والاهلية، إذ تناولت بحوث عديدة موضوع الفعالية السياسية لدى الأفراد، وأمكن التوصل إلى إقرار وجود علاقة بين الشعور الداخلي بالقوة لدى الأفراد وبين درجة النشاط السياسي الذي يقومون به.
2. النزعة السلطوية، وهنا ربطت بعض الدراسات ما بين النشاط السياسي وبين النزعة السلطوية.
3. التغريب والاستلاب، إذ أن الشعور بالعجز أو السيطرة الداخلية-الخارجية والشعور العام باليأس أو باللاجدوى كلها سمات تساعد على فهم النشاط السياسي والتنبؤ به.

(170) صادق الاسود، تأثير تكوين الشخصية على السلوك السياسي، مجلة العلوم السياسية، السنة الثالثة، العدد7، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، حزيران/ 1990)، ص86.

(171) نقلا عن : صادق الاسود، تأثير تكوين الشخصية على السلوك السياسي، م . س . ذ ، ص 87.

(172) المصدر نفسه ، ص ص 91 – 93.

4. حب السلطة، وفي هذا الميدان توجد دراسات نظرية عديدة ظهرت حول اهمية النشاط السياسي كتعويض عن حاجة غير مشبعة.
5. الجمود العقائدي، وهي السمة التي تؤثر على نوعية السلوك السياسي للشخص، فإحدى الدراسات عرضت انه يمكن تصنيف الأشخاص وفقا لقطبين هما ذوو التفكير المغلق (Closed-Nindedness) وذوو التفكير المنفتح (Open- Nindedness) ومابينهما، فان الأفراد الذين يقفون في نهاية قطب ذوي التفكير المغلق يختلفون بطرق سياسية هامة وعديدة عن أولئك الذين يقفون في نهاية قطب ذوي التفكير المنفتح [173].

وقد وضع علماء النفس العديد من النظريات المفسرة ليمول الأفراد واتجاهاتهم السياسية والتي تؤثر بشكل أو بآخر في آرائهم أو أنها تكون منطلقاً لتلك الآراء حول المسائل والقضايا المطروحة للنقاش , فقد ذهب (هيمانس Heymens) وكذلك (فيرزما Wiersma) إلى الكشف عن الاتجاهات السياسية للأفراد عن طريق التعرف على سماتهم ، على اعتبار أن الشخصية هي المجموع الكلي لدى الإنسان من سمات تميزه عن غيره وتحدد سلوكه في الأوضاع المختلفة ، إذ يمكن التمييز بين ثلاث سمات رئيسة لتصنيف الأفراد هي : الانفعالية أو مقدار التأثر الداخلي ، والفاعلية أو النشاط ، والترجيح أو مدى عمق التأثر. وكذلك نظرية (كريتشمر Kreschmer) التي اعتمدها بعض العلماء للتصنيف النفسي الجسماني للأفراد في تفسير اتجاهاتهم السياسية، والتي تقوم على التمييز بين ثلاثة أنماط من الأفراد وهم: النمط الممتلئ وهو النمط المتقلب بين حالتي المرونة والتشدد وبين حالتي السكون والنشاط ، والنمط النحيل وهو الشخص المثالي

(173) للاستفاضة حول اسباب الاختلاف بين ذوي التفكير المنغلق وبين ذوي التفكير المنفتح في توجهاتهم السياسية، ينظر: صادق لاسود، تأثير تكوين الشخصية على السلوك السياسي، م. س. ذ. ، ص93

المتطرف والطاغية الذي لا عاطفة له، والشخص الرياضي الذي يجمع بين الركون الهادئ وشيء من الانفجار . في حين ذهب آخرون إلى الاعتماد في تحليلهم لاتجاهات الأفراد على تصنيف (يونك) الذي يقسم الأفراد إلى نمطين رئيسين هما : الانطوائي والذي يقابل بصورة تقريبية التعبير العام (غير الاجتماعي)، والنمط الانبساطي وهو المنفتح للعالم الخارجي والذي يأخذه بنظر الاعتبار في جميع تصرفاته[174]. فالتعرف على مثل هذه الأنماط الشخصية والنفسية للأفراد يساعد على التعرف على اتجاهاتهم السياسية ، وهذا ما يؤكد أثر العامل النفسي والشخصي في تكوين الاتجاهات والآراء، وأن السمات الشخصية هي التي تدفع الأفراد إلى تبني اتجاهات معينة إزاء القضايا التي تطرح عليهم في الحياة العامة [175]. وبذلك فكل إنسان يتميز بمجموعة من الخصائص التي تتكون قبل أن يولد إلى الحياة وتستمر تلك الخصائص تعايش الإنسان أثناء مراحل حياته المختلفة ، وان كانت تخضع لدرجات من التعديل والتطوير تعتبر من الحركات الدائمة للسلوك الإنساني الذي يعد السلوك السياسي أحد أهم مظاهره.

إنَّ أغلب النظريات التي نادى بها علماء النفس في تفسيرهم لاتجاهات الأفراد وآرائهم انتقدت على أساس أنها أهملت الجانب الديناميكي للشخصية ، كما أنها وضعت حدود وفواصل لا وجود لها بين شخصية الفرد والعوامل المتداخلة معها ، وهذا ما دفع علماء النفس الاجتماعي إلى وضع نظريات تأخذ بنظر الاعتبار التفاعل البايولوجي القائم بين الفرد بتكوينه واستعداداته ودوافعه وبين بيئته الاجتماعية بما فيها من علاقات تأثير ،

---

(174) شمران حمادي، أصل التفاوت في الاتجاهات السياسية بين الناس، مجلة العلوم السياسية، السنة 19، العدد38، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، تموز-كانون الاول/2008) ، ص17.

(175) حول نظريات التحليل النفسي المفسرة لسلوك الأفراد والجماعات أنظر : صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده ، م. س. ذ.، ص402-406 .

ومن أهم هذه النظريات نظرية (لويل) والتي تتضمن بحسب وجهة نظر منظرها (لورينس لويل) أن الأفراد ليسوا على موقف واحد من ظاهرة التطور الاجتماعي وهذا ناجم من أن بعضهم متشائم والأخر متفائل ، فضلاً عن كون بعضهم قانعاً بالوضع السائد وآخر غير قانع ويتقاطع هذه المتغيرات الأربعة ينتج لدينا أفراد لديهم توجه محافظ أو أحرار أو رجعيون أو تقدميون ، ومن ثُمَّ يكون رأيهم متأثراً أو منطلقاً من اتجاهاتهم تلك إزاء الأوضاع والقضايا محل النقاش[176].

ولا يقتصر الخلاف على ما تقدم فقط، اذ هناك أيضا اختلاف في طريقة كل من عالم النفس عن عالم السياسة في دراسة الشخصية وعلاقتها بالسلوك السياسي، فعالم النفس عندما يدرس الشخصية يتساءل قبل كل شيء ما هي الفائدة التي يجنيها الإنسان من سلوكه السياسي؟ وبعبارة أخرى ان عالم النفس يعالج الشخصية اعتباراها هدف البحث وليس السلوك السياسي النابع من تلك الشخصية، اما عالم السياسة فانه يتبع طريقة مختلفة في معالجة تأثير الشخصية على السلوك السياسي، فهو لا يسأل عن نتائج السلوك السياسي على شخصية الإنسان، بل يريد ان يعرف نتائج الاختلافات في الشخصية على وظيفة الأدوار السياسية وعمل المؤسسات السياسية[177] .

وبالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى علماء النفس الاجتماعي ونظرياتهم المفسرة للاتجاهات السياسية إلا أنهم حاولوا تفسير أثر هذا العامل في تكوين الاتجاهات لدى الأفراد وبالتالي الآراء المنبثقة عنه وبالتأكيد أن هذا العامل وغيره من العوامل لا

(176) شمران حمادي ، أصل التفاوت في الاتجاهات السياسية بين الناس ، م . س . ذ ، ص 18 .

(177) صادق الاسود ، تأثير تكوين الشخصية على السلوك السياسي، م. س. ذ. ، ص ص97 - 98.

يعمل منفرداً وإنما بالتفاعل مع بقية العوامل الأخرى ، فالظواهر السياسية شمولية ولا ريب في أن العوامل النفسية جزء منها [178].

رابعا/ العامل الديمغرافي

أما بالنسبة للعامل الديمغرافي كعامل مؤثر في اتجاهات الأفراد وآرائهم السياسية فيتضمن عدة عوامل تتحكم في سلوك الأفراد وآرائهم السياسية ومن أهم تلك العوامل هي السن والجنس[179].

فبالنسبة لعامل السن وأثره في الآراء السياسية أشارت أغلب الدراسات في هذا الميدان أن الأفراد المتقدمين بالسن تكون ميولهم واتجاهاتهم تختلف عن تلك التي لدى الأفراد الشباب، فالشيوخ كبار السن يميلون أكثر نحو المواقف المحافظة في حين أن الشباب أكثر ميلاً إلى الحركات والمواقف المتطرفة، وقد عقدت مقارنة بين الذين دون سن الثلاثين وبين من هم تجاوزوا سن الخمسين ولوحظ أن الفئة بين 30-50 سنة تكون اتجاهاتهم السياسية وآرائهم مستقرة نوعاً ما في حين أن تقلبات الرأي العام والتطرف تبدو في سن دون الثلاثين ، وتتميز فئة الخميس سنة فأكثر بنسبة عالية من الامتناع عن المساهمة في الحياة السياسية [180]. كما أثبتت دراسات أخرى، ومن خلال تحليل نتائج الانتخابات، إن المجموعات التي تصوت لليسار هى تلك التي تتراوح أعمارها بين العشرين والأربعين سنة، أي المجموعات ذات السن المتوسط، في حين تكون المجموعات المصوتة إلى اليمين هي من بين تلك التي تجاوزت هذا السن[181].

---

(178) إسماعيل الملحم ، علم النفس السياسي : الوجه الآخر لتوظيف العلم ، م . س . ذ ، ص170 .

(179) صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي ..، م . س . ذ ، ص394 .

(180) صادق الأسود ، الرأي العام : ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية ، م . س . ذ ، ص 191 – 192 .

(181) سويم العزي، السلوك السياسي في المجتمع العربي، ط1، (القاهرة، دار الالفة، 1992)، ص 185.

وهناك من يرى أن التباين العمري يترك أثره على قدرة الحزب في التأثير على أعضاءه في ميدان تكوين المواقف السياسية والآراء، فالمنتسبون لمجموعة الشباب مثلا قد يكونوا أكثر خضوعا لتأثير الحزب في تكوين مواقفهم السياسية من المنتسبين الكهول، ذلك لان الأخيرين كثيرا ما يحملون، بسبب تجاربهم، تقاليد وعادات وأفكار قد تكون بمثابة (مصدات) تضعف من تأثير الحزب عليهم في تكوين مواقفهم السياسية[182]، كما أن هناك من وجد في مرحلة المراهقة أنها مرحلة الاندفاع العاطفي والمغالاة في فهم الأمور ومعالجتها وهو ما يدفع الأفراد إلى تبني الاتجاهات والأفكار المتطرفة من جهة وعدم الاستقرار والثبات على اتجاه سياسي معين من جهة أخرى ، ولعل خير دليل على ثورة الشباب واندفاعهم في سن المراهقة هو الحركات الطلابية المتطرفة التي اجتاحت معظم دول العالم في السنوات الأخيرة، وبذلك تكون الاتجاهات السائدة في مرحلة المراهقة هي اتجاهات يسارية بصورة عامة، وأن الإنسان كلما تقدم بالعمر قل اندفاعه الثوري نحو الأفكار والآراء التي يؤمن بها ، ففي مرحلة البلوغ نجده أكثر ميلاً نحو الاعتدال من مرحلة المراهقة [183]. ولعل سبب هذا التغيير يعود إلى قلة وضعف تأثير العاطفة فيه وتغلب العقل تدريجياً وازدياد الشعور بالمسؤولية والتفكير بالمستقبل من أجل ضمانه .

أما فيما يخص تأثير الجنس ، فأغلب الدراسات التي أجريت على السلوك السياسي للنساء دلّت على ظاهرة شائعة في مختلف الأقطار وهي قلة اهتمام المرأة بالأمور السياسية قياساً بالرجل أولاً وانعطافها نحو قوى اليمين ثانياً ، فأغلب النساء يجدنَ أن بعض النشاطات ذات الطابع السياسي لا تناسب أحداهن كالانتساب إلى حزب أو الترشيح إلى

---

(182) عبد الرضا الطعان، دور الحزب في تكوين المواقف السياسية، مجلة العلوم السياسية، السنة الثالثة، العدد7، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، حزيران 1990)، ص72.

(183) شمران حمادي ، أصل التفاوت في الاتجاهات السياسية بين الناس ، م . س . ذ ، ص ص 34-35 .

الانتخابات ، كما أن العدد الأكبر يجدنَ أن واجباتهن العائلية تؤلف عقبة في طريق نشاطهن السياسي، كما أنهن أقل اطلاعاً على المسائل المطروحة على الساحة السياسية ، وأنهن بالقياس إلى الرجل أقل قراءة للصحف اليومية [184]. وأن دراسات عديدة دلت على ان المرأة لها آلية كاملة للتصرف كمواطن غير ان عمل المرأة في السياسة يتطلب قبل كل شيء ضمانات عدم التعرض لسلامتها مادياً ومعنوياً ، الأمر الذي يعني أن نشاط المرأة يزدهر في المجتمعات المتقدمة وينكمش في ظل العنف الدكتاتوري [185]. وهناك من يرى أن النزعة المحافظة في السلوك السياسي للمرأة تعود إلى ضآلة نضوجها الثقافي في الأمور السياسية بحيث يسهل التأثير عليها عاطفياً ودينياً [186].

خامساً/ العامل الاجتماعي والاقتصادي:

فضلاً عن العوامل السابقة هناك العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في اتجاهات الفرد وميوله السياسية التي هي حصيلة تفاعل مع الجماعة التي ينتمي إليها الفرد بتقاليدها ومفاهيمها وقيمها ، إذ يذهب الاتجاه الاجتماعي في تحليل ظاهرة الرأي العام إلى أن الأخير هو النتاج النهائي لعملية تفاعل اجتماعي داخل الجماهير وفيما بينها، ويتوقف هذا التفاعل على طبيعة البناء السياسي والاجتماعي للمجتمع، ولعل (هيربرت بلومر Herber Blumer) من أوائل علماء الاجتماع الذين أولوا اهتمام لتوضيح مفهوم الرأي العام، والذي يرى ان الرأي العام هو نتاج التفاعل بين جماعات وظيفية تختلف في مصالحها وفي وضعها الاستراتيجي في المجتمع[187]، والواقع أن الجماعات التي ينتمي إليها

(184) صادق الأسود ، الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية ، م . س . ذ ، ص ص194-195 .

(185) المصدر نفسه ، ص 198 .

(186) صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي : أسسه وأبعاده ، م . س . ذ ، ص 396 .

(187) محمد سعد ابو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، م. س. ذ. ، ص ص81 – 82.

الفرد وتزداد عدداً وتتمايز عن بعضها أكثر فأكثر ، كما أن انتماء الفرد إلى هذه الجماعات يأخذ شكل ازدواجية الانتماء، وهذا طبيعي بالنسبة للفرد الذي هو جزء من الأسرة وجزء من عائلة وقبيلة أو عشيرة وجزء من مدينة أو قرية وكذلك هو جزء من طبقة معينة وقطاع معين ، مما يجعل انتماءاته متعددة ومتشابكة والتي تترك أثراً واضحاً لدى الفرد في اتخاذ رأي والتعبير عنه [188]. فالمجموعات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد تسهم في تحديد مواقفه وآرائه، وذلك باتجاهين : الاول، تكوين المواقف والآراء. والثاني، تغيير المواقف والآراء المتبنية من قبل واستبداله بأخرى متلائمة مع المجموعة الاجتماعية وذلك عن طريق تقديم معطيات جديدة من قبل الأخيرة لها علاقة مباشرة بالموضوع الذي يستهدفه الفرد ، وان ذلك كله يعتمد على طبيعة الاشتراك في هذه المجموعة الاجتماعية ، فلا شك ان المساهمة الفعالة تنتهي إلى ان تكون المجموعة الاجتماعية اكثر تأثيرا في تكوين المواقف من مجرد المراقبة السلبية وعدم الاشتراك[189] .

فالأسرة هي أول المجتمعات وأصغرها التي يتصل بها الفرد ويترعرع فيها ، ولذلك لا بد وان يكون لها من التأثير في حياته من جميع نواحيها بما فيها اتجاهاته وآراءه السياسية سواء كان ذلك سلباً أو ايجابياً ، فآراء الأفراد واتجاهاتهم السياسية وما لديهم من مفاهيم وقيم مستمدة بالأساس من محيطه العائلي ، فلا بد وان تتأثر تلك الآراء والاتجاهات بذلك المحيط ، وكذا الحال بالنسبة للمدرسة ورفاق العمل تؤثر يشكل أو بآخر في رأي الفرد كنتيجة للعلاقات الاجتماعية القائمة [190]. وفي العملية الانتخابية، وكما

(188) شمران حمادي ، أصل التفاوت في الاتجاهات السياسية بين الناس ، م . س . ذ ، ص27 .

(189) عبد الرضا الطعان، دور الحزب في تكوين المواقف السياسية، م. س. ذ. ، ص64.

(190) للمزيد أنظر: شمران حمادي، أصل التفاوت في الاتجاهات السياسية بين الناس، م. س. ذ.، ص ص27-30.

يرى كل من (نيلسون بولسبي وآرون ويلداوسكي)، "ان الناخب [....] وهو يعيش في محتوى اجتماعي مع والديه يتلقى منهم الهوية الاجتماعية التي تتضمن بداخلها محتوى سياسي، فالفرد يكون ديمقراطيا أو جمهوريا -مثلا- اذا كانت عائلته أو علاقاتها تتصف بهذه الصفة لان اغلب الناس لا علاقة لهم بغيرهم الا من خلال علاقات الانتماء الرئيسية التي تربط فيما بينهم، وهكذا فكل الذي يتقاسم مع أصدقائه ومع عائلته بعض الصفات المحددة، فأنه يحاول ان يتقاسم معهم اخلاصهم إلى حزب ما"[191].

ويمكن اعتبار الطبقة الاجتماعية من أهم الجماعات التي تؤثر في المواقف والاتجاهات والآراء السياسية عند الأفراد أكثر من غيرها من الجماعات الاجتماعية الأخرى لما تتميز به هذه الطبقة عن غيرها بمتغيرات منها الدخل والملكية والتخصص المهني والمستوى التعليمي والنسب والحسب وما إلى ذلك من الفوارق الاجتماعية [192]. فآراء الأفراد تختلف اختلافاً كبيراً حسب مقدار دخولهم ووضعهم الاجتماعي في الدولة ، فدخل الفرد يحدد الطبقة التي ينتمي إليها ، ونوع العمل الذي يزاوله ونوع الهيئات التي ينتمي إليها ومكان مسكنه ونوع المنظمات التي تقبله والنوادي التي ينتمي إليها ، وهذا كله له من تأثيراً كبيراً على رأي الفرد واتجاهه لأنها تحدد الأهداف التي يتوخاها الفرد وكذلك يحدد نوع الأفراد ومستواهم الثقافي من الذين على صله به وكل ذلك يلقي بثقله على الرأي العام [193].

فضلاً عن كون الأحوال الموضوعية والذاتية للطبقة الوسطى أو المتوسطة تختلف عن تلك التي تميز الطبقة العمالية الكادحة ، فالمستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في

(191) نقلا عن: سويم العزي، السلوك السياسي في المجتمع العربي، م. س. ذ. ، ص177.

(192) إحسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، (الموصل، جامعة الموصل، 1984)، ص110 .

(193) محي محمود حسن وسمير حسن منصور ، العلاقات العامة والأعلام ، م . س . ذ ، ص90-91 .

الطبقة الوسطى أعلى مما هو عليه في الطبقة العمالية الكادحة وهذا ما يجعل أفراد الطبقتين يختلفون الواحد عن الآخر في آرائهم وتوجهاتهم [194]. فضلاً عن تأثير المستوى التعليمي على رأي الفرد، فالتحقيقات التي أجريت بهذا الخصوص أشارت إلى أن الطبقة تلعب دوراً مؤثراً جداً في تشكيل الرأي العام بل وسوقه بالاتجاه المطلوب ، فكلما أعطيت الشعوب فرصة في التعليم كان الرأي العام أكثر نضجاً وواقعية [195].

وبذلك فان الجماعات الاجتماعية والاقتصادية لها تأثيرها على الفرد ورأيه ، فالناس الذين ينتمون إلى نفس المهنة أو الطبقة ... الخ يميلون إلى أن يكون لديهم آراء متماثلة ، ومن ثم فان رأي الفرد تصوغه إلى حد كبير الجماعات الاجتماعية التي ينتمي إليها ، ليس هذا فحسب بل قد يؤدي إلى استقرار ذلك الرأي أو تساهم في استقراره [196]. وبالرغم من أن الكثير من المواطنين يحققون متطلبات الجمهور اليقظ سياسياً ، كحد أدنى ، إلا أن التوجه الحزبي واختيارات التصويت لغالبية المواطنين تتأثر بصورة كبيرة من الطبقة السسيواقتصادية وبالنزعة العنصرية وبأسلوب التنشئة السياسية في الطفولة أكثر من تأثرها بالاعتبارات العقلانية للقضايا السياسية [197].

وتوضح عدة دراسات اجتماعية أسباب تأثير الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة في الرأي العام بالقول، ان لكل مجتمع نطاقه المركزي الذي يشير إلى مراكز القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وان هذا النطاق المركزي للمجتمع هو المصدر

(194) إحسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، م . س . ذ ، ص110 .
(195) زياد طارق عبد الرزاق ، اتجاهات الرأي العام العراقي بعد يوم 2003/4/9 ، م . س . ذ ، ص40 .
(196) صادق الأسود ، الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية ، م . س . ذ ، ص202 .
(197) عاطف أحمد فؤاد ، علم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995)، ص113 .

الأساسي للقضايا التي تكون محلا للصراع والاختلاف والحوار والـذي يشـكل مـن محصـلته النهائية الرأي العام[198] .

ويمكن القول أن هذه العوامل وأثرها في عملية تكوين الرأي العام لا تلعب الدور نفسه في جميع البلدان ، بل تتفاوت من حيث قوة كل منها من بلـد إلى آخـر ، وفي البلـد الواحد من فترة إلى أخرى بحسب الظروف التي يعيشها المجتمع ودرجـة تقدمـه وتطـوره وكذلك درجة تأثر المجتمع بالمجتمعات الأخرى .

(198) محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، م. س. ذ. ، ص91.

المبحث الثالث

أدوات التيارات السياسية في صناعة الرأي العام

إن عملية صناعة الرأي العام إنما هي العملية التي تتم بها (صناعة) البشر، أو (بناء البشر) أو (الإنسان الجديد)، وتعد عملية تثقيف الجمهور باتجاه قضية معينة بقصد إيجاد رأي عام داعم لها. وان القائمون على هذه العملية أنما هم من (قادة الرأي) من الذين يستهدفون كسب الرأي العام إلى جانبهم ، فيقومون بإنتاج المعلومات وتوزيعها ويختارون منها ما يناسب اهتمامهم ويحقق مصالحهم، ويخفون مالا يريدون توزيعه ونشره أو يتعارض مع مبادئهم وأيديولوجياتهم حتى أضحى يطلق على هذه العملية مفاهيم منها "المذهبة" أو "الأدلجة" أو "التلقين الأيديولوجي" [(199)].

إن مثل هذه العملية تتم في نطاق ما يعرف (بالسوق السياسية) والتي هي مجموعة المنظمات السياسية (أحزاباً مرشحين) يرغبون في بيع ونشر أفكارهم وبرامجهم السياسية إلى الجمهور العريض بمختلف قطاعاته وفئاته أو إلى فئة معينة من الجمهور لهم استعداد لتقبل هذه الأفكار أو المبادئ أو البرامج أو في محاولة التأثير عليهم لاعتناق هذه الأفكار والمبادئ والبرامج السياسية ، فالسوق السياسية هي الساحة السياسية التي يتم بها وعن طريقها مزاولة النشاط السياسي [(200)]. وأن مثل هذا النشاط السياسي أنما يتمثل في العلاقة بين الرأي العام والأحزاب والتيارات السياسية في المجتمع ، والتي ينظر إليها بأنها علاقة سببية ، فسبب وجود التعددية في المجتمع إنما يعود إلى بنية الرأي العام فيه والعكس صحيح أيضاً فبنية الرأي العام هي إلى حد بعيد نتيجة للنظام الحزبي المعمول به ، وفي هذا

---

(199) حامد عبد الماجد قويسي ، دراسات في الرأي العام : مقاربة سياسية ، م. س. ذ. ، ص277 .

(200) محمود جاسم الصميدعي، التسويق السياسي: الأسس والاستراتيجيات، (عمان، دار زهران للنشر، 2000)، ص106.

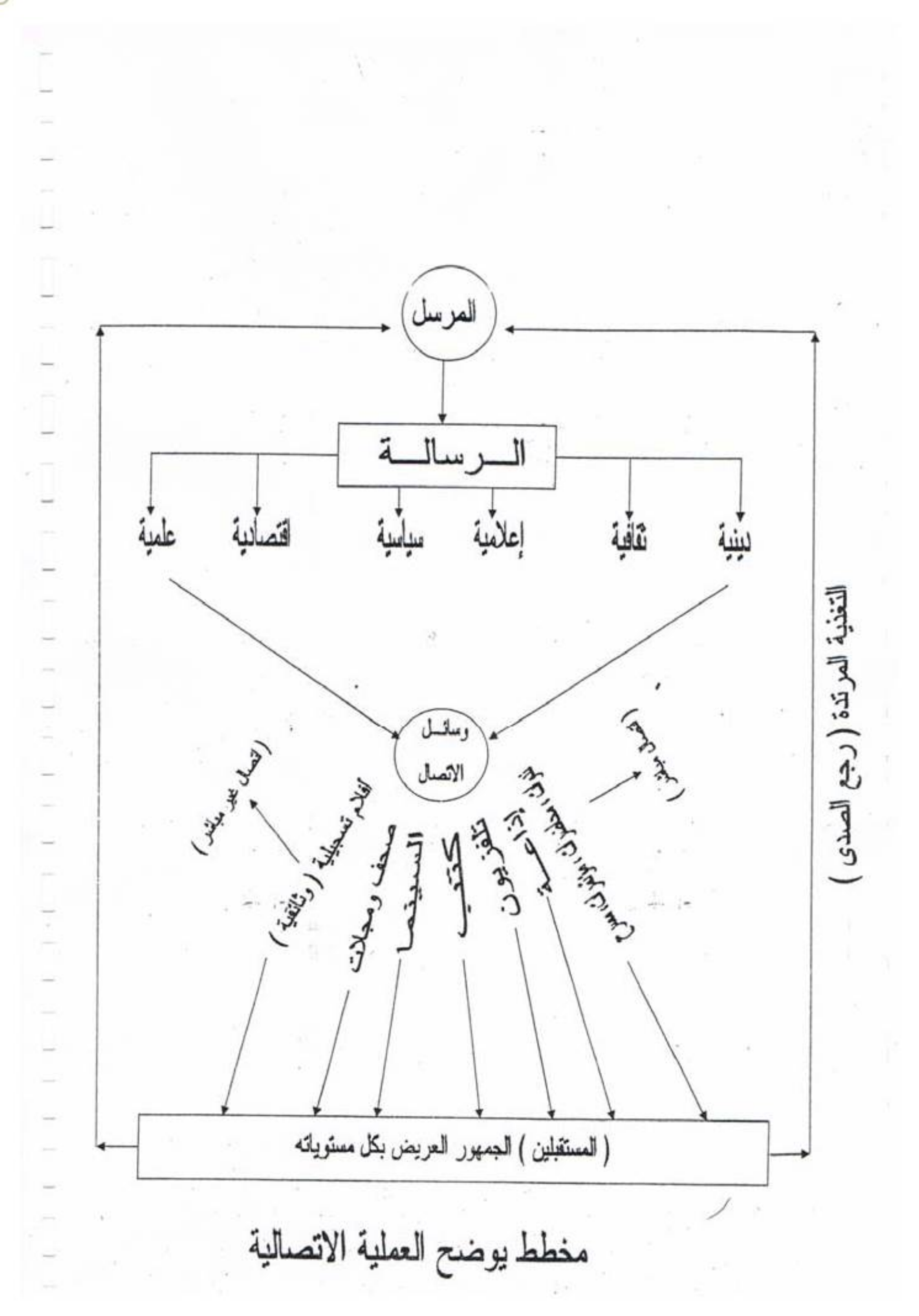
المجال - مجال صناعة الرأي العام - يكون تأثير الأحزاب ضخماً فقد تشوه الرأي العام أو تمثله [201].

وأن عمل الأحزاب والتيارات السياسية في صناعة الرأي العام إنما تتم في ظل (العملية الاتصالية) في المجتمع الذي يضم الجمهور العريض بكل مستوياته ، وأن مثل هذه العملية لكي يكتب لها النجاح ينبغي أن تتضمن العناصر الآتية :- المرسل، والرسالة والتخطيط لها، وقنوات الاتصال، والجمهور المستقبل[202]، انظر الشكل رقم (2).

وتستخدم الأحزاب والتيارات السياسية عدة أدوات لصناعة الرأي العام، سواء في أوقات العمليات الانتخابية أو في أوقات أخرى تثار فيها المسائل والقضايا ، ومن أهم هذه الأدوات هي : الخطاب السياسي ، ووسائل الإعلام والقادة أو الزعماء الاجتماعيون .

(201) للمزيد انظر: موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، م. س. ذ.، ص374 . وكذلك انظر: نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، م . س . ذ ، ص96 .

(202) سرمد زكي الجادر، تطور الحرب النفسية في السياسة الصهيونية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بغداد، 1987، ص13.



الشكل رقم (2)

نقلا عن : سالم مطر، محاضرات ألقيت على طلبة كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2006

المطلب الأول

الخطاب السياسي

أن الخطاب هو أحد أهم أدوات الاتصال بين البشر، فهو النص الذي يصل المتكلم بالسامع والكاتب بالقارئ ، وهذا الاتصال أما أن يكون اتصالاً كتابياً أو اتصالاً كلامياً . فالخطاب باعتباره (مقولة الكاتب) هو بناء من الأفكار يحمل وجهه نظر ، ووجهة النظر هذه مصاغة في بناء استدلالي، أي بشكل مقدمات ونتائج، وبدون هذا البناء الاستدلالي يصبح الخطاب مجموعة من الأحاسيس والمشاعر . وأن هذا البناء الفكري – الاستدلالي لا بد أن يستعمل فيه مفاهيم مرتبطة بعلاقات معينة حتى يصبح بناء يشد بعضه بعضاً ، وسواء تعلق الأمر بالمفاهيم أو بطريقة البناء فلا بد من أبراز جوانب والسكوت عن جوانب أخرى ولا بد من تقديم وتأخير ومن تضخيم وبتر ... الخ ، فالخطاب يعبر عن فكرة صاحبه ومدى قدرته على البناء . والخطاب باعتباره (مقروء القارئ) هو ذلك البناء نفسه وقد أصبح موضوعاً لعملية إعادة البناء ، أي نصاً للقراءة ، وكيفما كانت درجة وعي القارئ فلا بد أن يمارس في ذلك النص ما يمارسه صاحب الخطاب عند بناء خطابه ، أي أبراز أشياء والسكوت عن أخرى أو تقديم وتأخير... فيساهم بذلك في أبراز وجهة نظر أو أحدى وجهات النظر التي حملها الخطاب [(203)].

ويذهب الباحثون في اتجاهات متعددة بتعريف الخطاب وتحديد حدود استعمالاته ، فهناك من يتناوله من زاوية فلسفية ، أو من زاوية سيميائية وقلة منهم تعاملوا مع الخطاب من زاوية اتصالية . والخطاب وفق الفهم الأخير هو مجموعة المفردات التواصلية

---

(203) محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر : دراسة تحليلية نقدية، ط6، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص10-11 .

المعبرة عن الرسالة الاتصالية التي يتداولها الشركاء في أية منظومة اجتماعية محـددة [204].
وهو نتاجاً مشتركاً بين صاحب الخطاب وجمهوره المستهدف والبيئة والمناخ السائد أي هو نتاجاً مشتركاً بين المرسل والمستقبل والبيئة الاتصالية ، وهذه المشاركة تتضـمن المعلومـات أو الأفكار أو الميول أو الاتجاهات أو المشـاعر بـين المرسـل والمسـتقبل [205]. وأن مـا يؤكـد التطابق بين الخطاب والرسالة الاتصالية هو الطبيعة الاتصالية للخطـاب التـي تتجسـد في الوظائف التي يؤديها الخطاب والتي تتمثل في:- [206]

1- الوظيفـة البلاغيـة أو الإخباريـة، والتـي تتضـمن أبـلاغ المتلقـي بمضـمون الخطـاب ومحاولة التأثير فيه.
2- الوظيفة الإنشائية، إذ يصاغ المضمون بشكل يجعله مناسباً لمحاولة أحداث التـأثير في المتلقي .
3- الوظيفية الرجعية، والتي تتضمن وجود شفرة مفهومة عند طرفي الخطاب.
4- الوظيفية التواصلية، وتتضمن بقاء التواصل بين طرفي الخطاب .

وهنـاك مـن أخـتصر تعريـف الخطـاب بــ "مجمـوع خصـوصي لتعـابير تحـدد بوظائفها الاجتماعية ومشروعها الأيدلوجي" [207]، في حين عرف (فوكوياما) الخطاب بأنـه "مصطلح بياني يتميز عن نص وبيان وكتابة شاملة لكل إنتـاج ذهنـي سـواء كـان نـثراً أم

(204) وسام فؤاد، الخطاب الإسلامي: الماهية ودلالات التجديد، مقال منشور عـلى شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنيت)، على الموقع: www.wessam fauad wanati.com

(205) هادي نعمان الهيتي، في فلسفة اللغة والإعلام ، (القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2007)، ص18 .

(206) أروى خالد العاني، الخطاب الدعائي الإسرائيلي الموجه ضد العراق: دراسة تحليلية لتصريحات المسـؤولين الإسرائيليين من 1990/8/2 إلى 1991/1/17، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب ، جامعة بغداد، 1994، ص17-18 .

(207) معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة ، (بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1985)، ص83 .

شـعراً ، منطوقـاً أم مكتوبـاً، فردياً أم جماعيـاً ذاتيـاً أم مؤسسـياً [.....] فهـو لـيس نتاجـاً بالضرورة عن ذات فردية يعبر عنها أو يكمل معناها أو يحيل إليها ، بل قد يكون خطـاب مؤسسة أو فترة زمنية أو فرع معرفي ما" [208].

ويمكن القول أنه إذا ما كانت الكلمات هي أصغر وحدة في تكـوين الجمـل فـأن الخطاب ما هو إلا مجموع جمل تكونت بفعـل أفكـار يمكـن عـن طريقهـا خلـق انطبـاع معين ، إذ لا يقف الخطاب موقف محايد من القضايا لأنه موجه بدافع قصدي هو التـأثير في الرأي العام ، ونستطيع ان نحلله بتحليل خلفيته الأيديولوجية.

أمـا الخطـاب السـياسي ، كخطـاب تعريفـي ، يسـتخدم لتعيـين جملـة التصورات النظرية والمفاهيم والمقترحات المنتظمة في أطـار منطقـي حـول الواقـع السياسي في مجتمـع مـا ، وفي أطـار تـاريخي محـدد ، والأفـق المطروحـة لمعالجـة مشكلاته وتحديد طبيعة علاقاته بالبيئة الإقليمية والدولية [209]. ومن نافلة القـول أن الخطاب السياسي ليس مجرد تصريحات وبيانات، بل هو شكل التعبير الواقعي الملموس عن الظواهر الاجتماعية والفكرية والسياسية، والبرامج المصـاغة في إطـار هـذه العمليـة لتشـخيص خصـائص البنيـة الاجتماعيـة ومهـمات المرحلـة المعينـة وسبل إنجازها، وبالتالي فـان الخطـاب السـياسي وثيـق الصـلة بـالواقع الاجتماعـي والسياق الموضوعي من ناحية، وبالناس الـذين يتوجـه إلـيهم هـذا الخطـاب مـن

(208) علي فياض ، نحو تعددية منهجية : المفاهيم النظرية في دراسـة الفكـر السـياسي الـديني، مجلـة قضـاياً إسلامية معاصرة ، العـددان 24-25، (بغـداد، مركـز دراسـات فلسـفة الـدين والكـلام الجديـد، 2003)، ص244.

(209) عبد العليم محمد، ملاحظات نقدية حول دراسة الخطاب السياسي، مجلة المنار، السنة الأولى، العـدد7، (باريس، دون مكان طبع، تموز 1985)، ص18 .

ناحية ثانية، بمعنى استيعاب الواقع واجتذاب الناس، وهو ما يشكل ركناً أساسياً في عمل الحزب، ووسيلة بيد منظماته ورفاقه ينشطون من خلالها وسط الجماهير[210]

ومما لا شك فيه، أن الخطاب السياسي للأحزاب والتيارات السياسية يعد المؤشر الظاهري لحقيقة ما تستبطنه تلك المنظمات السياسية، بمعنى إننا نستطيع العثور فيه على ما تريد قوله أو إيصاله أو الإفصاح عنه. وهو أمر طبيعي أيضا بوصفه الصيغة المناسبة لإبلاغ أبعاد "الرسالة" السياسية وأهدافها المعلنة والمستترة. وهي حالة تعبر عن مستوى ارتقاء الدعاية والممارسة السياسية التي تجعل من الكلمة أداة فعالة في الصراع السياسي، فالخطاب السياسي يمثل منظومة المفاهيم التي تشكل محاور الفكر السياسي لعقيدة أو أيديولوجيا ما سائدة في هذا المجتمع أو ذاك وهذه الأمة أو تلك، وان هذا الخطاب مدون بشكل دقيق ويخضع للتكرار والإعادة، فهو ينمو ويتطور ويأخذ أشكال مختلفة ومتنوعة، لذلك كل حزب له لغته الخاصة في مخاطبة الجماهير[211]. ويصبح من الطبيعي ان تتعدد الخطابات كل حسب المنطلقات الأيديولوجية التي يرتكز عليها الحزب، فقد يكون خطاباً سياسياً دينياً أو خطابا سياسياًً علمانياً، وكل نوع من هذه الأنواع من الخطاب السياسي يتصل مع فئة معينة من الأفراد بما يتناسب وتوجهاتهم لإحداث التأثير في آرائهم ومواقفهم تجاه القضايا المطروحة .

فضلاً عن ذلك فان كل من الخطابين ليس موحداً بل يوجد في كل صنف أنواعاً أخرى من الخطاب ، فعلى سبيل المثال هناك من يرى أن للخطاب الديني الإسلامي

(210) رضا الظاهر، تأملات - في -حرية النقد- وتدقيق الخطاب السياسي، الحوار المتمدن - العدد: 3036 - 16 / 6 / 2010

(211) رجاء آل بهيش، سيماء الخطاب الدعائي، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الإعلام، 1998، ص268 .

المعاصر نوعين: الأول الخطاب الاستيعابي المعتدل ، والثاني : الخطاب ألاستبعادي المتشدد [212]. وهناك من قسمه على أساس قربه أو بعده بين الماضي والحاضر ووجد فيه خطين : الأول الخط التقليدي؛ والثاني، الخط التوفيقي بين المضمون الإسلامي والمضمون العصري [213]. وكذا الحال بالنسبة للخطاب السياسي ذي الطابع العلماني فقد يكون اشتراكياً أو قومياً أو ليبرالياً.

أن هذه الأنواع من الخطاب السياسي تلقي بأثرها في الرأي العام ، وأن درجة هذا الأثر أنما تعتمد على درجة وعي وثقافة المتلقي للخطاب ، فإذا ما كان المتلقي على مستوى ووعي سياسي متدني أو أوطئ وقصور من جانب ثقافته السياسية فإن ذلك سيؤول إلى أن المتلقي يفسر الخطاب تفسيراً مباشراً دون التدخل فيه ، ويخضع نفسه لمضمون الخطاب ويعايشه ويفسره في ضوء تلك الإمكانية الثقافية التي يتمتع بها ، أما إذا ما كان المتلقي على درجة من الوعي والثقافة السياسية العالية، فأنه يعتمد على بحث المعاني العميقة وراء الكلمات التي يتضمنها الخطاب، أي يقوم بتحليل مضمون الخطاب بعملية مستنداً إلى ثقافته ووعيه السياسيين .

---

(212) للاستفاضة ينظر: أحمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 87-115. وكذلك ينظر: إبراهيم أعراب ، الإسلام السياسي والحداثة، (المغرب العربي، أفريقيا الشرق، 2000)، ص55 وما بعدها .

(213) محمد حسين فضل الله ، الحركات الإسلاميات ما لها وما عليها ، (بلا مكان طبع ، دار التوحيد ، بلا تاريخ)، ص ص279-284.

المطلب الثاني

وسائل الإعلام

نشأ الإعلام كوسيلة اتصال جماعي مع نشأة الجماعات الأولى وبدء الحياة الاجتماعية للإنسان وظهور الحاجة إلى نقل المعلومات وتبادلها ، وقد تعددت أشكاله ووسائله بمرور الزمن وبتطوير وتنوع المجتمعات . إذ جاءت الصحافة في نهاية القرن السادس عشر على أثر اكتشاف المطبعة لتشكل إضافة مهمة لوسائل الإعلام ، ومن ثم البث الإذاعي والسينمائي والتلفزيوني وما أعقبه من ثورة الأقمار الصناعية واكتشاف الحاسوب الآلي بتطبيقاته المتنوعة الواسعة وشبكة الانترنيت بشكل خاص والتي شكلت نهضة عالمية كبرى أثرت على جل حقول المعرفة [214]، وخاصة الحقل الإعلامي ، الذي شهد ثورة غير مسبوقة في تكنولوجيا الاتصالات أدت إلى انبثاق وتدفق هائل ودائم ومتجدد للمعلومات والأفكار والآراء والخبرات العابرة للمجتمعات ، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال حجبها أو إيقاف تدفقها ، مما جعل من الإعلام وسيلة مهمة من وسائل تكوين الرأي العام وصناعته [215].

والإعلام هو علم وفن ، فهو علم لان أسلوبه ومناهجه تستند إلى نظريات علمية ودراسات نفسية واجتماعية ، مما يتطلب أولاً تحديد المشكلة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المطلوب مواجهتها إعلامياً ومن ثم وضع خطط مسبقة للأداء . وهو فن كونه ومازال، صورة التعبير عن الرأي الذي يقوم على الخلق والابتكار ، فهو فن مخاطبة

---

(214) للاستفاضة ينظر: رضا عبد الواجد امين، الاعلام والعولمة، ط1، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007)، ص123 وما بعدها.

(215) محمد قاسم الصالحي ، الإعلام الميداني وإدارة التغيير ، الحوار المتمدن ، العدد 2576 ، 3-5-2009 على الموقع : www.alhewar.org

العقول وضمائر الناس مما يستدعي امتلاك أدوات العصر ودراسة وتحليل طبيعة وشخصية المخاطَبين [216].

وهناك من عرف الإعلام بالمعنى الشمولي للمصطلح باعتباره كل حالة علاقة بإنتاج الخبر والمعلومات التي تخص المجتمعات البشرية ، سواء كان ذلك عبر الصوت أو الصورة أو عبر وسائل الاتصال الحديثة من معدات تقنية أو عبر الصحف [217]. في حين تعرف الرسالة الإعلامية بأنها "رموز Symbols مكتوبة أو مسموعة يستعملها المرسل للتعبير عن مفاهيم ، وهذه الرموز هي التي تقوم بعملية التأثير والإيحاء أو الاضطراب والتشويش" [218]. ولكل رسالة إعلامية هدف، وما من رسالة إعلامية بلا هدف سياسي حتى لو كانت هذه الرسالة الإعلامية أغنية عاطفية أو صورة لعارضة أزياء، فهي التي تحدد صورة المرسل، لذلك ينبغي تحديد الأهداف بدون السقوط في فخ التكرار أو الانزواء في زاوية الانغلاق [219]. أما التخطيط الإعلامي فهو "كيفية تحقيق الأهداف عن طريق استخدام الرموز استخداماً فنياً بارعاً والتأثير في الجماهير لحملها على التصرف بطريقة معينة دون استخدام العنف بالاعتماد على الأساليب النفسية والمعتقدات الأيديولوجية ،

---

(216) زهير علي العبادي ، الإعلام والحرب النفسية وأثرهما في توجهات الرأي العام، مجلة نداء الحرية، السنة الثانية، العدد 5، (دون مكان طبع، مركز نداء الحرية للتطوير والتنمية البشرية، كانون الثاني/ 2008)، ص150 .

(217) علي محمود العائدي ، الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة ، سلسلة دراسات إستراتيجية 35، ط1، (الامارات العربية المتحدة، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999)، ص10 .

(218) سرمد زكي الجادر ، تطور الحرب النفسية في السياسة الصهيونية ، م. س. ذ. ، ص16 . نقلا عن: حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، (دمشق، بلا دار طبع، 1981)، ص266 .

(219) خالد اللحام ، صناعة الرأي العام، ط1، (بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص80.

وان عملية التخطيط الإعلامي ضرورية لإنجاح الرسالة الإعلامية والحصول على نتائج ايجابية منها ، والركيزة الأساسية التي يقوم عليها التخطيط الإعلامي هو المعلومات والبحوث" [220] .

أما ما يبغيه ويهدف إليه الإعلام أساساً هو التأثير على (الفئة ، الطبقة ، الجمهور) وبالتالي صنع الرأي العام الذي يتماشى مع أغراض أجهزة الأعلام، فالأعلام يحاول التأثير في الرأي العام من خلال التأثير على اتجاهاته وقناعاته ومعتقداته وقيمه والعمل على تشخيص اتجاهاته المستقبلية ، مستهدفاً الفرد وعواطفه ومشاعر ونزواته ، وقد أزداد وأتسع قوة تأثير وسائل الأعلام بحكم التقنيات الحديثة في وسائل الاتصال [221]. والأعلام ، كوسيلة تستخدمها الأحزاب والتيارات السياسية ، فينبغي التذكير بأن الجريدة ولدت وهي سياسية وهي تعد الوسيلة بيد كل حزب لإيصال صوته إلى الجماهير أولاً والى السلطة ثانياً ، ومن هذه الناحية كانت صحافة الأحزاب ولا زالت من صحافة الرأي ، فهي التي تحمل وجهه نظر الحزب والمعبر عن مواقفه ، وهي الوسيلة للتثقيف الجماهيري والتأثير في الرأي العام [222]. وليس هناك شك في دور الصحافة المتميز في تيقظ الأفكار وتنمية الوعي السياسي والفكري وتوسيع قاعدة المثقفين ، فضلاً عن مشاركتها الفاعلة في تكوين الرأي العام، فأية مراجعة لتاريخ الصحافة وتطورها عبر العصور تكشف لنا أن

---

(220) نقلا عن: إبراهيم أمام ، الإعلام والاتصال الجماهيري، (القاهرة، بلا دار طبع، 1969)، ص312.

(221) لجنة في مؤسسة الثقافة العمالية ، الرأي العام ، م . س . ذ ، ص 39-40 .

(222) صادق الأسود ، الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية ، م . س . ذ ، ص 316 .

على صفحاتها انعكست كل تيارات المجتمع واتجاهاته السياسية والاجتماعية والثقافية ومن هنا جاء القول المعروف أن (الصحافة هي مرآة المجتمع) [(223)].

وبالإضافة إلى الصحافة تعد الإذاعة والتلفزيون من أخطر الوسائل وأسرعها للتأثير في الجمهور ، ونظراً لأهميته فقد سيطرت عليه أغلب الحكومات ، حتى في الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تخضع المحطات الإذاعية والتلفزيونية لرقابتها وتوجهها ، فمن حقها أن تفرض بعض البرامج المرتبطة بسياساتها الداخلية والخارجية وتمارس تلك الرقابة هيئة عامة مؤلفة من سبعة أعضاء يرشحهم مجلس الشيوخ ويصدر تعيينهم بقرار من رئيس الولايات المتحدة ، وقد أصبح التلفزيون من أهم الأسلحة التي تلجأ إليها الأحزاب في الانتخابات لكسب ثقة الناخبين والحصول على أصواتهم [(224)].

والى جانب الصحافة الورقية والإذاعة والتلفزيون هناك الصحافة الالكترونية والأعلام الالكتروني والذي هو عبارة عن نوع جديد من الأعلام يشترك مع الأعلام التقليدي في المفهوم والمبادئ العامة والأهداف ، والذي يتيح للسياسيين فرصة كبيرة لتقديم برامجهم المختلفة بطريقة الكترونية بحتة دون اللجوء إلى الوسائل التقليدية ، فهي تنقل الرسالة بالنص والصوت والصورة وترفع الحاجز بين المرسل والمستقبل مما يجعل منها وسيلة مهمة في صناعة الرأي العام [(225)].

---

(223) إبراهيم خليل العلاف ، الصحافة الالكترونية ودورها في إقامة المجتمع الديمقراطي، متابعات إقليمية، السنة الثالثة، العدد 12، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، تشرين الثاني/ 2006)، ص1 .

(224) حسن البدراوي، الأحزاب السياسية والحريات العامة : دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، (الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2000)، ص333 .

(225) مي عبد الله، الاتصال والديمقراطية، ط1، (بيروت، دار النهضة العربية، 2005)، ص ص 217-218 .

وهناك من يقلل من أهمية التأثير الذي تمارسه وسائل الأعلام في الرأي العام ، فقد لا تمارس تلك الوسائل وظيفتها في التأثير بالرأي العام على ما هو مقرر بل قد يصل الأمر إلى التعارض بين الاثنين - بين اتجاهات الرأي العام وما تنشره تلك الوسائل - إذا ما تأثر الرأي العام بعوامل وجوده وتكوينه مما يجعل منه أشد ارتباطاً ومستقلاً عن التأثر بوسائل الأعلام[226]. وخصوصاً عندما يكون المرسل والمستقبل وجهاً لوجه (الاتصال المواجهي) تكون فيه الرسالة الإعلامية أكثر عرضة للتغيير والتعديل [227].

ويشق الأعلام طريقه بين المحافظة والتغيير ، فوسائل الأعلام وأجهزته تعمل في أطار المحافظة على التراث الثقافي القائم في المجتمع وتعمل على تطويره وتغيير بعض شوائبه . فالمجتمع الرأسمالي تعمل وسائل الأعلام فيه على تدعيم الفكر الرأسمالي الذي ارتضاه الشعب والمحافظة عليه وتطويره ، بينما في المجتمع الاشتراكي تعمل وسائل الأعلام على تدعيم الفكر الاشتراكي والمحافظة عليه [228]. ونظراً لانتشار الأمية في العالم الثالث قياساً بالدول المتقدمة فأن مؤسسات الأعلام تقوم بدور فعال في أجراء التحولات الاجتماعية والاقتصادية في تلك الدول[229].

(226) سامية محمد جابر ، الاتصال الجماهيري .. ، م . س . ذ ، ص221 .

(227) صالح عباس الطائي ، دور الأعلام في تعزيز الأمن والاستقرار : دراسة في التحول الديمقراطي، مجلة قضايا سياسية، العدد 15، (بغداد، جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2009)، ص52 .

(228) محمد سيد فهمي، الأعلام من المنظور الاجتماعي، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1984)، ص129.

(229) إبراهيم الداقوقي ، نظرة في إعلام العالم الثالث من خلال الانظمة الاذاعية في الدول النامية، (بغداد، مطابع اليقظة، 1982) ص4

أن درجة التأثير الذي تمارسه وسائل الأعلام في الرأي العام أنما يعتمد على تبعية تلك الوسائل ، فإذا ما كانت تلك الوسائل تابعة للدولة كسلطة رسمية ، فإن أثرها في الرأي العام يكون قوياً لما لها من دور في نشر أفكار ومبادئ وأيديولوجيا موحدة مع أيديولوجية السلطة وتكوين تياراً فكرياً موحداً ، أما في حالة تبعية تلك الوسائل للقوى الاجتماعية في المجتمع باعتبارها سلطات شبه رسمية أو غير رسمية فإن أثرها في الرأي العام قد تؤدي إلى بروز عدة تيارات فكرية في المجتمع [230]. وبالتالي فإن النظام الإعلامي السائد في دولة بما تشيعه من مناخ ثقافي وفني يؤثر بعمق في تشكيل فكر الإنسان ومن ثم الرأي العام بصورة أشمل .

كما أن دور وسائل الأعلام في صناعة الرأي العام من قبل الأحزاب والتيارات السياسية أنما يعتمد على العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين ، وهناك من أورد خمسة نماذج لعلاقة الإعلاميين بالسياسيين وكالأتي:- [231]

1- نموذج انعدام العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين ، فوسائل الأعلام طبقاً لهذا النموذج أنما هي منابر عامة يستطيع المواطنون اقتراح حلول منقولة من جديد على التلفزيون أو على الراديو ، ويلعب فيها الإعلاميون دوراً سطحياً مكتفين بإعطاء معلومات واقعية أو بإثارة تساؤلات معينة ويعد مفهوم (الصحافة المدينة) قريب من هذا النموذج.
2- نموذج معارضة أو مساندة السياسيين ، وطبقاً لهذا النموذج يقيم محرري صحف الرأي علاقة تبادلية مع السياسيين ترتبط كثيراً بمواقفهم وتحددها مستوجبات الصراع السياسي، وتعد (صحافة الأحزاب) أقرب لهذا النموذج ، حيث أن المحرر في مثل

---

(230) هـ . ش . شرودر وآخرون ، التسويق السياسي، ترجمة علي مقلد، ط1، (بيروت، منشورات عويدات، 1983)، ص41 .

(231) مي عبد الله ، الاتصال والديمقراطية ، م . س . ذ ، ص 65 .

هذه الصحف يحمل نفس توجهات الحزب ويميل إلى عدم التشكيك بمواقفه ، وبالعكس عندما يتكلم المحرر عن سياسي من اتجاه معاكس يميل إلى وصفه من نواحي سلبية ، ومن جوانبه الفكرية أو الشخصية التي توحي بالشك ويذكر بأخطائه السابقة .

3- نموذج التعاون بين الأطراف ، وفي هذا النموذج يؤلف المحررون مجتمعاً خاصاً مكلفاً بتقديم المعلومات المعطاة من قبل المصادر السياسية للمستهلكين والعلاقات التي يقومون بها هي بمثابة تعاون وتبادل مستمر وهذا بفضل اتفاق على التوزيع المطلوب للأدوار السياسية المتبادلة و برضا نسبي من الطرفين ، فالإعلاميين هنا يتجنبون إعطاء أي تفسير شخصي للأحدث ان اختلفت عن الرؤية الرسمية، ويفرقون بين أعلام وتعليق ... ولا شيء يبرز أعطاء رأي ناقد ولو متحفظ يتعلق بعمل وأقوال السياسيين .

4- نموذج حرية الرأي وحذر متبادل ، وفي ظل هذا النموذج يكون للمحررين الحرية في أبداء آرائهم الشخصية ، فيقولون هذا جيد عندما يعتقدون أنه جيد أو سيء إذا ما اعتقدوا أنه كذلك ، بدون الاهتمام بما سوف يقال ، وبعض المعلومات هنا تنتج عن تقدير شخصي ، أي أن الخصوصية في ظل هذا النموذج تلعب دوراً سياسياً .

5- نموذج المواجهة ، وفيه يقيم المحررون مع السياسيون علاقة صراع ولا يهم أن كان بعض المحررين يشعرون أنهم قريبين من شخصية سياسية حزبية ، فالإعلاميين وفق هذا النموذج يتواجدون لمجموعة اجتماعية ولكنهم يرفضون أن يلعبوا دوراً عاماً وأنهم لا يتبعون أي أمر حزبي ولا يرضون أن يصنفوا يميناً أو شمالاً .

استناداً إلى هذه النماذج الخمسة يتدرج التأثير الذي تمارسه وسائل الأعلام في الرأي العام بناءً على العلاقة بين السياسي والإعلامي .

وفي العملية الانتخابية تضطلع وسائل الأعلام ، بصفتها وسيلة للأحزاب والتيارات السياسية أو بصفتها مراقب للعملية الانتخابية ، بدور أساس في إحاطة الناخبين بالمعلومات وتفسيرها بصدق ودقة ونزاهة . فالأعلام بقدر ما هو وسيلة للناخبين يمكنهم من التعرف على سير العملية الانتخابية ، فهو أيضاً وسيلة للأحزاب والتيارات السياسية لبث برامجها وضخ معلومات إضافية للناخبين والجمهور بشكل عام بقصد استمالة الرأي العام لجانبها [232].

وبالرغم من أن قوانين الأعلام عادة ما تنص على حيادية هذه المؤسسات، إلا أن العملية الإعلامية في غالبها لا تتمتع بالحيادية ، ذلك لأن مؤسسات الأعلام من إذاعة تلفزيون وغيرها تعتمد بالأساس على التمويل ، فإذا ما كان تمويلها من جهة معينة أو قوى سياسية معينة فأنها غالباً ما تنحاز لإذاعة الخبر لصالح تلك الجهة وتقوم بتقديم معلومات يشوبها الغموض وينقصها الدقة مما يعمل على تشويه الرأي العام بدلاً من صناعته [233].

ومع ذلك فلوسائل الأعلام والاتصال وخاصة التلفاز دور كبير في عملية (غسيل المخ)[*] التي تكون عن طريق تغيير وجهات نظر الجماعة وآرائهم بصورة جماعية وهو

---

(232) نحو تطوير ونزاهة العمليات الانتخابية العربية : الانتخابات النيابية الأخيرة في مصر - لبنان - العراق - فلسطين ، ورشة عمل إقليمية ، (القاهرة، فندق كونراد، 12-13 مارس/ 2006)، ص7. وللاستفاضة ينظر: دليل تقرير الانتخابات ، واقع الاعلام والانتخابات، ترجمة خليفة الراشد، (Vancouver,impacs,2005)، ص 7.

(233) شادي براين ودينز بير، دور المال في اللعبة السياسية، ترجمة نور الأسعد وناتالي سليمان، (بيروت، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2005)، ص5.

(*) ترجع بدايات ظهور هذا المفهوم الى الأمريكي "ادورد هنتر" على أثر الحرب الكورية في الخمسينات ، والتي رجع فيها الأسرى الى بلادهم مقتنعين بآراء الطرف الآخر ، ومن ثمَ استخدم بمعنى "المحاولات المخططة والأساليب السياسية المتبعة من قبل الشيوعيين لإقناع غير الشيوعيين بالإيمان والتسليم بمبادئهم وتعاليمهم" . واستخدمت سياسة غسيل المخ في السياسات السوفيتية والفاشية والنازية، وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة اقل من النجاح من القيام بها في كثير من مناطق العالم . المصدر: حامد عبد الماجد قويسي، دراسات في الرأي العام ... ، م. س. ذ. ، ص ص281-282.

الأمر الذي يجعل من تلك الوسائل المنطلق المسيطر على عملية صناعة الرأي بالنسبة للأفراد والجماعات [234]. كما وان لوسائل الأعلام وما تملكه من تقنية في الوقت الحاضر الأثر البالغ في عملية قصف العقول والتلاعب بها ، فثقافة أمريكا الشمالية يجري تصديرها اليوم وقد أصبح بالفعل النموذج السائد في أماكن عديدة خارج الولايات المتحدة بفضل وسائل الأعلام أو التضليل الإعلامي [235].

وبشكل عام فإن لوسائل الأعلام ، سواء أكانت وسيلة بيد الأحزاب والتيارات السياسية أو بيد السلطة العليا في الدولة أو تعمل بشكل حيادي ، دور كبير في عملية صناعة الرأي العام وتكوينه . ويمكن تسجيل بعض الملاحظات حول العلاقة بين وسائل الأعلام وتكوين الرأي العام وكالآتي:- [236]

1- يرتبط الرأي العام ارتباطاً وثيقاً بالأعلام الذي يؤثر في امزجه الجماهير خاصة إذا كانت الأنباء منتقاة بشكل معين .

(234) حامد عبد الماجد قويسي، دراسات في الرأي العام ... ، م. س. ذ.، ص 281 .

(235) هلبرت أ . شيللر ، المتلاعبون بالعقول ، ترجمة عبد السلام رضوان ، سلسلة كتب عالم المعرفة (243) ، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1986)، ص 13 .

(236) نزار ميهوب ، الرأي العام، م. س. ذ.، ص ص 113 -114.

2- لا تعبر وسائل الأعلام عن الرأي العام فقط بيد أنها تعمل على تكوينه ، إذ يقول كارل ماركس: (تعتبر الصحافة الحرة نتاجاً للرأي العام بالقدر نفسه الذي تعتبر فيه خالقة له)، ولذلك يعد الأعلام المادة التي يصنع منها الرأي العام .

3- لا تحدد قدرة تأثير وسائل الأعلام بإمكاناتها التقنية فقط بل بالاستخدام الفعلي من قبل الناس لهذه الوسائل .

4- من المهم الأخذ بنظر الاعتبار أثناء تكوين الرأي العام الهادف ليس نوعية وكمية الأنباء المنتشرة فقط وإنما خصائص الوسائل التي تبثها .

5- أن التأثير المباشر لوسائل الأعلام في الرأي العام تعتمد على الرسائل المفتاحية المتضمنة في المواد الإعلامية ، أما التأثيرات المتراكمة لوسائل الأعلام في تكوين الرأي العام فأنها ترجع إلى التعرض المتكرر للرسائل الإعلامية [237].

6- إن التطور المتسارع لوسائل الأعلام زاد من إمكانية تواصل الناس بعضهم ببعض ، وتعاظمت إمكانيات وصول الأنباء إلى مختلف أنحاء العالم، إذ أصبحت وسائل الأعلام لا تؤثر في الرأي العام في بلد واحد أو في مجموعة بلدان فحسب بل في الرأي العام العالمي.

(237) للمزيد أنظر : شيماء ذو الفقار زغيب ، نظريات في تشكيل اتجاهات الرأي العام، (القاهرة، دار المصرية اللبنانية، 2004)، ص104.

المطلب الثالث

القيادات الاجتماعية

القيادة ظاهرة اجتماعية مألوفة في الحياة السياسية والاجتماعية ، وقد عرفها الإنسان منذ أقدم العصور وما زالت قائمة لحد الآن ، ولا نقصد بالقيادة هنا الصعود إلى أعلى درجات التنظيم الهرمي للمؤسسات المختلفة – ومنها الدولة – فتلك مسألة وظيفية اقتضتها ضرورات تنظيم الأجهزة والمؤسسات . فالمدير العام أو رئيس الدائرة أو المدير الإداري لا يمكن أن نعده قائداً أو زعيماً بقدر ما هو صانع القرار الذي يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اتخاذ القرار السياسي ، ومن ثم لا يؤثر في الرأي العام بالشكل الذي يؤثر فيه القائد الشعبي أو الزعيم الملهم الذي هو صاحب الهيبة الاجتماعية التي تجعل من وجهة نظره نموذجاً يحتذي به وعلاقة من علاقات ضرورة التأييد أو الرفض بغض النظر عن مضمون وجوهر الرأي موضع المناقشة [(238)]. فالقيادة هنا هي ممارسة تأثير شخصي في موقف معين، عن طريق الدخول في عملية اتصالية وذلك لتحقيق هدف معين أو عدة أهداف، وعلى هذا فهناك أربعة مكونات للعملية القيادية: قائد (مؤثر)، وتابع (متأثر)، وموقف معين وأخيراً هدف مرتجى[(239)].

ويعرف (ايفيرت روجرز Evertt Rogers) قائد الرأي بأنه "ذلك الفرد الذي يبذل جهداً للتأثير على الاخرين والذي يتلقى منه الاخرون المعلومة والنصيحة"، اما (أوتار هيلفك Ottar Hellevik) و(تور بجيوركلوند Tor Bjorklund)

---

(238) لجنة مؤسسة الثقافة العمالية ، الرأي العام ، م . س . ذ ، ص 45 ، وكذلك أنظر : سرمد الجادر ، تطور الحرب النفسية في السياسة الصهيونية ، م. س. ذ. ، ص19 .

(239) هويدا عدلي، قادة الرأي: المفهوم والمنهج، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 39، العدد 2، (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مايو/1992)، ص61.

فيعرفان القائد أو الزعيم الاجتماعي على انه "ذلك الشخص الذي يمارس التأثير في الآخرين في مجال معين عن طريق الاتصال الشخصي"[240].

والزعماء الاجتماعيون أو (الزعماء في المجتمع) أنما يقصد بهم أولئك الذين لهم سلطة اجتماعية تختلف عن السلطة السياسية، وهذا الاختلاف أنما يرجع إلى التفرقة بين (المجتمعات السياسية) و (المجتمعات غير السياسية) ، إذ أن السلطة السياسية تمارسها الدول والكيانات السياسية في المجتمع السياسي، في حين أن السلطة الاجتماعية يمارسها الزعماء في المجتمعات غير السياسية ومثالها سلطة رئيس القبيلة على قبيلته. وبالرغم من أن كلاهما ظاهرة اجتماعية لا تقوم إلا في جماعة بشرية إلا أن الاختلاف بينهما ينظر إليه من جهة الخضوع للسلطة ، ففي السلطة السياسية يكون الخضوع إجباري بينما في السلطة الاجتماعية يكون تجسيد النفوذ في مجال الرأي العام يتم بأساليب رضائية وليست قمعية إجبارية [241]، وان ظاهرة السلطة الاجتماعية أعم وأشمل من ظاهرة السلطة السياسية وأسبق منها في الوجود [242].

ويلعب القادة والزعماء الاجتماعيون أدواراً رئيسة في تكوين الرأي العام والتأثير فيه لما يمتازون به من قدرة وذكاء ، وإذا ما استطاع القائد أو الزعيم الاجتماعي أن يثبت لنفسه مركزاً قوياً في نفوس الجماهير تمكن من التأثير في الرأي العام وتحريك تياراته [243].

---

(240) المصدر نفسه، ص ص 61 – 62.

(241) هويدا عدلي، قادة الرأي: المفهوم والمنهج، م. س. ذ. ، ص63.

(242) حامد عبد الماجد قويسي ، دراسات في الرأي العام : مقاربة سياسية ، م. س. ذ. ، ص57 . وللمزيد من الاستفاضة حول حدود السلطة السياسية ينظر : ناصيف نصار ، منطق السلطة : مدخل الى فلسفة الامر، ط2، (بيروت، دار امواج للنشر والتوزيع، 2001)، ص91 ومابعدها .

(243) لجنة في مؤسسة الثقافة العمالية ، الرأي العام ، م . س . ذ ، ص48 .

ويرجع تأثير هؤلاء الزعماء في الرأي العام إلى أنهم أشخاص يؤثرون في غيرهم أكثر مما يؤثر فيهم الآخرين من أفراد المجتمع ، فهم يتميزون بأنهم أكثر عرضة لوسائل الاتصال الجماهيري بكل أنواعها أكثر من (أتباع الرأي) أو التابعين لآراء غيرهم، وان مركزهم الاجتماعي يسمح لهم الاختلاط أكثر بصفوف الجماهير (الاتصال المواجهي)، على عكس القائد السياسي، مما يجعلهم أكثر اطلاعاً على تفاصيل القضايا المطروحة في المجتمع وأكثر الماماً بالمعلومات حول تلك القضايا وهو الأمر الذي يمنحهم قدرة اكبر في التأثير في الرأي العام أو في صناعته[244] . كما أن قادة الرأي أو الزعماء الاجتماعيون يتميزون عن الجمهور العام بأنهم يتمتعون بإطار أيديولوجي على درجة عالية من الاتساق (القدرة على الجمع بين معتقدين أو قيمتين ذات الوقت)، لا يتوفر مثيله لدى الجمهور العام كنتيجة للامبالاة وقصور المعرفة والمستوى التعليمي، مما يجعل الأول أكثر تأثيرا بالثاني وتوجيهه[245].

ويمكن القول أنه كلما كان المسؤولون الاجتماعيين أو الزعماء الاجتماعيون في المجتمع أكثر ظهورًا أمام الناس وعبر الندوات والمؤتمرات والاجتماعات حول القضايا التي يعيشها المجتمع يصبح الرأي العام في ذلك المجتمع أكثر وضوحًا وشفافية من مثيله من المجتمعات التي يختار زعماؤها الاجتماعيون والسياسيون الحياة في الظل بعيدا عن الأضواء والتي يكون الرأي العام في هذه الحالة باهتًا وضعيفا ولا يقدر على التعبير عن نفسه وعن موقفه ازاء القضايا الجارية في المجتمع . وهناك من يرى أن التفسيرات التي تعطي الزعامة أو القيادة الاجتماعية هذه القدرة في صناعة الرأي العام تنحصر في ثلاثة اتجاهات هي:-[246]

(244) سامية محمد جابر ، الاتصال الجماهيري ...، م . س . ذ ، ص 234-235 .

(245) هويدا عدلي، قادة الرأي: المفهوم والمنهج، م. س. ذ. ، ص 65

(246) لجنة في مؤسسة الثقافة العمالية ، الرأي العام ، م . س . ذ ، ص 46 .

1- يرى بعض السوسيولوجيون أن مفهوم الزعامة الملهمة هو مفهوم ديني وينطبق فقط على ذوي الإلهام السماوي، وانه يمكن أن ينسحب إلى الزعماء السياسيين.

2- فريق آخر يذهب إلى أن مصدر هذا التأثير أنما يكمن في الشخصية الخارقة للعادات لدى بعض الأفراد المتفوقين الذين يقومون بأعمال تقترب بعض الأحيان من مرتبة المعجزات، لذلك الجماهير تخضع لهم وتسير وفق مشيئتهم .

3- ويرى اتجاه آخر، والذي أكد عليه ماكس فيبر، أن مفهوم الزعامة لا يتعلق بماهية الزعيم ذاته، وإنما برؤية الأفراد الذين يخضعون لزعامته، أي أتباعه ومريديه. وبذلك لا يقتصر هذا التأثير في الرأي العام على المزايا الشخصية المتفوقة للزعيم أو القائد وإنما على الإطار الاجتماعي والسياسي للمجتمع الذي يتواجد فيه.

والحقيقة أن ظهور الزعامات في المجتمع يصاحب أوقات تصدع البنى الاجتماعية القائمة والمخاض الذي تعيشه المجتمعات ، كأن تتحول من مرحلة اجتماعية إلى أخرى أو أن تتعرض البنى الاجتماعية إلى أزمات اجتماعية حادة كالثورات أو الحروب أو سقوط نظام سياسي أو ما شابه ذلك ، فالزعيم في مثل هذه الأوقات يصبح المعبر عن الرأي العام بل أن رأيه هو الرأي العام والثقة الكبيرة التي توليها الجماهير إلى الزعيم الاجتماعي تمنحه إمكانيات واسعة ليعلب دوراً هاماً في النظام الاجتماعي الجديد ، وبقدر ما تمتلكه تلك الزعامات من القدرة على زعزعة الاستقرار في الدولة الجديدة فان لها من القدرة على تحقيق التوازن السياسي فيها بما لا يستهان به لما لها من دور في تحريك الرأي العام والتلاعب به وقولبته بأشكال مختلفة [247].

---

(247) المصدر نفسه، ص 46 – 47 .

وحول تعدد الزعامات وأنواعها ، فقد أوجد (ريمون آرون) ست طوائف من الزعماء أو القادة في المجتمعات الحديثة يمارسون السلطة في المجتمع وهم:- [(248)]

1- النخبة السياسية .

2- ذَوو السلطة الروحية الذين يؤثرون في طرائق التفكير والاعتقاد ومنهم رجال الدين .

3- قادة الجيش والشرطة .

4- مديرو العمل الجماعي ، وهم مالكو وسائل الإنتاج أو مديروها .

5- قادة النقابات العمالية أو الأحزاب السياسية .

6- كبار الموظفين ذَوو السلطة الإدارية .

وهناك من أورد تصنيف آخر للزعامات والتي كل واحد منها له علاقة معينة بالرأي العام، ويتضمن هذا التصنيف الأنواع الآتية:- [(249)]

1- القائد أو الزعيم الفكري ، وهو الذي يسيطر على عالم الأفكار ويتمتع برؤية واسعة ويوصف بأنه مثالي ويستطيع أن يرى بوضوح المسارات والبدائل المختلفة ، ومن أمثال هذا الزعيم أو القائد الفكري (غاليلو ودارون ولينين) وغيرهم من أمثالهم .

2- القائد أو الزعيم الإداري ، وهو القائد الذي يقول ليفعل فهو رجل عمل وانجاز في مجالات عديدة ، وقد يكون هذا القائد أو الزعيم تسلطي أو ديمقراطي .

3- الزعيم الرمزي ، ومثل هذا الزعيم الملوك (كملكة بريطانيا) التي تملك ولا تحكم أو رئيس جمهورية الهند أو الأمراء الذين يعدون رمزاً للدولة ويعملون بذلك على استقرار شكل الحكم فيها .

---

(248) صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي : أسسه وأبعاده ، م . س . ذ ، ص 296 .

(249) زياد طارق عبد الرزاق ، اتجاهات الرأي العام العراقي ... ، م . س . ذ ، ص ص 41-43 .

4- زعيم الدعوة أو الإثارة ، وأمثالهم المصلحون الاجتماعيون الذين لهم القدرة على أحداث تغييرات في أفكار واتجاهات الناس بتبني قضية أو أكثر واستمالة الرأي العام باتجاهها.

5- الزعيم السياسي أو الخبير العلمي ، وهذا النوع من الزعامة يبرز بالحلول التي يقدمها للمشاكل والقضايا التي تمس المجتمع أو يعاني منها ، وهذه الحلول توصف بأنها علمية دقيقة . وتعد مثل هذه الزعامات نتاج للنظام التعليمي الحديث الذي أفرز خبراء يحترمهم المجتمع ويحترم عملهم مما يعطي ذلك الزعيم القدرة على تكوين الرأي العام .

وهناك أيضاً من ميز بين (القائد المهرج) و (القائد الزعيم) ، فالأول لا يخاطب سوى عواطف ومشاعر الجماهير ليلهبها ويثيرها ناقلاً المجتمع إلى حالة الهيجان والتوتر بل أنه لا يتوانى عن استخدام الكذب في تعامله ، في حين أن الثاني فهو قائد مدرك لأهدافه ويخاطب عقول الجماهير معتمداً على الصراحة والثقة وفي هذه الحالة لا مانع من استخدام الحماس الجماهيري وإثارته ، وهذا الأمر مطلوب أيضاً ولكن بشكل يخدم الجماهير نفسها ويخدم المصالح العليا [250].

ويعتبر قادة الرأي والزعماء الاجتماعيون بمثابة نقاط تجمع وبؤر للجمهور الأول الذي يعد مقاوماً لوسائل الاتصال الرسمية ، فالجمهور العادي أو الأفراد العاديين يعدون بمثابة المادة الخام للرأي العام وأكثر مقاومة لوسائل الأعلام الرسمي وأقل تأثيراً بها قياساً بالوسائل غير الرسمية التي تعد الزعامات في المجتمع أبرز ما يمثلها [251]، فضلاً عن ان تلك الزعامات تنتشر بواسطة أعضاء المجتمع وطبقاته المختلفة بشكل أفقي وليس بطريقة

---

(250) سرمد الجادر ، تطور الحرب النفسية في السياسة الصهيونية ، م. س. ذ. ، ص 30 .

(251) سامية محمد جابر ، الاتصال الجماهير والمجتمع الحديث ... ، م . س . ذ ، ص 233 .

رأسية مما يجعل كل فرد في المجتمع وهو يعيش ويعمل على جزء من سطح الأرض ويتحرك في دائرة صغيرة أن يكون في اتصال مع هذه الزعامات مما يجعله في الغالب ينظر إلى الحدث أو القضية من وجهة نظر واحدة هي وجهة نظر الزعيم الاجتماعي والذي يعتمد عليه في الحصول على المعلومات عن أي حدث أو قضية ، لأنهم في الغالب أشخاص يكرسون أنفسهم لبعض مجالات السياسة والشؤون العامة ، وبذلك فالجمهور العام يميل إلى أتباع هؤلاء الزعماء ويشاركهم أيديولوجيتهم وتوجهاتهم الحزبية ، وان الرأي العام يتشكل نتيجة لتدفق رسائل الزعماء في المجتمع ، والتي قد تكون فيض من الرسائل المتصارعة وبعضها أشد كثافة من الآخر أو أسهل تعلم من الرسالة الأخرى [252].

ويرى البعض أن تأثير الزعماء الاجتماعيون في الرأي العام أكثر بكثير من تأثير وسائل الأعلام ، إذ أن ما تنشره أو تبثه تلك الوسائل يصل أولاً إلى الأشخاص الأكثر انتباهاً والأكثر حماسة من قادة الرأي والزعماء الاجتماعيون ويقوم هؤلاء بنقل ذلك إلى الأفراد الآخرين الأقل اهتماماً وحماسة وهذا ما يسمى (two step flow of communication) أي الخطوة الإعلامية المزدوجة التي يمكن مضاعفتها بمقدار ما يكون هناك قادة للرأي العام ، وبذلك فالرسالة المنقولة عبر وسائل الأعلام لا يكون لها من التأثير إلا بمقدار ما تكون مقبولة ومنقولة من قبل قادة الرأي والزعماء [253] ، وقد أثبت كل من (لازار-سفلدر) و (برلسون) و(غورت) في دراستهم حول الريف الأمريكي سنة 1941 أن التأثير الشخصي الناشط يوجه العزائم في التصويت أكثر مما يوجهها التأثير المباشر لوسائل الأعلام [254].

---

(252) شيماء زغيب ذو الفقار ، نظريات في تشكيل اتجاهات الرأي العام ، م. س. ذ. ، ص ص 111-112 .

(253) حميدة سميسم ، نظرية الرأي العام ، م . س . ذ ، ص282 .

(254) هـ . ش . شرودر وآخرون ، التسويق السياسي ، م . س . ذ ، ص75 .

وتذهب أغلب الأحزاب السياسية والتيارات إلى تشجيع خلـق الـزعيم الاجتماعـي وتستعين تلك الأحزاب بالزعماء في المجتمع من أجل صناعة رأي عام يؤيـدها ويسـاندها ، وقد تعتمد الأحزاب والتيارات السياسية على شيوخ القبائل والعشائر والأشخاص المعروفين في المجتمع لجلب أصوات النـاخبين ، وربمـا يلجـأ شـيوخ القبائـل أو الأشـخاص المعـروفين هؤلاء إلى استخدام التهديد أو الأغراء بالرشاوى لكسـب الأصـوات في الانتخابـات رغـم أن الأصل في الموضوع هو الحرية المطلقة لكل فرد في التصويت لمن يشـاء ولمـن يـراه مناسـباً لتمثيله بما يعبر عن اتجاهه ورأيه ، ومع ذلك فان مثل هذا العمل غير الشرعـي يجـري في بعض البلدان.

الفصل الثاني

التيارات السياسية العلمانية في العراق وصناعة الرأي العام

تمهيد:

شهد العراق انفتاحا ديمقراطيا واضحا نحو التعددية الحزبية بعد عام 2003 والتي ظهرت على ساحته السياسية بعد تجربة طويلة لنظام الحزب الواحد، إذ ظهرت أحزاب وهياكل تنظيمية بمسميات مختلفة، كان بعضها إسلامي والأخر علماني ، وبعضها معروف لدى الشارع العراقي والأخر لم يظهر إلا بعد عام 2003، وبالرغم من أن هذه الحالة شكلت انطلاقة جيدة لعراق ديمقراطي تعددي، إلا أن كثرتها شكلت مأخذا كبيراَ، ذلك لان عددها لا يتناسب مع ما يسمح به العمل السياسي، وان اغلبها لا يملك برنامجاً واضحاً لعراق ما بعد عام 2003، وان معظمها بني على أساس الانتماءات الثانوية (اثني، وطائفي، ومذهبي) لا على أساس الهوية العراقية مما أدى إلى إضعاف مفهوم المواطنة والولاء الوطني لصالح الولاءات الفرعية. وقد أدت هذه التعددية، التي ظهرت في ظل غياب قانون ينظم حرية الأحزاب والحركات السياسية والتي تكاد تكون منفلتة وغير منظمة، إلى إرباك المواطن العادي ومن ثم إرباك الرأي العام العراقي، فمعظمها أحزاب صغيرة لا تمتلك قواعد جماهيرية كبيرة، فضلاً عن كون بعضاً منها مجرد امتدادات للتكوينات القبلية والطائفية والعرقية. وبعد العام 2003 وكنتيجة لما شهده العراق من تحول ديمقراطي أثر ويؤثر الرأي العام فيها بشكل كبير، فقد أخذت تلك الأحزاب

بالتسارع إلى كسب الرأي العام وصناعته ولتكون سيدة الموقف في الشارع العراقي بغية كسب الشرعية من الرأي العام فنشطت في استمالة هذا الرأي.

وان ما يهمنا من أمر الساحة السياسية العراقية ذلك الجانب المتعلق بالتيار العلماني الذي على أساسه تقوم رسالتنا. وعليه سيكون تناولنا لموضوع هذا الفصل عن طريق ثلاثة مباحث، وبالمحاور الآتية :

المبحث الأول : التيارات السياسية العلمانية في العراق.

المبحث الثاني : التيارات السياسية العلمانية العراقية وصناعة الرأي العام.

المبحث الثالث : التيارات السياسية العلمانية العراقية والانتخابات التشريعية والمحلية

المبحث الأول

التيارات السياسية العلمانية في العراق

تضمن هذا المبحث دراسة المرتكزات الفكرية للتيارات السياسية العلمانية الفاعلة على الساحة السياسية العراقية (الليبرالي، والاشتراكي، والقومي) بعد عام 2003، مع نموذج عن كل منها في مجال صناعة الرأي العام والانتخابات العراقية، وذلك عن طريق ثلاثة مطالب:

المطلب الأول/ يتناول التيار ألليبرالي وممثله حركة الوفاق الوطني

المطلب الثاني/ يتناول التيار الاشتراكي وممثله الحزب الشيوعي العراقي

والمطلب الثالث/ يتناول التيار القومي وممثله الحزبين الكرديين الرئيسيين (الاتحاد الوطني الكردستاني) و (الحزب الديمقراطي الكردستاني) .

المطلب الأول

التيار الليبرالي

إن النظرية الليبرالية أو(المذهب الفردي) هي النظرية القائمة على الحرية الفردية، وتعود جذورها إلى القرن الخامس قبل الميلاد، أما جذورها الحديثة فتعود إلى الثورة الانكليزية الثانية عام 1788 التي فككت علاقات الإقطاع وبرز المجتمع الرأسمالي الحديث، وأرست النزعة الدستورية والتسامح الديني والتوسع في النشاط الاقتصادي والتجاري، ثم تطورت في أوربا الغربية إلى تيارات وممارسات، فحوى هذه النظرية هو الدعوى للحرية الفردية (دعه يعمل.. دعه يمر) دون تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية، فبداياتها كانت اقتصادية وهي وليدة بيئتها وقد أدى الأخذ بها في العالم إلى نجاحات وإخفاقات على صعيد الممارسة وأضيفت إليها أفكار مهمة للحد من سلبياتها وموائمتها مع القيم والتجارب السائدة، ومن ضمن المطالب التي نادت بها الليبرالية هو العلمانية وفصل الدين عن الدولة وحرية المعتقدات وان الديمقراطية هي نتاج الليبرالية [255]. وبالرغم من بدايتها الاقتصادية فان اسم الليبرالية لم يدل على أحزاب وحركات سياسية إلا في بداية القرن التاسع عشر، إذ عـدَّ المؤرخون هذا المصطلح مفهوما صالحا لتصنيف المعايير الأيديولوجية المرافقة لنشوء المجتمع ما بعد الإقطاعي إلا أنها قبل هذا التاريخ كانت تشير إلى جانبها الاقتصادي [256]. والمقصود بالليبراليين هم "تلك الجماعات والفئات والأفراد الذين يمارسون في نمط حياتهم قدرا من الانفتاح الاجتماعي وكذا في مواقفهم

(255) قحطان احمد سليمان، النظرية السياسية المعاصرة، (الاردن، دار الحامد للنشر والتوزيع،3003) ، ص ص 133-136 .

(256) روبرت الكيشال، الليبرالية، في: مجموعة مؤلفين ، الإيديولوجيات السياسية، م.س.ذ، ص ص 30-31 .

واتجاهاتهم وقيمهم الاجتماعية والثقافيـة، واقتصـادياً فهـي تطلـق عـلى تلـك الجماعـات المنادية باقتصاد السوق، او تلك التي تـذهب إلى أن تأخـذ الحريـة الاقتصـادية مـداها في السوق المحلي وتدعو إلى أن تنكفئ الدولة عـن لعـب ادوار اقتصـادية، وتكتفـي بـدورها السياسي" [257].

وتمكنت الليبرالية ، التي نشأت في أوربا في عصر التنوير وصولا إلى الثورة الصناعية، على المستوى السياسي، من إقامة قاعدة للحريات المدنية التي تمثلت بحرية التعبير وحـق تشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية مـع حريـة الصـحافة والإعـلام والضـمير والعقيـدة وغيرها من الحريات الفردية والعامة [258].

غـير أن اخـتلاف السـياقات والظـروف التـي نشـأت وترعرعـت في أطرهـا الليبرالية في المنطقة العربية ومنها العراق بدأت متلكئـة بـل ومتقهقـرة في التبلـور والتشكيل على الرغم مما شهده المجتمع العربي بشكل عام من تطور وتقـدم عـلى المستوى التعليمي أو على مستوى تحضر السكان والتقدم التقني الحديث ، إلا أن ذلك لم يسعف الليبرالية كحركة في أن تشكل السياق العام الحاكم لحركة المجتمـع وتوجهاتـه وتوقعاتـه وربمـا يرجـع ذلـك إلى افتقـار المنطقـة إلى الأسـاس الفكـري والمعرفي والثقـافي المشـكل للطبقـة الوسـطى أو سـيادة العوامـل الأثنيـة والدينيـة وغيرها من العوامل التي تشكل كوابح وعوائـق للتيـار العلـماني بشـكل عـام [259]، وربما أن الليبرالية كحركة برزت فيها مايسمى بـ (الليبراليـة المؤثننـة) أي أن يكـون

(257) باقر النجار، حقيقته الليبرالية الخليجية ، المستقبل العربي، السنة (31) ، العدد 354، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، آب/2008) ، ص141 .

(258) عبد الحسين شعبان، جذور التيار الديمقراطي في العراق: قراءة في افكار حسين جميل هل انقطع نسل الليبرالية !؟، ط 1، (بيروت، بيسان للتوزيع والنشر والاعلان ،2007) ، ص ص 15-16 .

(259) باقر النجار ، حقيقة الليبرالية الخليجية ، م. س. ذ. ، ص 137

هناك الليبرالي القبلي مقابل الليبرالي الحضري والليبرالي السني مقابل الليبرالي الشيعي ، او اليساري مقابل المحافظ ...الخ، والتي تمثل أشكالا من تزاوج الأفكار والقيم الحداثية مع الأخرى ذات المرجعيات الذاتية والتقليدية[(260)].

وقد ترافق بروز نجم التيار الليبرالي في المجتمع العربي مع أفول نجم الإمبراطورية العثمانية, والغزو الأوربي للمشرق العربي ونمو حركة التحديث في دول المشرق العربي ومنها العراق، إذ بدأت الحركة الديمقراطية الليبرالية مع نشوء الدولة العراقية التي قامت أصلا على دستور ليبرالي (دستور 1925)[(261)(*)]. لكن انتشاره كان على شكلين، احدهما اخذ الجانب الإسلامي – الإصلاحي، والأخر اخذ الشكل الليبرالي. دعا الأول للعودة إلى القيم العربية والموروث الإسلامي ومحاولة ملائمتها مع العصر، في حين دعا الثاني إلى تقليد الغرب والدعوى إلى العلمانية [(262)]. كما وإن من روافد الفكر الليبرالي إلى العراق التي أدت إلى تبني الثقافة الليبرالية عند بعض المثقفين العراقيين هي:- أن عملية الاختراق الغربي لاسيما الانكليزي للمؤسسات التقليدية العراقية عملت على رفع شأن السلطة المركزية ومن ثم التقليل من شأن وقوة الطبقة الاجتماعية والدين مما انتهى الأمر إلى محاولة التشبث

---

(260) المصدر نفسه ، ص 139.

(261) عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، ط1، (دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 2002)، ص 326.

(*) فمن ابرز الاحزاب العلنية للمرحلة الاولى من مراحل الدولة العراقية هي (الحزب الوطني العراقي 1922-1933) بزعامة مؤسسه محمد جعفر ابو التمن، و(جماعة الاهالي 1931-1937) التي اسسها الاصدقاء الاربعة : عبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد وعبد القادر اسماعيل وحسين جميل. للوزيد انظر: المصدر نفسه، ص ص 326 – 327.

(262) هشام حكمت عبد الستار، الديمقراطية واشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002 ، ص139 .

بالنزعة الفردية بمعزل عن الولاءات التقليدية ، وان خضوع العراق للهيمنة الأجنبية كان حافزا على إنتاج دعوة للحريات والاستقلال بما فيها الدعوة إلى الديمقراطية الليبرالية التي تتضمن عددا من الحريات المدنية في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ضف على ذلك الروافد الثقافية الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ، مثل مبادئ الثورة الفرنسية والحركة الدستورية في إيران (1906) وتركيا (1908)، الى جانب الروافد العربية التي كان لها دور في المرتكزات والمفاهيم لفكرة الديمقراطية الليبرالية في العراق عن طريق الاطلاع على الصحف والمجلات والكتب المصرية والسورية التي نقلت أفكارا جديدة سميت بالأفكار العصرية [263]. وإذا ما رجعنا إلى التعددية الحزبية التي شهدها العراق في العهد الملكي فان مقومات تلك التعددية اعتمدت شروطا فكرية وأخرى سياسية، الأولى قد وفرها المثقفون العراقيون الذين تزعموا شق دروب نحو النزعات العلمانية-العقلانية، المستندة إلى مبدأ الحرية الليبرالية ، والثانية تمثلت بوجود مؤسسات دستورية معمول بها وفق الصيغ التمثيلية البرلمانية [264].

وان ما عاناه التيار الليبرالي في العهد الجمهوري العراقي- الذي بدأ مع (انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958) وانتهى بالاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003- من أزمة ناجمة عن أقصى حالات الاستقطاب بين التيار القومي والتيار الاشتراكي الذي يمثله الحزب

---

(263) عبد العظيم جبر حافظ ، التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير (منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، بغداد، 2007، ص192-193 .

(264) عامر حسن الفياض ، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، ط 1 ، (الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009)، ص89 .

الشيوعي العراقي، فالصراع القومي الشيوعي حال دون تنفس التيار الليبرالي الصعداء وتمكنه من أقامة مجتمع مدني متطور، وهو ما أدى إلى ضعفه في تلك الفترة [265].

ويمثل التيار الليبرالي في العراق بعد عام 2003 كل من حركة الوفاق الوطني (برئاسة أياد علاوي)، والمؤتمر الوطني العراقي (برئاسة احمد الجلبي)، والحزب الديمقراطي (برئاسة كامل نصير الجادرجي)، وتجمع الديمقراطيين المستقلين (برئاسة عدنان الباجه جي)، فضلاً عن حزب الامة العراقية الوطنية (برئاسة مثال الآلوسي) [266]. وسيقتصر المؤلف على تناول حركة الوفاق الوطني كممثل للتيار الليبرالي انطلاقا مما حققته من نتائج ملموسة في مجال صناعة الرأي العام العراقي.

❖ حركة الوفاق الوطني العراقي :-

تشكلت (حركة الوفاق الوطني) كحركة سياسية معارضة للنظام السياسي العراقي السابق في المملكة العربية السعودية في 17/ شباط/ فبراير 1991 ، ولكن

---

(265) للمزيد والاستفاضة ينظر: عبد الحسين شعبان، جذور التيار الديمقراطي في العراق، م. س. ذ، ص ص 110-111 . وكذلك ينظر: ميثم الجنابي، العراق والمستقبل : زمن الانحطاط وتاريخ البدائل، ط 1 ، (بغداد، موزوبوتاميا للنشر والتوزيع، 2008)، ص362 .

(266) أسس هذا الحزب (مثال الآلوسي) بعد فصله من المؤتمر الوطني العراقي، عقب قيامه بزيارة اسرائيل بحضور مؤتمر عقد في تل أبيب. وشارك في العملية السياسية اواخر عام/2005م، بقائمة الأمة العراقية التي رأسها (الآلوسي) نفسه، وحصل على مقعد واحد في مجلس النواب. وامتاز خطابه بالتعالي عن الطائفية، وانتقد حتى السياسيين السنة. ويشغل (طارق جودت المعموري) منصب الناطق الرسمي باسم الحزب. وتوجهات الحزب رغم محدوديته وعدم تأثيره الفعال على العملية السياسية في العراق، الا هي توجهات يمكن وصفها بالوطنية والقومية. منسوجة بأطر علمانية. وقد اشترك بالانتخابات التشريعية المؤقتة والدائمة، واشترك مؤخراً في انتخابات مجالس المحافظات ولم يحصل على أي مقعد محلي. المصدر: ميثم الجنابي ، العراق ورهان المستقبل، (دمشق، دار المدى، 2006)، ص63.

انطلاقتها الرسمية كانت في بيروت في آذار/مارس 1991 عند اللقاء الأول للمعارضة العراقية بعد حرب الخليج الثانية، وكان مؤسسوها من الضباط العسكريين السابقين إضافة الى البعثيين القدامى الذين غادروا العراق ، منهم (صلاح عمر العلي) و (أياد علاوي) و (تحسين معلة) و (صلاح الشيخلي) و (إبراهيم الجنابي) و (علي عبد الامير علاوي) و (اللواء عدنان نوري) وآخرون... ومن أهم أهدافها إسقاط النظام الشمولي في العراق و إقامة نظام ديمقراطي يعيش بأمان مع جيرانه ومع مواطنيه على حد سواء [267]. وأثناء الأشهر الخمسة الأولى من عمر الحركة بدأت وكأنها قادرة على تعبئة وحشد المعارضة العراقية، وانتخب (أياد علاوي) أمينا عاما للحركة ، والذي كان ينافس (العلي والشيخلي) مثلما كانا يتنافسان ويتناجزان بينهما. وبعد اتهام (عمر العلي) لـ(أياد علاوي) بارتكاب مخالفات مالية وإدارية وطالب بطرده من الحركة ، بادر (أياد علاوي) إلى إصدار قرار بتعليق عضوية عمر العلي ، وفي أيار/ مايو 1992 أعلن الأخير عن تأسيس مجموعة جديدة أطلق عليها اسم "تجمع الوفاق الوطني الديمقراطي العراقي" [268] .

انتمى (أياد علاوي) في وقت مبكر الى حزب البعث العربي الاشتراكي، متأثرا بالأفكار والأطروحات القومية التقدمية التي جاءت بها أدبيات الحزب، وتدرج في المناصب والمسؤوليات الحزبية، وكان عضواً في ميليشيات الحرس القومي التي اشتركت بأحداث شباط 1963[269]، إلا انه سرعان ما اختلف عام 1971 مع قيادات الحزب والتي

(267) حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، (بيروت، مؤسسة المعارف للمطبوعات، 2007)، ص 314.

(268) للمزيد انظر : حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، م. س. ذ. ، ص ص 314-315

(269) اياد علاوي، مقابلة أجرتها معه قناة العربية الفضائية، بتاريخ 16/ 1/ 2005

على أثرها ترك العراق إلى لبنان ثم إلى لندن عام 1972 ، حيث انتخب هناك مسؤولاً عن التنظيم القومي للحزب في أوربا الغربية وبعض بلدان الخليج العربي عام 1973، لكن سرعان ما استقال رسمياً من حزب البعث عام 1975، بعد أن كان قد أسس منذ عام 1974 تنظيما سريا مع بعض العراقيين منهم الدكتور (تحسين معلة وهاني الفكيكي واللواء الركن حسن النقيب والعقيد سالم شاكر)... وآخرون، واستمر التنظيم السري حتى أعلن عنه في بيروت عام 1990، وسمي بـ (حركة الوفاق الوطني العراقي) وانتخب أميناً عاماً للحركة عام 1991 وجدد ذلك عام 1993 [270] . وهذا يعني أن النواة الأولى للحركة تكونت أثناء النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي، غير أن (أياد علاوي) بدأ تحركه الانفصالي بعد العام 1968 مباشرةً [271].

والحركة ، وكما يصر مؤسسوها لا تمثل حزبا يحمل مفهوما أيديولوجيا واحدا، بل إنها تضم في صفوفها ممثلين لتيارات سياسية واسعة التقت حول أهداف تسعى إلى تحقيقها وتعمل على توفير الأجواء الصالحة لها، وان الحركة بحكم الانتماءات السابقة لقادتها تعد نفسها ممثلة للقوميين العرب [272] ، وحول احتمالية تحويل الحركة إلى حزب سياسي قال رئيس الحركة (أياد علاوي) : "إذا سمحت الظروف الأمنية في البلد سوف نعقد مؤتمرا كبيرا لحركتنا ، إذ ما يزال هناك جزءاً من تنظيماتنا غير معلن. وهناك عدة آراء داخل الحركة، الأول يريد أن يبقيها حركة كما هي عليه الآن والرأي الآخر يفضل تحويلها إلى

(270) في حقل الألغام : مذكرات أياد علاوي، جريدة الشرق الأوسط، ص ص 39-40

(271) ويقول د. اياد علاوي في مقابلة نشرتها مجلة الوطن العربي : اننا لم نعارض نظام صدام عام 1991، بل بدأت معارضتنا له ولنظامه منذ عام 1969. المصدر: مجلة الوطن العربي، العدد 1344، (2002/12/6) .

(272) ميثاق حركة الوفاق، ط3، (بغداد، منشورات الحركة، 2003)، ص ص 75 - 76

حزب سياسي غير إيديولوجي، والرأي الثالث، في الحقيقة هناك عدة قوى سياسية أفكارها وآرائها قريبة منا وتريد أن تندمج مع حركتنا، وأنا اعتقد شخصيا أن العراق بحاجة إلى حزب ليبرالي وديمقراطي مؤمن بالعراق وعمق العراق العربي والإسلامي" وأضاف قائلا: "انه هناك ضرورة لوجود حزب وسطي يؤمن بضرورة عدم وقوع العراق في الفخ الطائفي وعدم وقوعه في نظام حكم سياسي إسلامي يحول العراق إلى جمهورية إسلامية، بمعنى الإسلام السياسي وليس إبعاد العراق عن الإسلام... فهناك فرق في أن يكون النظام السياسي في البلد إسلاميا وان تكون الهوية الدينية للبلد إسلامية" [273] ، أي أن (أياد علاوي) يرى أن هناك حاجة ملحة لحزب ليبرالي وربما (لحركة الوفاق الوطني) ان تكون لها القدرة في توفير الأرضية السليمة لمثل هذا التوجه الذي اسماه او وصفه بالوطني. وفي عام 2002 عرف الدكتور (اياد علاوي) حركته قائلا : "حركة الوفاق، حركة وطنية عراقية مفتوحة العضوية لكل عراقي يؤمن بضرورة إسقاط الدكتاتورية والعمل على إشاعة الديمقراطية، التعددية والعدالة. حركة تؤمن وتعمل من اجل تطوير المجتمع العراقي وحل المشاكل الإقليمية عبر الحوار ، [.....] وضمت الحركة ولا تزال في صفوفها (قيادات وكوادر وأعضاء) كثير من البعثيين الأوائل الذين لم تتلوث أياديهم بجرائم ضد المواطنين العراقيين، كذلك ضمن شخصيات وطنية وأخرى عشائرية ومهنية ... وهي كسائر الحركات السياسية لها عمل تنظيمي مدني وعسكري وآخر إعلامي ، وحركتنا تؤمن بالاعتماد على قوى المجتمع العراقي المدنية والعسكرية والعشائرية في تغيير نظام الحكم وإقامة البديل الوطني الديمقراطي. وللحركة مالية مستقلة تعتمد على مصادر ذاتية بالدرجة الأولى" [274]، وتعمل الحركة على تأسيس حكم ديمقراطي لا يعرض وحدة

(273) في حقل الألغام : مذكرات اياد علاوي ، م. س. ذ. ، ص 100.

(274) في حقل الالغام : مذكرات اياد علاوي ، م. س. ذ.، ص ص 99-100 .

العراق للخطر بل يحافظ عليها ويضعها في صلب اهتماماته، وتدعو إلى نظام يحترم حقوق الإنسان ولا ينتهكها وان يطبق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بذلك التي تنص على حرية المعتقدات السياسية، كما تعمل على الفصل بين السلطات السياسية[275].

وبذلك نلاحظ أن (حركة الوفاق) تعتمد في بعدها التكويني على جماعات اجتماعية سبق للبعض منها أن مارست العمل الحزبي المنظم، وذلك ربما يقف وراء نجاح الحركة في التأثير على الرأي العام العراقي بعد عام 2003، ضف إلى ذلك موقف الحركة من تغيير النظام، فإنها وعلى لسان رئيسها (أياد علاوي) الذي قال : " أننا من القوى السياسية التي كانت تؤمن بضرورة أن يكون التغيير من داخل النظام – أي بدون تدخل عسكري أجنبي – وهو الشيء الذي افقدني الكثير من العلاقات مع مايسمون بالمحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية"[276]. وهذا الموقف جعل من الحركة قريبة من كثير من الجماعات الاجتماعية والقيادات في المجتمع العراقي خصوصا تلك التي تتخذ الموقف نفسه تجاه تغيير النظام، وهو ما حسن صورة الحركة أمام الرأي العام العراقي.

وللحركة ميثاق يتألف من سبعة أجزاء، يتناول أهداف الحركة وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية [277]، وتعد الحركة من ممثلي الاتجاه الليبرالي العلماني لما تتبناه في أدبياتها من أطروحات فكرية ليبرالية - علمانية، فعلى المستوى السياسي تؤمن الحركة وتدعو إلى تفعيل العمل الديمقراطي على أساس التقيد بالدستور والفصل مابين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، والإيمان المطلق بالتعددية السياسية وضمان

---

(275) ميثاق الحركة، م. س. ذ. ، ص ص96 - 97.

(276) اياد علاوي، لقاء خاص على قناة الشرقية، بتاريخ 13 حزيران / يونيو، 2010.

(277) للمزيد انظر : حركة الوفاق الوطني، ميثاق الحركة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع: www.wifaq.com

التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات، أما على المستوى الاجتماعي فإنها تدعو إلى الحرية الفردية والشخصية التي لا تتقاطع مع حرية الآخرين بالإضافة إلى العديد من المبادئ التي نجدها في منهاج الحركة تحت باب الحريات والحقوق والواجبات العامة، وعلى المستوى الاقتصادي فإنها تدعو أو تنادي باعتماد سياسة اقتصاد السوق أو (السوق الحر) القائم على حرية انتقال البضائع والأموال والخدمات، وتشجيع القطاع الخاص ، فضلاً عن إلى ذلك فان الحركة تنادي بالمساواة أمام القانون والتسامح والحياد القيمي الذي يفترض الحياد وعدم الانحياز لرأي دون آخر أو عقيدة دون أخرى، والأخذ بالعقلانية التي تعني بالنسبة للحركة الحل الوسط والمنصف والتوفيق بين المصالح والمواقف والآراء والأهداف المتنافسة التي يفترض وجودها وتفترض شرعيتها [278] . وقد شاركت الحركة في الترتيبات التي أنشأت بعد الاحتلال الانكلو- أمريكي للعراق ، وتمثلت في مجلس الحكم الانتقالي بشخص رئيسها (أياد علاوي) والذي أصبح أول رئيس وزراء عراقي بعد الاحتلال، بعد تسلمه سيادة اسمية من الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر) ، وبالرغم من كونه لا يملك أتباع كثيرين في العراق عندما عاد، شأنه في ذلك شأن الأحزاب والقوى السياسية العلمانية الأخرى ، إلا أن حكومته تمكنت من انجاز انتخابات الجمعية الوطنية في كانون الثاني 2005 [279] ، والتي تزعم فيها (أياد علاوي) تحالف أطلق عليه (القائمة العراقية) لخوض الانتخابات .

---

(278) حركة الوفاق الوطني، ميثاق الحركة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع:
www.wifaq.com

(279) كينث كاتزمان، السيناريوهات السياسية في عراق ما بعد الحرب ، في : مجموعة مؤلفين، العراق : اعادة الاعمار والدور المستقبلي، ط، (الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2005) ، ص86- 87. وكذالك انظر: التقرير الاستراتيجي العراقي2008، ملف تفاعلية وحراك الاحزاب والتيارات السياسية في العراق، المشهد الحزبي في العراق، (بغداد، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية ،2008) ،ص 246 .

المطلب الثاني

التيار الاشتراكي

جاءت الاشتراكية إلى الوجود مع تطور الرأسمالية الصناعية في مطلع القرن التاسع عشر، حيث بدأت كلمتا (اشتراكي) و(اشتراكية) بالظهور في بريطانيا وفرنسا منذ أواخر عشرينات القرن الماضي، وأقدم استخدام لمصطلح (اشتراكي) في العام 1828 في احد أعداد مجلة التعاوني ، وهي دورية اقترنت باسم الرجل الذي ينظر إليه الكثير بأنه مؤسس الاشتراكية (روبرت أوين 1771 – 1858) [280].والاشتراكية هي إعطاء الأولوية للمجتمع على الفرد في تحقيق السعادة والأمن والخير العام، بمعنى ان الدولة هي التي تملك وسائل الإنتاج، وقد ظهرت الأفكار الاشتراكية كرد فعل لحالة البؤس والشقاء التي عانتها الجماهير وخصوصا الطبقة العاملة، وجاءت من اجل إنصاف هذه الطبقة وتحسين أحوالهم المادية والمعاشية [281]. وفي الوقت الذي تكون فيه (الشيوعية) هي قمة (الاشتراكية)، فان مقولة البيان الشيوعي بسيطة وتنهض من " إن تاريخ المجتمعات كلها حتى يومنا هذا لهو تاريخ الصراع الطبقي "[282]، وقد نظر معظم الاشتراكيين إلى الرأسمالية

---

(280) فينست جيوفيغان، الاشتراكية، في : مجموعة مؤلفين، الايديولوجيات السياسية، م.س.ذ. ،ص 124 – 125 .

(281) قحطان احمد سليمان الحمداني، النظريات السياسية المعاصرة، م. س. ذ.، ص 146.

(282) كارل ماركس- فردريش انجلز، البيان الشيوعي ، ترجمة محمود شريح، ط1 ، (المانيا ، منشورات الجمل، 2000) ، ص 9. وقد جاء البيان الشيوعي على هيئة كتيب وضعه ماركس في غضون ستة أسابيع ، وانه منشور بحدود اثني عشرة الف كلمة، ومع ان ماركس صنف مجلدا لاحقا الا انه مجمل الآراء المسماة (ماركسية) قائمة في ثناية هذا البيان . للمزيد انظر : المصدر نفسه ص 10.

، التي كانت هدفهم الرئيس تاريخيا، بوصفها نظاما اقتصاديا يفتقد إلى المساواة جوهريا ويركز الثروة والسلطة في أيدي قلة تحكم الأغلبية بالفقر والعجز المطلقين أو النسبيين [283]. ويعود انتشار الأفكار الاشتراكية بين أوساط المثقفين العراقيين إلى أسباب لعل أبرزها [284] :-

أ. اندلاع ثورة 1917 في روسيا، التي نبهت شعوب الشرق إلى ما كان يخطط لها من تقاسم النفوذ.

ب. وكذلك عبر وصول كتب ومجلات وصحف عربية وأجنبية إلى العراق، فضلاً عن الصلات المباشرة التي أقامها العراقيون مع عناصر اشتراكية داخل العراق وخارجه، بالإضافة إلى روافد عربية ثقافية غذت التربة الاشتراكية في العراق ، إذ كان لمصر الفضل في توسيع مدارك المتعلمين في العراق وتهيئتها لتقبل الأفكار الاشتراكية عبر ترجمة وتأليف الأدبيات الاشتراكية والماركسية التي كانت تصل إلى العراق. [285]

ويعد الحزب الشيوعي العراقي من ابرز الأحزاب السياسية وأعرقها التي تمثل توجهات التيار الاشتراكي .

❖ الحزب الشيوعي العراقي:-

بدأت الأفكار الشيوعية تدخل العراق منذ عشرينات القرن الماضي، وأخذت جماعة قليلة العدد على عاتقها التبشير بالأفكار الشيوعية، وأصدرت لها جريدة باسم (الصحيفة) في 18/ كانون الأول 1924، واستطاعت تشكيل عدد من الخلايا الماركسية بصورة

---

(283) فينسنت جيو فيغان، الاشتراكية ، م. س. ذ، ص 116 .

(284) عبد العظيم حافظ جبر، التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل، م. س.ذ، ص 185.

(285) للمزيد انظر عامر حسن فياض ، جذور الفكر الاشتراكي التقدمي في العراق (1920-1934) ، ط1 ، (بيروت، دار بن رشد، 1980) ص ص 95-96.

منفصلة في بغداد والبصرة والناصرية. إلا انه وبسبب ضعف الأسلوب في العمل السياسي والممارسة التنظيمية ولعدم توفر الشروط الموضوعية لهذه الخلايا بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى تمثلت بالنهوض القومي المقترن بالدين الإسلامي ولوجود التناقض بين الدين والفكرة الماركسية، فان هذه الخلايا لم تنجح في تنسيق جهودها في تأسيس حزبها، حتى يوم 31 آذار 1934بعد أن اتخذت خلية بغداد اسم (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) وعد هذا اليوم يوماً لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي [286]. حيث عقد في هذا اليوم اجتماع سري لشيوعيي العراق وكان ابرزهم (زكي خيري) و (يوسف سليمان يوسف- الملقب بالفهد) و (جميل توفا) ، وانتخب (عاصم فليح) سكرتيرا عاما للجنة [287]. وفي الوقت الذي لعبت فيه (الكومترون)[*] والجاليات الأجنبية دورا كبيرا في نشر الفكر الاشتراكي الماركسي في البلدان العربية، ولا يختلف الأمر كثيرا في العراق، حيث تلقى (يوسف سليمان يوسف /الفهد) أول دروسه في الشيوعية على يد مندوب الكومترون

---

(286) عادل غفوري خليل، احزاب المعارضة العلنية في العراق 1946-1954، ط1، (بغداد، المكتبة العالمية، 1984)، ص ص 40 - 42. وكذلك انظر: هادي حسن عليوي، احزاب المعارضة السياسية في العراق... ، م. س. ذ. ، ص 54

(287) عامر حسن فياض ، جذور الفكر الاشتراكي التقدمي في العراق ..، م. س. ذ. ، ص 488.

(*) (الكومنترون):- مأخوذة بحسب وجهة نظر المؤلف- من (الكومونة) ،والتي تعني في النظرية الماركسية الشكل الأعلى والأرقى للتنظيم الاجتماعي والعمل والحياة، حيث لاتكون كل وسائل الانتاج (من ارض وابنية وتجهيزات) مملوكة للدولة فحسب، بل ايضا تكون كل الوسائل والسلع الاستهلاكية (من غذاء وسكن وسائط نقل وغيرها) مشتركة بين الجميع، أي انها تنظيمات اجتماعية مشاعية. المصدر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية،المجلد الخامس، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بلا تاريخ)، 262.

(بيوتر مارسيلي) الذي عرف في الناصرية باسم بطرس الخياط [288]. ويرى (حنا بطاطو) ان عوامل كثيرة ساعدت وأسهمت في إعداد التربة التي نمت فيها الشيوعية في العراق، ففي الوقت الذي كانت فيه المؤسسات القائمة لا تلبي طموحات شريحة واسعة من أبناء الشعب، كان الشيوعيون المنجنيق الضارب ضد السلطة القائمة، فضلاً عن بقاء الاستياء سياسيا حتى عقد الأربعينات قد أصبح اجتماعيا في أواخر الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي وبات موجها ضد النظام الاجتماعي برمته وليس ضد حكومة معينة ، الى جانب تنامي الاستقطاب الاجتماعي والوعي الطبقي وعجز الطبقات الكادحة عن تقديم ما تشكو من مظالم بطريقة قانونية، وكان العمال - مأجوروا الطبقة الوسطى - مستبعدين عن السلطة السياسية ، وطريق الإصلاح كان مسدودا ، والطبقات المتأثرة بالأفكار الشيوعية لم تكن تتزايد فحسب بل كانت تميل الى التمركز وبدرجة كبيرة بالمعنيين الجغرافي والوطني [289].

(288) رسمية محمد، الماركسية والحزب في فكر فهد ونهجه، مجلة الشرارة ، السنة الاولى، العدد 18، (النجف الاشرف، الحزب الشيوعي العراقي، 2007)، ص 11. وجدير بالذكر، هناك من يعتقد خلاف ذلك، أن في العراق لم يكن اي دور (للكومنترون) في نشر الفكر الماركسي بل ظهر من خلال وجود خلايا ماركسية في عدد من المدن العراقية مارست نشاطا فكريا وسياسيا: اي ان سبب وجود التنظيمات الشيوعية نابع من عوامل داخلية ناتجة من تردي الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية وليس نتاج عوامل خارجية. المصدر: صالح ياسر، الحزب الشيوعي العراقي (1934-1949): دراسة تاريخية، مجلة الثقافة الجديدة، الحزب الشيوعي العراقي، العدد 336، (بغداد، الحزب الشيوعي العراقي، اذار/ 2010) ، ص ص 51-52.

(289) ماهر الشريف، حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية (عودة الى ابرز القضايا والتساؤلات)، في : مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي : حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، (بيروت ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2006)، ص ص 67 – 68 .

وقد نشط الشيوعيون في كسب العديد من العراقيين إلى صفوفهم، وفي تموز/ يوليو 1935 تم تغيير اسم الحزب إلى (الحزب الشيوعي العراقي) واصدر جريدته (كفاح الشعب) ، وفي ظل حكومة (جميل مدفعي) اختفى نشاط الحزب بعد أن أصدرت الحكومة العراقية في حينه قانونا منعت بموجبه الشيوعية في العراق ويعاقب كل شخص ينتمي إلى الحزب الشيوعي أو يروج لأفكاره بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة [(290)] .

ولم يعاود الحزب الشيوعي للظهور على المسرح السياسي حتى قيام الحرب العالمية الثانية، إذ عقد الحزب مؤتمره الوطني الأول في شباط/ فبراير 1949 في بغداد، تحت شعار (قوّوا حزبكم الشيوعي.... قوّوا تنظيم الحركة الوطنية) ، وبحضور 37 مندوبا يمثلون منظمات الحزب ولجانه، وفيه تم المصادقة على النظام الداخلي للحزب وانتخبت لجنة مركزية جديدة وانتخب (الفهد) سكرتيرا عاما للحزب [(291)]، بعد ان عاد إلى (بغداد) من (موسكو) التي تلقى فيها دروسا في الشيوعية وكيفية بناء التنظيم شرع إلى إعادة بناء الحزب على الأسس الستالينية [(292)] . وتمكن (الفهد) أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية بناء تنظيم حزبي متماسك وكادر نقابي متمرس، كما تمكن بعد انتهاء الحرب من إثارة العديد من المظاهرات والاضطرابات وتحريك الرأي العام العراقي في تلك الفترة وخصوصا الطبقة العالمية [(293)]، فقد نشطت النخب اليسارية الاشتراكية- التقدمية بعد الحرب العالمية الثانية نشاطا كبيرا وخاصة بعد ظهور الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى ترعى توجهات هذا التيار في بلدان العالم الثالث التي تقع في ظل القوى الاستعمارية الغربية، ووجهت إلى

---

(290) هادي حسن عليوي، احزاب المعارضة السياسية في العراق... ، م. س. ذ. ،ص 54.

(291) لطيف حسن الزبيدي ، موسوعة الاحزاب العراقية، م. س. ذ. ،ص 343.

(292) للاستفاضة عن الدروس التي استخلصها الفهد من معايشته التجربة الثورية الاشتراكية ينظر: رسمية محمد، الماركسية والحزب في فكر فهد ونهجه، م. س. ذ. ، ص 12.

(293) لطيف حسن الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، م. س. ذ.، ص262.

المجتمع العراقـي خطابـات جزئيـة في الاشـتراكية والعدالـة الاجتماعيـة وهـي موجهـة إلى مجموعات سكانية محدودة، عموديا إلى الطبقات العمالية والفلاحين وأفقيا إلى القوميات والأقليات العرقية (294). وقد أسهم الحزب بشكل فاعل في أحداث كانون الأول 1948 التـي أدت إلى إسقاط معاهدة (بورت سموث) ، كما قـاوم (حلـف بغـداد) و (مبـدأ ايزنهـاور) واسهم بشكل فاعل في أحداث تشرين الثاني 1952، وشارك في الجبهة الوطنيـة عـام 1954 وجبهة الاتحاد الوطني عام 1957 ، كما شارك في التظاهرات الجماهيرية تأييـدا لمصر ضـد العدوان الثلاثي عام 1956 (295)، وهذا ما يدل على أن الحـزب الشـيوعي العراقـي كـان في تلك الفترة يمتلك مقومات تحريك الرأي العام العراقـي وصـناعته، وأعلـن الحـزب تأييـده المطلق لأحداث 1958 وانحاز إلى جانب عبـد الكـريم قاسـم في صراعـه مـع عبـد السـلام عارف وسيطر على الشارع العراقي حتى عام 1959 (296). إلا أن هـذا الميـل الشـعبي بـدأ ينصرف عنه، ليصبّ في اتجاهات أخرى. وإذا كان للقمع الـذي تعـرّض لـه، وبخاصـة عـام 1963 بعد انقلاب 8 شباط وإعدام الكثير من قادته وتصفية الكثـير مـن كـوادره، وكـذلك بعد انفضاض الجبهة الوطنية مع حزب البعث العام 1978-1979 وما تبعـه مـن حمـلات اعتقال لقمعه وتحديد العام 1980 موعـداً لاجتثاثـه وهـو مـا اضـطر أعـداداً غفـيرة مـن أعضائه للهجرة إلى الخارج، الأمر الذي قد يكون سبباً في تقليص نفـوذه وإضـعاف مكانتـه وتحجيم دوره (297).

---

(294) رياض جاسم الاسدي، الاغلبية الصامتة في العراق: دراسـة سياسـية وميدانيـة، مجلـة الخلـيج العـربي، المجلد 37، العدد 1 و 2 ، (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 2009) ، ص 22.

(295) هادي حسن عليوي، احزاب المعارضة السياسية في العراق ، م. س. ذ.، ص 56.

(296) المصدر نفسه ، ص57

(297) عبد الحسين شعبان، لماذا لم يحصل الحزب الشيوعـي العراقي على مقعـد واحـد؟، جريـدة الاتجـاه الاخر، العدد 422، السبت 18 / 7/ 2009 .

إنَ لتداعيات انهيار الاتحاد السوفيتي والشيوعي في المعسكر الاشتراكي عامي 1989 و1990 الأثر الكبير على الشيوعيين والحزب الشيوعي العراقي، الأمر الذي تطلب منه عدة سنوات ليعيد النظر في إستراتيجيته وسياسته وتحالفاته بما يلبي تطورات المرحلة الجديدة [298]. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1993 انعقد المؤتمر الخامس للحزب، وفيه انتخب (حميد مجيد موسى البياتي) سكرتيرا عاما للحزب [299]، وطبقا للمؤتمر السابع للحزب المنعقد في آب/ أغسطس 2001 أكد الحزب على انه " يناضل في سبيل إزالة آثار الدكتاتورية الداخلية والخارجية، وأعمار البلاد وإعادة بناء الاقتصاد العراقي وحماية الطبقة العاملة وتطوير القوى المنتجة في الريف وحماية المستهلكين، بالإضافة إلى إعادة النظر في نظام التعليم وإقرار حق تقرير المصير للشعب الكردي [....] وعلى الصعيد الخارجي الإقليمي والدولي، يسعى الحزب إلى إسناد الجماهير والمساعي العربية المشتركة والهادفة إلى حل الصراع العربي-والإسرائيلي...." [300]. وبالنسبة لموقف الحزب من الاحتلال الأمريكي للعراق فقد عبر عنه سكرتير اللجنة المركزية للحزب (حميد مجيد موسى) بالقول : "إننا نعتبر التواجد الأمريكي احتلالا لنا، لكننا في الوقت الحاضر لسنا بحاجة الى جدال متضارب بصدد ما إذا كان ذلك احتلالا أو تحريرا أو شيئا آخر، المهم أن دور الأمريكان في هذا الشأن قد انتهى، وإنهم حققوا مآربهم، والآن يجب سحب القوات الأمريكية من العراق ويجب أن يتم ذلك بأسرع وقت ممكن" [301]، وطبقا للمؤتمر الثامن للحزب المنعقد في أيار /مايو 2007 فان الحزب "يناضل من اجل إقامة نظام ديمقراطي أساسه التعددية

---

(298) المصدر نفسه، ص63.

(299) المصدر نفسه، ص 63.

(300) لطيف حسن الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، م. س. ذ. ، ص 344.

(301) نقلا عن: جريدة الشعب، (15-2003/6/21) ، ص 2.

السياسية والفصل بين السلطات والتداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق الإنسان وضمان الحريات الشخصية والعامة [.....] ، فضلاً عن كونه ديمقراطي في أساليب نضاله ويرفض التعصب والتطرف والعنف والإرهاب بكل أشكاله واعتماد أساليب الصراع السلمية والديمقراطية في ظل المشكلات الاجتماعية والسياسية" . وحول موقف الحزب من الفدرالية فهو يرى " أن الفدرالية، أي نظام الحكم الاتحادي، شكل الحكم المناسب للعراق"، كما ويدافع الحزب عن حقوق المرأة ومكتسباتها ويرفض التمييز ضدها ويعمل على توسيع دورها وإسهامها في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية [302]. وتوضح المادة (14) من النظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي العلاقة بينه وبين الحزب الشيوعي الكردستاني-العراق والتي تنص على انه "تبنى العلاقة بين الحزبين على أساس المصالح الطبقية والوطنية، والهوية الفكرية المشتركة،والروح الأممية والتاريخ النضالي المشترك في إطار بلد متعدد القوميات، والتي تجد تعبيرها في الوثائق البرنامجية المشتركة [......] وتحدد آلية تمثيل الحزب الشيوعي الكردستاني في مؤتمرات وقيادة الحزب الشيوعي العراقي باتفاق اللجنتين للحزبين" [303].

وحول رؤية الحزب الشيوعي العراقي حول مسألة الدين، فيمكن القول ان الشيوعية العالمية تتنكر لمسألة الدين، وهذا معروف، فالمبدأ الذي قام عليه الشيوعيون هو أن (الدين أفيون الشعوب)، أما الآن وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأفول نجم الشيوعية العالمية والعقيدة الماركسية، وانفكاك الحزب الشيوعي العراقي عن الأممية الشيوعية، أضحى من البديهي أن تتغير أطروحات الحزب الشيوعي العراقي في هذا

---

(302) للمزيد انظر: الحزب الشيوعي العراقي، وثائق المؤتمر الوطني الثامن للفترة 10-13 ايار/ 2007 ، (بغداد، دار الرواد المزدهرة للطباعة، 2007)، ص 121 وما بعدها.

(303) نقلا عن: المصدر نفسه، ص ص 155-156.

المجال، وتكون أكثر مرونة من السابق، لاسيما بعد ما لمسناه من قادة الحزب ومواقفهم ورؤاهم السياسية تجاه المسألة الديمقراطية والدين والقومية والمواطنة-وهو تحول ربما من العلمانية الأكثر إلحاداً إلى العلمانية غير الملحدة أو الجزئية أو غير المتطرفة- إذ ان الحزب الشيوعي العراقي الآن وعلى لسان قادته يؤكدون تعاملهم مع قناعات الناس الفكرية والدينية بكل احترام، وان الإنسان حر في كل ما يعتقد، وأنهم يحترمون هذا الاعتقاد وممارسة الشعائر والطقوس دون أن تكون هناك رغبة أو حاجة لممارسة ضغط فكري او مادي إزاء قناعات الناس، "ومن حق المواطن سواء كان مسلما او مسيحيا او من اي ديانة أخرى أن يعتقد بالطريقة وبالشكل الذي يراه مناسبا لممارسة شعائره من دون أن يضغط عليه احد او يهدده" [(304)].

إن موقف ورؤى الحزب الشيوعي العراقي جاءت على الصعيد العقائدي والفكري أو التحرك الجماهيري صوب القوى السياسية العراقية الأخرى، وبالذات الدينية منها، قد يُفَسَر على انه سلوك سياسي مساهم في العملية السياسية، إلا انه هناك من يرى أن التوجهات الجديدة للحزب الشيوعي العراقي تعد ضعف وانهيار لأيديولوجيته، وحسب وجهة النظر هذه أن مشاركة الحزب الشيوعي العراقي في الحكم والانضواء ضمن حصة الطائفة الشيعية وليس بصفته التاريخية كحزب جماهيري عقائدي ، يبرهن على نوع من التمزقات الوجدانية التي تعترض الحزب اليوم، فهو لن يعود بعد الآن قادرا على مواصلة

(304) الحزب الشيوعي العراقي، حوار مع حميد مجيد موسى، منشورات طريق الشعب، تموز/يونيو1999، ص ص 13- 14.

الزعم بصلته العضوية بالطبقة العاملة [305]. إلا أن الدكتور (صالح ياسر) أكد أن الحزب اتخذ قراره بقبول عضوية مجلس الحكم، منطلقا من الاعتبارات التالية :- [306]

- موافقة غالبية الأحزاب والقوى السياسية الأخرى والجماعات القومية والدينية والطوائف في البلاد على الانضمام إلى المجلس. وإذا كان بعضها قد غاب في النهاية عن عضويته ، فلأنه أُستُبعِد بالضد من رغبته. وبذلك ضم المجلس معظم القوى التي يمكن لحزبنا التحالف معها لتحقيق مشروعه الوطني الديمقراطي.
- الرغبة العامة التي أمكن تلمسها لدى منظمات الحزب وفي أوساط جماهير أصدقائه ومناصريه، في أن يعتمد الحزب التعامل الايجابي في المرحلة الحساسة والمعقدة التي تلت التاسع من نيسان 2003، وألا يوفر أي ذريعة لمن يريدون الإيقاع به وعزله وحتى اضطهاده من جديد.
- إن القبول بـ "مجلس الحكم" في صيغته المطروحة، والمشاركة فيه، لا يعني بحال اعتباره بديلاً عن الحكومة الوطنية الائتلافية المؤقتة المرتجاة. فهو خطوة في اتجاه إقامة هذه الحكومة، وجزء من التهيئة لإخراجها إلى حيز الواقع على أساس برنامج وطني ديمقراطي ، يرسم طريق خلاص البلاد مما هي فيه وانطلاقها نحو إقامة العراق الديمقراطي الفيدرالي الموحد.

(305) فاضل الربيعي ، نتائج وتداعيات الاحتلال الأمريكي على العراق، مجلة المستقبل العربي ، العدد 303 ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ايار /2004)، ص 131ف. وكذلك انظر : ميثم الجنابي ، العراق ومعاصرة المستقبل، م . س. ذ. ، ص ص 111 – 112 .

(306)الدكتور صالح ياسر/ عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، لقاء أجراه المؤلف، (بغداد، المقر العام للحزب الشيوعي العراقي، 20/ 5/ 2010)

- إن المجلس مثل ركناً أساسياً في العملية السياسية ، التي يتمثل هـدفها النهـائي في تحقيـق استقلال البلاد ووضعها على طريق التطور الديمقراطي. ويمكن للحزب الشـيوعي العراقـي أن يلعب دوراً مؤثراً أكبر من داخلها لدفعها في الاتجاه المطلوب، بالتلازم مع العمل خارج إطار المجلس لتعبئة جماهير الشعب، كقوة فاعلة وضاغطة، للحفاظ على المسـار السـليم للعملية. فالمجلس بهذا المعنى ميدان صراع ،لأن قوى وأطرافاً متعـددة تتجـاذب العمليـة السياسية داخله كما تتجاذبها خارجه.
- المجلس من وجهة نظر الحزب يمثل شكلاً مـن أشـكال مواجهـة الاحـتلال وإنهائـه فرضـه وقائع التطور السياسي في البلاد، خاصة منها الخلل الجليّ في ميـزان قـوى الشـعب وقـوى الاحتلال، وانخرطت فيه القوى المفترض إسهامها في إنقاذ الـوطن مـن الحـال التـي انتهـى إليها في ظل النظام الدكتاتوري وبسبب نهجه وممارسـته، وهـي القـوى ذاتهـا التـي كـان حزبنا تحالف معها بصورة أو بأخرى في مواجهة الدكتاتورية ومن اجل الإطاحة به.

المطلب الثالث

التيار القومـي

القومية كعقيدة ابتدعت في بداية القرن التاسع عشر في أوربا، والتـي تقـتضي ان البشرية مقسـمة وبشـكل طبيعـي إلى أمـم، وان الأمـم تعـرف مـن خـلال خصـائص محددة يمكن التأكد منها، وان الشـكل الشرعـي الوحيـد للحكـم هـو الحكـم الـذاتي للأمة[307]. بيد ان جذورها التاريخية تعود إلى القرنين السادس والسابع عشر، على اثر عقد (معاهدة وستفاليا) التي أنشأت الدولة القومية الحديثـة [308]. وتشـير القوميـة إلى مرحلة تاريخية وصلت مـن خلالهـا شـعوب وأمـم إلى تكـوين وحـدات سياسـية معينة وتبوأت مكانها تحت الشمس، والقومية بالتالي انتماء إلى هوية أصلية علمانية كانت أم دينية تدور حول الهوية الجغرافية "الأرض" أو الهوية الإثنيـة "العـرق" [309]. وفي الوطن العربي، برزت القومية العربية كحركـة سياسـية مـع نهايـة القـرن التاسـع عشر وبداية القرن العشريـن، عنـدما وجـد العـرب أنفسـهم أمـام تحـديان خطـيران هما :- تحدي الاحـتلال العـثماني الممـزوج مـع سياسـة التتريـك، وتحـدي الاسـتعمار الغـربي الـذي تجسـد في احـتلال أجـزاء كثـيرة مـن الـوطن العـربي مـن قبـل القـوى

---

(307) للاستفاضة حول نشأة الدولة القومية انظر: خليل حسين، قضايا دولية معاصرة: دراسة موضـوعات في النظام العالمي الجديد، ط1، (بيروت، دار المنهل البناني، 2007)، ص 27 ومابعدها.

(308) الان فينليسون، الايديولوجية القومية، في: مجموعة مؤلفين، الإيديولوجيات السياسية، م. س. ذ. ، ص 152.

(309) اسكندر شاهر سعد، مسألة الأقليات وسُبل تخفيـف التـوترات الدينيـة والإثنيـة في الشرق الأوسـط ، قضايا إستراتيجية العدد 68، (دمشق، المركز العربي للدراسات لإستراتيجية، آذار / مارس 2009) ص 28 .

الأوربية[310]. ومع تحول القومية العربية من مرحلة الوعي والإدراك إلى مرحلة المطالبة بتقرير المصير والاستقلال، فإنها اكتسبت طابعا سياسيا على نحو بارز، ويؤكد (برهان غليون) ان الولادة الرسمية للعروبة (كعقيدة سياسية) حديثة جاءت في المؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس في 18 حزيران 1913[311].

ولما كان التيار السياسي يبنى على أساس وجود ايديولوجيا معينة يستمد هذا التيار أفكاره منها، الا ان (ميشل فريدن) يرى أن القومية لا تمتلك مثل تلك الإيديولوجيات بل أنها تعتمد على الإيديولوجيات المضيفة، فبالقدر الذي تمكن الإيديولوجيات من إنشاء عوالم سياسية ذات معنى وتنتج مجموعات محددة من المعاني أو (الأشكال المفهومية)، فان القومية لا تقدم تشكيلة فريدة من مثل هذه المفاهيم، كما أنها لا تقدم إجابات عريضة عن الأسئلة السياسية، وأنها غالبا ما تتمسك بنواة ضيقة النطاق وبمفاهيم سياسية غالبا ما تكون جزءا مكونا من إيديولوجيات أخرى، وان المفاهيم المحورية للقومية لا تستطيع أن تنافس الإمكانيات المتاحة للأيديولوجيات الرئيسة - الليبرالية والاشتراكية - التي تملك بنى مفهومية محورية تستطيع تقديم طيف أكثر اتساعا وشمولا من الإجابات على المسائل السياسية والاجتماعية [312]. ومع ذلك فان (الان فينلسون) يرى في (القومية) أنها "مجموعة من الأفكار العامة التي تردف رؤية أوسع للعالم، والتي يمكن أن يستند إليها طيف واسع من اللاعبين السياسيين ومن المفكرين في أزمنة وسياقات مختلفة، وإنها - أي القومية -

---

(310) محمود عزو حمدو، إشكالية الاستبداد في الفكر القومي العربي المعاصر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص 37

(311) للمزيد انظر: المصدر نفسه، ص 38.

(312) محمود عزو حمدو، إشكالية الاستبداد في الفكر القومي العربي المعاصر ، م. س. ذ. ، ص ص 153-

تقدم إجابات عن الأسئلة الكبرى المتعلقة بالحياة الاجتماعية والسياسية، فهي أساس الاجتماع الإنساني والعلاقات الإنسانية، وتقدم الأسباب التي تدعوا الأفراد المنتمين إلى قومية معينة إلى الالتزام تجاه القضايا المثارة وتوحيد الرأي بصددها، فالقومي يهتم بأمته أكثر من اهتمامه بأمة أي شخص آخر" (313) . وان الشعور القومي هو شعور نفسي وانه اعتقاد يتكون لدى الأفراد في أنهم يرتبطون بجماعة واحدة تشترك في أحزانها وأفراحها وتراثها وتقاليدها، وان الشعور القومي يكون عدد من الغرائز منها غريزة حب التجمع وغريزة الكراهية للآخرين - من القوميات الأخرى - وغريزة التفاخر بالنفس التي تتضمن الرغبة في حفظ النوع وتعظيمه (314). وهذا ما يجعل من الحركات القومية ذات تأثير كبير في الرأي العام للأفراد المكونين للقومية.

وفي العراق ينقسم التيار القومي بين تيارين قوميين رئيسين، التيار القومي العربي والتيار القومي الكردي.

أولا/ التيار القومي العربي:-

ترجع بداية حركة اليقضة العربية إلى منتصف القرن التاسع عشر باعتبارها حركة تحرر وطني/ قومي معادي للاستعمار والامبريالية وجزءاً من حركة التحرر العالمية(315)، وولدت الحركة القومية العربية نتيجة سياسة التتريك التي مارستها الدولة العثمانية، وكرد فعل واحتجاج على هذه السياسة التي مارستها جمعية الاتحاد والترقي اثر تسلمها السلطة بعد الانقلاب العسكري 1908، تشكلت جمعيات ثقافية عربية كانت النواة الأولى

(313) نقلاً عن : الان فينليسون ، الإيديولوجية القومية ، م. س. ذ. ، ص 171.

(314) رايموند كارفيلد، العلوم السياسية، ترجمة فاضل زكي محمد، ج1 ،ط1، (بغداد، مكتبة النهضة، 1964) ، ص85.

(315) عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، م. س. ذ.، ص332.

للأحزاب القومية العربية، وبعد الثورة العربية الكبرى 1916 اندفعت النخب العربية ذات التوجه القومي لتشكل أحزاب وتنظيمات على أساس هذا التوجه [316]. وقد واجه التيار القومي في العراق صعوبات كثيرة منذ بداية قيامه والتي بسببها انقسم هذا التيار إلى تيار سلطوي وآخر معارض[317]، تحالف الأول مع النخب الحاكمة وريثة الاستعمار وتماهى فيها، أما الثاني فقد مارس المعارضة وانخرط في صفوف المجتمع ولوحق من قبل أحزاب السلطة [....] وان هذا التناقض أو الصراع قد الحق أثراً بالغا في الوعي والفكر العربيين، وعلى مستوى الوطن العربي فقد فرضت ظروف النشأة والملابسات المعقدة الكثير من ملامح وآفاق الحركة القومية المعاصرة التي لم تستطع تحقيق أي من مهماتها الأساسية، خاصة توحيد الأمة العربية [318]. وان التيار القومي بعلمانيته هاجم نشاط الحركة الإسلامية ومنذ منتصف القرن العشرين عندما أخذت العلمانية في العراق شكلها القومي بدأت بتأليب الحكومات ومراكز القوى ضد الإسلاميين متهمة إياهم بالعمالة ومدعية أحقيتها في السلطة، وقد لقي ذلك دعما منظما من المراكز الثقافية الغربية التي هاجمت الإسلام مستغلة شذوذ بعض حركاته وميلها للأفكار الرجعية، ونجحت إلى حد ما في فصل العالم الإسلامي عن العالم العربي بعد أن كان عالما واحدا، سعيا وراء تأسيس وعي لا يسمح

---

(316) للمزيد انظر: رسلان شرط الدين، أحزاب السياسة العربية، ط1، (بيروت، دار الفارابي، 2006) ،ص ص 174- 190. وكذلك: وميض جمال عمر نظمي، الجذور الفكرية والاجتماعية للحركة القومية (الاستقلالية) سلسلة أطروحات الدكتوراه، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984) ، ص 154 ومابعدها.

(317) عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، م. س. ذ.، ص333.

(318) علي كريم سعيد، حول مستقبل العراق السياسي، ط1 ، (بغداد، بدون دار طبع، 2007)، ص 107 وكذلك انظر: هادي حسن عليوي، أحزاب المعارضة السياسية في العراق: الجذور والاستحقاقات الوطنية (1968- 2003) ، (بغداد، دار الكتب العالمية، دون تاريخ)، ص87 ومابعدها.

بإعادة ظهور فكر أو مفهوم الأمة الإسلامية الكبيرة المتضامنة [319]. وبالرغم من أن الخطاب القومي العربي انطلق من نقطة بدأها في حث الجماهير العربية وتأجيجها لبعث الشعور بالذات، وتنبيه الوعي العربي مشددا على إعادة الاعتبار للفرد العربي من جهة وكيان الأمة من جهة أخرى وبناء مجتمع عربي ينبذ العصبية والقبلية والطائفية، إلا أن هذه الشعارات غيبت الديمقراطية ذات التعددية السياسية واستعيض عنها بديمقراطية اشتراكية أو شعبية قوامها الحزب الواحد [320]. وبالرغم من أن التيار القومي كان له من الحضور الكبير والمؤثر على الساحة السياسية العراقية خاصة بعد عام 1968 بتربعه على رأس السلطة، إلا أن هناك من يرجع سبب تراجع وضعف التيار القومي العربي في التأثير بالرأي العام وصناعته إلى جملة من التدابير والسياسات التي مارسها قبل عام 2003 ، لعل من أبرزها :- [321]

1- عنصرة العروبة، الذي أدى إلى تخويف القوميات الأخرى وبالأخص القومية الثانية (الكردية) من بحر عربي واسع إذا ما قامت الوحدة العربية.

2- في الوقت الذي يضم فيه العراق قوميات مختلفة، اقتصر اغلب القوميين العراقيين أحزابهم في فئة سياسية واجتماعية- طبقية محدودة، مما جعل من فكرة القومية صديقة للبعض وعدوة للآخرين الأمر الذي افقدها شعبيتها.

---

(319) علي كريم سعيد، حول مستقبل العراق السياسي، م. س. ذ. ، ص 116

(320) هشام حكمت عبد الستار، الديمقراطية وإشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي، م. س. ذ.، ص ص138- 139.

(321) علي كريم سعيد، حول مستقبل العراق السياسي، م. س. ذ، ص ص 118-119.

3- تقديم بعض المراكز الإعلامية والثقافية العربية، من مثل (المؤتمر القـومي العـربي)، أفكـارا تبريرية مبتكرة لبعض الدكتاتوريات عن طريق نشر المخاوف الوهمية من الديمقراطيـة في وقت تبشر فيه اغلب التيارات السياسية بالديمقراطية.

4- انعكس ضعف أداء التيار القومي وفشله في انجاز مهامه المركزيـة في الـوطن العـربي عـلى أداء القوميين العرب العراقيين.

5- انتزاع تمثيل التيار القومي في العراق من أيدي الفئات المدنية إلى أيدي المتريفين (ليس كل أبناء الريف بل الأنصاف مـنهم) ، الـذين يعـانون مـن الازدواجيـة بـين التريـف والتمـدن والمتعاونين مع شقاوات المدن، والذي بسـببه تفشـت الحماسـية والعاطفيـة والرومانسـية بدل من العقلية والعقلانية.

6- في الوقت الذي عملت فيه القوميات في أوربا على تعزيز وحدة أوطانهـا وتحقيـق وحـدة أسواقها، فإنها في المنطقة العربية جاءت مشتتة واشتغل بعض القوميين في تحـذير العـرب من جيرانهم وخاضوا معارك معهم، بـدلا مـن الحـث عـلى الوحـدة، مـما أدى إلى ضـعف الأحزاب والحركات القومية في الوطن العربي.

ويُعد التيار القومي العربي احد ابرز المعارضين للعملية السياسـية بشـكل واضـح بعـد العـام 2003، وهـو ضـد الاحـتلال عـلى نحـو صريـح ويـدعوا إلى إنهائـه دون قيـد أو شرط بانسحاب القوات المحتلة خلال مدة زمنية محـدودة. ومـن ابـرز الشخصـيات التـي يضـمها التيار القومي العـربي والمعـبرة عـن توجهاتـه هـذا، اللـواء (نـاجي طالـب) و (صـبحي عبـد الحميد) و(عبد الكريم هاني) الذين كانوا أعضاء حكومة متنفـذين في عهـد الـرئيس الأسـبق عبد السلام محمد عارف، والدكتور (وميض عمر نظمي) أستاذ جامعي وعضو أمانـة المـؤتمر القومي العربي (سابقا) وعضو أمانة المـؤتمر التأسـيسي الـذي تشـكل بعـد الاحـتلال مبـاشرةً ورئيس تحريـر صـحيفة العـرب الناطقـة بلسـان المـؤتمر التـي تصـدر في بغـداد، إلى جانـب

(أديب الجادر) و(خير الدين حسيب)، اللذان لهما إسهامات عربية مهمة ومتميزة وأعلنا موقفيهما الرافض للاحتلال ومناهضته [322] . في حين ظل الاتجاه القومي الناصري ضعيفا قياساً بالاتجاهات السائدة، ويعلل بعض من المحللين سبب ضعف التيار القومي العربي بعد عام 2003، خصوصا في مجال صناعة الرأي العام، بعاملين:- [323]

الأول:- يحاول البعض تحويل التيار القومي كله مسؤولية تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق منذ عام 1968 ولغاية نيسان 2003، لذا فالنقد موجه الى التيار القومي من حيث منطلقاته.

ثانيا:- إن التيار القومي عموما والناصري خصوصا يعاني، كما هي حالته دائما، من تشتت وتعدد التنظيمات، لاعتبارات غير موضوعية أو مبدئية نتيجة الانقسامات التي يغلب عليها الطابع الشخصي، ولاشك أن التيار القومي في هذه الحالة يكون ضعيف إزاء الأحزاب والتنظيمات الأخرى التي شاركت في المؤسسات السياسية بعد العام 2003.

ومع أن التيار القومي العربي سواء (غيب او غاب) عن المشاركة في العملية السياسية، إلا أن ذلك لم يمنع بعض الأحزاب والتنظيمات القومية العربية في العمل على ضرورة الاتفاق على برنامج عمل موحد، فقد أصدرت قوى قومية عربية بيانا في 15 كانون الأول 2003 حين اجتمعت أربعة تنظيمات قومية عربية هي: الحزب الطليعي الناصري، والحزب الاشتراكي الناصري، والحركة الاشتراكية العربية وحركة القوميين الديمقراطيين العرب. وقد أكد البيان المذكور على ضرورة العمل المشترك والاتفاق على برنامج عمل

(322) عبد الحسين شعبان، تضاريس الخريطة السياسية العراقية، مجلة المستقبل العربي، السنة 29 ، العدد 333، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني/2006)، ص 54.

(323) امير الحبو، التيار القومي العروبي في العراق واسباب عدم مشاركته في الحكم المؤقت، جريدة الزمان، العدد (1708)، (2004/1/12).

واحد في مواجهة التحديات وخاصة من قبل التيار الديني او الذي يمثل القوميات الأخرى [(324)]. ويرى (عبد الإله بلقزيز) "أن المشهد الوطني التوحيدي العراقي القائم على الإيديولوجية القومية العربية لم يعد مقبولا من قبل قوى التفكيك الاستعمارية الجديد، ولذلك رصدته هدفا مباشرا لحملتها من حيث هو المدخل في إنقاذ تفعيل التفتيت والتفكيك في الجسم العراقي الاجتماعي والكياني" . وعلى ما يبدو أن الفكر القومي العربي اقل جاذبية بالنسبة للشباب العراقيين، مثلما بات اقل جاذبية بالنسبة للناشطين في مجال العمل المدني والسياسي على حد سواء، فقد همش وأقصى هذا التيار بعض من مكونات الشعب العراقي، ان لم نقل اغلبها، وهو ما زاد من عزلة الأحزاب والحركات ذات التوجهات القومية العربية، مما خلق أزمة لدى هذا التيار في قدرته على صناعة الرأي العام وبالأخص في المحافظات الوسطى والجنوبية من العراق.

ثانيا:- التيار القومي الكوردي

إن القومية الكردية تصنف ضمن القومية المنتشرة أو الموزعة بين أكثر من فضاء سيادي، فهي قومية موزعة بين قومية ودولتيه (فارسية، عربية، تركية) ، لذلك فهي أقلية في فضاء الدولة الواحدة وأكثرية بامتداداتها الجغرافية واتصالاتها [(325)]. ويمكن التمييز بين أربعة مراحل لتطور القومية الكردية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، المرحلة الأولى هي فترة مابين الحربين العالميتين (1914-1935) التي شهدت توقيع (اتفاقية سيفر) عام 1920 والتي اعترفت بحق الأكراد في تقرير مصيرهم، ثم نسفت (باتفاقية لوزان) عام

---

(324) ابراهيم خليل العلاف، الخارطة السياسية العراقية وانتخابات 2005، (الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، 2005) ، ص 15. وكذلك انظر: أمير الحبو، التيار القومي العروبي في العراق ...، م. س. ذ. .

(325) ميثم الجنابي، العراق ومعاصرة المستقبل، ط1 (بيروت، بغداد، دار الهدى للثقافة، والنشر، 2004) ، .135

1923. والمرحلة الثانية، هي الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي استهلت بتأسيس جمهورية مهاباد عام 1946 في إيران، والتي أعقب فشلها ثورات وتمردات متوالية في العراق وإيران وتركيا. المرحلة الثالثة، هي فترة الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) وما شهدته من تعاون بعض القادة الأكراد في شمال العراق مع إيران وعملية الأنفال في حلبجة. المرحلة الرابعة، هي الفترة التي تلت انتهاء حرب الخليج الثانية (1991) وما شهدته القومية الكردية من تطور كيفي بدءا بانتفاضة ربيع 1991 وما أعقبها من إقامة المنطقة الآمنة (حظر الطيران) في شمال العراق [326].

وتضم الساحة السياسية الكردية طيفاً واسعاً من الأحزاب السياسية العلمانية منها والدينية، التي تتوزع على اثنيات ومذهبيات وحتى قبليات يعكسها التنوع الذي يعرفه المجتمع الكردي[327]، وهي جميعها أحزاب قومية بالدرجة الأساس حتى الحركات والأحزاب الإسلامية الكردية أضحت مزدوجة المهام، فهي من جهة تسعى إلى دولة إسلامية، أو بسط الإسلام على المجتمع والدولة، ومن جهة أخرى يشغلها الهم القومي الكردي، حتى أن خطاباتها تصطدم بخطاب شقيقاتها من الحركات والأحزاب الإسلامية، في المسألة القومية تحديدا [328]. أما الأحزاب القومية العلمانية فأبرزها :-

---

(326) ايمن ابراهيم الدسوقي، هل القومية الكردية انفصالية؟ : دراسة حالة كردستان-العراق، مجلة المستقبل العربي، السنة 31 ، العدد 357 ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني/ 2008) ، ص 136 .

(327) التقرير الاستراتيجي العراقي الاول 2008، ملف تفاعلية وحراك الأحزاب السياسية في العراق، المشهد الحزبي، م. س. ذ.، ص 243.

(328) رشيد الخيون، لاهوت السياسة: الأحزاب والحركات الدينية في العراق، ط1، (بغداد/ اربيل/ بيروت، دراسات عراقية، 2009)، ص367.

1- <u>الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) :-</u>

تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) كنتيجة لتوحيد التنظيمات والقوى الكردية الثلاث (هيو، شورش وروزكاري) في إطار حزب واحد هو (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، وكان ذلك في اجتماع عقد في بغداد عام 1946ضم شخصيات من المثقفين الأكراد وعددا من الضباط الأكراد ورؤساء العشائر، حيث ضم هذا التنظيم كلا من (مصطفى البارزاني) ممثلا عن الكرد البادينان و(جعفر محمد كريم) ممثلا عن الكرد الشيعة و(حمزة عبدالله) ممثلا عن الكرد السورانيين، وفي اجتماعه الأول في بغداد أعلن عن تأسيس الحزب وانتخب (الملا مصطفى البارزاني) رئيسا له وحمزة عبدالله سكرتيرا للجنة المركزية، وكان من أهدافه تحقيق الحكم الذاتي لكردستان العراق والمساهمة في تحرير العراق من الامبريالية والرجعية وتحقيق الديمقراطية[329] ، ومنذ بداية التأسيس عد (حدك)[*] الماركسية اللينينية هي الأساس الذي يسترشد به في نضاله السياسي والإيديولوجي [330]. وان ما يلاحظ على تلك المرحلة ، مرحلة التأسيس، ان الصراع كان دائرا بين العناصر المثقفة والتي هي في الغالب عناصر شيوعية، مع القيادات العشائرية، إذ كانت العناصر المثقفة الممثلة بـ (حمزة عبدالله) تعارض ضم القيادات والعناصر العشائرية الى الحزب والتي يمثلها (البارزاني)، إلا أن الأخير والذي يقود مجموعة البارزانيين المسلحة آنذاك في مهاباد أصر على إدخال عناصر عشائرية في القيادات الحزبية، وهكذا كانت السمة

---

(329) حبيب محمد كريم، تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق : محطات رئيسية (1946- 1993) ، ط1، (دهوك، مطبعة خه بات، 1998)، ص 33. وكذلك انظر: هادي حسن عليوي، احزاب المعارضة السياسية في العراق...، م. س. ذ.، ص 96.

(*) (حدك) هو الاحرف الاولى من اسم الحزب (الحزب الديمقراطي الكردستاني) كاختصار له.

(330) للمزيد انظر : هادي حسن عليوي، احزاب المعارضة السياسية في العراق...، م. س. ذ.، ص189 .

العشائرية واضحة على (حدك) منذ نشأته[331]. فالتيارات الأساسية التي كانت تمثل (حدك) هي التيار العشائري الذي يقوده الملا مصطفى البارزاني، والتيار اليساري (الماركسي) والذي يمثل الأعضاء السابقين في حزب (شورش) وتيار المثقفين القومين والذي يقف على رأسه المحامي (إبراهيم احمد) [332]. مما جعل من هذا الحزب ومنذ بدايته ولحد هذه اللحظة يعتمد وبشكل كبير على القيادات العشائرية والرموز الاجتماعية التقليدية في صناعة واستمالة الرأي العام الكردي خصوصا بعد أن سيطرت تلك القيادات على الحزب، وبعد أحداث يوليو/ تموز 1958 سمح عبد الكريم قاسم للزعيم الكردي الملا مصطفى البارزاني بالعودة الى العراق من روسيا بعد أن كان قد لجا إليها بعد فشل حركته بإقامة جمهورية مهاباد في فترة ما قبل أحداث 1958، وحصل على إجازة رسمية في العمل سنة 1960 ، واصدر صحيفته المركزية (خه بات) والتي تعني النضال[333]. وبعد إجازة الحزب في التاريخ المذكور، حدثت فيه عدة انشقاقات، أبرزها كانت كتلة الشيوعيين (حمزة عبدالله) فضلاً عن انشقاقات داخلية بدأت بعد الاضطرابات في المناطق الكردية وحالات القتال بين الأكراد والحكومة المركزية، فانشق (جلال الطالباني) و (عمر مصطفى) و (إبراهيم احمد) [334]. وفي آذار مارس 1970 اتفق الحزب مع الحكومة العراقية

---

(331) لطيف حسن الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، م. س. ذ. ، ص ص 337 – 338 . وكذلك انظر : سعد ناجي جواد ، دراسات في المسألة القومية الكردية، مجلة دراسات دولية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 57، (بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2004)، ص ص 136- 137 . وكذلك ينظر: ليام اندرسن وغاريث ستاتسفيلد، عراق المستقبل.، م. س. ذ. ، ص 313 .

(332) حبيب محمد كريم، تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق ، م. س. ذ، ص 47 .

(333) للمزيد انظر: حبيب محمد كريم، تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق، م. س. ذ.، ص 34 ومابعدها.

(334) لطيف حسن الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، م. س. ذ، ص 339.

على منح الشعب الكردي حقوقه المشروعة ضمن الجمهورية العراقية، لكن سرعان ما عاد القتال بين العراق وإيران، والذي بموجبه أوقفت الأخيرة دعمها للحركات الكردية وبخاصة الحـزب الـديمقراطي الكردسـتاني [335] . وبـالرغم مـن ذلـك، وفي أواخـر عـام 1975 جـرت محاولات لإعادة نشاط الحزب، فتم تشكيل قيادة مؤقتـة مـن (مسـعود البـارزاني) رئيسـا (نجل الملا مصطفى البارزاني) و(سامي عبد الـرحمن) سـكرتيرا للجنـة المركزيـة، واسـتطاع هذا الحزب إعادة بناء تنظيماته المدنية والعسكرية في أواخر عام 1979 إذ تم عقد المؤتمر التاسع لهذا الحزب في مدينة أورمـا الإيرانيـة، وفيـه تـم حـل القيـادات المؤقتـة وانتخـاب (مسعود البارزاني) رئيسا له[336] . وفي مرحلة مـا بعـد حـرب الخلـيج الثانيـة 1991 ، ومـع إنشاء المنطقة الآمنة أو منطقة (حظر الطيران) بموجب قرار مجلس الأمـن الـدولي الـذي فصل فيه المحافظات الكردية عن بـاقي أجـزاء العـراق، بـدأت مرحلـة جديـدة للحـزب. حيث اشترك في انتخابات 1992 التي جـرت في المحافظـات الكرديـة وحصـل عـلى نصـف المقاعد في البرلمان الكردي، وتشكلت حكومة كردية في شمال العـراق عـلى هـذا الأسـاس، وأصبح كل من الحزبين الرئيسين (حدك) و (أوك) [*] في وضع يتـيح لهـما تعزيـز مواقـع نفوذهما لأسباب منها، صعود الحركة القومية الكردية وتبنيهـا عـلى مسـتوى أوسـع مـن جانب المجتمع الكردي، وكذلك إن كلا الحـزبين الرئيسـين وجـدا أنهـما يقفـان عـلى رأس شبكة أتباع واسـعة مـن خـلال سـيطرتهما السريعـة عـلى مؤسسـات الدولـة العراقيـة في

(335) المصدر نفسه، ص339.

(336) هادي حسن عليوي، احزاب المعارضة السياسية في العراق، م. س. ذ، ص 97

(*) (حدك) هو الأحرف الأولى من اسم الحزب (الاتحاد الوطني الكردستاني) كاختصار له.

المحافظات الكردية [337]. إلا أن ما واجه (حدك) والأحزاب العلمانية الكردية بشكل عام في تلك الفترة هو صعود حركة الإسلام السياسي، الذي أضحى متغيرا قويا في الساحة السياسية الكردية، وكان نتيجة عدم الاستقرار الذي شهده هذا العقد هو الذي أعطى الأحزاب الإسلامية الكردية مجالا لتصبح قوة في المنطقة، ومن ابرز تلك الأحزاب وأكثرها شعبية (الاتحاد الإسلامي الكردستاني KIU) الذي يقوده (صلاح الدين بهاء الدين) وهو من الأحزاب ذات الاتجاه الوسطي السلمي غير الراديكالي وجزء من الإخوان المسلمين [338]. وفي عام 1993 جرى دمج بعض الأحزاب الكردية مع (حدك) في المؤتمر الحادي عشر، والذي عرف بـ(مؤتمر الوحدة) تم فيه التخلي عن الماركسية اللينينية وتبني التوجهات الليبرالية الغربية وتشجيع القطاع الخاص [339]، ومن أهم هذه الأحزاب هي الاتحاد الديمقراطي الكردستاني برئاسة (علي السنجاري)، الذي كان قد انشق عن (حدك) في عام 1975، وحزب الوحدة الكردستاني الذي يتكون من اندماج ثلاثة أحزاب كردية هي: الحزب الاشتراكي الكردستاني بزعامة (محمود عثمان)، وحزب الشعب الكردستاني بزعامة (سامي عبد الرحمن) وحزب استقلال كردستان بزعامة (عبد الله ناكرين)[340]. ومنذ تاريخ هذا الاندماج أصبح اسم الحزب (الحزب الديمقراطي

---

(337) جاريث ستانسفيلد، التوصل الى توازن خطر : السياسية الكردية في عراق ما بعد صدام، في : مجموعة مؤلفين ، الاثنية والدولة : الأكراد في العراق وإيران وتركيا ، ترجمة عبد ألآله النعيمي، (بيروت ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2006) ص ص 423 – 424 .

(338) ليام اندرسون وجاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل: دكتاتورية، ديمقراطية، ام تقسيم، ترجمة رمزي ق. بدر، ط1، (لندن، الوراق للنشر، 2005) ، ص 329.

(339) للمزيد انظر : حبيب محمد كريم ، تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق ، م. س. ذ.، ص 189 .

(340) عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، م. س. ذ.، ص365

الكردستاني الموحد) بزعامة مسعود البارزاني[341] . وفي عام 1998 توصل كل من (حدك) و (أوك) إلى اتفاق عرف بـ(اتفاق واشنطون) [342]، وهو اتفاق وقعه الحزبان الرئيسان بوساطة وإشراف أمريكي والذي أكد على توحيد الإدارة في الإقليم والمشاركة في العوائد، وان الغاية الأساسية من هذا الاتفاق هو نبذ الخلافات والتوصل إلى موقف مشترك وتأمين موقع مؤثر إن لم يكن موقع التسيد في تحديد شكل العراق في الدستور الجديد[343].

ويمكن القول أن برامج الحزب السياسية محصورة في المنطقة الكردستانية، كما هو حال بقية الأحزاب الكردستانية عموما، سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي[344]، وهو ما سيتضح لنا في الصفحات اللاحقة.

2- **الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك)** :-

تأسس الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك) في عام 1975 كتنظيم حزبي مقابل لـ (حدك) بزعامة (جلال الطالباني)، ويتألف هذا الاتحاد من ثلاثة قوى كردية هي: الخط العام والحركة الاشتراكية الكردستانية وعصبة كادحي كردستان [345]، وبحسب أدبيات الحزب فانه تأسس بمبادرة من (جلال الطالباني) الذي كان مسؤولاً سابقا لـ (حدك)- فرع السليمانية، و(فؤاد معصوم) الذي كان يومها ممثلاً لـ(الملا مصطفى البارزاني) في القاهرة، و(عادل مراد) رئيس اتحاد طلبة كردستان، و(عبد الرزاق ميرزا عزيز) عضو سكرتارية اتحاد الشبيبة. وجاء في منهاج الحزب انه "تنظيم سياسي اشتراكي ديمقراطي

(341) هادي حسن عليوي، احزاب المعارضة السياسية في العراق: الجذور والاستحقاقات الوطنية، م. س. ذ. ، ص98.

(342) للمزيد انظر: لطيف حسن الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، م. س. ذ. ، ص 215.

(343) ايمن ابراهييم الدسوقي، هل القومية الكردية انفصالية...، م. س. ذ. ، ص 137.

(344) للاستفاضة ينظر: عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، م. س. ذ.، ص ص 361 – 362.

(345) هادي حسن عليوي، احزاب المعارضة السياسية في العراق...، م. س. ذ، ص 98 .

يناضل مـن اجـل السـلام والديمقراطيـة والمسـاواة وضـد الدكتاتوريـة والحـرب والاحـتلال والعدوان القومي والاستغلال الطبقي والديني والمـذهبي والشـوفينية والرجعيـة ويناضـل من اجل تقرير المصير والتعاون والتعـايش السـلمي والتضـامن بـين الشـعوب" ، وفي عـام 1992 أضيفت فقـرة إلى أهـداف الاتحـاد تتعلـق بإقامـة الفدراليـة لتحديـد العلاقـة بـين الحكومة المركزية وإقليم كردستان [346] . وقد عقـد (أوك) مـؤتمره الأول في 1992/1/27 في مدينة السليمانية، والمؤتمر الثاني لـه في 2001/1/30 ، والـذي اتضـح فيـه مسـايرة الاتحـاد الوطني الكردستاني للتطورات الحاصلة على الصعيد الدولي لاسيما جوانبها الاقتصادية [347] . ويمكـن القـول أن (أوك) وعـلى المسـتوى الإيـديولوجي هـو حـزب يسـاري يرفـع شـعار الاشتراكية الديمقراطيـة، وينتمـي إلى مجموعـة الأحـزاب الاشـتراكية الديمقراطيـة، ويمكـن للمهتم بشؤون هذا التنظيم تشخيص أربعة أجنحة فكرية داخل هذا الحزب وهي:- [348]

أ. جناح (كوسرت رسول)، الذي يمتاز بتراكم خبراته العملية في مجال الإدارة الحكومية.

ب. جنـاح (نوشـيروان مصـطفى)، الـذي يميـل إلى الـتراث الثـوري التقليـدي في صـفوف الهيئات القيادية، ويتصف شخصه بعزوفه عن المناصب الحزبية والرسمية.

ت. جناح (فؤاد معصوم)، والذي يقتصر على العناصر المثقفـة والأكاديميـة والتـي تعكـس توجهات شخصية (معصوم) المسالمة التـي تميـل الى الحـوار والمفاوضـات، وهـو عـلى العموم جناح صغير وغير مؤثر داخـل الحـزب وقريـب مـن توجهـات قائـده (جـلال الطالباني) ولعل أهم ما يميزه هو وسطيته بين الأجنحة.

---

(346) نقلا عن : لطيف حسن الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، م. س. ذ. ، ص 214 .

(347) ناهض حسن جابر الراوي، مفهوم السـلطة في فكـر الأحـزاب السياسـية الكرديـة العراقيـة المعـاصرة، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 2005 ، ص 77

(348) المصدر نفسه، ص 80 .

ث. جناح (جبار فرمان)، والذي يمثل كتلة عسكرية صرفة تضم اغلب القيادات العسكرية في مناطق ميان وخانقين وهو معروف بنقده الواضح لجوانب من الحياة الحزبية في (أوك).

وفي المؤتمر الثالث للحزب المنعقد في مدينة السليمانية في تموز 2010 ، أعيد انتخاب (جلال الطالباني) أمينا عاما للحزب، وقال "أجدد العهد باني سأواصل وبكل قوتي وإمكانياتي من اجل تنفيذ النظام الداخلي للحزب، وتوصيات وقرارات المؤتمر الثالث وتقوية الاتحاد وتطويره، وتقوية التحالفات مع جميع القوى الكردستانية والعراقية والعالمية، وعلى وجه الخصوص التحالف الاستراتيجي بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني "[349]، وعموما فان الحزب ، وبموجب نظامه الداخلي، هو "منظمة سياسية ديمقراطية يناضل من اجل الديمقراطية والحرية والمساواة، ويعادي الدكتاتورية والحرب والعدوان والاحتلال، ويعادي الشوفينية والرجعية والإرهاب، ويناضل من اجل تقرير المصير والتعاون والتعايش السلمي بين الشعوب [350].

ومن الشائع كثيرا أن تسميات (الكرد) و (حدك/أوك) هي تسميات تكاد تكون مترادفة وهذا أمر مفهوم إلى حد ما، فالحزبين (حدك و أوك) يهيمنان على النشاط السياسي في إنحاء الإقليم الكردي. إلا أن هذا التعميم ينكر واقع التفاصيل القائمة على ارض كردستان، وهو تعميم ينطوي على خطر الانزلاق إلى تجاهل أطراف سياسية واجتماعية أخرى فاعلة وذات تأثير في الرأي العام، ففي أعقاب حرب الخليج برزت العديد من التنظيمات والحركات والأحزاب في منطقة كردستان-العراق، وهناك تشكيلات برزت في البيئة التي نشأت بعد 9/ نيسان/ 2003، منها قبائل كانت قوية في السابق ومنظمات إسلامية سياسية، يضاف إلى ذلك تشكيلات جديدة ذات اتجاهات قوية ومتطرفة، وهي

---

(349) جريدة الشرق الاوسط، العدد (11520) ، 13/6/ 2010 .

(350) نقلا عن عبد الوهاب حميد رشيد ، العراق المعاصر، م. س. ذ.، ص362.

مبعث قلق وتحدي متزايد لقادة الحزبين الرئيسين في نضالهما للحفاظ على قاعدة التأييد الشعبي في بيئة سريعة التغيير[351]. فبعد عام 2003 أدركت العديد من القبائل قوى الحزبين (أوك/حدك) إلا أنها وبالرغم مما تتمتع به من ثروات كبيرة، لم تكن قادرة على مواجهة ما حققه الحزبين الرئيسيين من مكاسب بسبب مراكمة الموارد وتوسيع القوات العسكرية وبناء قاعدة شعبية في المجتمع المديني، ضف إلى ذلك أن العديد من أفراد القبائل أضحوا رجال أعمال مدينيين يوظفون علاقاتهم العائلية لإقامة شبكات قوية ومصالح مربحة في اربيل والسليمانية ودهوك وهم بنشاطهم هذا صاروا على صلة وثيقة بمسؤولين في (حدك و أوك) وعلى علم بقوى الرأي العام الشعبي إزاء الموقف القومي الكردي، مما اضطر وبسبب ذلك كله، إلى التسليم بان زمن التحرك ضد القوى السائدة من أجل تعزيز النفوذ السياسي في كردستان قد ولى، إلا أن هذه القبائل موجودة بوصفها تشكيلات قوية وذات نفوذ واسع لايمكن أن تتجاهل من قبل قيادتي (حدك) و (أوك)، وخاصةً في مجال تحريك الرأي العام .

(351) جاريث ستانسفيلد، التوصل الى توازن خطر: السياسة الكردية ... ، م. س. ذ، ص 424 .

المبحث الثاني

التيارات السياسية العلمانية العراقية وصناعة الرأي العام

كل تنظيم سياسي سواء كان حزبا أم تياراً أم حركة ...، يقوم بوظيفة اتصالية بالرأي العام بأساليب وطرائق مختلفة، يعمد عن طريقها إيجاد حلقة وصل تعكس رؤيته للرأي العام بهدف جذبه والتأثير فيه وصناعته بغية الاستئثار بمؤازرته ودعمه المطلوب لتحويل الطموحات الى واقع، فالأيديولوجيا والأهداف النابعة منها هذه التنظيمات تبقى أسيرة السطور مالم تحظَ بدعم جماهيري يحولها إلى واقع عملي. فمن الصعب وجود تنظيم سياسي - حزباً كان أم تياراً أم ما يماثلهما - دون نشاط اتصالي مع الجمهور يتخذ أشكالاً عدة، من أبرزها طرح برنامجه الانتخابي أثناء الانتخابات، والذي يتضمن رؤاه السياسية وقراءته للوضع القائم والسعي إلى توظيف أفضل الطرائق وأنجعها للنهوض بهذا الواقع وتغييره بما يتلائم مع متطلبات الجمهور (الناخبين)، وكل ذلك من اجل السعي الدؤوب لكسب الرأي العام وصناعته بالشكل الذي يتلائم مع توجهات هذا التنظيم السياسي ومن ثمَّ يوفر له الفرصة بالدخول الى البرلمان (السلطة التشريعية) بأكبر عدد من المقاعد. كما ان التنظيمات السياسية تحاول الاتصال بجمهور الناخبين واستهدافهم عن طريق ما يحمله خطابها السياسي من رؤى وتوجهات تنطلق من مرجعياتها الفكرية ومن الواقع الذي تعيشه والظروف المحيطة بها. وبالإضافة إلى البرنامج الانتخابي والخطاب السياسي هنالك الشعار السياسي، فالشعار يمثل هوية الحزب التي يعرف بها أمام الرأي العام، فهو مضمون موجز وبسيط يعبر عن أهداف الحزب الذي يسعى لتحقيقها، فهو يُعلم بوجوده

ويحقق أهدافه ويعكس برامجه وما يميزه عن القوى السياسية الأخرى، والذي تزداد أهميته في فترة الصراعات السياسية والمنافسات الإيديولوجية فضلاً عن أهميته السياسية والفكرية والتنظيمية أيضاً، ووظائفه المتمثلة بالتنشئة السياسية والتعبئة السياسية وشحذ الهمم.. وغيرها.

وفي العراق، وكنتيجة للتحول الديمقراطي الذي شهده بعد عام 2003، انطلقت أحزاب وحركات التيارات العلمانية (الليبرالي، والاشتراكي، والقومي) إلى تكوين تحالفاتها وإطلاق برامجها الانتخابية وخطاباتها السياسية سعياً لكسب الرأي العام وتعزيز وجودها في البرلمان. وللتعرف على المحاور الأساسية للبرامج الانتخابية والخطاب والشعار السياسيين لهذه التيارات تناولنا في هذا المبحث التيارات السياسية العلمانية عن طريق ثلاثة مطالب :

المطلب الأول/ التيار الليبرالي (القائمة العراقية) وصناعة الرأي العام العراقي.

المطلب الثاني/ التيار الاشتراكي (قائمة اتحاد الشعب) وصناعة الرأي العام في العراقي.

المطلب الثالث/ التيار القومي (التحالف الكردستاني) وصناعة الرأي العام.

المطلب الأول

التيار الليبرالي (القائمة العراقية) وصناعة الرأي العام العراقي

من اجل التفاعل والاتصال بالرأي العام العراقي ، اعتمدت القائمة العراقية الوطنية في الانتخابات العراقية (2005 الأولى والثانية و 2009 المحلية و 2010 البرلمانية) على برنامج انتخابي وصفه الكثيرون بأنه يحمل في طياته العديد من المحاور والنقاط الايجابية [(352)]. وسنشير إلى طبيعة البرنامج الانتخابي وطبيعة الخطاب السياسي الذي تحمله القائمة العراقية وتعتمده في مخاطبة الرأي العام .

أولا: البرنامج الانتخابي:

تضمن البرنامج الانتخابي للقائمة العراقية بشكل عام وعلى مدى الانتخابات العراقية الأربعة محورين أساسين ، وكل محور من هذين المحورين يتضمن عدة نقاط تتعهد القائمة العراقية بتنفيذها وتطبيقها في حالة فوزها بالانتخابات وتشكيلها الحكومة، وهذان المحوران هما :- [(353)]

---

(352) اسعد عبد الوهاب عبد الكريم، الاحزاب السياسية في العراق، في: مجموعة مؤلفين، التعددية والوحدة الوطنية... الواقع والطموح، وقائع المؤتمر السنوي- مركز صلاح الدين الأيوبي، (بغداد، بيت الحكمة، 2009) ، ص 214 .

(353) للمزيد انظر: البرنامج السياسي للقائمة العراقية الوطنية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع:

http://www.aliraqiah.com/PageViewer.aspx?id=2

المحور الأول/ دولة النزاهة والمؤسسات، ويتضمن الجوانب الآتية (الجانب السياسي - والقوات المسلحة- ودولة المؤسسات - وعدد الوزارات- والقضاء العادل- والسيادة- والأسرة).

المحور الثاني/ مجتمع الرفاهية والخدمات، الذي يتضمن (الخدمات - والنفط والغاز- والبطالة - والإسكان - والأعمار- والسياسة المالية والنقدية)

ففي المحور الأول (دولة النزاهة والمؤسسات) أكدت بدايةً القائمة العراقية في الجانب السياسي منه على مسألة (اجتثاث البعث)، إذ دعت الى ضرورة إلغاء القوانين المسيسة وهيئة اجتثاث البعث (هيئة المسائلة والعدالة)، مع التأكيد على ضرورة محاسبة من تلطخت يده بدماء العراقيين من المجرمين ، وتعويض المتضررين من العراقيين من قبل النظام السابق وكذلك المتضررين بعد الاحتلال الأمريكي ودمجهم في المجتمع أثناء تأهيلهم وإعادتهم الى وظائفهم في مؤسسات الدولة أو إحالتهم الى التقاعد. ففي هذا الجانب ركزت القائمة العراقية على الدفاع على حقوق المواطنين خاصة البعثيين غير الصداميين منهم، أو غير الذين ارتكبوا جرائم ضد الشعب العراقي. وأكدت القائمة العراقية أيضاً في الجانب السياسي هذا على مسألة إلغاء المحاصصة الطائفية والسعي إلى إعادة صياغة الدستور بتأن ووضوح ليكون دستورا موحدا للبلاد، والحرص على الوحدة الوطنية وان تخضع المادة (140) للقرار الوطني العراقي من حيث دراسة أبعادها وتنفيذها وضرورة حل مشكلة كركوك وغيرها من المشاكل في جو من الحرص والوحدة الوطنية [354].وفي ما يتعلق بالقوات المسلحة ترى القائمة العراقية في برنامجها أن الغالبية العظمى من القوات المسلحة غير مسؤولة عن الجرائم التي ارتكبت في العهد الماضي ... ولايجوز اتخاذ عقوبات جماعية بحقهم وبحق عوائلهم بل يستوجب إعادة من يرغب من القادرين على

---

(354) البرنامج السياسي للقائمة العراقية الوطنية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع:
http://www.aliraqiah.com/PageViewer.aspx?id=2

الخدمة المباشرة أو الاستشارية، أو إيجاد الوظائف البديلة المناسبة في القطاعات الأخرى أو منح راتب تقاعدي مجزي إلى الراغبين في التقاعد منهم، وهذا ينطبق على الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي والأجهزة الخاصة، عدا المتورطين بجرائم ضد الشعب العراقي إذ يكون للقضاء أمر الفصل فيها [355]. وفي ما يتعلق بكيفية بناء القوات المسلحة لابد من اعتماد الآتية:-[356]

1. منع الانتماء الحزبي في القوات المسلحة
2. . تشريع قانون التقاعد اللائق والمناسب بأثر رجعي مع مراعاة التضخم.
3. إخراج عناصر الميلشيات والمنظمات التي تم دمجها سابقا، وتحويلهم إلى وظائف لائقة في المؤسسات الوطنية المدنية كل حسب محافظته، وتكوين لجنة تشكل لهذا الغرض.
4. إعادة مبدأ التجنيد الإلزامي لضمان قاعدة وطنية لخدمة العلم بعيدا عن الطائفية والجهوية وينظم هذا الأمر بقانون.
5. اعتماد الحرفية والمهنية والوطنية في بناء الهياكل القيادية.
6. أن يكون مجلس النواب الفيصل في اختيار القيادات.
7. إشاعة الروح الوطنية والانتماء للعراق داخل المؤسسات العسكرية والأمنية .
8. إلغاء فقرة المذهب بالكامل من الاستمارات والهويات الخاصة بالقوات المسلحة وإلغاء المحاصصة والجهوية بأي شكل من الأشكال.
9. يلغى تعدد الأجهزة الاستخبارية وتكون هناك:

---

(355) للمزيد انظر : برامج الأحزاب السياسية : تعرّف أكثر على الأحزاب السياسية ، (بغداد، التحالف المدني للانتخابات الحرة، 2005).

(356) البرنامِج السياسي للقائمة العراقية الوطنية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع:
http://www.aliraqiah.com/PageViewer.aspx?id=2.

أ- استخبارات عسكرية في الجيش لخدمة العمليات العسكرية حصرا وتابعة لـوزارة الدفاع.

ب- استخبارات للشرطة تابعة لوزارة الداخلية.

ت- المخابرات الوطنية، على أن تكـون متخصصـة بالتعامـل مـع التجسـس الخـارجي وشؤون الأمن الوطني تجاه التحديات الخارجية حصرا.

ويلغى ما عدا ذلك من أجهزة استخبارية، وتدمج في هذه المؤسسات، عـلى أن تخضـع الأجهزة الاستخبارية لراقبة مجلس النواب بشكل قانوني و فعّال.

10. يعاد النظر بتركيب القيادة العامة للقوات المسلحة عن طريق المناقشة الهادئـة والمهنية وبمـا ينسـجم وأحكـام الدسـتور. وفي جانـب مؤسسـات الدولـة وعـدد الـوزارات ، أشارت القائمة العراقية إلى كيفية بناء وإعادة بناء مؤسسات الدولة مـن الـوزارات وغيرهـا من المؤسسات الحكومية التنفيذية ، وتحديد العلاقة بين السلطتين التشريعيـة والتنفيذيـة وإيجاد آليات لخلق نـوع مـن التـوازن بـين هـاتين المؤسسـتين . والتأكيـد عـلى أن القضـاء العراقي (السلطة القضائية) ينبغي له أن يكون سلطة مسـتقلة عـن السـلطتين التشريعيـة والتنفيذية وفق المادة (19) من الدستور العراقي [(357)] .

وفي مايتعلق بمسألة السيادة، ترى القائمـة العراقيـة أن القـوات الأمريكيـة تنسـحب مـن العراق عام 2011 بحسب الاتفاقية الأمنية ، إلا إذا جددتها الحكومـة العراقيـة بالاتفـاق مـع الحكومة الأمريكية [(358)] ، وعن طريـق القـراءة المعمقـة لهـذه النقطـة (السـيادة) يلاحـظ أن القائمة العراقية ترى، من جهة، أن وجود القوات الأمريكية في العراق هو الضامن لمنع تدخل

(357) نصت الماد (19) من الدستور العراقي أولا عـلى :ـ القضـاء مسـتقل لا سـلطان عليـه لغـير القـانون . للمزيد انظر : الدستور العراقي الدائم 2005.

(358) البرنامِج السياسي للقائمة العراقية الوطنية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع:
http://www.aliraqiah.com/PageViewer.aspx?id=2

القوى الإقليمية بشكل سافر في العراق، فهذه الأخيرة ربما تقدم على ملئ الفراغ الـذي قـد يحصل في حال الانسحاب الأمريكي في ظـل ضـعف الإمكانيـات العراقيـة للنهـوض بالدولـة العراقية وعدم تحقيق التوازن السياسي الإصلاح السياسي، ومـن جهـة أخـرى تأكـد القائمـة العراقيـة عـلى ضرورة تقـديم الـدعم الفنـي واللوجسـتي مـن قبـل دول مجلـس التعـاون الخليجي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي للحوار فيما يتعلـق بترتيـب الأوضـاع الإقليمية من اجل دعـم العـراق لـكي يسـتطيع بسـط الأمـن والاسـتقرار عـلى كـل الـتراب العراقي ووضع خطة مفصلة فيما يتعلق بتطبيق وثيقة الإصلاح السياسي [359].

أما في المجال المتعلق بـالأسرة ، تـرى القائمـة العراقيـة أن المجتمـع العراقـي يعـيش ظروف انتقالية جديدة في مضـامينها، وتسـبب التطـرف الـديني والفـوضى الاجتماعيـة في الكثير من التشويه لبنيـة الأسرة ودور المـرأة، مـما يتطلـب الاهـتمام باحتياجـات العائلـة العراقية عموما والمرأة على وجه الخصوص من جميع الجوانب. وهذا يتطلب التركيز على ما يأتي : [360]

1. ضمان حقوق المرأة العراقية وبمختلف أحوالها في ضوء الأهداف المرسومة للنهوض بـالمرأة من واقعها المغيب [361].
2. ضمان حقوق المرأة العراقية وخاصـةً التـي لـيس لهـا معيـل، ممـن تعرضـن إلى تحـديات اجتماعية أثناء السنوات الماضية بسبب التسيب الحكومي أو من آثار الاحتلال الأمريكي.

---

(359) للمزيد انظر : البرنامِج السياسي للقائمة العراقية الوطنية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، عـلى الموقع:

http://www.aliraqiah.com/PageViewer.aspx?id=2

(360) المصدر نفسه .

(361) برامج الأحزاب السياسية : تعرّف اكثر على الاحزاب السياسية ، م. س. ذ. .

3. مناهضة العنف ضد المرأة والممارسات الاجتماعية التـي تغـبن حقوقهـا وتشريـع القـوانين الضامنة لذلك.
4. توفير فرص عمل للمرأة العراقية تتناسب ووضعها الاجتماعي وتحصـليها العلمـي لنجعـل منها طاقة إنتاجية للمشاركة في بناء العراق الجديد.

أما فيما يتعلق بالمحور الثاني (مجتمع الرفاهية والخـدمات) فالقائمـة العراقيـة تسـعى لتحقيق الإدارة الرشيدة للملفات الرئيسة (الأمن والنفط والكهرباء والماء) والتي تمثـل بكاملهـا الحـل الـواقعي الـذي يمكـن أن يحقـق النجـاح لأيـة إدارة للمـوارد والـثروات الطبيعية والبشرية واللوجستية. وترى القائمة أن أي من هذه العوامل من غير الأخرى لايحقق الهدف المنشود، فمن غير الأمن لايمكن تحقيق الكهربـاء، ومـن غيرهـا لايمكـن للحياة الطبيعية ان تعود للعراق في جميـع المجـالات. ومـن غـير المـوارد النفطيـة لـن يكون هناك موارد مالية كافية لتحقيق الأمـن والكهربـاء، ومـن اجـل تحقيـق مجتمـع الرفاهية، ومن دون الماء، ستُهدد الزراعة في العراق ومعها ملف الأمـن الغـذائي برمتـه. وبه تنطلق القائمة العراقية من النقاط الأساسية الآتية :- [362]

1. وضع حد لحرمان العراقيين من الكهرباء والماء والخدمات البلدية بأسرع وقت ممكن، مع وضع رقابة صارمة على استمرار الأداء الجيد وتسعيرة عادلة لكلف هذه الخدمات
2. كون النفط مورد العراق الأول، فهو يستحق الاهتمام المناسب لتحقيق الزيادة القصوى في الإنتاج والموارد، والاستفادة الكاملة من الغـاز. والتعجيـل بإصـدار قـانون الـنفط والغـاز، وتأسيس شركة النفط الوطنية كذراع تنفيذي مسؤول ومستقل. ومـن ثـم توزيـع المـوارد المالية باعتبارها لكل العراقيين حسب ما هو منصوص عليه دستورياً.

---

(362) البرنامِج السياسي للقائمة العراقية الوطنية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع:
http://www.aliraqiah.com/PageViewer.aspx?id=2.

3. تحسين أداء الاقتصاد العراقي، وإكمال الانتقال إلى اقتصاد السوق، وتفعيل دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي لحل مشاكل الإعمار والتمويل، بما يضمن إنهاء البطالة وتحقيق التنمية بأسرع وقت، ومن خلال تحقيق توازن عملي وعلمي بين القطاعات العام والخاص والمختلط.
4. : توفير سكن لائق لكل العراقيين ضن برنامج ينهي العجز في الوحدات السكنية خلال أربع سنوات بالتعاون بين القطاع الخاص والدولة.
5. تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة للاعمار والاستثمار وخلق قطاعات جديدة تعيد التوازن للتنمية المستدامة المتوازنة، والتعاون مع مجلس النواب لاستكمال كافة التشريعات اللازمة والمكملة لقانون الاستثمار كقوانين البنوك والتأمين والضريبة، فضلاً عن توقيع الاتفاقيات العالمية التي تضمن الحوافز الجاذبة للاستثمار.
6. إتباع سياسة مالية ونقدية جدية تحمي الاقتصاد العراقي من الهزات وتحمي حقوق الأجيال القادمة، أضف إلى ذلك طرق كافة السبل لتوسيع تعاملات سوق الأوراق المالية للتداول بأسهمه عالمياً.

ثانيا : الخطاب السياسي:

يمكن القول ان الخطاب السياسي للقائمة العراقية ينطلق من مرجعية ليبرالية - قومية، عن طريق الدعوة إلى اعتماد الأسس الليبرالية الغربية في إعادة بناء النظام السياسي العراقي واقتصاد الدولة العراقية والذي يقوم على تشجيع الخصخصة وتشجيع الاستثمارات الخاصة ، كما انه يدعو إلى تفعيل الدور العربي في الساحة السياسية العراقية وإرجاع العراق إلى موقعه باعتباره من المؤسسين لجامعة الدول العربية، ويرى رئيس القائمة العراقية (أياد علاوي) أن (المادة السابعة الفقرة ـ ب) التي تنص على أن "العراق بلد متعدد القوميات والشعب العربي فيه جزء لايتجزأ من الأمة العربية"، ينبغي ان يعاد النظر فيها على اعتبار أن هذا النص غير كاف وقاصرا عن الإيفاء بانتماء العراقي العربي"

. فضلاً عـن اعـتماد الخطـاب السـياسي للقائمـة العراقيـة بشـكل أسـاس عـلى خطـاب[363] المعارضة السياسية عن طريق التشكيك بالمنجزات التي حققتهـا الأحـزاب الإسـلامية التـي أمسكت بدفة الحكم في العـراق بعـد العـام 2003 ، حتـى أضـحى مـن خصـائص خطابهـا السياسي هو نزع المسؤولية عن الذات وإلصـاقها بـالآخر المعـارض أو المخـالف في الـرأي و سيادة روح الانتقاد لا النقد و التركيز حول الذات باعتبارها مالكة الحق والحقيقة وإقصـاء الآخر والتعسف في مواجهته، مـما يـتجلى في اسـتخدام عبـارات تـنقص مـن قـدره وتشـوه صورته أمام الرأي العام [364].

ومن جهة أخرى أضحى الخطاب السياسي للقائمة العراقية موجها إلى فئـة معينـة أو شريحة معينة من الشعب أكثر من غيرها من شرائح المجتمع، وخصوصا منهم البعثيـين، ففي لقاء مع رئيس القائمة العراقية (أياد علاوي) قال:" أن حزب البعث المنحل في العـراق كان يضم ثلاثة أنواع من الناس: هناك مجرمون وقتلة أساءوا إلى الشعب العراقـي وهـؤلاء يجب أن تشكل لجنة لمتابعة قضاياهم وتقديمهم إلى العدالـة فـورا.. وهـذا لـيس لـدي أي تراجع فيه أو شك لأن هذا موضوع يجب أن يحصل حتى يكون درسـا لكـل مـن يريـد أن يؤذي الشعب العراقي. وهناك ثانيا ناس امنوا بفكر وقضية قد نتفق معها أو نختلـف ثـم تركوا الحزب من 20 و30 عاما هـذه مسـالة أخـرى.. ولكـنهم لم يسـيئوا إلى احـد وبالتـالي لاتستطيع أن تعاقبهم. النوع الثالث هم الذين اضطروا إلى الانتماء لحزب البعـث لأسـباب معيشية وهم يشكلون الأغلبية السـاحقة (مـن البعثيـين) وهـم بمئـات الآلاف.. انتمـوا إلى

---

(363) للاستفاضة ينظر : حوار شامل مع الدكتور أياد علاوي، حاوره أسامة مهدي ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع:

http://www.iraqcenter.net/vb/3

(364) جريدة الرؤية ، العدد 494 ، الأحد 21يوليو ، 2009 ، ص13

الحزب لـكي يسـتطيعوا أن يعملـوا وان يعيشـوا...."[365]. أي أن الخطـاب السـياسي لحركـة الوفاق الوطني وللقائمة العراقيـة ينطلـق أساسـا مـن جـذور تلـك الحركـة التـي بـدأت في السبعينات وتأسست في التسعينات من القرن الماضي عـلى يـد مجموعـة مـن الشخصـيات السياسية التي تركت حزب البعث العـربي الاشـتراكي، وان دعـوة (أيـاد عـلاوي) إلى تقـديم البعثيين الذين تلطخت أيديهم بدماء العراقيين الى القضاء لينالوا جزائهم العادل والتسامح مع الآخرين الذين اضطرتهم الظـروف الى الانـتماء لحـزب البعـث، هـو الأمـر الـذي فسره البعض محاولة من أياد علاوي لاستمالة البعثيين وأنصارهم[366].

ثالثا: الشعار السياسي

تحرص القائمة العراقية (بما فيها حركة الوفاق الوطني) على الالتزام بثوابتهـا التـي قامت عليها من اجل تحقيقها والتي أوجزتها في شعارات مركزية عرضتها للجمهور وميزتها عن القوى الأخرى ، وأخذت تثقـف كوادرهـا عـلى الإيمـان بهـا والسـعي إلى ترجمتهـا إلى أعمال على ارض الواقع وهي تجزئها إلى شعارات تكتيكية تناغم متطلبات المرحلة لجـذب الجمهور وتحديد مساره وفق طريقة توصله إلى الهدف المرسوم، فالفكر السياسي للحركـة تفاعلي لكنه قائم على ثوابت، وهذه الثوابـت تخـتصر بشـعارات مركزيـة تسـتند بـأخرى تكميلية أو سائدة تعبئ الجمهور حولهـا[367]، والجـدول رقـم (1) يوضـح شـعارات حركـة الوفاق الوطني العراقي في فترة محدودة ، والتي ربما تعطينا صورة عـن الشـعار السـياسي للحركة وحلفائها .

(365) حوار شامل مع الدكتور أياد علاوي، م. س. ذ. .

(366) اسعد عبد الوهاب عبد الكريم، الأحزاب السياسية في العراق، م. س. ذ. ، ص214.

(367) علاء مصطفى داخل، الشعار السياسي: دراسة تحليلية لشعارات الاحـزاب العراقيـة للمـدة مـن 4/9-9/9/ 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاعلام، جامعة بغداد، 2006، ص 243.

المحور	الشعار	العدد	النسبة
الإشادة بالشخصيات	● الدكتوراياد علاوي يرفض تصفية البعثيين ومحاربتهم ● اياد علاوي يرفض الطائفية والعنصرية ● اهالي بغداد يرحبون بقدوم اياد علاوي ● اياد علاوي يدعوكم الى ترك الخلافات واللجوء الى القضاء.	4	%13.33
الارهاب	● ندين الارهاب واساليب العنف العشوائي. ● نطالب بحماية المواطنين من الارهاب. ● علينا عدم التهاون في التعامل مع العنف والارهاب. ● ندين ونستنكر العمليات الرهابية ونطالب بعدم التهاون مع الرموز الرهابية	4	%13.33
نظام الحكم	● نظام دستوري برلماني متعدد.. ● نعمل على ايجاد حكومة وبرلمان يمثلان مكونات الشعب. ● حكومة دستورية برلمانية قادرة على اخراج العراق من وضعه الاستثنائي	3	%10
الديمقراطية	● نحو بناء مجتمع ديمقراطي. ● الديمقراطية خير علاج لمشاكل العراق.	2	%6.66
التعددية	● الايمان بالتعددية والفصل بين السلطات ورفض الشمولية. ● لايجوز صبغ السلطة بلون فكري واحد.	2	%6.66
الفيدرالية	● نؤيد حق الاكراد في التمتع بالنظام الفدرالي. ● عراق فيدرالي موحد تسوده المحبة والوفاق.	2	%6.66
القوات الاجنبية في	● نسعى الى استرداد السيادة الوطنية. ● قوات التحالف سترحل حال انتهاء مهامها.	2	%6.66

العراق			
الاشادة بالحزب	● الوفاق حركة توافقية تجمع اطياف الشعب العراقي. ● كنا من القوى الرئيسية التي ساهمت في عملية التغيير واسقاط النظام.	2	%6.66
الوحدة الوطنية	● وحدة التراب العراقي غايتنا.	1	%3.33
الدين	● نرفض صبغ السلطة بالالون الدينية والطائفية	1	%3.33
النظام السابق	● نعمل على معالجة تركة النظام السابق وتحسين صورة العراق واسترداد مكانته.	1	%3.33
البعث	● يجب التفريق بين الصداميين والبعثيين.	1	%3.33
المرأة	● نطالب بتفعيل دور المرأة وعدم تقييدها باي شكل من الاشكال.	1	%3.33
الجيش	● ند\عو الى التمييز بين منتسبي الجيش وعدم تحميله وزر جرائم صدام.	1	%3.33
اعمار العراق	● العراق بحاجة الى حملات اعمار وتنمية واسعة.	1	%3.33
	المجموع	30	%100

الجدول رقم (1)

يبين شعارات حركة الوفاق الوطني. نقلا عن: علاء مصطفى داخل، الشعار السياسي: دراسة تحليلية لشعارات الاحزاب العراقية للمدة من 4/9- 9/9/ 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاعلام، جامعة بغداد، 2006،ص ص 301 – 302.

وما يمكن ملاحظته على هذه الشعارات ونسبها هو الآتي :-

1. وجود محوري الإشادة بالشخصية والإرهاب في المرتبة الأولى وبنسبة (13.33%) لكل منها، وهو ما يؤشر على وجود هدف يتضمن صناعة رمز زعيم الحركة (أياد علاوي) وتسويقها للجماهير بعد تهيئة الأجواء لتقبل فكرة الرمزية والشخصنة.
2. جاء محور نظام الحكم في الترتيب الثاني ، الذي ابرز رؤية الحركة الواضحة لشكل الحكم والعاكسة لبرنامجها السياسي (نظام دستوري برلماني تعددي)، وما يلاحظ على هذا الشعار هو غياب مفردة الفدرالية مع العلم انه مؤيد لها.
3. هناك خمسة محاور جاءت في الترتيب الثالث خَلُصَت على نسب تكرار بلغت (6.66%)، يؤكد الأول منها على ان الديمقراطية خير علاج لمشاكل العراق، وهو تحوير لشعار الأحزاب الإسلامية (الإسلام هو الحل) لكنه استبدل الإسلام بالديمقراطية تبعا لإيديولوجيته العلمانية؛ والثاني يؤكد على مسألة التعددية والفصل بين السلطات؛ والثالث يؤكد على الفدرالية لكردستان، العراق مع إشارة إلى الفدرالية على مستوى العراق؛ والرابع يتضمن الإشارة إلى مسألة استرداد السيادة الوطنية، وهو شعار اغلب الأحزاب في فترة ما قبل صدور قرار (1483)، وهو مالا يعني رفعها شعارا معاديا للقوات المتواجدة في العراق، إذ يدل شعارها (قوات التحالف سترحل حال انتهاء مهامها) على أنها لم تَعُدُّها قوات احتلال بل قوات متحالفة يبرر وجودها مهام تسعى لإكمالها قبل رحيلها؛ والخامس يمثل الإشادة بالحزب، والذي يَعُد الحركة وخطاباتها بمعزل عن الانتماءات العرقية والمذهبية .

4. أما بالنسبة للشعارات المتعلقة بالدين والنظام السابق والوحدة الوطنية والبعث والمرأة والجيش فقد جاءت بنسب متطابقة ، وبحسب الدراسة، والتي بلغت (3.33%)، وذلك بما يتفق وتوجهات الحركة وأهدافها وبرامجها.

المطلب الثاني

التيار الاشتراكي (قائمة اتحاد الشعب) وصناعة الرأي العام في العراقي

شارك الحزب الشيوعي العراقي في الانتخابات العراقية ، وأضحى معروفا لدى الرأي العام العراقي بـ (قائمة اتحاد الشعب) ، والتي شكلها الحزب الشيوعي العراقي واعتمدها في الانتخابات العراقية ، فيما عدا انتخابات كانون الأول 2005 الثانية والتي تحالف فيها مع القائمة العراقية . وفيما يأتي إشارة إلى النقاط الأساسية في البرنامج الانتخابي الذي اعتمده الحزب الشيوعي العراقي في قائمة اتحاد الشعب ، وكذلك قراءة في الخطاب السياسي لهذا الحزب الموجه إلى الرأي العام العراقي.

أولا / البرنامج الانتخابي:

ينطلق الحزب الشيوعي العراقي في برامجه الانتخابية من التأكيد على ان العراق يمتلك طاقات بشرية، وموارد طبيعية، وأبعاداً حضارية تؤهله لان يصبح بمصاف دول متقدمة يوفر لشعبه رفاها وعيشا كريما، حالت بينه وبين هذه الأنظمة القمعية والاستبدادية التي حرمته من هذا الحق طيلة الفترات السابقة، لاسيما أثناء النظام السابق. ويرى الحزب انه وبعد العام 2003 توفرت الفرصة للشعب العراقي ليختار بحرية عراق المواطنة والمساواة والتآخي والعدل في إطار نظام ديمقراطي فيدرالي تكون بدايته في كردستان [368]، يضمن حقوق العراقيين دون استثناء، ويحررهم من العنف والإرهاب، ويمكنهم من إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال الناجز وإعادة بناء الوطن على أسس التعاون والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والسيادة التامة. وقائمة "اتحاد الشعب" تعاهد الشعب العراقي على العمل المتفاني من اجل هذه الأهداف. فهي ضد العنف والتطرف،

(368) انظر : برامج الأحزاب السياسية ، م. س. ذ. .

والتعصب، القومي والطائفي. ولا يمكن ان يستعيد البلاد عافيته وتتوطد دعائمه إلا بسيادة روح التسامح بين مختلف فئات ومكونات شعبنا، ولغة الحوار الديمقراطي بين القوى السياسية، وعلى الجميع احترام حرية الشعب في الاختيار بين الأطروحات والبرامج من خلال الانتخابات أو الاستفتاء. ولا يمكن بناء الديمقراطية الفعلية وحمايتها إلا بتكريس حياة سياسية ومدنية متعافية وازدهار الجمعيات والنقابات والنوادي وسائر منظمات المجتمع المدني[369].

تلك هي أبرز الملامح الأساسية للنظام الذي تعمل (قائمة اتحاد الشعب) من اجل بنائه وتطويره، وتسعى القائمة بالتعاون مع كل من لا يريد ان تنبثق إي دكتاتورية أخرى، مهما كان لونها. وفي صدارة اهتمامات القائمة الآن الإسراع في توفير الأمن والاستقرار الضروريين لتسريع إعادة الخدمات العامة، (الماء، الكهرباء، المجاري، الصحة، التعليم...الخ) وإعادة بناء باقي مؤسسات الدولة على أسس المواطنة والكفاءة والنزاهة، وخاصة الشرطة، والجيش، والدفاع الوطني وضمان عدم اختراقها من القوى المعادية، والعمل من أجل استعادة السيادة الوطنية الكاملة على سائر مقدرات البلاد وثرواته الوطنية والدفاع الثابت عن مصالح سائر الفئات الشعبية ومكافحة الفساد الإداري والرشوة دون هوادة. تلك الخطوات تتكامل لتمكين الحكومة الوطنية المنبثقة عن الانتخابات من مطالبة القوات الأجنبية بالرحيل[370].

(369) عواد احمد صالح ، ملاحظات حول مشروع برنامج الحزب الشيوعي العراقي للمؤتمر الثامن، الحوار المتمدن- العدد: 1674 - 2006 / 9 / 15 ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع:
http://www.ahewar.org/m.asp?i=964

(370) المصدر نفسه.

وعلى أساس ما تقدم يسعى المشاركون في قائمة "اتحاد الشعب" من اجـل تحقيـق الأهداف الآتية :- [371]

في المجال السياسي :

- تمتع العراقيين بجميع الحريات السياسية والحقوق المدنية، وتنمية روح المواطنة العراقيـة، بدلا من المحاصصة الطائفية والقومية.
- احترام حقوق الإنسان، وعدم التهاون في محاسبة منتهكيها.
- ضمان حقوق القوميات، عن طريق الفيدرالية لكردستان العراق، وتأمين الحقوق الثقافيـة والإدارية لبقية القوميات.
- التأكيد على احترام استقلال القضاء وتحقيق إصلاح قانوني ديمقراطي.
- احترام الدين الإسـلامي، والأديـان الأخـرى، وضـمان حريـة المـؤمنين في ممارسـة شـعائرهم وطقوسهم.
- الدفاع عن حقوق المـرأة دون ملـل أو كلـل ومسـاواتها بالرجـل، وضـمان حقـوق الأمومـة والطفولة.
- إعادة المفصولين السياسيين إلى وظائفهم، وضمان حقوقهم كافة.

---

(371) للمزيد انظـر: الحـزب الشـيوعي العراقـي، البرنـامج والنظـام الـداخلي الصـيغتان المقرتـان في المـؤتمر الوطني السابع، بتاريخ2001/8/28م، منشورات طريق الشعب، ص21. وكذلك انظر: الحزب الشـيوعي العراقي، وثائق المؤتمر الوطني الثامن للحزب الشيوعي العراقي، م. س. ذ.، ص 124 وما بعدها.

- تعـويض عوائـل الشـهداء والمغيبـين، والمـتضررين في حمـلات الأنفـال وحلبجـة والمقـابر الجماعية، وأبطال انتفاضة آذار 1991، والشباب الكرد الفيلية والمناضلين الآخرين.

- الإسراع بمحاكمة صدام وأركان نظامه.

- مكافحة الأمية، وضمان مجانية التعليم والصحة.

- إقامة نظام ضمان اجتماعي شامل.

- العناية بالرياضيين، وتوفير متطلبات تطوير الرياضة وتوسيع ممارستها بين مختلف الأعمار.

في المجال الاقتصادي - الاجتماعي :

- مكافحة البطالة وتحسين المستوى المعاشي للجماهير، وحماية القدرة الشرائية لمداخليهم.

- المحافظة على البطاقة التموينية وسعرها، وتحسين مكوناتها.

- معالجـة غـبن المتقاعـدين، وزيـادة رواتـبهم بمـا يكفـل لهـم العـيش الكـريم والشـيخوخة المريحة.

- ضمان حقوق العمال في الأجر المجزي، والحقوق التي ينص عليها قانون العمل.

- حماية العمال الزراعيين عن طريق التشريع والتنظـيم النقـابي وتنشـيط التعـاون الزراعـي الديمقراطي في الإنتاج والتوزيع والتسويق. وحل مشـاكل توزيـع أراضي الإصـلاح الزراعـي. والعمل على تقليص الفوارق الشاسعة بـين المدينـة والريـف والسـير نحـو تحقيـق الأمـن الغذائي.

- دعم الشباب في الزواج وتكوين اسر سوية.

- تقديم المساعدات اللازمة للمعوقين، وتعويضهم عما لحقهم من أضرار.

- معالجة أزمة السكن بمشاريع حكومية وسلف وتسهيلات مختلفة لذوي الدخل المحدود.
- إعادة بناء القطاع العام (باعتباره القطاع الرئيس) على أسس الكفاءة والربحية.
- فسح المجال لبقية القطاعات (الخاص - والتعاوني - والمشترك) وتكامل القطاعات الأربعة.
- تنظيم الاستثمار الخارجي، وتشجيع الاستثمار المباشر، الذي يخلق طاقات إنتاجية وفرص عمل، وينقل خبرات تكنولوجية ومهارات إدارية.
- استحداث التشريعات المنظمة لمعاملات السوق ومختلف مجالات الحياة الاقتصادية بما يحفظ حقوق المواطنين.
- العمل على تنويع مصادر الاقتصاد العراقي، وتقليص اعتماده الحاسم على إيراد النفط.
- السعي لإلغاء كل ديون العراق وتعويضات حروب صدام.
- ضمان حقوق العراق من المياه بالتنسيق مع دول الجوار وتوفير الماء لحاجات البلاد.
- الاهتمام بالبيئة والعمل على نشر الوعي البيئي.
- الاهتمام بالجاليات العراقية في الخارج والعمل على شدها للوطن ومساهمتها في إعادة بنائه.

<u>في مجال الثقافة والتعليم :</u>

- إشاعة الثقافة الديمقراطية والتقدمية في المجتمع بتفعيل دور المثقفين من مبدعين ومفكرين، وتوفير مستلزمات نشاطاتهم.

- المحافظة على الكوادر العلمية والتقنية وأصحاب المهارات، والاستفادة منهم وبما يشجع الكوادر للعودة من الخارج أيضا.

- توفير مستلزمات التطور العلمي - التكنولوجي، والاستفادة من ثورة المعلومات ورعاية البحث العلمي والعلماء.

- إصلاح شامل للمنظومة التربوية والتعليمية بما ينسجم مع متطلبات العراق الديمقراطي في هذا القرن. ولا يمكن نجاح هذا الإصلاح إلا على يد كوادر تعليمية يتوفر لها ما يناسب دورها الحاسم في بناء الإنسان الجديد من إعداد مهني ومستوى معيشي وظروف عمل.

- محو الأمية بين الكبار.

تلك هي أبرز أهداف واهتمامات (قائمة اتحاد الشعب) والتي اعتمدتها في الانتخابات العراقية بشكل عام في السعي من اجل صناعة الرأي العام العراقي لصالح الحزب الشيوعي العراقي والمكونات الأخرى للقائمة.

ثانيا/ الخطاب السياسي:

إن الخطاب السياسي للأحزاب الشيوعية، وعلى مدى تاريخها وكما هو معروف، ينطلق من مرجعية ماركسية في مخاطبة الرأي العام عن طريق التبشير بالمجتمع الاشتراكي الذي يكون بعيدا عن آليات السوق والقطاع الخاص الذي تبشر به النظرية الليبرالية وبعيدا عن التعددية السياسية التي تنادي بها الديمقراطيات الغربية، فالحزب الشيوعي العراقي "هو أحد القوى الوطنية التي كافحت من أجل استقلال العراق، يقوم بتمثيله الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين. ويستند في فكره على ما جاء به (كارل ماركس وفردريك انجلز) وغيرهما من مفكري الماركسية. حيث قام الحزب الشيوعي العراقي منذ

تأسيسه في 31/آذار/1934م ، تحت اسم (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) على نهج يجمع بين النضال الوطني من أجل تحقيق تطلعات وآمال الشعب، والنضال في سبيل مصالح الطبقة العاملة والفلاحين وعامة الكادحين، من أجل تحقيق مطالبهم المشروعة. إذ أن الحزب في نظامه الداخلي وأدبياته يهدف إلى استئصال الاضطهاد السياسي والقومي ضد كل أبناء الشعب العراقي ومكافحة الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي وإقامة المجتمع الديمقراطي وتحقيق التقدم الاجتماعي وبناء الاشتراكية في العراق، وهو بذلك يسترشد في سياسته وتنظيمه بالماركسية" [372]. ، فالنظرية الماركسية ولدت من الرحم الأوروبي و من نتائج الثورة الصناعية، والصراع الطبقي الذي هو مواجهة ما بين البرجوازية والطبقة العاملة، تنتهي باندحار البرجوازية أو العالم الرأسمالي واستلام السلطة من قبل الطبقة العاملة [373].

إلا انه يلاحظ من الخطاب السياسي للأحزاب الشيوعية تحولا كبيرا عن النهج الاشتراكي – الماركسي، ربما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات من القرن الماضي وتصدع الشيوعية العالمية، وفي العراق وبعد العام 2003 يمكن أيضاً ملاحظة هذا التحول للحزب الشيوعي العراقي بشكل واضح.

(372) عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي...، م.، س. ذ.، ص256. و كذلك انظر الى: الحزب الشيوعي العراقي، البرنامج والنظام الداخلي الصيغتان المقرتان في المؤتمر الوطني السابع: بتاريخ2001/8/28م، (الحزب الشيوعي العراقي، منشورات طريق الشعب،2001)، ص21. و للمزيد من المعلومات حول تأسيس الحزب الشيوعي العراقي راجع: الحزب الشيوعي العراقي، تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، كراس من إصدارات الحزب الشيوعي العراقي، بغداد، 2004م، ص11.

(373) فينست جيوفيغان، الاشتراكية، في : مجموعة مؤلفين، الإيديولوجيات السياسية، م.س.ذ.، ص117 .

ففي الجانب الاقتصادي أضحى الحزب الشيوعي العراقي أكثر مرونة في التعامل مع الأطروحات الليبرالية، فعند قراءة وثائق المؤتمر الوطني الثامن للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في أيار 2007 يلاحظ إن الحزب قد نبه إلى أضرار الانسياق وراء وصفات صندوق النقد الدولي ، إلا انه لا يدعو إلى انغلاق الاقتصاد العراقي بل إلى انفتاحه على الخارج ، والاستفادة من الجوانب الايجابية لعولمة الحياة الاقتصادية وفق شروط مناسبة. كما أن الحزب الشيوعي العراقي يرى انه قد بينت الحياة وتجارب التاريخ عدم صواب الرؤية التي تَعُدُّ القطاع العام شراً مطلقاً والقطاع الخاص خيراً مطلقاً، والعكس صحيح أيضاً. ويعني ذلك أن البديل يكمن في إستراتيجية تنموية متكاملة ، توظف كل القطاعات (العام والخاص والمختلط والتعاوني). ويؤكد الحزب الشيوعي العراقي أن النهوض بالاقتصاد العراقي وتأمين تجاوزه أزمته البنيوية الراهنة ، لا يمر عبر الرهان على قطاع دون غيره ، بل ان المطلوب في هذه المرحلة هو إقامة علاقات تكاملية بين القطاعين الخاص والعام ، واعتماد المنافسة في بعض المجالات، وقد بينت تجارب النصف الأخير من القرن العشرين فشل مشروع التنمية المستند إلى تنظيم الحياة الاقتصادية من قبل الدولة حصراً ، وكذلك المشروع الذي يعتمد على قوى السوق كلياً [374]. أي أن الحزب الشيوعي العراقي وفي خطابه السياسي يتخلى عن المبادئ التي تقوم عليها الشيوعية العالمية ، والتي تفترض أن الدولة هي المقوم الأساس للاقتصاد والفاعل الأساسي في النشاط الاقتصادي ، كما انه يتحول من العداء الثابت لليبرالية العالمية الغربية بوصفها العدو الأول للشعوب إلى التحالف معها مضموناً.

(374) الحزب الشيوعي العراقي، وثائق المؤتمر الوطني الثامن للحزب الشيوعي العراقي، م. س. ذ.، ص ص 63-65.

ومن جانب آخر فإن الحزب الشيوعي العراقي في خطابه السياسي يعيد تقييم العلاقة بين الدين والدولة ، أو الدين والمجتمع، وان الحزب الشيوعي العراقي أضحى بشكل أو بآخر يقبل بالدين على اعتباره أساس المجتمع وجزء رئيس من نسيجه، فقد قال (مفيد الجزائري) عضو المكتب السياسي للحزب "إننا في بلد يشكل فيه المسلمون الأغلبية ، ولا يمكننا إنكار حقيقة ان الإسلام قد يكون مهما لنا في عدة طرق ، وان الأولوية في العراق اليوم ليست فصل الدين عن الدولة، ولكن الدعوة إلى ديمقراطية ثقافية تتسع للمزيج الديني والعرقي الحساس في العراق الجديد. ربما يكون كارل ماركس قد وصف الدين بأنه أفيون الشعوب، ولكن الشيوعيون العراقيون يعتبرون الدين كجزء رئيسي من نسيج الأمة .... وان العراق مصمم على الاحترام الكامل لمختلف الجماعات الدينية ليتمتعوا بحرية كاملة مثل كل المنظمات السياسية والاجتماعية وغيرها .... كما إنا لا نخشى الدين ولكن نخشى ان يستغله سياسيون سلطويون، وان علاقاتنا مع الأحزاب الدينية كانت ولا تزال جيدة ..ناضلنا سوياً ضد الدكتاتورية ، ونحن لا نخاف المنظمات الدينية لأنهم متدينون ولكننا نخشى المتطرفين" [375]. أي أن رمزية الخطاب للحزب الشيوعي العراقي تحاول ايجاد مخارج لطرح الفكر الشيوعي بشكل يثبت أن الشيوعية أضحت ليس ضد الدين، خاصةً وان الفكر الديني المسيس (الإسلام السياسي) وجد له متنفسا كبيرا في العراق بعد العام 2003، كما ان دلالات الخطاب السياسي للحزب الشيوعي تحاول اليوم التأقلم مع الوضع القائم وكسب الرأي العام العراقي، خصوصا في ظل سيادة النظرية الليبرالية الرأسمالية في العالم مع سيادة القطب الواحد دوليا، وهذا وجدناه في الأطروحات السياسية - الاقتصادية للحزب الشيوعي في إدارة القطاع العام .

(375) الشيوعيون العراقيون يعودون إلى الدين بوصفه جزءا من نسيج الأمة، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 9125، السبت 22/ 11/ 2003، ص4.

وهذا بحد ذاته يعد انقلابا على النظرية الاشتراكية والشيوعية بالنص والمضمون من قبل الحزب الشيوعي العراقي، الذي أضحى لا يربطه بالعقيدة الشيوعية سوى الاسم وبعض الشعارات التاريخية المستهلكة التي قل ما نجد لها رواجا على الساحة السياسية.

وبشكل عام فان الخطاب والبرنامج السياسي طيلة المرحلة التي تلت نيسان 2003 اتسم بسمات متعددة أهمها :- [376]

1. التجريد النظري الشديد وعدم تسمية الأشياء بأسمائها بل إضفاء مسحة من الغموض والتعقيد على حركة الواقع وتجنب الخوض في التفاصيل التي قد تسبب الإحراج للحزب وقيادته أمام القوى السياسية الأخرى ، وعدم وجود شفافية وصراحة في الخطاب السياسي والابتعاد عن إيضاح الأسباب الفعلية للتناقضات والصراعات التي تكتنف ما يسمى العملية السياسية الراهنة في العراق وأسباب الفوضى الأمنية والعنف اليومي ضد المواطنين والذي يذهب ضحيته العشرات من الأبرياء دون حساب .
2. تجنب استخدام التحليل الطبقي حتى في حدود ضيقة جدا والأيمان بالتنافس والتعايش بين جميع القوى الاجتماعية والسياسية أي (إتباع سياسة تعاون طبقي) والتأكيد على هذه السياسة خاصة في المرحلة الراهنة.
3. أن نهج "الديمقراطية والتجديد" الذي اتبعه الحزب منذ المؤتمر الخامس لم يكن ايجابيا إلا في جانب واحد فقط هو توسيع دائرة النقاش داخل الحزب والتقليل من تأثير البيروقراطية السياسية وإلغاء التراتب الحزبي والسماح بتعدد الآراء، أما في الجانب النظري فحدث ما يمكن أن نسميها (لبرلة نظرية) أي تبني الخطاب الديمقراطي الليبرالي المفتوح والابتعاد

(376) عواد احمد صالح ، ملاحظات حول مشروع برنامج الحزب الشيوعي العراقي للمؤتمر الثامن، م. س. ذ. .

عن حرفيات النظرية الماركسية بحجة تغير الظروف والجمود العقائدي، ناهيك عن اليقين الجامد وصنمية الفكرة المطلقة التي يمكن أن تفسر بأنها إساءة للعقيدة الماركسية نفسها وهي من بنات أفكار الليبرالية الجديدة التي تصف الماركسية والشيوعية بأنها رديف الشمولية والاستبداد.

4. كما أن مفهوم (الوطنية) الذي طرحة الحزب في برامجه الانتخابية والذي جاء مطابقا لما ورد في برنامج المؤتمر الوطني السابع ، يقول النص أن ((الحزب الشيوعي العراقي حزب وطني مستقل يضع المصالح العليا للشعب والوطن قبل أي مصلحة أخرى ..)) . وهنا يرى البعض أن تغليب النزعة "الوطنية " هو في احد جوانبه لا يعني سوى رد فعل للاتهامات التي كانت تطلقها الأحزاب البرجوازية والقومية وتتهم الشيوعيين بالعمالة والتبعية لموسكو والاتحاد السوفيتي السابق وتمثل إرضاء لتلك الأحزاب وتشكل نوعا من التبرؤ من عقدة التبعية المزعومة .. أما الوطنية عندما ترتبط بالمصالح العليا للشعب والوطن وتضعها فوق أي مصلحة أخرى فهي – وحسب وجهة النظر هذه - تعبير عن نزعة برجوازية صغيرة قومية ضيقة الأفق وشوفينية إذ أن الوطن الحقيقي هو الوسط الاجتماعي الذي يتشكل وينمو فيه النضال الطبقي ضد الاستغلال والظلم، والشيوعية فكرة أممية تعمل في الإطار الوطني والقومي من اجل إقامة نظام خال من الاستغلال واللامساواة .. لا معنى هنا للمصالح العليا للشعب والوطن إلا في النظام الاشتراكي . المصالح العليا للشعب والوطن – وحسب النظرية الاشتراكية- في ظل أي نظام طبقي لا تعني إلا مصالح استمرار نظام القمع والاضطهاد الرأسمالي والاستغلال الذي يسلب الوطن بهذا المعنى من الكادحين بل يجرد جميع المواطنين من حسهم الوطني بوجه عام ، أما كلمة مستقل التي تضمنها برنامج الحزب الشيوعي العراقي، فهي نفي للأممية وتأكيد لنزعة قومية تعني الانعزال والتشرذم والتجاوز على البعد والعمق العالمي والإنساني للشيوعية باعتبارها

حركة إنسانية شاملة لتحرير الطبقات الكادحة في كل مكان من نير الاستغلال والاضطهاد وتحرير الأمم والشعوب المظلومة من اضطهاد الأمم الظالمة والمستعمرة، فضلاً عن ذلك فهناك غياب كلي لمفاهيم مختلفة، من مثل: (الصراع الطبقي ، البرجوازية ، الرجعية ، الاستغلال ....الخ) سواء في برنامج الحزب الحالي أو في أدبيات الحزب الرسمية الصادرة بعد نيسان 2003 [(377)].

ثالثا: الشعار السياسي

يتخذ الحزب الشيوعي شعارات مركزية له تهدف إلى تيسير وتبسيط استراتيجياته وبرامجه السياسية وتسهيل وصول أهدافه إلى أوسع عدد ممكن من الجماهير، بالشكل الذي يمكّن من إدراكها وبرؤى مرحلية أو تكتيكية تبث مضامين الشعارات المركزية وتسهم بتكرار مضامينها بأسلوب منوع مما يجعلها أسلوباً فعالا لتعبئة الجماهير حولها، ويمكن الاستدلال على أهمية الشعار في نشاط الحزب الشيوعي من التزامه بشعاراته المركزية واتخاذها نبراسا لشد أواصر الحزب إزاء القضايا المصيرية يستلهم منها مواقفه على طول مسيرته التاريخية، وبشكل خاص تلك التي غالبا ما تصدر عن مؤتمراته العامة، التي تعمل على تعبئة جماهيرها حولها ومنها (وطن حر وشعب سعيد) و (العمل من اجل بناء العراق الديمقراطي الفدرالي الموحد).. وأخرى غيرها من الشعارات التي تناغم الظروف المرحلية [(378)]، والجدول رقم (2) يسلط الضوء على مجموعة من تلك الشعارات المصنفة بموجب عدد من المحاور ويبين نسبة كل منها.

---

(377) عواد احمد صالح ، ملاحظات حول مشروع برنامج الحزب الشيوعي العراقي للمؤتمر الثامن، م. س. ذ. .

(378) علاء مصطفى داخل، الشعار السياسي: دراسة تحليلية لشعارات الاحزاب العراقية...، م. س. ذ.، ص ص 248 – 249.

المحور	الشعار	العدد	النسبة
الديمقراطية	● الديمقراطية والعدالة الاجتماعية اسس بناء الدولة ● اطلاق الحريات الديمقراطية في ميادين التنظيم والصحافة والتجمع والتظاهر ● لا للدكتاتورية نعم للبديل الديمقراطي ● بعزم الشبيبة وتطلعها الدائم نحو الافضل.. نتقدم نحو مستقبل ديمقراطي تقدمي ● نحو بناء عراق ديمقراطي موحد ● استعادة السيادة وبناء الديمقراطية ● ضمان اوسع للمشاركة الجماهيرية في العملية السياسية ● تحكيم ارادة الشعب والرضوخ لمطالبيه	8	%12.90
الاشادة بالحزب	● نعتز بتاريخنا النضالي ونلتزم بدراسة الواقع ونستعد لملاقاة المستقبل ● نستلهم العبر والدروس من تراثنا وتاريخنا النضالي المتنوع الاوجه والتجارب ● كافحنا بعزم واقدام ابشع دكتاتورية تسلطت على شعبنا في تاريخه الحديث ● عاشت الذكرى 69 لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي ● الحزب الشيوعي العراقي... حزب الديمقراطية والتجديد ● كفاح مفعم بنكران الذات والتضحية من اجل قضايا الشعب والوطن العادلة	6	%9.67
نظام الحكم	● تشكيل حكومة وطنية ائتلافية مؤقتة واسعة التمثيل ● معا لبناء نظام ديمقراطي وحكومة وطنية تمثل كافة مكونات الشعب بعيدا عن الاستحواذ والدكتاتورية ● نعم لحكومة ديمقراطية تعددية برلمانية تمكن جماهير الشعب	5	%8.06

	من المشاركة في رسم مستقبلهم ● حكومة منتخبة تعمل على اساس برنامج وطني يعزز وحدة العراق واستقلاله ● لا للحكومات الدكتاتورية والشمولية ونعم لحكومة الشعب وجماهيره الكادحة		
البعث	● البعث حزب شوفيني عنصري مجرد من الاخلاق والانسانية ولاينسجم مع الاجواء الديمقراطية ● منذ خمسة عقود بدأنا مسيرة الكفاح ضد شوفينية البعث وخضنا فيها معارك وطنية ستبقى خالدة في ذاكرة الجماهير ● الخزي والعار للبعثيين المتآمرين والمجد والخلود لشهداء ثورة تموز ● البعث تاريخ اسود ملطخ بدماء الابرياء ● البعث مدرسة الابادة ومبتكر المقابر الجماعية	5	%8.06
النظام السابق	● النظام المقبور هو الاكثر دموية وايذاء للشعب واضرار بالوطن ● الدكتاتورية المقبورة امعنت في الابادة الجماعية لابناء شعبنا باستخدام الاسلحة الكيمياوية في حلبجة وتجفيف الاهوار في الجنوب ● الدكتاتورية البشعة جلبت لشعبنا المصائب والويلات للبلاد والدمار والخراب ● نطالب بتصفية الدكتاتورية ومؤسساتها القمعية وقوانينها	4	%6.44
الوحدة الوطنية	● ترسيخ الوحدة الوطنية بين مكونات الشعب ● وحدة العراق ارضا وشعبا على اساس الاختيار وليس القسر ● بالديمقراطية والفدرالية تنصف القوميات وتترسخ وحدة العراق ● وحدة قوى الشعب واحزابه السياسية وفق برنامج وطني	4	%6.44

	ديمقراطي يعزز وحدة العراق واستقلاله		
الارهاب	● نعم للقضاء على الارهاب ● علينا مكافحة الارهاب واساليب العنف ● الارهاب وجه جديد من وجوه الدكتاتورية ● كلا للارهاب ..نعم للسلام والامان للعراق والعراقيين	4	%6.44
المرأة	● ندافع دون كلل عن حقوق المرأة ومساواتها بالرجل ● لن نقعد عن المطالبة بحقوق المرأة ● نعم للمساواة بين الرجل والمرأة ● نعمل من اجل اصدار التشريعات التي تكفل حق المرأة وتعزز مكانتها وترفع الاضطهاد عنها	4	%6.44
الفيدرالية	● العمل من اجل بناء العراق الديمقراطي الفدرالي الموحد ● النظام الفدرالي يضمن حقوق العراقيين ويحررهم من الظلم والتعسف ● ضرورة اقامة عراق ديمقراطي تعددي فيدرالي موحد	3	%4.83
الدين	● الحزب الشيوعي العراقي يحترم الدين والمعتقدات الدينية ● حرية الاديان مكفولة ونرفض التدخل في شؤون المؤسسات الدينية ● حرية الاديان والشعائر والممارسات الدينية يجب ان تكفلها القوانين	3	%4.83
الاشادة بالشخصيات	● حزبك يافهد دوم منصور ● المجد والخلود لفهد وسلام ورفاقهم ● هنيئا لفهد ذكرى تأسيس حزبه	3	%4.83
ازالة الاضرار وتعويض	● اعادة المفصولين السياسيين الى وظائفهم وضمان حقوقهم ● اعادة الجنسية العراقية الى كل الذين صودرت منهم ● اعادة الممتلكات المصادرة وازالة اثار الترحيل	3	%4.83

المتضررين			
التعددية	● نحو عراق ديمقراطي تعددي يفصل بين السلطات ● اشاعة ثقافة التعددية بين الجماهير	2	%3.22
اعمار العراق	● الاسراع في معالجة واعمار شبكات الكهرباء والمياه وتوفير الخدمات ● ندعو المجتمع الدولي للمساهمة في اعمار العراق	2	%3.22
المقابر الجماعية	● المجد لشهداء المقابر الجماعية ● المقابر الجماعية اسلوب ابادة جماعية بدأ في شباط الاسود واستمر حتى سقوط الدكتاتورية البشعة	2	%3.22
الجيش	● تحية لجيشنا الباسل صاحب المواقف الوطنية في ذكرى ثورته	1	%1.61
القوات الاجنبية في العراق	● انهاء الاحتلال واسترداد السيادة.	1	%1.61
	المجموع	62	%100

الجدول رقم (2)

يبين شعارات الحزب الشيوعي العراقي. نقلا عن : علاء مصطفى داخل، الشعار السياسي: دراسة تحليلية لشعارات الاحزاب العراقية للمدة من 4/9- 9/9/ 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاعلام، جامعة بغداد، 2006، ص ص 315 – 317.

وفي ضوء الجدول أعلاه نستطيع أن نرى بوضوح ونحدد بدقة طبيعة الموضوعات والأفكار التي أوردتها شعارات الحزب، والتي عن طريقها سعى الحزب إلى إبراز برامجه والتذكير بهويته وإيديولوجيته بعد فترة انقطاع طويلة عن العمل السياسي في العراق اثر سيادة فكر الحزب الواحد طيلة حكم النظام السابق وحظره للنشاط السياسي ، الأمر الذي

أبعده عن الجماهير واحدث نوعاً من القطيعة بينه وبينها، فضلا عن عدم اطلاع الأجيال الشابة على إيديولوجيته نتيجة غياب الحياة الحزبية، وهكذا نؤشر على شعاراته غياب المصطلحات والمفردات التي تخص الشيوعية وتميزها (كالاشتراكية، والشغيلة، والكادحة، والبرجوازية) وهو ما يؤكد ما استنتجناه في البحث في برامجه الانتخابية وخطابه السياسي.

المطلب الثالث

التيار القومي (التحالف الكردستاني) وصناعة الرأي العام

تشكل التحالف الكردستاني بعد عام 2003 ليكون منه الواجهة السياسية للأكراد في العراق باعتباره المعبر عن آمالهم وطموحاتهم وتطلعاتهم في العيش في عراق فيدرالي اتحادي يتمتع فيه إقليم كردستان بجزء كبير من الاستقلال، وقد شارك التحالف في الانتخابات العراقية، البرلمانية منها والمحلية، ويتكون هذا التحالف من الحزبين الرئيسين (حدك واوك)، كمكون أساس فيه ، إلى جانب أحزاب كردية أخرى . وقد شهد هذا التحالف، شأنه في ذلك شأن باقي التحالفات السياسية العراقية، خروج ودخول أحزاب وحركات - إسلامية وعلمانية – منه واليه، إلا انه وبالرغم من ذلك بقي الممثل الأساس للتيار القومي الكردي ومحور الرؤية السياسية للتيارات والأحزاب الكردستانية الأخرى.

أولا/ البرنامج الانتخابي:

يتضمن البرنامج الانتخابي الذي اعتمدته قائمة التحالف الكردستاني في مخاطبة الرأي العام على أربعة محاور رئيسة وكالآتي :- [379]

المحور الأول/ الجانب السياسي:

يوكد التحالف الكردستاني على تعزيز أواصر الصداقة و المحبة و الأخوة بين الشعبين العربي و الكردي وسائر المكونات الأخرى في العراق، من اجل استتاب الأمن و الاستقرار في أنحاء العراق. ويدين جميع أشكال الإرهاب في العراق و المنطقة والعالم و

---

(379) نقلا عن : البرنامج الانتخابي لقائمة التحالف الكردستاني، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع:

www.ankawa.com/forum/index.php/board,46.0/wap2.html

يواصل المشاركة في الحملة العالمية لمكافحتها. ويعتز التحالف الكردستاني بشهداء الحركة التحررية الوطنية ويفتخر بتخليد ذكراهم و يواصل العمل من اجل تقديم أفضل الخدمات إلى عوائلهم و ضمان حقوقهم و امتيازاتهم وجميع استحقاقاتهم المادية و المعنوية. ويدعو إلى التوافق السياسي ويدين جميع أشكال التعصب و التطرف. ويعمل التحالف الكردستاني من اجل الإسراع في حل مشكلة كركوك وفق ما جاء في الدستور بعيدا عن جميع أشكال العنف. ويعمل التحالف الكوردستاني لزيادة حصة إقليم كوردستان من الميزانية الفدرالية وفق نسبة السكان. وتضمن هذا المحور من البرنامج أيضاً إشارة إلى المناطق المتنازع عليها بين العرب والأكراد وعدها من مناطق إقليم كردستان مع التعهد بالعمل من اجل إعادتها إلى الإقليم وتقديم الخدمات إلى سكانها ، والإشارة أيضاً إلى كل من التركمان والآشوريين والكرد الفيليين والدفاع عن حقوقهم ، والى (نضال الأيزيديين و مقاومتهم الباسلة ضد مشاريع التعريب و برامج إلغاء الهوية القومية)، فضلاً عن وضع برامج اقتصادية واجتماعية و تربوية خاصة في مناطق الشبك و الإسراع في تنفيذها. وهذا كله في محاولة من قادة التحالف الكردستاني لكسب الرأي العام لهذه الشرائح من الشعب العراقي.

ويؤمن التحالف الكردستاني بمبدأ سيادة القانون واستقلالية القضاء ويعمل من اجل ترسيخ وتعزيز المؤسسات القضائية وتفعيلها. ويعمل التحالف الكردستاني من اجل أن يكون الدين الإسلامي مصدر أساسي من مصادر التشريع وسيواصل العمل من اجل تعزيز المكانة المعنوية و المادية و الاجتماعية المرموقة لعلماء الدين في العراق، إلا انه يرى إن دورهم ينبغي أن يكون توجيهيا بعيد عن السياسة [380] .

---

(380) برامج الأحزاب السياسية ، م. س. ذ. .

ويؤمن التحالف الكوردستاني بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية بغض النظر عن اللون والعنصر والدين والجنس والمذهب، ويواصل الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكافة البروتوكولات و اللوائح الدولية في هذا الميدان.

كما ويؤكد أيضاً بأن تطوير البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأي مجتمع مرتبط ارتباطا عضويا بتطوير الوضع القانوني والسياسي والاجتماعي للمرأة ومنحها الحرية الكاملة وضمان حقوقها الطبيعية ومكانتها اللائقة كأم وكمربية وكقائدة اجتماعية وتربوية، وسيواصل العمل من اجل الإسراع في سن تشريعات كفيلة بتنشيط وتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية [381].

المحور الثاني/ الجانب الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي

لقد عمل التحالف الكوردستاني وسيواصل العمل من اجل تحسين الظروف المعيشية و الخدمية للمواطن وتوفير الخدمات الأساسية له، من ماء وكهرباء وسكن صحي. وإقرار التشريعات الاقتصادية و التنموية الكفيلة بتحقيق التوزيع العادل للثروات في العراق، وتعويض عادل لجميع المتضررين من جراء الإرهاب والحروب العدوانية والترحيل والتهجير وجميع الممارسات القمعية.

يعمل التحالف الكردستاني من اجل تحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية للشباب ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بتحقيق تطلعاتهم المشروعة ومعالجة مشاكلهم الملحة وعلى وجه الخصوص؛ البطالة والسكن. ويواصل التحالف الكردستاني الاهتمام اللازم بهموم الطلبة والمشاكل والمعوقات التي تواجههم في حياتهم الدراسية،

(381) البرنامج الانتخابي لقائمة التحالف الكردستاني، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع :
www.ankawa.com/forum/index.php/board,46.0/wap2.html

وتعيين الخريجين بشكل مركزي بشكل مركزي وإيجاد فرص العمل عن طريق الشركات والاستثمارات [382] .

ويعمل التحالف الكردستاني من اجل رفع المستوى المعيشي لجميع المواطنين ذوي الدخل المحدود ومنحهم الدعم الضروري على شكل بطاقات دعم العائلة. يعمل التحالف الكردستاني من اجل النهوض بالقطاع الزراعي والصناعي والتجاري والخدمي والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في هذا الميدان وإقرار التشريعات الكفيلة بتحقيقها، كما ويعمل من اجل إقرار تشريع خاص بحماية الإنتاج الزراعي من المنافسة الخارجية غير المتكافئة، وإقرار تشريعات جديدة لإعادة توزيع الملكية وتشجيع المؤسسات الزراعية المنتجة الكبيرة القادرة على التكيف مع العولمة الزراعية والتجارية العملاقة، ووضع حد لظاهرة تفتيت الأرض الزراعية. ويضع التحالف الكردستاني أزمة السكن ضمن أولوياته وسيعمل من اجل معالجتها ووضع خطط وبرامج متطورة كفيلة بتوفير السكن الصحي اللائق لكل عائلة. ويعمل التحالف الكردستاني من اجل حماية البيئة والإسراع في معالجة حالات التلوث البيئي ولاسيما في مناطق (حلبجة) و(الأهوار) وإقرار التشريعات الكفيلة بالمحافظة على بيئة نظيفة. ويعمل التحالف الكردستاني من اجل تنشيط حركة السياحة و جعلها صناعة مستقبلية مزدهرة وتقديم الدعم المادي والمعنوي والقانوني الضروري لجميع المؤسسات الفاعلة في هذا الميدان. ويعمل التحالف الكردستاني من اجل تحفيز الاستثمارات الخارجية والوطنية من اجل الإسراع في انجاز مشاريع البنية التحتية، فالتحالف يدعم تدخل الدولة مع منح الحرية للشركات الخاصة بالشكل الذي لا يؤثر على المواطن [383]، ويواصل التحالف الكردستاني الاهتمام بالثروة

(382) للمزيد انظر : برامج الاحزاب السياسية ، م. س. ذ. .

(383) برامج الاحزاب السياسية ، م. س. ذ. .

المائية والسدود والعمـل مـن اجـل إعـداد الـبرامج العلميـة لضـمان الاسـتخدام الصـحيح والاقتصادي والعلمي لها. ويعمل التحالف الكردستاني من اجل زيادة الاهـتمام بالأنشـطة والفعاليـات والمؤسسـات الثقافيـة والتراثيـة وتقـديم الـدعم الـلازم إلى المكتبـات العامـة والمتاحف ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنشيط حركة التأليف والترجمة والطبع والنشر، والعمل من اجل المحافظة على الآثار واعتبارها ثروة وطنيـة وسيواصـل العمـل مـن اجـل حمايتها. ويؤمن التحالف الكردستاني بان وجود صحافة حرة ومستقلة ضرورة لابد منها في أي مجتمـع ديمقراطـي وسيواصـل العمـل مـن اجـل تقـديم الـدعم المـادي والمعنـوي والتشريعي اللازم إلى جميع المؤسسات الصحافية المستقلة [384].

المحور الثالث/ البرنامج التربوي و التعليمي و الصحي

يعمل التحالف الكردستاني من اجل النهوض بالمسـتوى التربـوي والتعليمـي وإقـرار المزيد من التشريعات المتقدمة في هذا الميدان ولاسيما التي تعـزز مكانـة العلـم والعلـماء وتقدم الدعم المعنوي والمادي اللازم إلى الكـادر العلمـي والتـدريسي والتعليمـي، وتطـوير المناهج الدراسية لتواكب التطورات العلمية والاجتماعيـة والسياسـية في العـالم ولمختلـف المراحل التعليميـة. وتطـوير وتوسـيع الدراسـات المسـائية بمسـتوياتها المختلفـة و تقـديم الدعم اللازم للتعليم المفتوح لإتاحة الفرصة لمن حرموا منها.

ويؤمن التحالف الكوردستاني بأهمية الفن في تواصل الحضارة الإنسانية ويعمل من اجل النهوض بمستوى الفنون والآداب وتقديم الدعم المادي والمعنوي الضروري الى الأدبـاء والفنانين، ودعم الحركة الرياضية ومؤسساتها .

(384) البرنامج الانتخابي لقائمة التحالف الكردستاني، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع :
www.ankawa.com/forum/index.php/board,46.0/wap2.html

ويواصل التحالف الكوردستاني العمل من اجل النهوض الشامل بمستوى الخدمات الصحية وتقديم الدعم المادي والمعنوي اللازم الى الكادر الطبي والصحي والفني وتوفير جميع مستلزمات الوقاية والعلاج والدواء و التأهيل ، وزيادة الاهتمام ببرامج رعاية الأمومة و الطفولة وتطوير برامج رعاية المسنين والمعوقين وذوي العاهات المستديمة، وزيادة الاهتمام بجاهزية ونظافة جميع المؤسسات الصحية والمشافي وإقرار نظام التأمين الصحي الكامل[385].

<u>المحور الرابع/ برنامج الاتصالات و المواصلات و الخدمات الأساسية</u>

يعمل التحالف الكوردستاني و سيواصل العمل من اجل بناء شبكة اتصالات سلكية و لاسلكية متنوعة ومتطورة في أنحاء العراق والاستفادة من التطور التكنولوجي الهائل في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و لاسيما الأنترنيت ، ويواصل التحالف الكوردستاني العمل لبناء وتحديث قطاع المواصلات والنقل، والعمل لربط جميع الأقاليم والمحافظات بشبكة من الطرق البرية وسكك الحديد والمطارات وتزويدها بأحدث وسائل ووسائط النقل.

فضلاً عن الاهتمام بتطوير الخدمات البلدية والإسراع في معالجة السكن والماء والكهرباء والمجاري والمرور والتنظيف والإكثار من المناطق الخضراء والحدائق والمتنزهات داخل جميع المدن (386)

---

(385) برنامج الاحزاب السياسية ، م. س. ذ. .

(386) انظر : البرنامج الانتخابي للتحالف الكردستاني، جريدة الاتحاد، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع :

www.alitthad.com

ثانيا/ الخطاب السياسي:

إن الخطاب السياسي للتيار القومي الكردي اتسم بكونه خطاب يخلو من الهم الوطني العراقي العام، ويتضمن العمل دون الرؤية الواقعية والعقلانية، بل خاضعا لضغط مقدماته الإيديولوجية التي لا تتعدى مضمون المشاريع الكردية والكردستانية الضيقة، فلم يعد الهم الوطني العراقي هاجسا ضروريا في الرؤية القومية الكردية، والأولوية في هذا الخطاب السياسي أضحت للمشروع الكردي والكردستاني [387]. كما ويرى المؤرخ حامد الحمداني أن التسرع والانفعال كان يغلب على الخطاب السياسي للأحزاب القومية الكردية، مما أوقعها في مطبّات كبيرة كان يمكن تجاوزها، وأن هذا الخطاب ما زال يسيطر على فكر القيادات الكردية اليوم، ولاسيما التهديدات التي توالت على لسان أعلى القيادات الكردية والتي وصلت إلى حد التهديد بالحرب الأهلية على لسان السيد (مسعود البارزاني) والسيد (نجرفان البارزاني) وهو ما ترك أثراً بالغاً بالأخوة العربية-الكردية [388].

وبالنسبة للخطاب السياسي لقائمة التحالف الكردستاني، فيمكن القول انه لم يخرج من تلك الدائرة الضيقة في مخاطبة الرأي العام، ويمكن ملاحظة ان القضايا التي تضمنها الخطاب السياسي للقائمة الكردستانية اختزلت أيضاً في مواضيع أهمها أحقيتها في كركوك وضمها إلى الإقليم، وحدود كردستان (المناطق المتنازع عليها)، والفدرالية القائمة على

---

(387) ميثم الجنابي، الخطاب القومي الكردي والهوية العراقية، مجلة ميزوبوتاميا، العدد 10، (بغداد، مركز دراسات الامة العراقية، تشرين الاول/2006)، ص 28. وكذلك انظر: ميثم الجنابي، الخطاب القومي الكردي في العراق: الهمّ الكردي والهمّ العراقي الحوار المتمدن - العدد: 1289 - 2005 / 8 / 17.

(388) حامد الحمداني، حوار مجلة لفين الكردية مع المؤرخ حامد الحمداني، الحوار المتمدن ، العدد 3077،28/ 7/ 2010، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع:

www.ahewar.org

أساس عرقي وقومي بوصفها هدفا مركزيا، مأساة حلبجة ... وغيرها من المواضيع والقضايا ذات النظرة الكردية الضيقة والخالية من البعد الوطني العراقي [389].

وفي الوقت الذي تمت فيه – وكما سنبين في المبحث الآتي - تعبئة الجماهير العربية في المناطق العربية من العراق على أسس طائفية مذهبية، لجأت الأحزاب الكردية (التحالف الكردستاني) إلى أسلوب التعبئة القومية والعرقية بخطاب سياسي حمل الإشارة إلى احتمالية عودة النظام القمعي التعسفي وتخويف الرأي العام الكردي من ذلك، هو خطاب كان له من الأثر البالغ على استمالة الرأي العام في الانتخابات [390].

وعن طريق قراءة البرامج الانتخابية يمكن القول أن الخطاب السياسي لقائمة التحالف الكردستاني يعول كثيرا على التاريخ النضالي للحزبين الرئيسين في التحالف (حدك) و (أوك)، ويمجد دور هذين الحزبين وقيادتيهما في النجاح في الوصول إلى ماهو عليه الإقليم الآن، فهو خطاب ينطلق من رمزية التركيز على المنجزات التي حققها هذين الحزبين والتبشير بالمستقبل القريب الزاهر.

ثالثا: الشعار السياسي

وبالنسبة للشعارات السياسية التي يرفعها (التحالف الكردستاني) فيمكن تتبعها من خلال قراءة في شعارات كل من المكونين الرئيسين في التحالف (حدك واوك) وكالاتي:

(389) ميثم الجنابي، العراق والمستقبل، م. س. ذ، ص84 .

(390) جواد كاظم كطان, خطاب المعارضة في الاحزاب السياسية بعد احداث 2003، المستقبل العراقي، العدد15، (بغداد، مركز العراق للابحاث، 2008)، ص 42.

1. الحزب الديمقراطي الكردستاني:

إن الحزب يؤمن بمجموعة أهداف يسعى إلى تحقيقها وفي مقدمتها حق الكرد في تقرير مصيرهم والتمتع بكافة حقوقهم، وهو يسعى إلى إقامة حكم ديمقراطي في العراق يضمن لكردستان التمتع بنظام الفدرالية وللأقليات الدينية والعرقية خصوصيتها ، وهذا الموقف أوجزه الحزب في شعار (الديمقراطية للعراق والفدرالية لكردستان) الذي لم يأتِ من فراغ بل استند إلى مراحل صراع نشاط سياسي وعسكري امتدت لعقود، إذ انه في الأصل تحويرا لشعار (الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان)، والحزب يتابع ويرصد متطلبات المرحلة الراهنة ويحلل توجهات القوى الأخرى، ولايتجاهل شعاراتها ، إلا أن ذلك لا يعني انجراره خلفها وتقليده لها، بل يقيمها بمنظار مؤطر بأهداف وثوابت الحزب، لطرح شعارات تنسجم مع متطلبات المرحلة وتصب في مسار أهداف الحزب[391]. وللاطلاع على الشعارات التي يرفعها الحزب ونسبة كل منها من مجموع الشعارات انظر الجدول رقم (3).

المحور	الشعار	العدد	النسبة
الفيدرالية	• الشعب الكوردي يرى بان الفدرالية هي الحل الامثل لقضيته • الديمقراطية للعراق والفدرالية لكردستان • نريد فدرالية سياسية بمعناها الجغرافي والقومي • الفدرالية قائمة على الحقائق القومية والتاريخية والجغرافية • مارسنا الفدرالية 12 عاماً وحققنا نجاحات كبيرة في عدة مجالات • نحو فدرالية اتحادية • النظام الفدرالي الصيغة الانسب لحكم العراق	11	%20

(391) علاء مصطفى داخل، الشعار السياسي: دراسة تحليلية لشعارات الاحزاب العراقية...، م. س. ذ.، ص ص 234 – 235.

	• الفدرالية تعني توزيع الصلاحيات بين المركز والاقليم • الفدرالية هي الممارسة العصرية والحضارية لحكم الدولة الواحدة ذات الاقليات المتباعدة • اقرار حق الشعب الكوردي في الفدرالية • دعاة رفض الفدرالية يريدون اعادة عجلة التاريخ الى الوراء وفرض الظلام على الكرد		
ازالة الاضرار وتعويض المتضررين	• نطالب بتعويضات لجميع الضحايا والمتضررين من حملات الابادة الجماعية • اعادة كافة المرحلين والمهجرين واعادة بناء قراهم واماكن سكناهم • نعمل على اعادة الكورد الفيليين واعادة الجنسية العراقية لهم وارجاع ممتلكاتهم المصادرة • نعمل على ازالة اثار التعريب عن كركوك واعادتها الى حقيقتها • نرفض اساليب تغيير هوية كركوك ونعمل على اعادة العوائل المرحلة وتعويضها	6	%10.90
الاشادة بالشخصيات	• نناضل على هدي وكفاح البارزاني الخالد • البارزاني الخالد رمز الامة الكوردية وعنوان ثورتها • البارزاني الخالد .. تاريخ يزخر بالعطاء والتضحيات من اجل قضايا الكرد العادلة • البارزاني الخالد عنوان ثورة وتاريخ امة ناضلت لاجل اثبات وجودها وانتزاع حقوقها • تحية لذكرى البارزاني الخالد وشهداء كردستان	5	%9.09
الوحدة الوطنية	• نطالب بحقوقنا داخل اطار الجمهورية العراقية الاتحادية • نحرص على الحفاظ على الاخوة الكوردية العربية • نصر على البقاء في العراق الموحد القائم على اسس فدرالية • نطالب بحقوقنا داخل اطار الجمهورية العراقية الاتحادية	4	%7.27
الاشادة بالحزب	• الحزب الوطني الديمقراطي حزب ديمقراطي تقدمي جماهيري يناضل من اجل تحقي طموحات الامة الكوردية • البارتي رائد النهضة الكوردية ومفجر ثورتها • 58 عام من النضال والتضحيات	4	%7.27

	• البارتي تاريخ حافل بالتضحيات والعطاء لاجل تحقيق حلم الشعب الكوردي.		
الديمقراطية	• الديمقراطية تعني السماح لجميع ابناء الشعب في حكم بلادهم • الممارسة الديمقراطية تسمح للاقليات باختيار شكل العلاقة التي تربطها بالمركز • نلتزم بالديمقراطية هدفاً ومنهجاً ووسيلة	3	%5.45
نظام الحكم	• حكومة برلمانية فدرالية اتحادية • النظام الفدرالي الصيغة الانسب لحكم العراق • عراقا ديمقراطيا برلمانيا فدراليا	3	%5.45
النظام السابق	• الغاء كافة القرارات والقوانين الجائرة للنظام البائد وازالة اثارها • النظام الدكتاتوري مجرد من الانسانية والقيم والاخلاق • يجب محاكمة اركان النظام الدكتاتوري على ما ارتكبوه بحق الكورد من جرائم	3	%5.45
المقابر الجماعية	• ندعو الى حملة وطنية للكشف عن عشرات الالوف من الكورد الذين دفنوا في مقابر جماعية • المقابر الجماعية تأكيد على همجية النظام عنصريته وائفيته • النظام اراد ابادة الكورد بالاسلحة الكيمياوية والانفال والمقابر الجماعية	3	%5.45
الدين	• نشر مبدأ التسامح الديني بين مكونات الشعب • المرجعية الدينية في النجف الاشرف ساندت الكورد وايدت مطالبهم العادلة • علاقتنا بالمرجعية عميقة ونسعى الى ادامتها وتمتينها	3	%5.45
التعددية	• احترام التعددية السياسية والقومية والمذهبية لجميع ابناء الشعب • ترسيخ ونشر مبدأ قبول الاخر والتسامح الديني والسياسي	2	%3.63
البعث	• البعث كفر شوفيني وعنصري يؤمن بأبادة وسحق معارضيه • عاصرنا البعث في مرحلتين ولم نجني سوى العناء والعدر والدمار	2	%3.63
القوات الاجنبية في العراق	• ايدنا قوات التحالف وعملنا معها لاسقاط الدكتاتورية • قوات التحالف قوات صديقة ساعدتنا على اسقاط النظام وتحرير العراق من بطشه	2	%3.63

المرأة	• المرأة نصف المجتمع ويجب ان تضطلع بدورها في جميع مجالات الحياة • نعمل على تمكين المرأة من التمتع بحقوقها السياسية والاجتماعية والثقافية.	2	%3.63
	المجموع	55	%100

الجدول رقم (3)

يبين شعارات الحزب الديمقراطي الكردستاني. المصدر: علاء مصطفى داخل، الشعار السياسي: دراسة تحليلية لشعارات الأحزاب العرقية..، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإعلام، جامعة بغداد، 2006، ص ص 281-283.

2. الاتحاد الوطني الكردستاني (حدك) :

يتبنى الحزب الفكر الاشتراكي الديمقراطي كمذهب له مع احتفاظه بخصوصيته المستمدة من بيئته الاجتماعية، فانه يضع شعارات (السلام) و (الديمقراطية) و (حقوق الإنسان) و (حق تقرير المصير) كأهداف له وهوية تميزه وتعرفه للجماهير ، ويرى فيها ضمان لحل جميع مشاكل المجتمع وأزماته، ولذا عندما يطرح شعار (الفدرالية لكردستان) و(الديمقراطية للعراق) فإنها تمثل انعكاساً لشعاري الديمقراطية وحق تقرير المصير. والفدرالية اتحاد اختياري يضمن حقوق الكرد ويعزز وحدة العراق ويحقق المساواة بين مكونات النسيج العراقي (الفدرالية توحد ولا تفرق) و (الفدرالية تقوي الوحدة الوطنية)، وهكذا يربط الحزب بين متطلبات المرحلة ومستجداتها وثوابت الحزب التي يسعى ويناضل لتحقيقها، مع الأخذ بالاعتبار مدى إمكانية تحقيق الشعار، بما في ذلك من اثر على إثبات مصداقية الحزب على الصعيد الجماهيري ولما يقدمه من إثبات على صحة

توجهات الحزب وسلامة برامجه وتطبيق الشعار وتحققه يعني صواب النظرية [392]. انظر الجدول رقم (4).

المحور	الشعار	العدد	النسبة
الفيدرالية	• اقرار وترسيخ الفدرالية كافضل نمط لحق تقرير شعب كردستان ضمن عراق ديمقراطي برلمانني موحد • الفدرالية تعني عدم عودة الدكتاتورية • الفدرالية توحيدية وليست تقسيمية • برفضهم للفدرالية يريدون غصب مكاسبنا وسلب حقوقنا • كردستان فدرالية عملاقة ولامجال لمناطحتها • الفدرالية لكردستان • الفدرالية تقوي الوحدة الوطنية ولاتضعفها • الفدرالية توحد ولا تفرق • الفدرالية ظهرت في التاريخ لتوحيد الاقاليم المتعددة والمختلفة للامة الواحدة • الفدرالية احسن واصوب حل للعلاقة مع الحكومة المركزية.	10	%17.25
ازالة الاضرار وتعويض المتضررين	• اعادة الحقوق والممتلكات المصادرة واعادة الجنسية العراقية لمن صودرت منهم. • ضرورة الاسراع في اعادة المهجرين من كركوك الى مدنهم وقراهم وتعويضهم عما لحق بهم من اضطهاد وقمع	6	10.71

(392) علاء مصطفى داخل، الشعار السياسي: دراسة تحليلية لشعارات الاحزاب العراقية...، م. س. ذ، ص ص 236-237.

	● رعاية عوائل الشهداء وترسيخ قيم التضحية في المجتمع ● نعمل من اجل تعويض المتضررين من جراء السياسات الدكتاتورية للنظام البائد ● اعادة المفصولين السياسيين وتعويضهم واجب وطني وانساني ● ازالة اثار التهجير والتعريب مطلب بحاجة الى التنفيذ السريع		
الوحدة الوطنية	● نتمسك بالوحدة الوطنية القائمة على اسس ديمقراطية فدرالية ● نسعى الى دولة اتحادية ترسخ الشراكة الوطنية ونرفض تقسيم العراق ● الشعب الكردي يفضل البقاء ضمن العراق الديمقراطي الموحد ويرفض الانفصال ● تآخي عربي - كردي واخوة صادقة بين جميع قوميات العراق ● واخوة صادقة بين جميع قوميات العراق	5	8.92
النظام السابق	● صدام حسين وعلي كيمياوي مجرمان كبيران ارتكبا جرائم هزت ضمير الانسانية ● الانفال وحرب الابادة ضد الاكراد والشيعة جرائم لاتغفر ● التخلص من بقايا سياسات النظام العنصري والدموي المخلوع على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية ● ستبقى ذكرى جرائم الدكتاتورية في حلبجة والانفال	4	%7.14

	خالدة في ذاكرة الشعب		
البعث	● الموت للجلاوزة البعثيين العنصريين ● البعث فكر عنصري وشوفيني لايؤمن بوجود القوميات الاخرى ● فكر البعث لاينسجم مع مبادئ العراق الجديد ● نعم لمحاكمة البعثيين على ما ارتكبوه من جرائم ابادة جماعية	4	%7.14
الاشادة بالحزب	● قربنا الاف الشهداء والقرابين على طريق الظفر والانتصار ● الاتحاد مدرسة فكرية ونضالية في الاسلوب والممارسة ● كان للاتحاد شرف المشاركة في الاطاحة بالدكتاتورية ومحاربة الارهاب والمشاركة في مجلس الحكم ● المجد والخلود لشهداء الاتحاد الوطني الكردستاني وعموم شهداء كردستان العراق	4	%7.14
الاشادة بالشخصيات	● جلال الطالباني اثبتت التجارب قدرته على تقريب وجهات النظر وتوحيد القوى المعارضة من اجل امال الشعب ● مام جلال امل كردستان في تحقيق الفدرالية والديمقراطية ● جلال الطالباني رجل صقلته التجارب وسنوات الكفاح ● مام جلال .. نضال وتضحيات من اجل المبادئ والاهداف	4	%7.14
نظام الحكم	● نظام ديمقراطي فيدرالي اتحادي تشترك فيه جميع مكونات الشعب ● نظام ديمقراطي اتحادي يستند الى دستور دائم ويحترم	3	%5.35

	حقوق الانسان ● النظام الاتحادي يناسب العراق المتنوع المكونات والتضاريس والمناخ		
المقابر الجماعية	● المقابر الجماعية جريمة لم يشهد لها التاريخ مثيل ● 182 ألف بريء من الكرد دفنوا احياء في صحاري الجنوب ● البحث عن المقابر الجماعية واستخراج رفاة الشهداء واجب انساني على المجتمع الدولي والمنظمات الانسانية المشاركة فيه	3	%5.35
الدين	● الاسلام هو ديننا ولكننا لانرغب بالعيش في حكومة اسلامية ● نؤمن بحرية الاديان وتنوع المذاهب وعدم المساس بالطقوس والشعار الدينية ● مرجعية السيد محسن الحكيم مرجعية وطنية ايدت نضال الكرد وساندته ووقفت بالضد من سياسات الانظمة القمعية ضدنا	3	%5.35
المرأة	● طيلة 12 عام عملنا على اعطاء المرأة دور بارز يمكنها من الاسهام في المجتمع ● اطلاقات طاقات المرأة لبناء عراق الغد	2	%3.57
الارهاب	● اعداء العراق هم البقية الباقية من الصداميين والجماعات الارهابية ● العصابات الارهابية المجرمة القادمة من خارج الحدود تريد تدمير العراق واثارة الفتن الطائفية	2	%3.57
التعددية	● نظام تعددي يفصل بين السلطات الثلاث ● النظام التعددي يناسب تنوع العراق واختلاف اطيافه	2	%3.57

القوات الاجنبية في العراق	• تواجد الحلفاء ضروري للمساعدة في تشكيل الحكومة واعادة اعمار العراق	1	%1.78
	المجموع	56	%100

الجدول رقم (4)

يبين شعارات الاتحاد الوطني الكردستاني. المصدر: علاء مصطفى داخل، الشعار السياسي: دراسة تحليلية لشعارات الاحزاب العرقية..، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاعلام، جامعة بغداد، 2006، ص ص 285-286.

وبذلك فإن ما يمكن ملاحظته عند الإطلاع على الجدولين (3) و (4)، أن شعارات الحزبين (حدك) و (أوك) تتقارب نسبيا في كثير من المحاور، كما ويلاحظ أن الشعارات السياسية المتعلقة بمحوري (الفدرالية) و (إزالة الأضرار وتعويض المتضررين) تأخذ أعلى نسبة من مجموع الشعارات، وذلك ربما نتيجة إدراك الحزبين الكرديين (حدك و أوك) أهمية هذين المحورين بالنسبة للرأي العام الكردي، لذا يستخدمان أسلوب التكرار والتكثيف في طرح مثل تلك الشعارات، بغية كسب الرأي العام إلى جانبيهما بشكل اكبر.

وعموماً يميل (أوك) ميلاً كبيراً إلى استخدام اللون الأخضر لما فيه من جمالية وجاذبية فضلا عن دلالته ورمزيتهن ويمكن القول ان ميل الحزب لاستخدام اللون الأخضر يرجع إلى استخدامه في رسم الشعار الصوري للحزب الذي يستند إلى أرضية خضراء اللون. في حين أن (حدك) يستخدم اللون الأصفر ، لما له من رمزية لدى الأكراد.

المبحث الثالث

التيارات السياسية العلمانية والانتخابات العراقية التشريعية والمحلية

(2010-2005)

تعد الانتخابات من النماذج الواقعية التي يمكن رصد عملية صناعة الرأي العام في إطارها، وكذلك ملاحظة النتائج السياسية للرأي العام باعتبارها تلخص الاتجاهات الأساسية لقواه الفاعلة. "إذ تعتبر الانتخابات وسيلة لاستفتاء الرأي العام، سواء كانت هذه الانتخابات رئاسية أم تشريعية أم محلية وذلك لأنها إذا كانت تنصب على اختيار الأشخاص فإنها في الوقت نفسه تعني بالبرامج والسياسات التي يعرضها المرشحون" [393]، فهي عملية اختيار السلطة التشريعية على المستوى القومي المحلي، وهي لغة العصر، إذ تعرفها كافة الدول والأنظمة السياسية. ورغم أن المؤسسة التشريعية تتخذ أشكالا متنوعة، وتمارس أدواراً مختلفة، إلا أنها تبقى تلك المؤسسة التي تترجمها طبيعة علاقات القوى المجتمعية وكذلك علاقتها بنظام القيم المجتمعية، والأمر نفسه ينطبق على المجالس المحلية. وعلى الرغم من الأهمية البالغة التي يتمتع بها الرأي العام إلا انه ليس لغزًا غير قابل للمعرفة، بل هو ظاهرة قابلة للدراسة والتحقيق والتكهن بمختلف جوانبها، ولهذا السبب نشاهد أن لهذه الظاهرة موقعا خاصا في الدراسات الحديثة وخاصة تلك التي تتناول قضايا الإعلام ووسائل الاتصالات . فالرأي العام هو محصلة تداخل وتشابك الاتجاهات المختلفة في المجتمع القائم على أساس التفاهم والتنافس، وتتجلى بأروع صورها عن طريق الانتخابات. إذ يعد التصويت في الانتخابات من أكثر أشكال أنشطة

(393) نقلا عن صادق الاسود، الرأي العام : ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية، م. س. ذ. ، ص162.

المواطن وضوحاً، و الفترة الانتخابية هي الفترة التي تنشط فيها الأحزاب والتيارات السياسية في كسب الجماهير الغفيرة وصناعة الرأي العام[394]. ويقوم بحثنا هذا على قياس الرأي العام بواسطة الانتخابات التي جرت في العراق على مدى السنوات (2005-2010) في ضوء ما أتيح منها من دراسات، وكذلك في ضوء معايشتنا لها ولظروفها المختلفة، "إذ أن معالجة قضايا الرأي العام تقتضي أن تكون الدراسة لقضايا معاشة وقت إجراء الدراسة" [395]. وقد شهد العراق في الفترة من (2005-2010) أربعة انتخابات شاركت فيها قوى علمانية وأخرى دينية، الأولى جرت في كانون الثاني 2005، التي فيها تم انتخاب جمعية وطنية وفي نهاية العام نفسه جرت الانتخابات الثانية في كانون الأول 2005، التي تم فيها انتخاب مجلس النواب العراقي، وفي عام 2009 جرت الانتخابات المحلية ل (14) محافظة في محافظات العراق (عدا إقليم كردستان وكركوك) ، وفي عام 2010 جرت الانتخابات التشريعية الثالثة، وهي الانتخابات الرابعة عام 2005، وبموجب ذلك تناولنا في هذا المبحث الانتخابات العراقية في أربعة مطالب.

<u>المطلب الأول</u>: انتخابات الجمعية الوطنية(كانون الثاني/يناير 2005)

<u>المطلب الثاني</u>: انتخابات مجلس النواب (15 كانون الأول 2005)

<u>المطلب الثالث</u>: انتخابات المحافظات العراقية (المحلية) 2009

<u>المطلب الرابع</u>: الانتخابات البرلمانية (التشريعية) 2010

(394) للمزيد انظر : رسل جيه . دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية: الرأي العام والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية وفرنسا، ترجمة احمد يعقوب المجدوبة، ط1، (عمان، دار البشير، 1996)، ص54.

(395) حامد عبد الماجد قويسي ، دراسات في الرأي العام : مقاربة سياسية ، م. س. ذ. ، ص 333 .

المطلب الأول

انتخابات الجمعية الوطنية(كانون الثاني/يناير 2005)

صدر قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في 8/ آذار/ 2004، الذي تضمن جملة من التواريخ كانت بمثابة جداول زمنية تمر عن طريقها العملية السياسية في العراق . كان من بينها تسليم السيادة لحكومة عراقية مؤقتة في 30/ حزيران/ 2004، وحل سلطة الائتلاف المؤقتة وإجراء انتخابات الجمعية الوطنية [396].

وبحسب الجدول الزمني أجريت انتخابات عامة في 30/ كانون الثاني لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية [*]. وبالرغم من أن تلك الانتخابات تعد الأولى في العراق منذ العام 1980 (تاريخ انتخاب أول مجلس وطني في العهد الجمهوري) والتي تطابق ممارستها مع المعايير الدولية، إلا أن من أولى الصعاب التي واجهت العراقيين لخوض هذه الانتخابات تكمن في التزام العراقيين بالهوية الموحدة لهم، فهي عنوان الأمة وعماد شعورها بذاتها ومستودع المواطنة وحصنها، ومعضلة أخرى وقفت بوجه خوض العراقيين لاستحقاقهم الانتخابي، تلك التي تنصب على أن الأطر السياسية او الجموع لم

---

(396) وللمزيد والاستفاضة حول تسلسل العملية السياسية في العراق ينظر: سعد الدين ابراهيم وآخرون، الملل والنحل والأعراق، التقرير السنوي الثامن، (القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، 2005)، ص ص 210 – 216.

(*) جرت في الثلاثين من كانون الثاني/ يناير 2005 انتخابات الجمعية الوطنية العراقية بالاضافة الى انتخاب اعضاء المجالس البلدية (المحلية) واعضاء برلمان اقليم كردستان في المحافظات (دهوك، السليمانية، اربيل). المؤلف

يطمئنها بعد إلى المراد من الانتخابات، او التبشير ليلاً ونهاراً بالديمقراطية دون توعية لحدودها وأصولها وشروطها وواجباتها، حتى بدا الراصد للواقع السياسي العراقي أن الخلاف الجاري عراقيا يدور حول الديمقراطية كنظرية وليس كنظام [397] .

ومن اجل المباشرة بالعملية الانتخابية اتخذت عدة خطوات أهمها تأسيس (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) في العراق بالقانون رقم (92) في 31/ايار/2004 لتكون السلطة الانتخابية الوحيدة في العراق، كما وتم إصدار قانون الأحزاب والكيانات السياسية المرقم (97) في 2004/6/15[398] . وقد تم إجراء هذه الانتخابات وفق النظام الانتخابي الذي اقره مجلس الحكم بموجب قرار رقم (87) لسنة 2004، والذي نص على أن يكون العراق دائرة انتخابية واحدة واعتماد نظام التمثيل النسبي وطريقة التصويت بالقائمة المغلقة [399]، والتي هي في رأي كتاب وباحثين في علم السياسة اقل ديمقراطية [*] .

(397) منعم صاحي العمار، العراق واستحقاقات المصير المقبل: دراسة في مقتضيات التهيئة لانتخابات يناير 2005 ، ط1، (بغداد، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، 2004) ، ص ص 99-100.

(398) رياض عزيز هادي، البرلمان في العراق: دراسة الموقع وتأملات في المستقبل، (بغداد، دون مكان طبع، 2005)، ص19.

(399) ابراهيم خليل العلاف، الخارطة السياسية العراقية وانتخابات عام 2005: ملاحظات ومؤشرات، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، 2005) ، ص 19.

(*) يرى البعض ان اعتماد القائمة المغلقة جاء مدفوعا بقسمين من الدوافع، قسم يتعلق بالشأن العراقي والذي يتمثل برغبة الاحزاب العراقية المهيمنة على مقدرات العملية السياسية بعد العام 2003 في عدم ضياع فرصتها الانتخابية، لاسيما وإنها هي التي توظف المقدرات السياسية والحكومية والاعلامية والمالية لصالحها. والقسم الثاني هو الدافع الامريكي الذي ينطلق من رغبة الولايات المتحدة الامريكية في ايجاد نمط من التوازنات او التوافقات الحزبية لمنع وجود صوت موحد ضد الولايات المتحدة ووجودها في العراق. المصدر: عبد الجبار احمد عبدالله، المعادلات في اشكالية الانتخابات العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد 35، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، تموز كانون الثاني/ 2007)، ص 92

وقد شاركت التيارات السياسية المختلفة، الدينية والعلمانية، في انتخابات الجمعية الوطنية، في حين قاطعتها قوى سياسية أخرى. ومن ابرز القوى السياسية المشاركة في الانتخابات والتي تمثل التيار العلماني، نجد أن القائمة العراقية والتي تضم (حركة الوفاق الوطني) برئاسة (أياد علاوي) كمكون أساس فيها هي الممثل الأبرز للتيار الليبرالي، في حين أن التحالف الكردستاني والذي يضم الحزبين الكرديين الرئيسين (حدك و أوك) إلى جانب أحزاب كردية أخرى هي الممثل عن التيار القومي الكردي، مع مقاطعة شبه مطلقة للأحزاب القومية العربية. ومثلت (قائمة اتحاد الشعب) بقيادة الحزب الشيوعي العراقي التيار الاشتراكي في هذه الانتخابات وبالنسبة لقوى التيار الديني الإسلامي، والذي بات منقسما مذهبيا بين التيار السياسي الإسلامي الشيعي ونظيره السني، فقد مثل الأول (الائتلاف العراقي الموحد) وهو بالرغم من احتواءه لمكونات الشعب العراقي، إلا أن السمة العامة له ظلت إسلامية شيعية [400]. في حين أعلن الثاني، والذي يمثله الحزب الإسلامي العراقي وهيئة علماء المسلمين، مقاطعته للانتخابات[401]. وفيما يأتي إشارة إلى التيارات السياسية العلمانية (الليبرالي والاشتراكي والقومي) والنتائج التي حصلت عليها في مجال صناعة الرأي العام العراقي في هذه الانتخابات.

1- التيار الليبرالي :-

ضمت (القائمة العراقية) مجموعة من التنظيمات والهيئات والحركات السياسية التي تطرح نفسها كأحزاب علمانية وطنية بديلة عن الواقع الطائفي الذي تحمله الأحزاب

(400) عبد الجبار احمد عبد الله، المعادلة في اشكالية الانتخابات العراقية، م. س. ذ. ، ص 196

(401) انظر: جريدة البصائر، العدد 66، 10/ 11/ 2004 .

الدينية في العراق، ويرأسها (أياد علاوي) وابرز الشخصيات السياسية ذات التوجهات غير الطائفية. ومن أهم هذه التنظيمات المنضوية تحت القائمة العراقية: حركة الوفاق الوطني/ أياد علاوي، التجمع الجمهوري العراقي/ سعد عصام الجنابي، تجمع الديمقراطيين المستقلين/ عدنان الباجه جي، الحزب ألقاسمي الديمقراطي/ قاسم امين الجنابي، عراقيون/ غازي عجيل الياور، الهيئة العراقية المستقلة/ فلاح النقيب، حركة الوفاق للعراق/ الشيخ حسين الشعلان وشيوخ التركمان، التحالف الوطني لقبائل العراق الأحرار/ أياد جمال الدين، تجمع الفرات الأوسط/ حاكم خزعل خشان، الحركة الاشتراكية العربية والحزب الوطني الديمقراطي[402]. وقد بلغ مجموع المرشحين على القائمة (222) مرشحا[403]. ورغم وجود رجل الدين الشيعي السيد (حسين الصدر) عميد أسرة آل الصدر (والذي تبرئ منه السيد مقتدى الصدر)، والسيد (أياد جمال الدين) في القائمة، إلا أن الطابع العلماني الليبرالي غلب عليها وأضحت من القوائم المنافسة والقوية على الصعيد الانتخابي، ومصدر قوتها هذا يأتي من تلك الشخصيات التي ضمتها القائمة من أعضاء في مجلس الحكم ووزراء سابقين، ومن رجال العشائر المعروفة [404]. وقد حصلت القائمة العراقية، والتي كان من المتوقع أن تنافس الائتلاف العراقي الموحد ذو

---

(402) اسعد عبد الوهاب عبد الكريم، الأحزاب السياسية في العراق، م. س. ذ. ، ص ص 213-214.

(403) التقرير الاستراتيجي العربي (2004 - 2005) ، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005) ، ص 347.

(404) أنور سعيد الحيدري، الأحزاب العراقية المشاركة في الانتخابات: الظروف والمواقف والدوافع، مجلة آراء، العدد 5، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث ، يناير/2005) ، ص 29.

التوجه الإسلامي، على 40 مقعدا في الجمعية الوطنية بعد أن حصلت (1,168,943) صوتا، أي ما نسبته (14,5%) [405].

2- التيار الاشتراكي :-

تعد قائمة (اتحاد الشعب) الممثل الأبرز للتيار الاشتراكي في هذه الانتخابات، وهي قائمة ائتلافية تضم الحزب الشيوعي العراقي كمكون رئيس فيها، إلى جانب تنظيمات وشخصيات أخرى. وترأس القائمة (حميد مجيد موسى) الأمين العام للحزب الشيوعي والى جانبه (مفيد الجزائري) عضو المكتب السياسي للحزب، وقدمت القائمة (275) مرشحا، وهي من القوائم القليلة التي قدمت مرشحين بعدد مقاعد البرلمان، واتخذت من شعار الجمهورية العراقية الأول شعارا لها [406]. وهذا يعني أن الحزب الشيوعي العراقي راهن على تاريخه النضالي الطويل في مخاطبة الرأي العام العراقي. وقد حصلت قائمة (اتحاد الشعب) على مقعدين فقط اي (69,920) صوت فقط [407].

3- التيار القومي :-

شهدت السنوات التالية للاحتلال الأمريكي، (وكما وضحنا سابقاً)، تراجع كبير للتيار القومي العربي، حيث أن جزءاً من قوى هذا التيار شاركت في العملية السياسية [*]،

(405) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع :-
www.ieciraq.orq

(406) انور سعيد الحيدري، الأحزاب العراقية المشاركة في الانتخابات... ، م. س. ذ. ، ص 13.

(407) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع :-
www.ieciraq.orq

(*) شاركت الحركة الاشتراكية العربية بزعامة (عبدالإله النصراوي) في الانتخابات العراقية ضمن القائمة العراقية الوطنية . والحركة الاشتراكية العربية هي جناح منشق عن الحزب العربي الاشتراكي تقوم على الدعاية للاشتراكية العربية وتمجيد الناصرية تأسست في 3 اب/ 1965. المصدر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، م. س. ذ. ، ص304.

ولم تحظَ بنتائج في مجال صناعة الرأي العام. في حين أن التيار القومي الكردي دخل الانتخابات باسم (التحالف الكردستاني) ومنذ البداية رفضت القوى الكردية الرئيسة الدخول في ائتلافات وطنية لأسباب عديدة أبرزها، أن تلك القوى تسعى للحفاظ على هويتها القومية، كما أن صيغة الائتلافات الوطنية أصبحت غير محبذة خاصة بعد تجربتي مجلس الحكم والحكومة المؤقتة، فضلا عن أن الانتخابات التشريعية مهمتها الأساسية وضع دستور دائم للبلاد، وللأكراد في هذا الشأن رؤية تتقاطع ورؤية التنظيمات السياسية الأخرى [408] . وقد ضم (التحالف الكردستاني) إلى جانب (حدك و أوك) كل من الاتحاد الإسلامي الكردستاني والحزب الشيوعي الكردستاني وحزب الاتحاد القومي الديمقراطي الكردستاني والحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني وحزب كادحي كردستان وحركة فلاحي ومضطهدي كردستان وحزب بين النهرين الديمقراطي وحزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني والحزب الوطني الآشوري، وبلغ عدد مرشحي القائمة (166) مرشحا أبرزهم (جلال الطالباني وروز شاويس وبرهم صالح ومحمود عثمان)، وبالرغم من انضمام قوى وتنظيمات سياسية إسلامية كردية إلى التحالف، إلا انه بقي يحتفظ بطابعه ألاثني-العلماني كنتيجة لسيطرة الحزبين (حدك و أوك) على هذا التحالف[409] ، كما وان هذا التحالف جاء بهدف من الحزبين في عدم تشتيت الرأي العام الكردي مع ضمان سيطرتها على البرلمان الوطني الإقليمي في ظل نظام من القائمة المغلقة تندرج فيها أسماء

---

(408) انور سعيد الحيدري، الاحزاب العراقية المشاركة في الانتخابات ... ، م. س. ذ. ، ص 130 .

(409) المصدر نفسه .

الحزبين الرئيسين في البداية [410]. وقد حصل (التحالف الكردستاني) على (57) مقعدا بعد أن حصد (2,175,551) صوتا [411]. وان هذه النسبة إذا ما قيست على إقليم كردستان، فهو فوز بنسبة 100% الكرد مع أغلبية مطلقة للعلمانيين (حدك و أوك) بنسبة 89,5% من الأصوات الانتخابية الإقليمية [412]. وهذا إنما يعود لنقاط القوى التي امتاز بها الحزبين الرئيسين، ومن أبرزها : الاستقرار الأمني الذي شهدته كردستان العراق والذي هيأ القيادات السياسية فيه إلى ترتيب الأوضاع الداخلية بين الحزبين وتوحيد مواقفها الخارجية، كما ان الحزبان يمتلكان قاعدة جماهيرية شعبية عريضة استطاع عن طريقها مواجهة النظام السابق وتوظيفها فيما بعد بالشكل الذي يناسب التوجهات السياسية لهما بعد تبوء مناصب قيادية ووزارية وبرلمانية في حكومة الإقليم وحكومة المركز [413]. فالحزبان الرئيسيان (حدك و أوك) هما من أحزاب السلطة او (أحزاب الحكومة)، وقد وظفوا المقدرات السياسية لتلك السلطة في كسب الرأي العام الكردي بخطاب فدرالي، وهو الحلم الذي بات حقيقة مطلقة ونص عليها الدستور.

وقد أجريت الانتخابات وسط مخاوف من هجمات المسلحين، إذ أطلق تنظيم القاعدة في العراق بقيادة (أبو مصعب ألزرقاوي) تحذيرات من المشاركة في الانتخابات،

(410) مايكل م. عنتر، مستقبل الكرد في العراق بعد انتخابات ك2 / يناير 2005، في : مجموعة مؤلفين، الاثنية والدولة: الاكراد في العراق وايران وتركيا، م. س. ذ. ، ص ص 410- 411.

(411) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع: www.iecirq.orq

(412) المصدر نفسه.

(413) عامر كامل احمد، قراءة مقارنة في الانتخابات العراقية، في : مجموعة مؤلفين، قراءة في الانتخابات العراقية، الملف السياسي العدد 21، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2006) ، ص 12

وعدَّ المشاركين فيها أهداف مشروعة [414]. إلا أن نسبة المشاركة كانت زهاء (8,5) مليون عراقي من مجموعة (14,379,169) ناخب، أي ما نسبته (58%) من مجموع الناخبين [415]. وما يؤخذ على هذه المشاركة أنها كانت مشاركة مناطقية لم تعبر عن الوزن الحقيقي للرأي العام العراقي، إذ شهدت هذه الانتخابات ارتفاع نسبة الإقبال على صناديق الاقتراع في المناطق الشيعية (جنوب ووسط العراق) والمناطق الكردية (إقليم كردستان العراق) ، إذ بلغت في الجنوب والوسط 80% وفي الإقليم الكردي 90% في حين سجلت أدنى نسبة في المشاركة في محافظة الانبار (2%) وفي الموصل (17%) اغلبها إن لم نقل جلها من الأكراد، وفي صلاح الدين (25%) [416]. وهذا يعني أن المحافظات ذات الأغلبية السنية لم تشارك في الانتخابات ، متأثرا الرأي العام فيها إما بتهديدات الجماعات المسلحة او بدعوات القوى السياسية الداعية إلى مقاطعة تلك الانتخابات، في حين أن المناطق الشمالية والجنوب والوسط سجلت نسبة مشاركة كبيرة، وبذلك أضحت الطائفية مقننة من خلال نتائج الانتخابات، فقد أدلى الناخبون بأصواتهم إما شيعة او أكراد، في حين امتنع اغلب السنة عن التصويت. وان حقيقة هذه النسب المركزة في الشمال والجنوب، وكما يرى (أديب الجادر)، انه في الشمال العراقي كان الأكراد يعيشون عمليا ومنذ أربعة عشرة سنة في كنف دولة مستقلة وأحزاب على امتداد المنطقة الكردية، أما بقية العراق لم تكن هناك أحزاب تنتشر في كل المناطق (العربية) ، إلا انه ما حدث في المحافظات الجنوبية هو أن المباركة التي أبدتها فتوى أصدرها المرجع الديني الأعلى السيد علي السستاني بشرعية خوض

---

(414) جاريث ستانسفيلد، العراق: الشعب والتاريخ والسياسة، ط1، (الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009) ، ص 200.

(415) ابراهيم خليل العلاف، نتائج الانتخابات العراقية: ملاحظات ومؤشرات، متابعات اقليمية، السنة الثانية، العدد(2) ، المجلد(2)، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، آذار/2005) .، ص 3 .

(416) جاريث ستانسفيلد، العراق: الشعب والتاريخ والسياسة، م. س. ذ. ، ص 201 .

الانتخابات وما دون ذلك يعد أمراً مخالفاً للشرع، هو الأمر الذي دفع المواطنين للتوجه وبكثافة إلى صناديق الاقتراع وهو ما رمى بثقله على الرأي العام العراقي في تلك المناطق [417]. وموقف المرجعية هذا نابع من أهمية ما ستنتجه هذه الانتخابات من جمعية وطنية تأخذ على عاتقها وضع دستور جديد ودائم للبلاد [418].

اسم الكتلة او الائتلاف	عدد الأصوات	عدد المقاعد	النسبة المؤوية
الإئتلاف العراقي الموحد	4,075,291	140	% 51
التحالف الكردستاني	2,175,551	75	% 27
القائمة العراقية	1,168,943	40	% 14
قائمة عراقيون	150,680	5	% 1.80
قائمة جبهة تركمان العراق	93,480	3	% 1.09
قائمة الكوادر والنخب المحلية	69,938	3	% 1.09
قائمة اتحاد الشعب الشيوعية	69,920	2	% 0.70
الجماعة الإسلامية الكردستانية	60,592	2	% 0.70
منظمة العمل الاسلامي في العراق(القيادة المركزية)	43,205	2	% 0.70
قائمة التحالف الوطني الديمقراطي	36,795	1	% 0.36
قائمة الرافدين الوطنية (المسيحية)	36,255	1	% 0.36

(417) ندوة : الانتخابات النيابية في العراق (30 كانون الثاني/ يناير 2005) ، مجلة شؤون الاوسط، العدد (118) ، (بيروت، مركز الاهرامات للدراسات الاستراتيجية، ربيع/ 2005) ، ص 15.

(418) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، م. س. ذ. ، ص 179.

قائمة كتلة المصالحة والتحرير	30,796	1	% 0.36
المجموع	8,456,266	275	% 100

جدول رقم (5)

يوضح النتائج التي تمخضت عنها عملية الاقتراع، والذي يظهر فيه فوز القوى الدينية الشيعية في المناطق العربية مكتسحة الساحة السياسية بواقع (140) مقعداً من مجموع (275) مقعد. المصدر:ابراهيم خليل العلاف، الخارطة السياسية العراقية وانتخابات عام 2005 : كملاحظات ومؤشرات، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، 2005) ، ص 19.

ويرى (برنارد لويس) في تفسره لقوة التيار الديني في التأثير في الرأي العام إنما سببه لما تتمتع به الأحزاب والتيارات السياسية الدينية من مميزات ربما تفتقر إليها الأحزاب والتيارات السياسية العلمانية، حيث أن التيار الديني يتكلم أشخاصه لغة اعتاد عليها المسلمون، في حين يستخدم التيار العلماني تعابير وأفكار أكثرها غريبة عن الشارع المسلم، ومن جانب آخر أن القوى الإسلامية تستخدم شبكة واسعة التأثير تلتقي وتتصل بالجوامع وتتكلم من على المنابر في حين ليس للأحزاب العلمانية أي شيء يمكن مقارنته بذلك [(419)].

وسياسيا يمكن القول أن اللاعبين الأساسيين في الساحة السياسية القديمة قد تبدلوا وتبدلت معهم كل التوازنات القديمة في الحياة السياسية التي عرفها العراقيين منذ ما يزيد على نصف قرن، فليس هناك تيار قومي عربي قادر على استقطاب الجماهير التي توزعت أصلاً بين قوى وحركات إسلامية شيعية مشاركة وسنية معارضة نسبياً، وحلت في الخريطة السياسية للعراق الجديد محل القوى القديمة، موجة جماهيرية ذات طابع إسلامي،

(419) برنارد لويس، هل يمكن بناء نظام ديمقراطي في العراق؟ ، صحيفة الصباح العراقية، العدد 619 (4/ آب/ 2005)، ص8.

وكان النصيب الأوفر للأحزاب الإسلامية على اختلاف قومياتهم وتياراتهم المتباينة، سواءً كانوا عرباً أم كرداً أم تركماناً أم شبك، هو الأوفر(420).

وما يؤخذ أيضاً على هذه الانتخابات هو أن الدعاية الانتخابية لها أخذت أبعاداً غير واقعية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان البعض يتخطى الأطروحات الموضوعية لكل عملية ديمقراطية واتصالية- إعلامية متخذا وسائل وأساليب في استمالة الرأي العام بعيدة عن الموضوعية ومتجاهلا الأوضاع السياسية والقانونية والاقتصادية للناخب العراقي، ليس القصد منها سوى شراء الذمم، فقد وزعت بعض من الأحزاب والتيارات السياسية حصصا نفطية على المواطنين، والبعض الآخر وعد بمعالجة المرضى العراقيين في الخارج، فضلاً عن الوعود منها تأمين المساكن العصرية وحل الأزمات الأمنية والصحية وتأمين رحيل القوات الأجنبية وبسط الاستقرار في العراق بمجرد وصوله إلى البرلمان، وغيرها من الوعود التي صدعت الرأي العام العراقي وجعلت البعض منه ينظر إلى العملية الانتخابية وكأنها مسخرة إعلامية وتهريج سياسي، ناهيك عن النعوت السلبية التي أفقدت العملية الانتخابية الكثير من سماتها الموضوعية والعقلانية، مما أدى لاحقاً إلى جعل الغالبية الساحقة من المواطنين الذين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع وهم على أتم الاقتناع بان المصلحة الفئوية تقتضي تقديم الاصطفاف الأثني والطائفي على الاصطفاف السياسي(421).
وتكون الثقافة السياسية بنمطيها الضيق والتقليدي قد حقق انتصاراً كبيراً في هذه

(420) سحر حربي عبد الامير الاسدي، انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية العراقية (30كانون الثاني 2005)، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008، ص 226 .

(421) للمزيد انظر :- حامد عبيد حداد، الأبعاد الاقتصادية في برامج الكتل والأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العراقية، في : مجموعة مؤلفين، قراءة في الانتخابات العراقية، م. س. ذ.، ص 6 . وكذلك انظر: حسين حافظ، قراءة في الانتخابات البرلمانية، المصدر نفسه، ص ص 2-3 .

الانتخابات، من خلال ممارسة سلطات واسعة وضغط كبير على الأفراد وتوجيه إرادتهم عن طريق إجراء آلية من التفاعل الرمزي بين الأفراد من اجل تنميط سلوكهم وتوجيههم نحو العملية الانتخابية باعتبار أن الانتخابات وما يتمخض عنها هو عنوان لانتصار الفئة القبلية والطائفية. وبذلك وضعت خيارات الرأي العام العراقي داخل نسق ضيق إلى ابعد الحدود، وعليه ألا يخرج من إطار هذا النسق في اختياراته، لان ذلك يعد خروجا على الشرع والجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد الناخب. وبهذا اخذ المواطن العراقي ومن ثم الرأي العام العراقي التخلي عن الكثير من قناعاته بل حتى عن بعض ما يحقق مصالحه حتى يستطيع تحقيق توقعات الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها، وبخلاف ذلك يصبح في نظر (جماعته الاجتماعية) غير متماثل مع معاييرها ومنحرفا عنها، وبذلك وقع الفرد تحت ضغط وهيمنة السلطات والرموز الاجتماعية والمتنفذة داخل المجتمع والتي تمارس ضغطها عليه من اجل تحقيق أهدافها، بسبب اعتمادها آليات عمل غيبت الحس الوطني داخل الفرد لتصبح المكونات الفرعية هوية بديلة عن الهوية الوطنية، راسمة له صورة ذهنية مفرغة عن الوطن ومن ثم عن من يشاركونه الوطن من المكونات الأخرى التي لاتقع ضمن النسق الضيق الذي ينتمي إليه [(422)]. وإذا ما اثبت التجربة العريقة للعمل الحزبي في الدول المتقدمة أن الناخب أضحى أكثر دراية وتمييز بين الأحزاب السياسية وفقا لبرامجها السياسية المطروحة- حزب اشتراكي مثلا يدعو إلى تخفيض ساعات العمل وزيادة الأجور وزيادة دعم الدولة للاقتصاد، وحزب ليبرالي يدعو إلى الخصخصة ومنح حرية اكبر للأفراد والرأسمال المال العالمي- إلا أن التشابه الشديد في برامج وشعارات اغلب الأفراد والتيارات السياسية في العراق في ظل هذه الانتخابات ربما هو ما دفع

(422) إسراء علاء الدين نوري، العملية السياسية في العراق: مشاهد التغيير والاستمرار ، م. س. ذ. ، ص 46.

الناخب العراقي إلى الالتزام بالعقيدة الدينية- المذهبية للتعبير عـن رأيـه إمـا بالتصـويت استنادا إلى البعد المذهبي والأثني او العزوف عن المشاركة(423). وهنـاك مـن يـرى أن مـن أهم المسببات الدافعة لتسيير الفكر الديني في الساحة السياسية العراقية هو :- (424)

1- البيئة المجتمعية للواقع العراقي، والذي سمحت بقدر من الاستثمار السياسي لهذه البيئـة عبر توظيف العواطف والمشاعر الدينية كأداة احتواء للواقع وصياغة هويات ذات أصـول دينية.

2- الدعم اللامحدود من قبل المراجع والهيئات الدينيـة للقـوى السياسـية الدينيـة وبالشـكل الذي اصبغ عليها شرعية حقيقية جعل منها الممثـل الشرعـي المعـبر عـن تطلعـات وآمـال الجماعة الاجتماعية الدينية.

3- تحقق الإدراك الأمريكي بضرورة دعم وإسناد التيار الـديني، وهـو توجـه تبنـي منـذ فـترة المعارضة، عن طريق الاقتناع بقـدرة هـذه القـوى عـلى تعبئـة وتحشـيد الواقـع العراقـي واحتواءه.

4- فشل الأحزاب العلمانيـة في تأسيس بنيـة سياسـية متكاملـة، سـواء عـلى مسـتوى الـوعي السياسي أم ضمن تأخير هذا الوعي في مؤسسات وقوى سياسية متماسكة وفاعلة .

5- التشكيك الشعبي بجدوى العمل الحزبي والتجربة المريرة لنظام الحزب الواحد، قد خلـق فجوة فكرية في مسألة إدراك التعددية القائمة في العراق لتحاول ألـلـذود بالهويـة الدينيـة والأحزاب الدينية كمرجع أخير ونهـائي. إذ اظهـر اسـتطلاع أجـراه مركـز العـراق للبحـوث

---

(423) عماد مؤيد، البعد الديني في الخطاب السياسي للاحـزاب العراقيـة، مجلـة المسـتقبل العراقـي، السـنة الرابعة، العدد 15 ، (بغداد، مركز العراق للابحاث، ايلول/2008) ، ص ص 20-26 .

(424) عبد الجبار احمد عبدالـلـه، بعض المعادلات في إشكالية الانتخابات العراقية، م. س. ذ. ، ص 77.

والدراسات الإستراتيجية في سبع مدن عراقية أن (62%) من العراقيين لاينظرون بايجابية إلى الأحزاب القائمة، إما لعدم الثقة او لعدم القدرة على تحديد الموقف [425].

6- رداءة الوضع الأمني فترة الانتخابات، والذي أدى إلى تنامي الشعور الديني واتجاه الناس إلى المساجد وتولي الأئمة والمراجع الدينية القيادة، إذ إن الانتماء او الولاء لهذا الحزب او ذاك يبرز لدى الآخرين الخوف والقلق على مصالح وحقوق فئة مذهبية وعرقية تحمل تسميات يرى أنها تستجيب لهواجسه [426].

ويضاف إلى ذلك، أن سبب توظيف المنظومة الدينية بما تحتويه من رؤى وتصورات جماعية ومخزون عاطفي ومذهبي، كجزء أساسي من الخطاب السياسي إلى تراكمات المرحلة السابقة، إذ أدى النظام السياسي السابق بفعل سياسته الهوجاء والحروب والمصائب والكوارث التي جلبت على الشعب العراقي ... كان قد ادخل هذا الشعب في مأزق من نزيف الدماء والنكبات والحرمان، ومن جانب آخر بسبب الخطوات التي اتخذها النظام السابق ضد مبادئ ومظاهر العلمانية في العراق، اعد المجتمع العراقي واستسهله وهيأه للتأثر والتفاعل مع هيمنة قوى الإسلام السياسي، أي انه هيأ الأرضية المطلوبة وخصبها، وبدلا من أن تضطلع قوى الإسلام السياسي في إضعاف وتهميش النظام العلماني في العراق

---

(425) حسنين توفيق ابراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الامن والاستقرار في الخليج، دراسات عراقية، العدد الاول، (الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للابحاث، 2005)، ص56.

(426) جاسم يونس الحريري، الوحدة الوطنية، مجلة المستقبل العربي، السنة27 ، العدد 305، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز/ 2005) ، ص 57 .

مابعد التحرير، فان النظام السابق كان قد نفذ تلك المهمة بنفسه [427]. وربما النتيجة الأكثر ايجابية في هذه الانتخابات هو ما حصل عليه المرشحات من النساء، فقد ضمت الجمعية (87) شخصية نسويه، وهذا الرقم يشكل أكثر من 25%) من مقاعد الجمعية، وهي النسبة المخصصة للمرأة في الجمعية الوطنية العراقية حسب قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية [428]. وبعد إعلان نتائج الانتخابات بفوز القوى الدينية في المناطق العربية، برزت مواقف الأحزاب العلمانية، إذ أقر الحزب الشيوعي في اجتماع اللجنة المركزية في نيسان 2005 وثيقة تقييم الحملة الانتخابية، أوضح فيها ان النتائج التي تحققت لا تعبر عن الثقل السياسي والنوعي للحزب في المجتمع والحياة السياسية، وأضاف "إن سوء إدارة العملية الانتخابية من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وبتأثير الظروف والعوامل المتداخلة بما فيها رد الفعل على ممارسات النظام السابق من اضطهاد قومي وتمييز طائفي وقمع سياسي أعطت أغلبية المواطنين في اللحظة التاريخية المحددة من الصراع السياسي، أصواتها للطائفية والقومية والعشيرة والسلطة الحاكمة، ولم تصوت على أساس مصالحها الاجتماعية ولا على أساس البرامج السياسية للكتل المتنافسة" [429]. في حين أبدى رئيس حركة الوفاق الوطني (أياد علاوي) أسفه عن ما اسماه تأثير نواب المرجع الديني السيد (علي السستاني) الفتاك على الناخبين بالقول: "بصراحة أنا اعرف أن لدينا في الجنوب عدد

---

(427) نياز سعيد علي، الصراع في العراق بين العلمانية والاسلام السياسي: ايهما اكثر ملائمة للسيطرة على ارضية العراق بتكوينها السياسي الحالي التيار العلماني ام تيار الاسلام السياسي؟ ، جريدة المدى، العدد 163، (27/تموز/2004)، ص10.

(428) ابراهيم خليل العلاف، نتائج الانتخابات العراقية: ملاحظات ومؤشرات، م. س. ذ، ص 4 .

(429) نقلا عن : الحزب الشيوعي العراقي، وقائع المؤتمر السنوي الثامن، م. س.ذ. ، ص 45. وكذلك انظر : سحر حربي عبد الامير الاسدي، انتخابات الجدمعية الوطنية التأسيسية العراقية ...، م. س. ذ.، ص228 .

من العراقيين الطيبين الذين أرادوا التصويت لنا ولكن، ممثلي السستاني قالوا لهم أن زوجاتهم ستكن طالقات وأنهم سيرسلون إلى جهنم وبئس المصير"[430]، كما وأضاف (عمار شبيب) وهو ضابط سابق ومن العاملين مع (أياد علاوي)، "أننا خسرنا الانتخابات بسبب تأثير (السستاني) على الناخبين [...] ، وان القائمة الشيعية- ويقصد الائتلاف العراقي الموحد- فازت بسبب التأثير الشخصي (للسستاني) ، والنتائج لاتعكس الواقع"[431]. كما أن (عدنان الباجه جي) رئيس تجمع الديمقراطيين المستقلين والذي حصل على (23,302 صوت) فقط ولم تأهله للحصول على مقعد واحد في الجمعية الوطنية، فقد قال، "إن أملنا قد خاب بسبب قلة نسبة المشاركة في بعض المناطق العراقية الأمر الذي أدى إلى استحالة تكوين صورة صادقة للعراق [...] وان عددا من الشعب العراقي تم تهميشه، فالانتخابات لاتعبر عن آراء الأمة بسبب غياب الصوت العربي السني فيها"[432] وأضاف القيادي في تجمع الديمقراطيين المستقلين (سعد عبد الرزاق) إن هناك مجموعة من العوامل التي تقف وراء ظهور نتائج الانتخابات بهذه الصورة، منها ظاهرة الاستقطاب في المجتمع العراقي السياسي، وعدم تصويت عدد من المحافظات بالشكل المطلوب، ولو صوتت لانعكس ذلك بشكل ايجابي على نتائج الانتخابات، إلا أن المواطن صوت حسب مذهبه وقوميته وطائفته وهذا يتعلق بثقافة الناخب وثقافة المجتمع بصورة عامة[433]. وبذلك فقد أدت المرجعات الدينية الشيعية والسنية دوراً بارزاً وكبيراً

---

(430) نقلا عن: علي عبد الامير علاوي، احتلال العراق : ربح الحرب وخسارة السلام، ط1 ، (بيروت المؤسسة العربية للدراسات العربية والنشر، 2009) ، ص 587

(431) نقلا عن: المصدر نفسه .

(432) نقلا عن: ابراهيم خليل العلاف، نتائج الانتخابات العراقية: الواقع والطموح، م. س. ذ. ، ص 6.

(433) سحر حربي عبد الامير الاسدي، انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية العراقية ... ، م. س. ذ، ص 228.

في التأثير بالرأي العام في هذه الانتخابات و هو الأمر الذي أدى بالتيار العلماني إلى القصور في قدرته على صنع رأي عام عراقي في أول انتخابات بعد العام 2003 ، إذ انه لم يكن طرفا في المغامرات السياسية ولا موضوعا للاتهام والابتزاز الفكري، ولم يكن مرتبطا بالتصور (الديني- الغيبي) فمن الطبيعي ان تكون مساحة انتشاره قليلة في تلك اللحظة التاريخية.

المطلب الثاني

انتخابات مجلس النواب (15 كانون الأول 2005)

تعد انتخابات 15 كانون الأول 2005 حداً فاصلاً في تاريخ العـراق، وحجـر الزاويـة الأخير في العملية السياسـية التـي ابتـدأت بنقـل السـيادة في شـهر حزيـران 2004، وعـلى خلاف سابقتها، عُدَّت هذه الانتخابات من حيث المشاركة فيها على نحو أوسع من الأولى . فبعد أن أقرت الجمعية الوطنيـة العراقيـة، عـلى اثـر الاسـتفتاء العـام، الدسـتور العراقـي الدائم، جرت انتخابات مجلس النواب- الاسـم الجديـد للبرلمـان العراقـي- بموجـب قـانون الانتخابات رقم16 السنة 2005، والذي نص في مادته الخامسة عشر اعتبـار كـل محافظـة، ووفقا لحدودها الإدارية المعمول بهـا سـابقا، دائـرة انتخابيـة تخـتص بعـدد مـن المقاعـد يتناسب مع الحجم السـكاني لكـل محافظـة واسـتنادا إلى نظـام البطاقـة التموينيـة الـذي اعتمد في العراق منذ مطلع التسـعينات، وبـذلك عـدَّ العـراق (18) دائـرة انتخابيـة [434]. ومبكراً أعدت القـوى السياسـية عـدتها لخـوض الانتخابـات، وأعـادت تشـكيل تحالفاتهـا وتجديـد قوائمهـا، وبـدت السـاحة مفتوحـة عـلى احـتمالات أوسـع مـما كانـت عليـه في الانتخابات الأولى، فقد أضحت هذه الانتخابات أكـثر نضجاً بمشـاركة مـن جانـب القـوى السياسية التي سبق أن قاطعـت الانتخابـات الأولى، لمـا لهـا مـن أهميـة في رسـم سياسـة العراق الجديد وإفراز حكومة دائمية لمدة أربعة سنوات، فقد دخلتها قوى سياسية أبرزها (جبهة التوافق العراقية) والتي تضم ثلاثة مكونات أساسية هي: الحزب الإسلامي العراقي، ومؤتمر أهل العراق بزعامة عدنان الدليمي وجماعة خلف العليان التي تضم كبار ضباط

---

(434) قاسم محمد عبيد، جغرافية التمثيل البرلماني في العرق: دراسة تطبيقية عـلى انتخابـات 15-12-2005، مجلة قضاية سياسية، العدد 17، (بغداد، جامعة النهرين- كلية العلوم السياسية، 2009) ، ص 218.

الجيش السابق ومن العناصر العشائرية [435] ، والتي طرحت هذه الجبهة نفسها لكسب تأييد الرأي العام السني، إن صح التعبير، في هذه الانتخابات. كما أن (هيئة علماء المسلمين) والتي باتت بعد عام 2003 المرجعية الدينية السنية، قد سحبت اعتراضها السابق لكي تضيف مشاركة سنية واسعة في الانتخابات، ففي الفلوجة طالب الشيخ (عبد الستار شهاب) ، احد ممثلي الهيئة، أبناء البلدة بان يدلوا بأصواتهم، قائلا: "اعتبروا كلامي هذا فتوى وسيحاسب الذين لايطيعونها وفق الشريعة الإسلامية"[436]، كما قال الشيخ (محمود مهدي الصميدعي) من رابطة علماء المسلمين، متحدثا في تشرين الثاني 2005، "ادعوكم إلى المشاركة بشكل واسع في الانتخابات القادمة حتى نستطيع إنقاذ العراق وإنقاذ مساجده ورجال الدين فيه، وحتى نستطيع إنهاء الحكم لطائفة واحدة دون غيرها، وحتى نستطيع أن نتخذ موقفا مشتركا فنقول للمحتل (اترك بلادنا) " [437]، وهذا يعني أن المشاركة جاءت كرد فعل لما حصل في الانتخابات الأولى. فضلاً عن ان بعض الجماعات المسلحة والمتمردين على العملية السياسية قد أيدوا ضمنا مشاركة السنة العرب في الانتخابات، ففي بيان أصدره (الجيش الإسلامي) أمر أتباعه "بعدم استهداف مراكز الاقتراع ويتجنب سفك دماء المسلمين" وأضاف يقول " إن هذا لا يعني أننا نؤيد العملية السياسية المزعومة، كما أننا نشدد على أن العمليات الجهادية ضد الأمريكيين والمتعاونين معهم سوف تستمر" [438]. ومن جانب آخر أضحى (الائتلاف العراقي الموحد) ، والمعبر عن تطلعات الطائفة الشيعية، أكثر قوة من السابق خصوصا بعد انضمام

---

(435) للمزيد انظر :- حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، م. س. ذ. ، ص 185

(436) علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق ... ، م. س. ذ. ، ص 658.

(437) علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق ... ، م. س. ذ. ، ص 651

(438) المصدر نفسه، ص 658.

(التيار الصدري) إليه بزعامة رجل الدين الشيعي (مقتدى الصدر)، وهو التيار الأكثر قدرة على تعبئة وتحشيد الرأي العام العراقي، إلى الائتلاف العراقي، بعد أن أعلن مقاطعته للانتخابات الأولى. وبذلك أضحى لكل مكون عراقي في المناطق ذات الأغلبية العربية أحزابه وتياراته و ائتلافاته التي تعبر عن تطلعاته وآماله، الأمر الذي أدى إلى أن تشهد هذه الانتخابات بروز تيار ديني قوي، بشقيه الشيعي والسني، ومن ابرز الآثار المترتبة على ذلك :- [439]

أ- ظهور أحزاب عديدة تتخذ من النسق الإيديولوجي الديني أساسا مرجعياً لمشاريعها السياسية وتصوراتها لمعالجة الوضع العراقي.

ب- هيمنة البعد الديني على العملية السياسية بالكامل.

ت- تكريس التوجه الديني-الطائفي والتنصص عليه دستوريا وفي مواد جعلت ضمن المبادئ الأساسية التي لا يجوز تعديلها إلا بعد تجاوزها لجملة الشروط التعجيزية [440].

ث- التصارع السياسي القائم على الأساس الديني، وكمحصلة أساسية، انعكس على واقع اللحمة الوطنية وأدى، كإفراز طبيعي، إلى تقسيم طائفي ومذهبي.

ج- بروز أنموذج جديد للهوية، هو الهوية الدينية كبديل طبيعي عن الهوية الوطنية، التي غيبت في إطار مشاريع سياسية ذات منحى ديني.

وبالنسبة للتيار العلماني فقد جاءت تحالفاته على النحو الآتي :-

---

(439) محمد علي، إشكالية الدين والدولة، م. س. ذ. ، ص 20.

(440) انظر : المادة (126) الفقرة ثانيا من الدستور العراقي الدائم 2005.

أولا :- تحالف القائمة العراقية الوطنية :-

والتي ضمت كلا التيارين الليبرالي والاشتراكي، فقد أعلن عنها (أياد علاوي) في مؤتمر صحفي في مقر الحركة في بغداد في 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2004، والتي اتخذت الحصان العربي الأبيض الجامح شعاراً لها. وقال "نتطلع الآن لإجراء انتخابات برلمانية دستورية في 15 من ديسمبر/ كانون الأول المقبل تكون حرة ونزيهة يختار فيها المواطن من يمثله ويلبي طموحاته في التحرر والعيش الرغيد بعيدا عن الانجرار وراء التجاذبات الطائفية والجهوية التي تضر العراق وشعبه"[441] وقد انضوى تحت هذه القائمة (15) كيانا سياسيا، هي :- حركة الوفاق الوطني/ عدنان مزاحم الباجه جي، الحزب القاسمي الديمقراطي/ قاسم أمين الجنابي، الهيئة العراقية المستقلة/ فلاح النقيب، حركة الوفاء للعراق/ الشيخ حسين الشعلان، الحركة الاشتراكية العربية/ عبدالإله النصراوي، تجمع الأحرار/ أياد جمال الدين، تجمع الفرات الأوسط/ حاكم خزعل خشان، شيوخ التركمان، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الوحدة، التحالف الوطني لقبائل العراق، تجمع عراقيون/ الشيخ غازي عجيل الياور والتجمع الجمهوري العراقي/ قاسم أمين الجنابي [442]، وان ما يلاحظ على (القائمة العراقية) أنها جمعت تقريبا كل الحركات والجبهات والأحزاب السياسية الوطنية والمتمدنة (العلمانية) ، إذ اخذ الطابع العلماني يطغى عليها بكل تياراته من ليبرالي إلى اشتراكي إلى قومي عربي.

---

(441) في حقل الالغام : مذكرات أياد علاوي، م. س. ذ. ، ص 105. وللمزيد حول البرنامج الانتخابي وما يتضمنه ينظر:- المصدر نفسه، ص 106- 107 .

(442) ابراهيم خليل العلاف، انتخابات 15 كانون الأول 2005 والخارطة السياسية العراقية الجديدة، متابعات اقليمية، السنة الثالثة، المجلد الثالث، العدد 1 ، (جامعة الموصل ، مركز الدراسات الاقليمية، كانون الأول/ 2005)، ص7.

وان قرار الحزب الشيوعي في خوض الانتخابات جاء باعتبارها استحقاقا قانونيا سياسيا- معنويا، وممارسة سياسية لتداول السلطة سلميا، وركنا أساسيا في الممارسة الديمقراطية. وانضمامه إلى القائمة العراقية جاء منطلقا من طبيعة الصراع الدائر والحاجة إلى إنقاذ الوطن عبر مشروع وطني ديمقراطي، وان تحالف القائمة العراقية من وجهة نظر الحزب الشيوعي، هو التحالف الذي يتصف بلقاء المشتركات بين قوى وطنية وديمقراطية وليبرالية، وضرورة لمواجهة الاستقطاب الطائفي- القومي، والذي اتخذت معالمه بصياغة التحالفات والقوائم الانتخابية، وكذلك انطلاقا من التقديرات الموضوعية للحزب الشيوعي العراقي لقوى اليسار الديمقراطي وإمكانياتها [443]. وهو الشيء الذي أكده الدكتور (صالح ياسر) بالقول "لايمكن فهم مشاركتنا في (القائمة العراقية) بدون معرفة الظروف السائدة في تلك الفترة، حيث الاحتراب الطائفي والنشاط الإرهابي بلغا ذروتهما، إضافة إلى الصعوبات الأمنية المعروفة ، إذ كانت البلاد على شفى حرب أهلية ضروس ، ومدخلنا كان يمثل في البحث عن بديل وطني ديمقراطي ينطلق من الشعور الوطني والمواطنة ومساواة العراقيين بصرف النظر عن الجنس أو الدين او القومية.....الخ، وهذا المشروع يتعارض مع التعصب الطائفي والقومي، وأود التأكيد على أنه وفي مسعانا لبناء تحالفات بمواصفات محددة فإننا ننطلق من جملة من القضايا هي:- [444]

- الفهم النظري الصحيح لما يعنيه التحالف، وأيضاً من تحليل ملموس للواقع الملموس وحقائقه واشتراطاته وليس بناء على رغبات ذاتية.

(443) الحزب الشيوعي العراقي، وثائق المؤتمر الوطني الثامن للحزب، م. س. ذ. ، ص 48 .

(444) الدكتور صالح ياسر/ عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، لقاء أجراه المؤلف، م. س. ذ. .

- لا يعني التحالف بأي حال ذوبان الحزب فيه، بل احتفاظه باستقلاليته السياسية والتنظيمية والفكرية.
- ضرورة تجنب المقاربات غير التاريخية للتجارب، لأن كل تجربة مشروطة بظروفها التاريخية وبميزان القوى السائد في تلك الفترة.
- نحن نتحالف من اجل تحقيق أهداف محددة، ومن موقع ان الكل يعرف ميزان القوى، وهذا يتيح الفرصة للحزب المناورة وتجنبه فرض اشتراطات تتعارض مع أهدافه وفهمه لهذه القضايا.
- لقد أقمنا تحالف، وحينما نتحالف فإنه من البديهيات أن نتعامل مع القوى كما هي. فهؤلاء يمثلون مصالح طبقية أخرى، والتحالف نقطة التقاء على قضية (او قضايا) مشتركة، ومن المفيد أن نذكر بأن تحالفنا تحالفا انتخابيا لتحقيق أهداف محددة وقضايا مشتركة.
- عند ظهور مشاكل وخلافات لا يمكن حلها في إطار هذا التحالف، لن يجبرنا احد على الاستمرار فيه.
- الإقرار باختلاف مرجعيات القوى المؤتلفة، ولكن هذا لن يمنعنا من التباين والنقد، فنحن نعرف الجميع ونعرف أنفسنا ونثق بقدراتنا. والحياة تملي على الحزب التعامل مع القوى المختلفة.

وقد حصلت (القائمة العراقية) على 977,325 صوتا، وبه فان استحقاقها الانتخابي (25) مقعدا في مجلس النواب العراقي [445].

---

(445) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع:
www.ieciraq.org,

ثانيا : التحالف الكردستاني

بقي التحالف الكردستاني والذي يضم الحزبين الرئيسين (حدك) و (أوك) الممثل الرئيس للتيار القومي، وقد ضمت قائمة التحالف الكردستاني (8) كيانات سياسية هي : حدك ، أوك، الحزب الشيوعي الكردستاني، حزب كادحي كردستان، الجماعة الإسلامية الكردستاني، حزب الآخاء التركماني، حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني والحزب الاشتراكي الديمقراطي[446]. وان ما يمكن ملاحظته على التحالف هو غياب بعض الأحزاب الكردية عنه ومن أبرزها (الاتحاد الإسلامي الكردستاني) ذو الاتجاه الإسلامي الوسطي بزعامة بهاء الدين، الذي أضحى بتأثيره ونفوذه الإسلامي خارج التحالف وقرر خوض الانتخابات بقائمة منفردة حصلت على (5) مقاعد في البرلمان العراقي، وهذا العدد إذا ما قيس على مستوى الإقليم الكردي يعد نسبة لايمكن الاستهانة بها ، وهو ما يعكس قوة التيار السياسي الإسلامي الكردي وقدرته على التأثير في الرأي العام . فضلاً عن انسحاب قوى أخرى هي الاتحاد القومي الديمقراطي الكردستاني وحركة فلاحي ومضطهدي كردستان وحزب مابين النهرين من التحالف، وعلى العكس من ذلك عملت الجماعة الإسلامية الكردستانية بزعامة علي بابير، والتي خاضت الانتخابات الأولى بقائمة منفردة، على الانضمام إلى التحالف في هذه الانتخابات ، وهو ما يعكس التشرذم الذي تشهده قوى الإسلام السياسي الكردي.

---

(446) ابراهيم خليل العلاف، انتخابات 15 كانون الأول 2005 والخارطة السياسية العراقية الجديدة، م. س. ذ.، ص15

وقد حصل التحالف الكردستاني على 2,642,172 صوتا، وبذلك فأن استحقاقها الانتخابي (53) مقعدا [447]

وحسب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فقد شارك (326) كيانا سياسيا وتنافس (7655) مرشحا على مقاعد البرلمان البالغة (275) مقعدا في هذه الانتخابات، وشارك زهاء (12,191,133) ناخبا للإدلاء بأصواتهم، منهم (11,895,756) داخل العراق و (295,377) من الخارج في عدة دول[448]. وجاءت النتائج بتقدم القوى الدينية بشقيها الشيعي والسني في هذه الانتخابات على القوى والتيارات السياسية العلمانية في المناطق العربية، إذ (تصدر الائتلاف العراقي الموحد) الكتل المتنافسة بعد أن حصل على (128) مقعدا، وبعده جاء التحالف الكردستاني الذي حصل على (54) مقعدا، في حين أن القائمة العراقية التي حصلت على (40) مقعدا في الانتخابات الأولى، تراجع دورها في صناعة الرأي العام العراقي، إذ حصلت على (25) مقعد فقط. انظر الجدول رقم (6).

اسم الكيان السياسي	عدد المقاعد	اسم الكيان السياسي	عدد المقاعد
الائتلاف العراقي الموحد	128	كتلة المصالحة والتحرير	3
التحالف الكردستاني	53	رساليون	2
جبهة التوافق العراقية	44	قائمة مثال الآلوسي	1
القائمة العراقية الوطنية	25	قائمة اليزيديين	1

(447) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع:
www.ieciraq.org,

(448) نقلا عن: قاسم محمد عبيد، جغرافية التمثيل البرلماني في العراق، م. س. ذ. ، ص 219.

جبهة الحوار الوطني	11	الجبهة التركمانية	1
الاتحاد الاسلامي الكردستاني	5	قائمة الرافدين	1
		المجموع	275

جدول رقم (6)

يبين نتائج انتخابات 15 كانون الاول/ ديسمبر 2005

المصدر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، (بيروت، مؤسسة المعارف للمطبوعات، 2007)، ، ص186

وبالرغم من أن أعداد كبيرة من الشعب العراقي شارك في الانتخابات بنسبة تزيد عما كان عليه الوضع في الانتخابات الأولى، ففي الوقت الذي لم يتجاوز الانتخابات الأولى 58% من مجموع الناخبين بلغت في هذه الانتخابات 72% ، وهو ما سمح للبعض إلى التوصل لاستنتاج قوامه أن العراق يتجه نحو الخطوة الأولى باتجاه التحول من ثقافة سياسية خاضعة إلى ثقافة سياسية مشاركة، إلا أن ذلك لا يصيب كبد الحقيقة، فالأسباب التي دعت الناخب العراقي للمشاركة في الانتخابات إنما تعود إلى:- [449]

أ- أسباب دينية وسياسية، والتي تمثلت في الفتاوى التي أصدرها رجال الدين من الطائفتين الشيعية والسنية، فضلاً عن الشخصيات والزعامات العشائرية بالدعوة إلى المشاركة في الانتخابات.

---

(449) ابتسام محمد عبيد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ماقبل ومابعد الاحتلال، مجلة دراسات دولية، العدد 35 ، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ك2 /2008) ، ص 55.

ب- أسباب طائفية وقومية، وتمثلت في اعتقاد جمهور أبناء المكونات المختلفة للشعب العراقي بان هذه الانتخابات ستضمن حقوقه وحقوق طائفية وقومية من خلال وصول اكبر عدد من ممثليهم إلى البرلمان والحكومة.

ت- أسباب نفسية، والتي تمثلت برغبة العراقيين بالتمتع بحقهم في المشاركة في انتخابات حرموا منها ردحا من الزمن، فهذه الانتخابات لم تكن تعبر عن رأيهم الذي ظل مكبوبا لسنوات طوال فحسب، وإنما محاولة لإسماع صوتهم إلى القائمين بالحكم.

كما أن ما شهده المجتمع العراقي في التحضير للانتخابات الثانية، وهي فترة قصيرة لا تتجاوز السنة الواحدة، من تخندق طائفي من جراء تدهور الوضع الأمني في البلاد الذي خلق التهجير والقتل على الهوية، مما سبب أزمة ثقة شهدها المجتمع العراقي كنتيجة لقلة الوعي السياسي ونقص الثقافة السياسية، والتي جعلت من الخطاب السياسي للأحزاب والتيارات السياسية هو انعكاس لحالة التناقضات والاختلافات التي ظلت عليه اغلب مكونات الشعب العراقي، ومن ثم فالاحتقان الطائفي كان السمة الأساسية التي بني عليها الخطاب السياسي لأغلب الأحزاب في تلك الفترة [450]. فضلاً عن أن فترة الانتخابات الثانية تلك، شهدت عملية الاستفتاء على الدستور، والتي عملت فيها الأحزاب الدينية والقومية الكردية على تعبئة المواطنين على أسس دينية وقومية، حملت طابع الترغيب والترهيب، مما أدى بالرأي العام العراقي إلى الإدلاء بصوته ليس عن قناعة

(450) للاستفاضة انظر:- محمد منذر جلال ، إشكالية التحول الديمقراطي وانعكاساتها على الخطاب السياسي للأحزاب العراقية بعد عام 2003، مجلة المستقبل العراقي، السنة الرابعة، العدد 15، (بغداد، مركز العراق للابحاث، 2008)، ص ص 30- 32 .

وإنما تأثرا بأساليب تلك الأحزاب [451] ، فقد أضحت نسبة الرفض للدستور في المناطق العربية ذات الأغلبية السنية كبيرة، إذ سجلت محافظة الانبار أعلى نسبة في الرفض (97%) وتلتها صلاح الدين بنسبة (82%) وفي الموصل (55%) ، وفي المناطق المختلطة زادت نسبة الرفض بدرجة طفيفة، بغداد مثلا (22%) من المصوتين رفضوا الدستور وكركوك (37%) . ولنتائج الاستفتاء هذه دلالاتها، ففي المحافظات الأثني عشر ذات الأغلبية الكردية والشيعية بلغت نسبة الأصوات المؤيدة من 95% الى 99% ، أما في المناطق السنية فقد زادت نسبة الرفض على نحو ستناسب [452] ، وهذا يعني أن الاستفتاء الذي اجري قبل الانتخابات بأشهر قليلة عمل على رسم خيوط الرأي العام العراقي على نحو طائفي - اثني، بين رافض ومؤيد مما عمق الخلافات الطائفية والعرقية، وهو ما اثر لاحقاً على سلوك الناخب العراقي في الانتخابات الثانية، التي صوت فيها 2% من الأكراد لصالح أحزاب غير كردية واقل من 15% من سنة وشيعة العراق لصالح الأحزاب غير الطائفية (العلمانية) [453] . وبذلك فان ما يمكن تسجيله من ملاحظات ومؤشرات على هذه الانتخابات، هو أنها شهدت، وبصورة اكبر من الانتخابات الأولى، رأياً عاماً مناطقياً- طائفياً- اثنياً، حيث نجد أن الائتلاف العراقي الموحد حصل على تأييد الرأي العام في المحافظات الجنوبية وبشكل قوي، وينخفض هذا الدعم من قبل الرأي العام تدريجيا كلما اتجهنا الى غرب وشمال بغداد، تماشيا مع التركيبة الدينية- المذهبية و الأثنية للعراقيين المنتشرين في مناطق وسط وجنوب العراق، في حين أن القائمة ذات الطابع السني (التوافق

(451) مركز البزاز، اشكالية دولة ام اشكالية دستور: دراسة في الواقع، في : مجموعة مؤلفين، الخيارات الامريكية المقبلة في العراق، م. س. ذ. ، ص 83 .

(452) جاديث ستانسفيلد، العراق: الشعب والتاريخ والسياسة ، م. س. ذ. ، ص 2005.

(453) بيتر و. غاربليت، نهاية العراق، ترجمة: اياد احمد، (بيروت، دار الزهراء للنشر والتوزيع، بلا تاريخ)، ص 222.

العراقية) قد حصلت على الدعم من المحافظات ذات الأغلبية السنية، و(قائمة التحالف الكردستاني) حصلت على الدعم المطلق في المحافظات التي تشكل إقليم كردستان، وفي مقابل ذلك نجد أن القائمة العراقية هي الأكثر انتظاما في توزيع أصواتها على المحافظات العراقية من القوائم الأخرى، كنتيجة لاعتدالها وبعدها عن التجاذبات الدينية-الطائفية.[454] انظر الجدول رقم (6) .

المحافظة	عدد مقاعد المحافظة	عدد المقاعد التي حصلت عليها كل قائمة			
		الائتلاف العراقي الموحد	التحالف الكردستاني	جبهة التوافق العراقية	القائمة العراقية
دهوك	7	0	6	0	0
اربيل	13	0	12	0	0
سليمانية	15	0	13	0	0
كركوك	9	0	5	1	0
نينوى	19	2	4	7	2
صلاح الدين	8	1	0	3	1
ديالى	10	2	2	4	1

(454) قاسم محمد عبيد، جغرافية التمثيل البرلماني في العراق، م. س. ذ.، ص 220. وللاستفاضة ينظر:
Anthony H. Cordesman, Iraqi Federalism, Separatism, "Hard" Partitioning, and US Policy, Center for Strategic and International Studies, Washington, October 9, 2007, p. p. 26 – 27 .

الانبار	9	0	0	7	0
بغداد	59	34	0	13	8
واسط	8	7	0	0	1
بابل	11	9	0	1	1
كربلاء	6	5	0	0	1
النجف	8	7	0	0	1
القادسية	8	7	0	0	1
المثنى	5	5	0	0	0
ذى قار	12	11	0	0	1
ميسان	7	6	0	0	1
البصرة	16	13	0	1	2
المقاعد التعويضية	45	19	10	7	4
المجموع	275	128	53	44	25

جدول رقم (7)

يبين التوزيع الجغرافي لنتائج انتخابات كانون الاول/ يناير 2005

المصدر : قاسم محمد عبيد، جغرافية التمثيل البرلماني في العراق العرق (دراسة تطبيقية على اتخابات 15-12-2005) ، مجلة قضاية سياسية، العدد 17، (بغداد، جامعة النهرين- كلية العلوم السياسية، 2009). ، ص 220.

فضلاً عن كون الساحة الانتخابية قد شهدت تفاوتا وتباينا في حدة المنافسة بين القوائم المختلفة، فقد شهدت المحافظات الجنوبية والمحافظات الشمالية (إقليم كردستان) والانبار منافسة ضعيفة بسبب سيادة مكون واحد (أحزاب كردية- رأي عام كردي) و(أحزاب شيعية- رأي عام شيعي) و (أحزاب سنية- رأي عام سني)، في حين أن المنافسة كانت على أشدها في المحافظات الوسطى وخاصة (بغداد)، وهو ما رمى بثقله على مسارات الناخب العراقي[(455)]، وربما ما زاد الأمر تعقيداً، عمليات التهجير التي شهدتها تلك الانتخابات، والتي اصطبغت بصبغة طائفية، وأدت إلى ما يمكن تسميته بعملية "الفرز ألمناطقي" والتي رمت بثقلها تلك الظروف المتردية على الرأي العام العراقي ونتائج الانتخابات، إذ تتحدث تقارير المنظمات الإنسانية عن أربعة ملايين عراقي غادروا بلادهم، بسبب العنف الطائفي، وان عدد المشردين داخل العراق يقدر بأكثر من 1,5 مليون عراقي([456]) . ويمكن القول أن هذه الانتخابات شهدت مايعرف بـ "التقلب الانتخابي" ([*]) .

وان ما يمكن ملاحظته حول الدعاية الانتخابية التي سبقت الانتخابات الثانية، والتي اتسمت بتعاظمها واتساعها، فقد شهدت عدة ممارسات خاطئة من قبيل تمزيق

(455) قاسم محمد عبيد، جغرافية التمثيل البرلماني في العراق ... ، م. س. ذ. ، ص 227 .

(456) نقلا عن: كوثر عباس الربيعي، المواطنة وتفكيك المجتمع العراقي: الفساد والتهجير أنموذجا، مجلة دراسات سياسية، السنة الخامسة، العدد 12، (بغداد، بيت الحكمة، كانون الاول 2008)، ص 86 .

(*) التقلب الانتخابي:- هو قياس التحول الانتخابي بين انتخابين، يؤشر حاصل التحولات في الأصوات التي تحصل عليها الأحزاب، اخذين بنظر الاعتبار التغيرات في مجموع الناخبين عن طريق إضافة جماعات من المصوتين الشباب وموت مصوتين آخرين، وكذلك الهجرة من والى الدائرة الانتخابية ومن كل الناخبين من فئة غير المصوتين. المصدر:- المعجم الحديث للتحليل السياسي ، ترجمة : سمير عبد الرحيم الجلبي ، ط1، (بيروت، الدار العربية للموسوعات، 1999)، ص 145.

اللافتات وتوزيع الاتهامات ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى التهديدات بالاعتداء، كما أن الإمكانيات الدعائية الانتخابية للقوائم المتنافسة بدت عليها فروقا كبيرة، فهناك من هم في السلطة ولديهم الأموال، وهناك من تمولهم جهات معينة، وفي المقابل فان البعض يعتمد على إمكانياته المادية الذاتية المحدودة [457]. ضف إلى ذلك أجواء التوتر وتصاعد العمليات العسكرية الأمريكية على بعض المناطق والقضيات العراقية التي شهدتها الانتخابات، كما وان العملية السياسية برمتها لم تكن مكتملة العناصر مما زاد من عمليات العنف والاغتيالات بين الكتل السياسية المشاركة في الانتخابات، في وقت تتطلب فيه إجماعاً وطنياً لكل فئات وأطياف المجتمع [458].

ويمكن القول أن الأحزاب الدينية في هذه الانتخابات اعتمدت بشكل أساس على توجه طائفي وأضحت تخاطب الجمهور على موجب الانتماءات المذهبية والعرقية لإضفاء الشرعية على وجودها، إذا ما نقصتهم الشرعية المستمدة من الاختيار الحر للناس لهم، فملئوا المتوافر من أجهزة الإعلام بدعاية وبرامج طائفية، استجداء لعواطف الناس ليبدوا وكأنهم الخلفاء على أمر المسلمين، او يرفع بعضهم هذا الموروث الإسلامي لتقويض المتنافسين بالترويج إلى أن الإسلام هو الحل ضد الإيديولوجيات العلمانية، وتطبيق الشريعة الإسلامية هي الحل ضد عذاب المواطنين في مؤسسات الدولة وضد القوانين الوضعية او المدنية السائدة [459]. وهناك بعض القوى السياسية الدينية أثارت مسألة الفدرالية لإقليم الوسط والجنوب ذات الأغلبية الشيعية، وعلى رأس هذه القوى المجلس

(457) ابراهيم خليل العلاف، انتخابات 15 كانون الاول 2005 والخارطة السياسية العراقية الجديدة، م. س. ذ، ص17

(458) عامر كامل احمد، قراءة مقارنة في الانتخابات العراقية، م. س. ذ. ، ص 15.

(459) خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، مجلة المستقبل العربي، السنة 29، العدد 330، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، آب/ 2006)، ص 49.

الأعلى للثورة الإسلامية، عندما دعا إلى إقليم (الوسط والجنوب)، والذي لقب بـ (شيعستان) من قبل العراقيين العلمانيين والصحافة الغربية، يمارس نفس السلطات التي تمارسها حكومة إقليم كردستان[460]، حتى اتسم الخطاب السياسي لتلك القوى السياسية (بخطاب فدرالي) في مخاطبة الرأي العام العراقي في تلك المناطق، ربما رغبةً من تلك القوى باستمالة الرأي العام في الانتخابات على غرار التجربة الكردية والتي حققت فيها الأحزاب الكردية نجاحا منقطع النظير في إقليم كردستان- العراق. إلا انه وعلى الرغم من حضور المجلس الأعلى بين عشائر الجنوب والوسط ومناداته بخطاب فدرالي لجنوب العراق، ما كان يحقق نجاحا لولا انضمامه للائتلاف العراقي الموحد و"مباركة المرجعية الدينية وفتاويها، التي تحولت ضد مصلحة الناخب الحقيقي وصالح الكيانات السياسية ومشاريعها المستقبلية"[461].

ومن وجهة نظرنا، نعتقد أن اثر المرجعيات الدينية الشيعية ربما يفوق الأثر الذي تتركه المرجعيات الدينية السنية في الرأي العام في العراق، وذلك إنما يعود إلى طبيعة العلاقة بين كل من المؤسسين من جهة والسلطة السياسية من جهة أخرى وعلى مدى التاريخ الإسلامي في جغرافية العراق، خاصة فيما يتعلق بمسألة التمويل. فالمؤسسة الدينية الشيعية تعتمد على (الخمس) الذي تتقاضاه من الفرد الإسلامي الشيعي، مما جعلها على صلة مباشرة بالرأي العام للطائفة الشيعية، بينما نجد أن المؤسسة الدينية السنية تعتمد على المؤسسات الحكومية، من حيث التمويل، مما جعلها ذات صلة مباشرة بالحكومة، وبعيدة عن الرأي العام للطائفة السنية. بالإضافة إلى أن المذهب الشيعي يقوم على عقيدة التسليم للمقلد في هذه الدنيا مما جعل جميع سواقي الفكر لدى الغالبية العظمى من المقلدين تجتمع

---

(460) للمزيد انظر : علي عبد الامير علاوي، احتلال العراق ...، م. س. ذ. ، ص ص 611 – 613.

(461) نقلا عن : علي عبد الامير علاوي، احتلال العراق ...، م. س. ذ.، ص656 .

في ساقية واحدة، وهو ما أدى بالنهاية إلى أن يفقد الشخص رأيه الخاص بأي قضية، وما أدل على ذلك إلا شعار المرجعية: (لا تقولوا و لاتفعلوا إلا بعد أن تسألوا الحوزة الناطقة)، وهو ما لايوجد في المذهب السني، الأمر الذي جعل من المرجعية الدينية الشيعية مؤسسة متنفذة في المجتمع ومؤثرة في الرأي العام فيه.

وبعد إعلان النتائج، جاءت قوى التيار الديني الإسلامي بشقيه الشيعي والسني متقدمة على قوى التيار العلماني، كنتيجة للاستقطابات الحادة التي حدثت في المجتمع العراقي في تلك الفترة. وان هذا في الواقع لايعكس ذلك القطاع من المشاعر السياسية المعتدلة الموجودة في العراق لكن القوى الاعتدال غائبة بسبب هيمنة قوى الاستقطاب، وغلبة الدعوات الدينية- الطائفية على البرامج الوطنية المتمدنة، مما أدى إلى أن قوى الحرية والانفتاح السياسي والمؤمنة بالتعددية السياسية والرافضة للأطروحات الطائفية، قد تعرضت إلى خسارة كبيرة،أثبتت حدة أزمة التيار العلماني في صنع رأي عراقي تلك الفترة [462]. وقد تقدمت العديد من القوى السياسية التي لا نقل خسارة، وإنما لم تجد الفرصة في هذه الانتخابات، بالطعون والشكاوي، إلا أن المفوضية الانتخابية ردت عليها بان الانتخابات كانت نزيهة وان نسبة الانتهاكات التي حصلت لا تتجاوز الواحد في المائة [463]. وقد أبدى الحزب الشيوعي العراقي سبب عدم حصوله على الأصوات والمقاعد كنتيجة للانتهاكات والاختراقات والتزوير وكذلك عول الحزب على موقف (حكومة الجعفري) المخيب للآمال، ومع ذلك قرر التعامل بشكل ايجابي مع نتائج الانتخابات، على اعتبارها

(462) للمزيد انظر:- جواد كاظم كطان، الخطاب السياسي للأحزاب العراقية، م. س. ذ.، ص 43.

(463) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، م. س. ذ.، ص 185

أحدثت نوع من التوازن داخل مجلس النواب، إذ لم تتمكن أي قائمة من إحراز الأغلبية المطلقة فيه [464].

وفي الوقت الذي أدت فيه الانتخابات الأولى إلى فوز تكتل سياسي بأغلبية نسبية إلا أن هذه الانتخابات لم يتمخض عنها نجاح أية قائمة او تحالف بتلك الأغلبية، وإن ما أفرزته الانتخابات التي شهدها العام 2005 هو تقدم قوى التيار السياسي الديني على قوى التيارات السياسية العلمانية. وذكرت "مجموعة الأزمات" أن الانتخابات التي أجريت في حقبة ما بعد 2003، نزعت إلى تضخيم الاتجاهات والنزعات القائمة؛ فقد سبق الانتخابات البرلمانية الأولى (كانون الثاني/يناير 2005) استقطاب سياسي حاد وتهديدات من قبل المجموعات المسلحة تسببت في مقاطعة جزئية للانتخابات وأدت إلى زعزعة الاستقرار. وتابع أن "انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2005 أدت إلى مأسسة الديناميات الطائفية في الشارع، وهو ما قاد إلى شبه حرب أهلية – وهو إرث ينبغي تجاوزه [465]. كما وأثبتت نتائج انتخابات كانون الثاني وكانون الأول 2005 بشكل جلي أن الناخب العراقي يميل لإعطاء صوته للقوائم السياسية انطلاقا من التركيبات الاجتماعية ما قبل نشوء الدولة الحديثة، كالانتماءات المحلية والأثينية والدينية والطائفية والعشائرية، وهو ما أعاق التيار العلماني في تلك الفترة.

(464) الحزب الشيوعي العراقي، وثائق المؤتمر الوطني الثامن، م. س. ذ.، ص ص 50 - 51 .

(465) مجموعة الأزمات: انتخابات العراق تكشف عن مشكلات عميقة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع:

www.aknews.com/ar/aknews/8/120073

المطلب الثالث

انتخابات المحافظات العراقية (المحلية) 2009

جرت الانتخابات العراقية المحلية لمجالس المحافظات العراقية في 31/ كانون الثاني/ 2009 في أربعة عشر محافظة، عدا إقليم كردستان ومحافظة كركوك المتنازع عليها نظرا للخلافات التي نشأت من حولها عند صدور قانون انتخاب مجالس المحافظات العراقية واعتراض الأكراد على المادة 24 منه (*). وفي الوقت الذي لم يكن مقررا لنتائج الانتخابات لمجالس المحافظات العراقية الأولى (كانون الثاني 2005) أن تستمر إلى الموعد الذي صدر فيه إجراء الانتخابات هذه، إلا انه يبدو هناك عوامل وأسباب أدت إلى ذلك، فبعد الانتخابات الأولى كانت الأنظار متجهه نحو كتابة الدستور وإقراره شعبيا وإجراء الانتخابات التشريعية الثانية وتشكيل الحكومة الدائمة المنتخبة في أيار 2006، كانت الصراعات السياسية بين الفرقاء السياسيين قد حصلت إلى حد بعيد وتدهور الوضع الأمني في البلاد إلى حدود وصفه البعض بالحرب الأهلية، وفي خضم تلك الأجواء كان إجراء الانتخابات المحلية امرأ صعب المنال، إلا انه ومع تحسن الوضع الأمني في البلاد نسبيا واقتراب مدة ولاية المجالس المنتخبة من بلوغ الأربعة سنوات غدت مسألة إجراء الانتخابات المحلية أكثر إلحاحاً (466). وقد جرت هذه الانتخابات وعلى خلاف سابقيها، على أساس من القائمة المفتوحة، فقد نصت المادة (20) من قانون انتخاب المجالس

(*) نصت المادة 24 من قانون انتخاب مجالس المحافظات العراقية الفقرة الاولى على " ان تأجل انتخابات مجلس محافظة كركوك والاقضية والنواحي التابعة لحين انتهاء مهام اللجنة المشكلة في الفقرة رابعا ادناه" . للمزيد انظر : قانون انتخاب مجالس المحافظات العراقية والذي تم اقراره برلمانيا في 25 ايلول 2008 .

(466) أنور سعيد الحيدري، المحافظات العراقية نحو انتخابات ثانية، مجلة شؤون عراقية، العدد الثاني، (بغداد، مركز العراق للدراسات، شباط/ 2009)، ص 110.

المحلية على انه " للناخب وفق القانون أن يصوت إما للكيان السياسي برمته او أن يختار الإضافة إلى اختياره للكيان السياسي، احد المرشحين المدرجة أسمائهم في ورقة الاقتراع" (467) ، وذلك بعد أن اعترضت القوى السياسية في البرلمان العراقي على اعتماد القائمة المغلقة، وجلها من التيار العلماني (468).

وتعد هذه الانتخابات ذات أهمية كبيرة، إذ تنافس فيها المرشحون البالغ عددهم 14,431 مرشحا يمثلون 401 كيانا سياسيا و 36 ائتلافا موزعين بواقع 3,912 امرأة و 10,519 رجلا لشغل 440 مقعدا موزعة على مجالس المحافظات العراقية بحسب التقدير السكاني لكل محافظة(469)، انظرالجدول رقم(8).

المحافظة	التقدير السكاني	عدد المقاعد	عدد المرشحين رجال	اناث	النسب المؤية للصوات التي حصل عليها لكل من : القائمة العراقية	الحزب الشيوعي العراقي	التحالف الكردستاني
نينوى	2,509,800	37	301	108	%1.8	ـــ	%25
صلاح الدين	2,146,500	28	425	162	%13.9	ـــ	%4.5
ديالى	1,271,000	29	462	176	%6.5	ـــ	%17.2
الانبار	2,665,000	29	401	142	%6.6	ـــ	ـــ

(467) نقلا عن: قانون انتخاب مجالس المحافظات العراقية لسنة 2009 .
(468) هشام حسن حسين الشهواني، قراءة في الانتخابات المحلية لمجالس المحافظات في العراق، الراصد الاقليمي، العدد 27 ، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية ، نيسان/ 2009) ، ص 1 .
(469) أنور سعيد الحيدري، المحافظات العراقية نحو انتخابات ثانية، م. س. ذ. ، ص 125. وللاستفاضة حول آليات تسجيل الكيانات السياسية والمبالغ المدفوعة من قبلهم ينظر:
Scott Weiner, 2009 Provincial Elections Factsheet, Washington DC: Institute for the Study of War, January 25, 2009, p. p. 2 – 5 .

بغداد	6,400,400	57	1,765	690	%8.6	%1.2	—
واسط	853,618	28	905	325	%4	%1.9	—
بابل	1,751,900	30	1,063	386	%3.4	%2.3	—
كربلاء	572,300	27	861	331	%1.8	%1.5	—
النجف	931,600	28	787	281	%1.8	%1.2	—
القادسية	887,000	28	653	235	%8	%2.3	—
المثنى	538,000	26	640	240	%3.5	%1.3	—
ذي قار	1,454,200	31	779	290	%2.8	%1.8	—
ميسان	420,000	27	539	197	%2.3	%1.3	—
البصرة	1,500,000	35	938	349	%3.2	%1.5	—
المجموع	23,901,318	440	10,519	3,912			

14,431

الجدول رقم (8)

من عمل المؤلف، يبين التقدير السكاني وعدد المقاعد وعدد المرشحين من الذكور والاناث والنسب المؤية التي حصل عليها التيار العلماني في كل محافظة، بالاستناد الى المصدرين:

- **Iraq -- Provincial Elections Guide 2009 , Report , Open Source Center , 21 January 2009, p. 4-5**
- **www.ieciraq.org,**

وتنبع هذه الأهمية من أن الكتل الفائزة ستسعى جاهدة لإثبات وجودها على المستوى المحلي، وتعريف الرأي العام بها، ولان نتائجها سيكون لها تأثير كبير على الأصعدة السياسية، إذ أنها ستفرز حكومات محلية ذات صلاحيات واسعة على المستوى المحلي في المجال التشريعي والإداري ولها ميزانيات مستقلة، وهو ما يوفر للقوى الفائزة

إمكانيات كبيرة في مجال صناعة الرأي العام المحلي استعدادا لانتخابات برلمانية قريبة، أي أن القوى السياسية كانت على يقين بان هذا الفوز ضروري لها لاستخدام السلطة المحلية في الدعاية الانتخابية للانتخابات البرلمانية 2010، كما أن اغلب الأحزاب السياسية العراقية تعول على هذه الانتخابات في الحصول على مقاعد في مجالس المحافظات، خصوصا بعد أن شهدت الانتخابات الأولى (كانون الثاني 2005) غياب وانسحاب أطراف عراقية ظلت بعيدة عن مجالس المحافظات في كثير من محافظات العراق [470]. ضف إلى ذلك أن هذه الانتخابات لها أهمية من حيث أن نتائجها ستكون بمثابة تقييم شعبي للقوى التي أدارت البلاد على مدى السنين الأربع المنصرمة، وستحدد بذلك الوزن الجماهيري الحقيقي للقوى السياسية العراقية الفاعلة على الساحة السياسية وترسم خريطة السلطة السياسية في عراق يقدم على انتخابات برلمانية قريبة[471]. وكنتيجة لذلك وإدراكا لتلك الأهمية فقد سعت القوى السياسية، الدينية منها والعلمانية، الى بناء وإعادة بناء تحالفاتها وتكتلاتها لخوض غمار هذه الانتخابات. حيث شهد الائتلاف العراقي الموحد انقساما بين معسكرين يشكل المجلس الأعلى الإسلامي وحزب الدعوة نواتيهما، الأول مثله قائمة (شهيد المحراب) والقوى المستقلة والثاني مثله (ائتلاف دولة القانون)، في وقت أظهرت فيه المرجعية الدينية الشيعية موقفا محايدا لم يبادل الطرفين[472]، وان هذا الانقسام إنما يعود إلى فترة مناقشة قانون الانتخابات. أما جبهة التوافق العراقية والتي يمثلها كل

---

(470) للمزيد انظر:

International Crisis Group, Iraq's Provincial Elections: The Stakes, , Middle East Report N°82 , 27 January 2009,p. 2.

(471) انور سعيد الحيدري، المحافظات العراقية نحو انتخابات ثانية، م. س. ذ. ، ص 110

(472) للمزيد انظر :

Kenneth Katzman, Iraq: Politics, Elections, and Benchmarks , A report prepared for Members and Committees of Congress Washington DC: Congressional Research Service, April 28, 2010, p. 5.

من الحزب الإسلامي العراقي وجبهة الحوار الوطني ومؤتمر أهل العراق، فقد دخلت الانتخابات المحلية ولم يظهر تغيير كبير في طبيعتها وتركيبتها السابقة [473]. وما يلاحظ في هذه الانتخابات انتشار مايعرف بالمرشحين المستقلين، ربما بعد ما أدركت الأحزاب الحاكمة أن الناس يمانعون في تجديد انتخابهم، لذا بدأ وبإعادة تعريف أنفسهم باستخدام أسماء جديدة مع عبارة مستقل[474].

أما بالنسبة للأحزاب والتيارات السياسية العلمانية المشاركة في الانتخابات المحلية، فقد كانت على طيف واسع من أحزاب وتجمعات وشخصيات، يجمعها خيار التعددية وبناء الدولة المدنية (غير الدينية) ونبذ الطائفية السياسية، ويفرقها الكثير من التباينات حول قضايا الفدرالية والموقف من المؤسسة الدينية وقضايا الاقتصاد وغيرها من القضايا، فقد جاءت تحالفاتها في هذه الانتخابات، وطبقا لنماذج لبحث، كالآتي:-

أولا:- التيار الليبرالي (القائمة العراقية)

دخلت القائمة العراقية الوطنية والتي يقودها الدكتور (أياد علاوي) الانتخابات المحلية في جميع المحافظات العراقية التي جرت فيها الانتخابات، حيث أعلن رئيس الوزراء الأسبق (أياد علاوي) إن قائمته ستشارك في الانتخابات وبالرغم مما اسماه بمحاولات التهميش والإقصاء التي مارستها هيئة المسائلة والعدالة، والتي كان نصيب القائمة العراقية الوطنية الأكبر من بين القوائم الأخرى التي شملتها تلك الهيئة بقراراتها،

(473) للمزيد انظر : ميثم العتابي، انتخابات مجالس المحافظات العراقية ورسم خريطة جديدة، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع :-

www.alnnabaa.org/index.html.

(474) International Crisis Group, Iraq's Provincial Elections: The Stakes, Ibid. , p. 25 .

وضمت القائمة العراقية شخصيات وطنية وعشائرية وديمقراطية وقد حصلت على نسب من الأصوات في أكثر المحافظات وسجلت حضورا فيها ،انظر الجدول رقم(9).

المحافظة	اسم القائمة	عدد مقاعد المكونات	المحافظة	اسم القائمة	عدد مقاعد المكونات
نينوى	- قائمة الحدباء - الحزب الإسلامي العراقي - قائمة نينوى المتآخية	19 12 3	كربلاء	- اللواء يوسف محمد الحبوبي - أمل الرافدين - قائمة ائتلاف دولة القانون - قائمة شهيد المحراب - تيار الاحرار المستقل	1 9 9 4 4
صلاح الدين	- جبهة توافق صلاح الدين - القائمة العراقية - تجمع المشروع العراقي الوطني - ائتلاف دولة القانون - جماعة علماء ومثقفي العراق - الجبهة التركمانية العراقية - جبهة التحرير والبناء - قائمة صلاح الدين الوطنية - قائمة التآخي والتعايش السلمي - جبهة المشروع الوطني العراقي	5 5 3 3 1 2 2 2	النجف	- قائمة ائتلاف دولة القانون - قائمة شهيد المحراب/المجلس الاعلى - تيار الاحرار المستقل - الوفاء للنجف - تيار الاصلاح الوطني - اتحاد النجف المستقل	7 7 6 4 2 2

		2 2			
ديالى	- جبهة التوافق والاصلاح الموحدة في ديالى - تيار الاصلاح الوطني - التحالف الكردستاني - القائمة العراقية الوطنية - ائتلاف دولة القانون - ائتلاف ديالى الوطني - تجمع المشروع العراقي الوطني	9 6 6 3 2 2 1	القادسية	- قائمة ائتلاف دولة القانون - قائمة شهيد المحراب - القائمة العراقية الوطنية - تيار الاصلاح الوطني - تيار الاحرار المستقل - حزب الولاء الاسلامي - حزب الفضيلة الاسلامي	11 5 3 3 2 2 2
الانبار	- تحالف صحوة العراق والمستقلين الوطني - تجمع المشروع العراقي الوطني - تحالف المثقفين والعشائر للتنمية/الحزب الاسلامي - الحركة الوطنية للاصلاح والتنمية (الحل) - القائمة العراقية الوطنية - قائمة الوحدة الوطنية العراقية - قائمة عشائر العراق	8 6 6 3 2 2 2	المثنى	- قائمة ائتلاف دولة القانون - قائمة شهيد المحراب - الجمهور - تيار الاصلاح الوطني - تيار الاحرار المستقل - التجمع من اجل المثنى - القائمة الوطنية المستقل - تجمع كفاءات العراق المستقل - تجمع الفرات الاوسط	5 5 3 3 2 2 2 2 2
بغداد	- قائمة ائتلاف دولة القانون - جبهة التوافق	28	ذى قار	- قائمة ائتلاف دولة القانون - تيار الاحرار المستقل	13

	- تيار الاحرار المستقل - القائمة العراقية الوطنية - تيار الاصلاح الوطني - قائمة شهيد المحراب - تجمع المشروع الوطني	7 5 5 4 3 3		- قائمة شهيد المحراب - تيار الاصلاح الوطني - حزب الفضيلة الاسلامي	7 5 4 2
واسط	- قائمة ائتلاف دولة القانون - قائمة شهيد المحراب - تيار الاحرار المستقل - القائمة العراقية - الحزب الدستوري	13 6 3 3 3	ميسان	- قائمة ائتلاف دولة القانون - قائمة شهيد المحراب - تيار الاحرار المستقل - تيار الاصلاح الوطني	8 8 7 4
بابل	- قائمة ائتلاف دولة القانون - قائمة شهيد المحراب - تيار الاحرار المستقل - تيار الاصلاح الوطني - المفوضية العراقية لمنظمات المجتمع المدني المستقلة - جمعية العدالة المستقلة - القائمة العراقية الوطنية - كتلة الانصار المستقلة	8 5 3 3 3 3 3 2	البصرة	- قائمة ائتلاف دولة القانون - قائمة شهيد المحراب - تجمع العدالة والوحدة - تيار الاحرار المستقل - الحزب الاسلامي العراقي - القائمة العراقية - حزب الفضيلة الاسلامي	20 5 2 2 2 2 2

جدول رقم (9)

من اعداد المؤلف يوضح نتائج الانتخابات المحلية العراقية 2009 بالاستناد الى النتائج الصادرة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق

ثانيا :- التيار الاشتراكي

دخل الحزب الشيوعي العراقي الانتخابات المحلية في جميع المحافظات العراقية الأربعة عشر التي جرت فيها الانتخابات، إذ أكد (حميد مجيد موسى) في مؤتمر صحفي عقد على قاعة فندق شيراتون في بغداد في 2008/12/20 ، على أن الحزب سيشارك في الانتخابات وأطلق حملته الانتخابية، انطلاقا من ان الانتخابات استحقاقا دستوريا شرعيا لاختيار ممثلي الشعب، وان الحزب الشيوعي قرر بكل مسؤولية وجدية المشاركة فيها، موضحا ان صيغ المشاركة للحزب الشيوعي العراقي تبلورت بالنقاط الآتية :- [475]

- قائمة الحزب الشيوعي العراقي، في محافظات ذي قار وواسط ومثنى وكربلاء وديالى.
- قائمة مدنيون، والتي هي تحالف بين الحزب الشيوعي العراقي والحركة الاشتراكية العربية والحزب الوطني الديمقراطي وشخصيات مستقلة، في محافظات بغداد وبابل والديوانية
- قائمة مدنيون ديمقراطيون، وهي تحالف يضم الحزب الشيوعي مع شخصيات ديمقراطية في محافظتي النجف وكربلاء.
- قائمة التيار الوطني، وتضم الحزب الشيوعي وأبناء العراق المستقلين والتجمع الشعبي الديمقراطي والحزب الوطني الديمقراطي، في محافظة البصرة .

(475) الحزب الشيوعي العراقي يشارك في انتخابات مجالس المحافظات العراقية بكل مسؤولية وجدية، مجلة الشرارة، العدد 33 ، (النجف الاشرف، الحزب الشيوعي العراقي، 2009) ص 4 .

- قائمة التحالف الديمقراطي، وتضم إلى جانب الحزب الشيوعي شخصيات قاسميه وديمقراطية، في محافظة ميسان.
- قائمة نينوى المتآخية، وهي تحالف بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وأحزاب ومنظمات كلدانية وآشورية، في محافظة نينوى
- قائمة التآخي والتعايش السلمي ، وهو تحالف يضم الحزب الشيوعي والأحزاب الكردستانية، في محافظة صلاح الدين .

وأكد (حميد مجيد موسى) أن الحزب ينطلق في تحالفاته هذه من قناعة بضرورة تعاون كل القوى الخيرة، وكذلك من المرحلة التاريخية التي يمر بها العراق والسعي بالخروج به من دائرة العنف [476]. وان سبب الخروج من تحالف القائمة العراقية إنما يعود إلى تلك الصعوبات التي برزت في مجريات العمل وذات الصلة بتنظيم عمل القائمة وبناءها على أساس مؤسساتي، في وقت تباين فيه الرؤى حول العملية السياسية وآفاقها وسبل تقويمها وإصلاحها. وقد أكد الدكتور (صالح ياسر) عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، ان الحزب حريص على عمل (القائمة العراقية) وان استمرار العمل ومشاركة الحزب لها مرهون بالالتزام بالبرنامج السياسي المتفق عليه ، وعندما تزايدت المشاكل اكدنا على القضايا الآتية:[477]

---

(476) الحزب الشيوعي العراقي يشارك في انتخابات مجالس المحافظات العراقية بكل مسؤولية وجدية، م. س. ذ. ص4.

(477) الدكتور صالح ياسر/ عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، لقاء أجراه المؤلف، م. س. ذ. .

- لم تكن التطورات التي شهدتها القائمة وليدة اللحظة الراهنة، بـل لهـا تـاريخ يـرتبط بتعمق هوة الخلاف في النهج والمواقـف السياسـية إزاء تطـورات الوضـع في الـوطن والعملية السياسية.

- ازداد التباين في تشخيص سبل ووسائل حل الأزمة السياسـة القائمـة في البلـد ارتباطـا بتطورات الأوضاع ومساراتها المتعرجة، وتعارض ما يطرح رسمياً من القائمة العراقيـة مع سياسات وتكتيكات حزبنـا، وفي مقـدمتها احـترام الاسـتقلال السـياسي والفكـري والتنظيمي للحزب. فكما معروف يعمل الحزب منذ فترة بموقف متميز عن القائمـة، إذ هو جزء من العملية السياسية، يريد إصلاحها من داخلها، يؤيد ما هـو ايجـابي في أداء الحكومة وينتقـد أيـة مظـاهر سـلبية في نشـاطها. ولا يمكـن العـودة إلى نقطـة البداية .

- خروج القائمة عن الأهداف التي سطرها برنامجها. فكما معروف كان الهدف الأساس في دخولنا القائمة العراقية الوطنية ، هو تجاوز الاصطفاف الطائفي الذي تبلور بقوة آنذاك، لذا من غير المنطقي أن تسعى القائمـة لإقامـة تحالفـات عـلى هـذا الأسـاس. وشهدنا يوما بعد يوم ابتعاد القائمة عن برنامجها الذي اقر بصورة مشتركة.

- بيّنت مسيرة القائمة بالملموس أنهـا تفتقـد إلى سـياقات واليـة عمـل، هنـاك تفـرد في اتخاذ القرارات وتنفيذها، دون احترام لحقوق الشراكة وضرورة التوافق.

- منذ ما يقارب السنة كنا لا نحضر اجتماعات القائمة أو نشارك في وفودها .

- بعد ان استنفذنا كل محاولات الإصلاح وعودة القائمة للتمسـك ببرنامجهـا الانتخـابي، أصبح خلافنا معها جوهري وهو عمليا سياسي بالدرجة الأساسية.

واستنادا الى المبررات أعلاه، قررنا الانسحاب من (القائمة العراقية الوطنية) بعد أن استنفذ الحزب كل الوسائل الممكنة لإصلاح أوضاعها، وبعد أن اصطدمت جميع مقترحاته بجدار أصم. هذا مع العلم أن ما أملى على الحزب الانسحاب من القائمة المذكورة هو احترامه لالتزاماته إزاء ناخبيه ، وتمسكه بروح البرنامج الذي تم التوافق عليه عند تشكيل القائمة، وحرصاً على علاقات الحزب الثنائية مع بعض أطرافها. ولم يحصل الحزب الشيوعي العراقي على أية نسبة من الأصوات تمكنه من إشغال مقعد من مقاعد مجالس المحافظات العراقية الأربعة عشر. انظر الجدول رقم (8)، وكذلك انظر الجدول رقم (9).

ثالثا: التيار القومي الكردي

شاركت الأحزاب السياسية الكردية في هذه الانتخابات بالرغم من استثناء محافظات الإقليم الكردستاني، وذلك إنما يرجع إلى تواجد الأكراد في مناطق عديدة من العراق كالموصل وبغداد وصلاح الدين وديالى، فالمشاركة جاءت من اجل تلك المناطق ، وحتى تكون للأحزاب الكردية الحصة في إدارة تلك المحافظات [478]. ومن الواضح أن الأحزاب الكردية بذلت جهودا منتظمة لزيادة نفوذها على المستوى المحلي للسيطرة على المناطق المتنازع عليها واستخدام عناصر البيشمركة الكردية لتأمين نفوذها في تلك المناطق ، وهو ما أدى إلى صراعات نشطة على السلطة في تلك المناطق المختلطة والمحاذية للإقليم الكردي ، اتخذت من الانتخابات المحلية طريقاً لممارسة ذلك الصراع والذي اخذ طابعا قوميا (عربي - كردي) أخذت الأحزاب العربية والكردية إلى التسارع لكسب الرأي العام

(478) Anthony H. Cordesman, Keeping the Iraqi Elections in Perspective, Washington DC: Center for Strategic and International Studies, February 2, 2009, p. 3 .

فيها بخطاب سياسي قومي أدى إلى تعبئة الأفراد مـن أبنـاء القـوميتين عـلى ذلـك الأسـاس [479].

وقد جاءت تحالفات التيار القومي الكردي كالأتي:- [480]

- قائمة نينوى المتآخية، وهي تحالف يضم الحـزبين الرئيسـين (حـدك) و (أوك) إلى جـانبهما الأحزاب الكردستانية الأخرى والحزب الشيوعي العراقي ، في محافظة نينوى.
- قائمـة التـآخي والتعـايش السـلمي ، وهـو تحـالف ضـم الأحـزاب الكردسـتانية والحـزب الشيوعي العراقي ، في محافظة صلاح الدين.
- قائمة التحالف الكردستاني في ديالى، وتضم الأحزاب الكردستانية الرئيسة والحزب الاشـتراكي الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الإسلامي الكردستاني وحـزب كـادحي كردسـتان والحـزب الشيوعي الكردستاني.

ومما يلاحظ على تحالفات الأحزاب الكردية أنها ، العلمانية منها والدينيـة ، تنـتهج أسلوب توحيد الجبهة في المعارك الانتخابية خارج الإقلـيم الكردسـتاني ، بغـض النظـر عـن الاختلافات الإيديولوجية ، وذلك لإضفاء القوة على تلـك التحالفـات ولـكي يكـون لهـا مـن القوة والإمكانيات الموحدة في كسب الرأي العام في الانتخابات[481] .

(479) رجائي فايد، الانتخابات المحلية : العراق يعود لعصر الدولة، شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنيـت) ، على الموقع :

www.islamonline .net/Arabic/index.html.

(480) Report: Open Source Center, Iraq : Provincial Elections Guide 2009 , , 21 January 2009, p.13.

(481) International Crisis Group, Iraq's Provincial Elections: The Stakes, Ibid., p. 16 .

وعلى ما يبدو وعند الاطلاع على نتائج الانتخابات أن الأحزاب القومية الكردية قد فقدت أكثر من نصف مقاعدها التي كانت قد حصلت عليها في الانتخابات المحلية السابقة، انظر الجدول رقم(9)، ففي محافظة الموصل، وعلى سبيل المثال، حصدت قائمة الحدباء المتحالفة مع القائمة العراقية على ما يقارب 75% من مقاعد مجلس المحافظة، وكذلك في المحافظات الأخرى في ديالى وصلاح الدين تراجعت فيها الأحزاب القومية الكردية [482].

وبالنسبة الحزب الإسلامي العراقي، والذي يقود جبهة التوافق العراقية سجلت تراجعا في المحافظات التي كان له فيها حضورا واسعا في مجال صناعة الرأي العام في الانتخابات السابقة، وخصوصا في محافظة الانبار التي انتقلت فيها السلطة إلى العناصر القبلية، إذ أبدت الرموز الاجتماعية التقليدية من شيوخ العشائر وغيرها، قدرتها على تعبئة الرأي العام العراقي في تلك المحافظة، وهو مايعد تراجعاً للأحزاب الإسلامية السنية في مجال صناعة الرأي العام العراقي في المناطق ذات الأغلبية السنية [483].

أما قائمة رئيس الوزراء العراقي (ائتلاف دولة القانون) فقدا حققت حضورا كبيرا في مجال كسب الرأي العام العراقي في المحافظات الجنوبية وبغداد، وان القائمة العراقية وبالرغم من قلة المقاعد التي حصلت عليها، فإنها سجلت حضورا في جميع المحافظات تقريبا التي شملتها الانتخابات المحلية، خاصة بعد تفتت الكتل السياسية السابقة المبنية على أساس من الطائفية وبروز اتجاهات الرأي العام العراقي إلى سياسات أكثر واقعية قائمة على الاحتياجات المحلية [484]. وان مايميز هذه التجربة الانتخابية أنها تأتي في أجواء

(482) Anthony H. Kordesman, Keeping the Iraqi elections in perspective, Ibid . , p. 4 .

(483) Ibid., p. 5 .

(484) Kenneth Katzman , Iraq: Politics, Elections, and Benchmarks, Ibid., p. 6 .

وطنية ابعد عن الجدل مقارنة بسابقتها، ولربما كان ذلك مثار حماس القوى الفاعلة على الساحة السياسية العراقية والمرتكزة نوعا ما على الروابط الأولية، وهو ما انعكس ايجابيا على المصلحة العليا للبلاد وعلى وحدتها الوطنية، إلا انه انعكس سلبيا على مستوى المشاركة في الانتخابات [485]، فقد جاءت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات زهاء 7,5 مليون عراقي من مجموع 14,900,000 يحق لهم التصويت وهو ما شكل نسبة 51% من العدد الكلي للناخبين العراقيين، فقد كان لاختفاء العرق التاريخي المتواصل للديمقراطية في العراق أثره البارز في إعلان نسبة لا يستهان بها ممن يحق لهم المشاركة في الانتخابات عزوفهم عنها، ومما دفع بهذا الاتجاه وغذاه هو انتشار شعور من عدم جدوى المشاركة في انتخابات تكون نتائجها كسابقاتها، ضف إلى ذلك الجانب الفني في الانتخابات، إذ أن عشرات الآلاف من المواطنين لم يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم لعدم وجود أسمائهم في مراكز الاقتراع. واللافت للنظر أن مثل هذا التوجه لدى الرأي العام العراقي موجود في الأوساط المدنية أكثر منه في الأوساط الريفية وهو ما شكل دافعا لعدد من القوى السياسية للتوجه بحملتها الانتخابية إلى الأوساط الريفية، حيث يشكل الالتزام بالتقاليد والأعراف العشائرية مركز ضبط عالي المستوى، وإذ تكون كلمة شيخ العشيرة النافذة ابلغ أثراً في دفع أبنائها نحو التوجه إلى صناديق الاقتراع من دعوات قادة الرأي العام المدينيين [486]. وربما مايؤكد ذلك هو أن محافظة صلاح الدين ذات الطابع العشائري سجلت أعلى نسبة في المشاركة (65%) وبغداد، التي تعد أكثر المحافظات تمدناً سجلت نسبة مشاركة 40%.

(485) انور سعيد الحيدري، المحافظات العراقية نحو انتخابات ثانية، م. س. ذ. ، ص 125.

(486) أنور سعيد الحيدري، المحافظات العراقية نحو انتخابات ثانية، م. س. ذ. ، ص 118.

وعند قراءة سريعة لنتائج الانتخابات الرسمية ونسبة المشاركة في كل محافظة، يمكن إيراد الملاحظات السلبية والايجابية الآتية :- (487)

1- إن المحافظات التي شهدت توتراً واضطرابات امنيا طيلة السنوات الماضية قد شهدت مشاركة واسعة في الانتخابات قياساً إلى الانتخابات التشريعية السابقة خصوصا في محافظات صلاح الدين وديالى والموصل وحتى الانبار زادت فيها نسبة المشاركة من 2% إلى 40%، وتقول صحيفة الواشنطن بوست أن الانبار تحولت من قاعدة صحراوية واسعة لتنظيم القاعدة إلى قاعدة للتنافس السياسي على المشاركة في حكم البلاد مع بقية الأحزاب السياسية العراقية(488) .

2- إن انخفاض نسبة المشاركة في محافظة بغداد (40%) كشفت عن ظاهرة خطيرة هي عزوف الناخب عن المشاركة لعدم ثقته بالأحزاب السياسية وبالوعود الانتخابية

3- لقد سجلت المحافظات الوسطى والجنوبية التسع نسبة مشاركة منخفضة جدا قياسا بالانتخابات السابقة.

4- مثلت محافظة ديالى بما حققته من نسبة مشاركة (57%) قياساً إلى وضعها الأمني المتدهور فرصة تاريخية للتعايش السلمي الطوائف المختلفة للشعب العراقي

---

(487) ناظم عبد الواحد الجاسور، انتخابات مجالس المحافظات: النتائج غير المتوقعة مقدمة لانتخابات التشريعية القادمة، مجلة السياسة الدولية، العدد (12)، (الجامعة المستنتصرية، كلية العلوم السياسية ، بغداد،2009)، ص17.

(488) العشائر عنصر فوز في الانتخابات، ترجمة مرتضى صلاح، جريدة الصباح العراقية، الأرشيف، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع:

www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&page=32

5- حصلت الأحزاب الكردية على نسبة اقل مما كانت عليه من المقاعد المحلية في المحافظات ديالى وصلاح الدين والموصل وفشلت في بغداد وبالرغم من تواجد أكثر من نصف مليون كردي يحق لهم التصويت فيها

6- سجل التيار الليبرالي (القائمة العراقية الوطنية) حضوراً واضحاً ومتميزاً في (11) محافظة من الأربعة عشر التي جرت فيها الانتخابات بشكل ملفت للنظر.

أما التيار الاشتراكي (الحزب الشيوعي العراقي) فقد جاءت النتائج مخيبة للآمال بالرغم من تنوع الائتلافات التي دخل بها. فبعد أن حصل على 20 مقعدا في الانتخابات السابقة لمجالس المحافظات للعام 2005 بالرغم من تصاعد أجواء المد الطائفي وتدهور الوضع الأمني في تلك الفترة، إلا انه في هذه الانتخابات شهد تراجعا كبيرا في استمالة الرأي العام، حيث لم يستطيع الحصول على أكثر من 83,000 صوت، ولم تتجاوز نسبة ماحصلت عليه قوائم تحالفات الحزب على 2,3% بأحسن الأحوال، كما أن أعلى نسبة حصلت عليها قائمة الحزب المنفردة هي 1,9% وانخفضت في بعض المحافظات الى اقل من 1%، أي انه خسر في عموم العراق أكثر من 31% من الأصوات التي جمعها في 14 محافظة في انتخابات 2005[489]. انظر الجدول رقم(9).

وبذلك فأن نصيب التيار العلماني في صناديق الاقتراع لم يكن بالمستوى الذي يؤهله لتولي الصدارة، وربما يعود السبب في ذلك إلى إخفاق التيار العلماني في تقديم البديل

(489) ستار جبار رحمن، اتحاد الشعب... إلى أين سائرون؟ ، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع :-

www.bahzani.net/service/forum/archive/index.php/f-8.html.

المقنع للشارع العراقي، كي يستطيع استمالة الشارع واحتوائه لمصلحته، والأسباب في ذلك متعددة منها الآتي:-[490]

1. التأثير الديني يجد حضوره كلما وجدت مناسبات دينية وجل ما يكون، هو التركيز على الحضور ألمعتقدي والعقائدي الذي يعيش تصارعا مع الأجندة الدينية السياسية، ولان الفرد فاقد في الكثير من نماذجه لمنظومة التمييز الصحيح للإسلام ألمعتقدي والسياسي ، لذلك فأن الفرد سيكون اقرب إلى الطرح الديني من غيره.
2. هشاشة البدائل المطروحة من جانب التيار العلماني قياسا بما هو مطروح على الساحة السياسية العراقية.
3. الإحباط واليأس اللذان يتملكان البعض يقودان الى العزوف عن رؤية انتخابية جديدة تحقق حلمه بوجود تمثيل حقيقي له، فوجود الكل غير المقنع هو سبب رئيسي لاستئثار الجانب التقليدي المطروح على حساب التجديد والتغيير.
4. إن الأحزاب الكبيرة قرأت المستجد الانتخابي، وهو العشائرية، وقد عملت تلك الأحزاب على دمجها ضمن مكوناتها حتى تكون ضمن خط سيطرتها، اذ حوت تلك القوائم جل الثقل العشائري.

وبالرغم من المشكلات التي ألقت بظلالها على واقع الانتخابات وعلى السلوك الانتخابي للمواطن، منها مايتعلق بالفساد المالي الإداري الذي شهدته مجالس المحافظات السابقة وأعمال العنف والإرهاب والتخريب من قبل الجماعات المسلحة والتي استهدفت المواطن والسلطة المحلية، وإشكالية شكل الدولة الفدرالية وسيادة الخطاب الفدرالي

---

(490) ناصر عمران الموسوي، ديمقراطية الانتخاب في العراق، صحيفة الصباح العراقية ، الارشيف، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع :
www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&page=32

وكثرة الكيانـات السياسـية في مجـالس المحافظـات بالإضـافة إلى مشـاكل تتعلـق بأهميـة محافظة على أخرى والذي اثر على خيارات الكتل السياسـية وطبيعـة الرسـائل الاتصـالية الصادرة منها مع المواطن/ الناخب [491] ، والتي أدت إلى تقدم طفيف للتيار العلماني عـلى غرار ماكان متوقع، إلا أن التغيير قد حدث في خطاب القوى الإسلامية نفسـها، إلى جانـب ان المرجعية الدينية في النجف أرسلت إشارة واضحة، وعلى عكـس ماحـدث في انتخابـات 2005، بأنها لاتقف ولا تدعم أية قائمة او حزب سياسي، في وقت كانـت شخصـيات دينيـة تعتمد بشكل كبير على المرجعية لتشجيع الناس عـلى الخـروج والتصـويت لهـا، إلا أن مـا حدث في هذه الانتخابات هو أن المرجعية التزمت الحياد تجـاه جميـع الكتـل المتنافسـة مما أدى إلى تقليص دور رجال الدين بشكل كبير في هذه الانتخابات، وبالمثل رجال الدين السنة امتنعوا عن السياسة العلنية في دعم المرشحين او تأييد مرشح او قائمة محددة [492] . فائتلاف دولة القانون والتي حصدت المحافظات الـعشر في بغـداد وجنوبهـا، وهـي قائمـة يقودها حزب إسلامي (حزب الدعوة) قد غادرة الرسائل الدينية الواضحة واتكأت إلى منجـز الحكومة وركزت على تحقيق الاستمرار وسيادة دولة القانون المدنية وضمرت عند خطاباتها الرموز الدينية لحد ما، وهو فعل ليس استجابة لرد فعل بقدر ما هو استشـعار بـالمتغيرات، إذ أن انحسار العنف يستتبعه انخفاض الميل والحاجة للملاذات الطائفية ولتوظيف الهويـة الدينية لصالح الهويـة الوطنيـة [493] . ويـرى (انتـوني كوردسـمان) إن ائـتلاف دولـة القـانون (حـزب الـدعوة) اعتمـد بشـكل كبـير ومتزايـد عـلى القبيلـة العلمانيـة وعـلى مجـالس

(491) انور سعيد الحيدري، المحافظات العراقية نحو انتخابات ثانية، م. س. ذ. ، ص 110

(492) International Crisis Group, Iraq's uncertain future: Elections and beyond, Middle East Report N°94, 25 feruary/2010,p. 4 .

(493) جابر حبيب جابر، العراق يقطع محطـة ديمقراطيـة اخـرى، جريـدة الشرق الاوسـط، العـدد 11044، (22/ فبراير 2009) .

الإسناد العشائرية، ولديه سيطرة مباشرة على وحدتين من قوى الأمن العراقية إلى جانب السيطرة على قوة مكافحة الإرهاب وأضحى من دعاة الوحدة الوطنية ونبذ أي شكل من أشكال الفدرالية الشيعية، وهو ما أهله وزاد من إمكانياته في صناعة الرأي العام العراقي وكسبه في هذه الانتخابات [494] . أضف إلى ذلك أن القوى العلمانية الخاسرة في الانتخابات لا تعزو سبب خسارتها كلها إلى قصور في الأداء واختلال في الخطاب وضعف في المنجز، بقدر ما واجهت حزب ديني امتلك وسخر أدوات الحكم ومنجزه الأمني ومستفيدا من بريق السلطة في جذب الرأي العام العراقي وصناعته [495] .

وبالرغم مما عكسته هذه الانتخابات من تشرذم سياسي حاصل في العراق بسبب حصول قوائم على نسب من الأصوات في بعض المحافظات ولم تحصل على مثيلتها في محافظات أخرى [496] ، إلا أنها أتت بنتائج غير متوقعه أدت إلى تغيير جذري في الخارطة السياسية الحزبية، حيث أعادة من جديد رسم مواقع القوى السياسية وكشفت عن مرحلة سياسية قادمة متميزة بتحالفات واصطفافات جديدة مختلفة عن السابق، كما أن الطابع الوطني الذي خيم على عملية الاقتراع قد اشر بانتهاء مرحلة التخندق الطائفي وراء الشعارات الطائفية والمذهبية والعنصرية والتشدد الديني. وبالرغم من غياب الجسد الثقافي العلماني وعجزه عن أداء دوره الحقيقي في بلورة الرأي العام وقيادته وتعديل توجهاته، إلا أن هذه الانتخابات أشرت بوضوح إلى رفض الدين المسيس من قبل الرأي

---

(494) Anthony H. Cordesman, Keeping the Iraqi Elections in Perspective, Ibid., p. 5 .

(495) جابر حبيب جابر، العراق يقطع محطة ديمقراطية أخرى، م. س. ذ. ،. وكذلك انظر :-

International Crisis Group, Iraq's uncertain future: Elections and beyond, Ibid., p. 2 .

(496) احمد المرشد، مستقبل الديمقراطية والفراغ الأمني في العراق، مجلة آراء الخليج، العدد 56، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، مايو 2009) ، ص. 5

العام العراقي، وتصدع مثلث السيئ الصيت (أكراد/ سنة/ شيعة) والذي لم يعد مقبولا من الناحية السياسية كحقيقة لمكونات الشعب العراقي، وان ظاهرة العزوف عن المشاركة هي بالأصل انعكاس لرأي عام مناهض لبعض الكيانات السياسية التي لم تقدم شيئا في السنوات السابقة[(497)]. فالجيد في هذه الانتخابات أن الرأي العام العراقي اثبت قدرته ووجوده على التغيير على وفق اتجاهاته وأهوائه السياسية [(498)].

وفي استطلاع للرأي أجراه المركز الوطني للإعلام التابع لمجلس الوزراء العراقي في سبع محافظات عراقي (بغداد والمحافظات الجنوبية) على عينه بلغت 700 شخص، أظهرت نتائجه أن أغلبية العراقيين يفضلون التيار العلماني على التيار الديني، إذ جاءت النسب أن 42% من العراقيين فضلوا أن تكون القوى التي تدير البلاد قوى علمانية فيما قال 31% أن القوى الدينية قادرة على إدارة البلاد بنجاح، وقد افرز الاستطلاع النتائج الرئيسية الآتية:- [(499)]

1. تزايد الوعي الانتخابي لدى الناخب العراقي من خلال تأييده لإجراء الانتخابات(وبنسب عالية)باعتبارها الوسيلة الوحيدة لإجراء عملية التغيير الايجابي
2. وجود حالة من الإحباط الشديدة لدى الناخب العراقي من أداء مجالس المحافظات الحالية وكما أثبتته الرغبة في عملية التغيير من خلال تأييد إجراء الانتخابات أو من خلال النسبة

---

(497) ناظم عبد الواحد الجاسور، انتخابات مجالس المحافظات ... ، م. س. ذ. ، ص 22.

(498) احمد المرشد، مستقبل الديمقراطية والفراغ الأمني في العراق، م. س. ذ ، ص 48. وكذلك انظر:
International Crisis Group, Iraq's uncertain future: Elections and beyond, Ibid., p. 2 .

(499) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع :
www.fcdrs.com/index.html

العالية من العينة التي أكدت على فشل مجالس المحافظات الحالية في تأدية واجباتها وتحقيق عملية التنمية والتطوير.

3. هناك تحول هيكلي وتبادل في المواقع بين الأحزاب الدينية والأحزاب العلمانية لصالح الأحزاب العلمانية وهذا يؤكد حقيقة تراجع التأييد الشعبي للأحزاب الدينية مقارنة بالأحزاب العلمانية.
4. عدم وجود نسب مطلقة وكبيرة في التفوق لصالح حزب أو حركة على حساب الأحزاب أو الحركات الأخرى، سواء كانت منها علمانية ام دينية مما يعني إن هناك حاجة قوية لعمل ائتلافات جديدة لغرض تحقيق الأغلبية المطلوبة في اتخاذ القرارات.

وهو ما أدى إلى دق جرس الإنذار لدى القوى السياسية وخاصةً الدينية منها والتنبيه إلى ضرورة تشكيل الائتلافات السياسية وحسب برامج انتخابية واضحة وهم مقبلون على انتخابات برلمانية ثالثة.

فالجديد في هذه الانتخابات هو أن القوى السياسية الدينية من تيارات وأحزاب قد تعرضت لاهتزاز ولا نقل انقلاب، وتناقض حجم التصويت للأحزاب الطائفية إلى ما يقارب النصف بالمقارنة بالانتخابات السابقة، وبروز دور الصحوات والزعامات المستقلة والتقليدية في صناعة الرأي العام العراقي في مناطق شمال بغداد وغربها على حساب الأحزاب والتيارات الدينية، كما أنها شهدت بروز كتل وأحزاب صغيرة لم تجد الفرصة في السابق في ظل نظام القائمة المغلقة، كما أن ما أثبتته هذه الانتخابات هو فشل الخطاب السياسي الفدرالي في التأثير في الرأي العام. وبكل الأحوال فان هذه الانتخابات مثلت حالة جديدة لاتجاهات الرأي العام العراقي وموقفه من الخيارات المطروحة من جهة، وبرهنت على الشوط الذي قطعته أطراف العملية السياسية من أحزاب وتيارات باتجاه تحقيق مشروع الديمقراطية في العراق الجديد جهة ثانية، وان الرأي العام العراقي قد

تعرض لمعطيات جديدة والتي على أساسها تكون رأي عام جديد، ومن ابرز هذه المعطيات هو ما عاناه الفرد العراقي ومن ثمّ الرأي العام العراقي من تدهور الوضع الأمني على اثر الهجمات المسلحة والتي انطبعت بطابع الطائفية المذهبية ومعطيات أخرى تتعلق بالفساد المالي والإداري الذي تزامن مع وجود أحزاب دينية في قمة الهرم السياسي، وكل ذلك ترك أثره في مدى وعي الأفراد والجماعات الاجتماعية في المجتمع العراقي.

وقد جاءت مواقف حركات وأحزاب التيار العلماني من نتائج الانتخابات بعدم الرضا، بالرغم من أن البعض أشاد بها واعتبرها خطوة إلى الأمام. فقد أكد رئيس حركة الوفاق الوطني (أياد علاوي) أن "الإقبال الشعبي على الانتخابات لم يكن بالمستوى المطلوب وهو دليل على أن الشعب العراقي فقد الثقة في ما يمكن تحقيقه عبر الانتخابات [....] وبالرغم من ذلك لابد أن نذكر أن الانتخابات أشرت باتجاهات تشير إلى أن الرأي العام العراقي بدأ يرفض المحاصصة الطائفية السياسية في العراق، وكذلك اتضح بشكل واضح رفض الدين المسيس ورفض من أتى باسم الدين المسيس لاعتلاء مراكز حكومية عن طريق الانتخابات " [(500)] ، وقد عولت مسؤولة المكتب الإعلامي للقائمة العراقية ولحركة الوفاق الوطني (انتصار علاوي) على سببين لبقاء الأحزاب الدينية في السلطة، الأول كونها أحزاب بالحكم، والثاني وجود الدعم الإقليمي للحركات والأحزاب الدينية، وأكدت أن عملية رفض الدين المسيس باتت واضحة للعيان فالمحافظة كربلاء، والتي كانت مقعداً أمينا لحزب الدعوة، فاز بها (الحبوبي) وهو موظف مهم في الإدارة المحلية في العهد الماضي، والنجف كذلك أضحى فيها تغيرات، وهذه أدلة واضحة على نهاية الطائفية السياسية، وحتى الأحزاب التي فازت فقد طرحت شعارات وطنية وعملت بها وكرست

---

(500) الدكتور (اياد علاوي)، لقاء على قناة العربية الفضائية والإخبارية، برنامج بصراحة، بتاريخ (2009/4/24).

بمنهاجها شعارات غير طائفية، إذ بدأت هذه القوى تنتقل من المواقع التي كانت فيها إلى مواقع أكثر قربا من موقع القائمة العراقية وان سبب حصول القائمة على نسبة أصوات اقل مما هو متوقع إنما يعود إلى قلة الإمكانيات المتاحة إذا ما قيست بإمكانيات أحزاب السلطة، إلى جانب مسألة الاجتثاث التي شملت بعض المرشحين من بعض المحافظات العراقية قبيل الانتخابات، وهي من العوامل التي أثرت على أداء القائمة العراقية وإمكانياتها في مجال صناعة الرأي العام العراقي تلك الفترة [501].

وعموماً فان كلا التيارين الإسلامي السياسي والعلماني، لم يقدما طرحاً فكرياً خاصاً بكل منهما، ففي ظل خفوت الإيديولوجية ارتكزت القوى الدينية على الموروث الديني العريق للجماهير التقليدية في بلد يعد معقلا من معاقل الأديان وفي مقدمتها الدين الإسلامي، في حين ظلت القوى السياسية العلمانية حبيسة النخب ولم تجد ما تقدمه سوى الانتقاد والانتقاص من القوى الدينية واتهامها تارة ومهاجمتها تارة أخرى مستفيدة من السلبيات التي رافقت المسيرة الجديدة في البلاد والمشكلات التي اعترضتها لاسيما تلك التي تمس الحياة اليومية للمواطن، والمواطن الذي لم يخفي نقده وتذمره أحياناً من سلطات اتحادية يمسك بمقاليدها منتمون لقوى دينية [502]. ومع ذلك فقد استفادت الأحزاب العلمانية من السخط الشعبي وعدم الرضا من قبل الرأي العام العراقي على دور رجال الدين في السياسة ومن تراجع الدين كإيديولوجية حكم[503].

(501) الدكتورة انتصار علاوي/ مسؤولة المكتب الإعلامي للقائمة العراقة وحركة الوفاق الوطني ، لقاء اجراه المؤلف، (بغداد، المقر العام لحركة الوفاق الوطني، بتاريخ 12/5 /2010) .

(502) انور سعيد الحيدري، المحافظات العراقية نحو انتخابات ثانية، م. س. ذ. ، ص 117.

(503)International Crisis Group, Iraq's Provincial Elections: The Stakes, Ibid. , p. 22 .

المطلب الرابع

الانتخابات البرلمانية (التشريعية) 2010

جرت الانتخابات البرلمانية الثالثة في السابع من آذار 2010، وقد تنافس فيها 12 ائتلافا سياسيا، ضمت 297 كيانا سياسيا، على مقاعد البرلمان العراقي والتي بلغت (325) مقعدا بعد أن كانت (275) مقعد(*)، بموجب التعديل رقم 26 لسنة 2009 على قانون الانتخابات رقم 16 لسنة 2005 (504). وقد تم اعتماد نظام القائمة المفتوحة وعد العراق 18 دائرة انتخابية على وفق الحدود الإدارية لكل محافظة، شريطة أن يختار المواطن/ الناخب القائمة بعد اختياره احد مرشحيها، وهو ما يطلق عليه البعض نظام القائمة المزدوج(*).

(*) لقد زاد عدد مقاعد المجلس النيابي العراقي الى 325 بعد ان سجلت إحصائيات من قبل وزارة التجارة تشير الى ان عدد السكان قد زاد بنسبة 2.8 % عن فترة الانتخابات السابقة 2005. وتنص المادة 49 من الدستور العراقي ان البرلمان العراقي ينبغي ان يمثل كل الشعب العراقي بنسبة مقعد لكل 100الف مواطن.

(504) علاء سالم، الانتخابات العراقية 2010 .... هل من جديد؟ ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد 45 ، العدد 180 ، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ابريل/2010) ص 110.

(*) في الوقت الذي كانت فيه اغلب الكيانات السياسية، وعلى اختلاف مشاربها، تدعوا الى اعتماد نظام القائمة المغلقة، الا ان متحدثا بأسم السيد (علي السستاني) اصدر بيانا يوم 6 اكتوبر 2009 ، اكد فيه على ضرورة اعتماد القائمة المفتوحة، على اعتبار ان القائمة المغلقة من شأنها أن تقلل نسب المشاركة والاقبال الجماهيري للانتخابات، وبعدها ايدت الاحزاب والتيارات السياسية - المعترضة وغير المعترضة على نظام القائمة المغلقة- علنا نظام القائمة المفتوحة، وهذا ما يؤكد الحضور القوي للمرجعية الدينية على الساحة السياسية العراقية، اذا ماتطلب ذلك او عندما يكون ضروريا. المصدر:

Marisa Cochrane Sullivan , Iraq's ParliAmentary Election, Washington DC: Institute for the Study of War, October 21, 2009, p. 6 .

وتعد هذه الانتخابات منعطفا بارزا في تاريخ البلاد السياسي المعاصر واختبار حقيقي لحيوية العملية السياسية الناشئة، وفي مرحلة الاستعداد للانتخابات شهدت فترتها مؤشرات ايجابية عدة منها، إعادة بلورة الكتل السياسية بصيغ جديدة، إذ أضحى هناك تغير نوعي في تحالفات القوى السياسية وفي طبيعة علاقاتها مع بعضها، حاولت بها هذه الكتل تشكيل تجمعات وطنية شاملة لكل أطياف الشعب العراقي. حيث أن أكثر من (60) كيانا سياسيا اتخذ من كلمة (الوطنية) ومشتقاتها اسما لكيانه او تجمعه ليعطي انطباع التخلي عن الصيغ الطائفية، خاصة بعد أن أدرك الجميع أن الورقة الطائفية استهلكت في المرحلة الماضية [505]. فالائتلافات الجديدة التي شهدتها هذه الانتخابات عكست عملية التفتت وإعادة الاندماج التي حدثت للبيئة السياسية العراقية قبيل الانتخابات، إذ أن الأطراف السياسية التي هيمنت على الحكومة العراقية والمقدرات السياسية للبلد على مدى خمس سنوات منصرمة واجهت في هذه الانتخابات منافسة من جانب الوافدين الجدد للساحة السياسية او المؤتلفين الجدد من قوائم وتحالفات شهدتها الساحة السياسية العراقية، خصوصا وان الانتخابات المحلية ونتائجها المثيرة للجدل بين القوى السياسية أكدت على حقائق سياسية جديدة، وهي أن المجتمع العراقي شهد مدخلات ومؤثرات ألقت بظلالها على الرأي العام العراقي، والذي بات قوة لايمكن إغفالها، والذي شهد تحولا كبيرا من الالتفافات والاستقطابات الطائفية والمذهبية الى البحث عن الامن والمكاسب وتوفير الخدمات والحد من الفساد، فقد شهد صعودا للمشاعر الوطنية والعلمانية، وهو ما أدى بالساسة إلى السعي للتكيف مع هذه الحقائق [506].

(505) واثق محمد البراك، الانتخابية النيابية المقبلة في العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية، الراصد الاقليمي، العدد 36 (جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، شباط 2010) ، ص 1.

(506) Marisa Cochrane Sullivan , Iraq's ParliAmentary Election ,Ibid. , p. 1 .

فإذا ما نظرنا إلى المشهد السياسي العراقي قبيل الانتخابات نرى أن المشهد السياسي الشيعي بات منقسما أكثر مما شهدته الانتخابات المحلية، إذ إنقسم وبشكل منقطع النظير بين كتلتين كبيرتين، الأولى هي (ائتلاف دولة القانون) والتي ضمت جهات سياسية عراقية علمانية وعشائر متعددة وبالرغم من أن نواتها حزب إسلامي عريق، إلا أنها باتت تطلق رسائل إعلامية واتصالية تقوم على أساس الوحدة الوطنية وإقامة دولة القانون والمؤسسات مع حكومة مركزية قوية هدفها الحفاظ على الأمن وتحسينه والحد من الفساد وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، فقد أعيدت صياغتها كقائمة وطنية علمانية. أما الجهة او الكتلة الثانية فهي (الائتلاف الوطني العراقي) والذي يضم المجلس الأعلى الإسلامي والتيار الصدري وحزب الفضيلة وتيار الإصلاح الوطني إلى جانبها شخصيات عشائرية سنية، فقد شهدت تحولات في طريقة مخاطبتها سياسيا للرأي العام العراقي، فالمجلس تخلى عن الخطاب الفدرالي والتيار الصدري أعلن أن المليشيات التابعة له (جيش المهدي) قد تحولت إلى منظمة تبتعد عن العنف وتنتهج الكفاح السياسي، السلمي وتبدلت شعاراتها من ممهدون إلى مناصرون [507] ، كما أن المشهد السياسي السني قد تعرض هو الآخر إلى تغيرات كبيرة في تحالفاته التي خاضت الانتخابات البرلمانية 2005 الثانية، إذ أن جبهة التوافق العراقية شهدت انشقاقات كبيرة بدأت في أواخر 2008 وأوائل عام 2009، وخرج منها العديد من مكوناتها. ومع بقاء الحزب الإسلامي العراقي المكون الرئيس فيها، إلا أن هذا الأخير شهد في هذه الانتخابات انشقاقا في قياداته، حيث خرج أمينه العام (طارق الهاشمي) عنه وكون (حركة التجديد) ذات التوجه العلماني[508]، ولم تعد جبهة

(507) Marisa Cochrane Sullivan and James Danly, Iraq on the Eve of Elections, Washington DC: Institute for the study of war, March 3, 2010, p. p. 2 – 5 .

(508)Marisa Cochrane Sullivan and James Danly, Iraq on the Eve of Elections, Ibid. , p. p. 5–6.

التوافق العراقية بنفس القوة التي كانت عليها في انتخابات 2005، إذ لم يبقَ معها من حلفائها سوى مؤتمر أهل العراق وبعض رؤساء العشائر وفصائل صغيرة من الأكراد والتركمان، ومع ذلك أعلن الحزب الإسلامي إعادة تشكيل قائمته الانتخابية مع شخصيات سياسية وعشائرية باسم (قائمة التوافق العراقي) لتكون بديلا عن جبهة التوافق العراقية، ولم تظهر القائمة بذات المظهر الديني التي ظهرت عليه في انتخابات 2005، فبالرغم من وجود الحزب الإسلامي العراقي كمكون أساس فيها إلا أن الصبغة الدينية للقائمة أضحت اقل مما هو عليه من السابق بانضمام شخصيات عشائرية وكتل غير دينية وأخرى قومية [509]. وأمام هذا المشهد الذي شهده التيار الديني في هذه الانتخابات، جاءت قوى للتيار العلماني وتحالفاته، واستنادا إلى نماذج البحث كالآتي:-

أولا/ التيار الليبرالي (القائمة العراقية) :-

بقيت (حركة الوفاق الوطني) النواة التي تتكون منها القائمة العراقية الوطنية ذات التوجه الليبرالي، والتي باتت من بين أكثر الائتلافات كتحالف علماني قوي يضم عدة أحزاب وتجمعات وشخصيات سياسية وعشائرية، ومن ابرز مكوناتها:- (حركة الوفاق الوطني) بزعامة (أياد علاوي)، وهو رئيس القائمة، (وجبهة الحوار الوطني) بزعامة (صالح المطلك)، و (حركة التجديد) والتي يترأسها نائب رئيس الجمهورية (طارق الهاشمي)، و(تجمع عراقيون) الذي يترأسه النائب في البرلمان (أسامة النجيفي)، و (تجمع المستقبل) برئاسة نائب رئيس الوزراء (رافع العيساوي)، وعلى ما يبدوا أن هيئة المسائلة والعدالة شملت عدد كبير من المرشحين في القائمة العراقية بسبب العلاقات المفترضة مع حزب البعث المحظور، وينظر بعض الساسة إلى "أن حظر المرشحين من قبل هيئة المسائلة

(509) وليد ابراهيم، التوافق تعلن تكتلا جديدا لخوض الانتخابات رغم غياب لاعبين كبار عنها، جريدة الصباح الجديد العدد 1550، 2009/10/18.

والعدالة هو محاولة من جانب تلك المؤسسة التي يهيمن عليها بعض الأحزاب الدينية للتقليص من إمكانيات التيار العلماني"[510]، ومن ابرز شخصيات القائمة والتي استبعدت من المشاركة في هذه الانتخابات هو (صالح المطلك) إلا انه دعا أنصاره للمشاركة على نحو كامل والتصويت للقائمة العراقية[511]. وقد اختارت القائمة علاقة النجمة الخماسية الخضراء شعاراً لها، وهو ما أثار حفيظة بعض الكتل السياسية، لتشابه النجمة مع النجمات التي موضوعة على العلم العراقي السابق، وهو ما يؤشر بحسب وجهة نظر تلك الكتل إلى بعثية القائمة [512]. وقد استطاعت القائمة العراقية بمكوناتها الليبرالية أن تحرز تقدما كبيرا في هذه الانتخابات، فبعد أن كانت قد حصلت على (25) مقعدا في الانتخابات البرلمانية الثانية 2005، تمكنت من التقدم في الانتخابات البرلمانية الثالثة على جميع منافساتها بعد أن حصلت على (89) مقعدا فضلاً عن مقعدين تعويضيين ليصبح مجموع مقاعدها في مجلس النواب (91) مقعداً متقدمه بفارق مقعدين فقط عن ائتلاف رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، انظر الجدول رقم (10) .

---

(510) نقلا عن:- ابرز التحالفات المشاركة في الانتخابات، مجلة العرب، العدد 7937، السبت 6 مارس، 2010، ص5. وللمزيد والاستفاضة حول عمل هيئة اجتثاث البعث، واسباب اجتثاث اكثر من 500 مرشح ينظر :

Elena Derby and Anthony H. Cordesman , The Uncertain Politics behind Iraq's Election : political controversies and the formation of a viable government , Washington DC: center for strategic and international studies , April 12, 2010, p. p. 25 – 26 .

(511) Marisa Cochrane Sullivan and James Danly, Iraq on the Eve of Elections, Ibid. , p.6.

(512) ابرز التحالفات العراقية المشاركة في الانتخابات، م. س. ذ. ، ص 5 .

وما يمكن ملاحظته أن حركة الوفاق الوطني والقائمة العراقية قد اعتمدت وبشكل كبير على الأفراد المنتمين سابقا لحزب البعث المحظور والمتضررين من لجنة اجتثاث البعث، من الذين أقيلوا من وظائفهم سواء من المؤسسات الأمنية او الجيش او غيرها من المؤسسات الأخرى، كالمؤسسة الإعلامية (وزارة الإعلام) والتي على اثر حلها من قبل سلطة الائتلاف، أدت إلى تسريع أكثر من 400 موظف وعامل كانوا يعملون فيها[(513)]. فقد تضمنت القائمة في برنامجها السياسي العديد من النقاط التي تخاطب بها هؤلاء الأفراد[(514)]، وهو ما أكدته (انتصار علاوي) بالقول " إن البعث كسلوك وفكر انتهى، إلا أننا نتعامل مع الأفراد من الطبقة الفقيرة والمنتمين سابقا إلى حزب البعث طلبا للقمة العيش وكذلك الأفراد الذين أقيلوا من وظائفهم .... أي أننا ندافع عن المظلومين من البعثيين غير الصداميين" [(515)].

---

(513) للمزيد انظر :- صباح ياسين، الإعلام في العراق: المسيرة الواقع ... إعادة البناء ، في مجموعة مؤلفين، برنامج مستقبل العراق بعد الاحتلال (ندوة) ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) ، ص 198.

(514) للمزيد انظر :- البرنامج السياسي للقائمة العراقية الوطنية، ايلول 2009، ص 8 ، على الموقع :- www.wifaq.com

(515) الدكتورة انتصار علاوي /مسؤولة المكتب الاعلامي لحركة الوفاق الوطني والقائمة العراقية، لقاء اجراه المؤلف، م. س. ذ. .

المحافظة	نسبة التصويت	القائمة العراقية	إئتلاف دولة القانون	الائتلاف الوطني العراقي	التحالف الكردستاني	حركة التغيير (كوران)	جبهة التوافق العراقية	إئتلاف وحدة العراق	الاتحاد الإسلامي الكردستاني	الجماعة الإسلامية الكردستانية	المجموع
بغداد	53%	24	26	17	0	0	1	0	0	0	68
البصرة	57%	3	14	7	0	0	0	0	0	0	24
نينوى	66%	20	0	1	8	0	1	1	0	0	31
ذي قار	60%	1	8	9	0	0	0	0	0	0	18
أربيل	76%	0	0	0	10	2	0	0	1	1	14
صلاح الدين	73%	8	0	0	0	0	2	2	0	0	12
بابل	63%	3	8	5	0	0	0	0	0	0	16
النجف	61%	0	7	5	0	0	0	0	0	0	12
الأنبار	61%	11	0	0	0	0	2	1	0	0	14
كركوك	73%	6	0	0	6	0	0	0	0	0	12
واسط	60%	2	5	4	0	0	0	0	0	0	11
السليمانية	73%	0	0	0	8	6	0	0	2	1	17
القادسية	62%	2	4	5	0	0	0	0	0	0	11
ديالى	62%	8	1	3	1	0	0	0	0	0	13
المثنى	61%	0	4	3	0	0	0	0	0	0	7
ميسان	50%	0	4	6	0	0	0	0	0	0	10

كربلاء	62%	1	6	3	0	0	0	0	0	0	10
دهوك	80%	0	0	0	9	0	0	0	1	0	10
تعويضي		2	2	2	1	0	0	0	0	0	7
المجموع		91	89	70	43	8	6	4	4	2	317

جدول رقم (10)

نتائج الانتخابات البرلمانية 2010 ، نقلا عن :

Elena Derby and Anthony H. Cordesman , The Uncertain Politics behind Iraq's Election : political controversies and the formation of a viable government , center for strategic and international studies , April 12, 2010,. , p. 11.

ثانيا/ التيار القومي (التحالف الكردستاني)

مثل (التحالف الكردستاني) التيار القومي الكردي بشكل رئيس في الانتخابات البرلمانية الثالثة، وهو التحالف التقليدي الذي يضم الحزبين الرئيسين (حدك) و (أوك) ، إلى جانبها أحزاب كردية أخرى صغيرة، وان السمة الأساسية لهذا التحالف هو انطلاقه من قضيته القومية التي تجمع أطرافا تختلف إيديولوجيا في قضايا كثيرة، ومن ابرز مكوناته:- الحزبين (حدك) و (أوك) والحركة الإسلامية الكردستانية / صديق عزيز، والحزب الشيوعي الكردستاني/ كمال شاكر محمود، وحزب العمال، وكادحي كردستان، والحزب الاشتراكي الديمقراطي/ محمد حاج محمود، وحزب الآخاء التركماني (وليد محمد صالح) [516].

وإن ماحدث في إقليم كردستان في الانتخابات البرلمانية للإقليم في 25 تموز 2009 من تشرذم للمشهد السياسي الكردي قد عكس حقيقة التناقضات بين القوى السياسية والتي بدت في الانتخابات البرلمانية العراقية السابقة كجبهة واحدة. فالانتخابات التي

(516) علاء سالم ، الانتخابات العراقية 2010 ... هل من جديد ؟ ، م. س. ذ. ، ص 114.

جرت في الإقليم الكردي أنهت التضامن السياسي، وقدمت وصف مفصل للأحزاب السياسية الكردية وقدرتها في التأثير في الرأي العام العراقي في الإقليم، إذ أن (أوك) شهد أكثر من انقسام كان أبرزها جناح (نيشروان مصطفى) الذي انشق عن الحزب مع أعضاء من الجناح العسكري للاتحاد، وأسس حزب سياسي جديد أطلق عليه اسم (كوران) والتي تعني التغيير[517]. وبالرغم من أن الحزبين الرئيسيين فازا بأغلبية مقاعد البرلمان الكردي إلا أن حزب التغيير استطاع أن يحصل على 25 مقعدا، وهو الأمر الذي شجعه على منافسة الأحزاب السياسية الكردستانية الرئيسية في الانتخابات البرلمانية 2010، كما أن قائمة الإصلاح والخدمات والتي تضم أربعة أحزاب سياسية منها حزبين إسلاميين (الاتحاد الإسلامي الكردستاني) و (الجماعة الإسلامية الكردستانية) زادت نسبة تمثيلها في البرلمان الكردي ولكن بنسبة ضئيلة. وهذا التغير هو الذي اثر بشكل او بآخر على إعادة تشكيل التحالفات السياسية في الإقليم الكردي في انتخابات 2010. فالمشهد السياسي الكردي شهد إعادة تشكيل الخريطة السياسية للائتلافات والقوى السياسية في الإقليم، إذ برزت في الانتخابات البرلمانية العراقية الثالثة أربعة قوائم كردية رئيسية هي: التحالف الكردستاني، وقائمة التغيير التي تضم حزب سياسي واحد هو (حزب التغيير)، وقائمة الاتحاد الإسلامي الكردستاني بزعامة صلاح الدين؛ والتي حصلت على 13 مقعداً من مجموع 111 من مقاعد برلمان الإقليم الكردستاني وهي نسبة تشكل تحديا للأحزاب

---

(517) للمزيد انظر:

Elena Derby and Anthony H. Cordesman , The Uncertain Politics behind Iraq's Election , Ibid. , p.19.

وكذلك انظر :

James Danly ,The2009 Kurdish elections, Washington DC: institute for the study of war , july 23, 2009, p. p. 6 – 7.

العلمانية؛ فكردستان منطقة علمانية إلى حد ما من العراق، والقائمة الرابعة هي الجماعة الإسلامية في كردستان بزعامة (علي بابير)، وهو الحزب السياسي الإسلامي الثاني من حيث قوته وتأثيره بعد الاتحاد الإسلامي الكردستاني، إذ يعد اصغر حجما وأكثر هامشية من الأخير[518].

وان حقيقة الخريطة السياسية الجديدة للأحزاب السياسية الكردية في العراق عكست واقع الرأي العام الكردي في الإقليم، خصوصا وان الانتخابات البرلمانية الكردية رفعت الستار عن التضامن السياسي الكردي الذي ظهر بعد عام 2003، إلا انه ومع ذلك فالأكراد يجدون أنفسهم ككتلة واحدة أكثر قوة وتماسكا في ظل الانقسام السياسي والصراع الداخلي بين غيرها من الفصائل من الأحزاب والتيارات السياسية العراقية [519]. فضلاً عن إحراز الحزبين الرئيسين في قائمة التحالف الكردستاني، والذي حصل على 43 مقعدا في مجلس النواب العراقي ، في حين أن الأحزاب الكردية الإسلامية لم تحقق نجاحا كبيرا بل على العكس شهدت انحسارا في مجال صناعة الرأي العام. وان سبب تراجع التحالف الكردستاني عن وضعه في البرلمان العراقي 2005، إنما يعود إلى تحول الرأي العام او جزء منه لصالح حركة علمانية جديدة هي حركة التغيير وليس لصالح أحزاب دينية (قارن بين نتائج الانتخابات 2005 و 2010)، انظر الجدول رقم (10) .

فهذه الانتخابات أثبتت أن الأحزاب العلمانية الكردية القديمة العريقة منها والجديدة الحديثة التكوين أكثر قوة وقدرة في التأثير بالرأي العام العراقي في كردستان من الأحزاب

(518) Marisa Cochrane Sullivan and James Danly, Iraq on the Eve of Elections,Ibid., p. p. 7–8.

(519) Ibid. , p.9 .

وكذلك انظر :

International Crisis Group, Iraq's uncertain future: Elections and beyond, Ibid. , p. 18.

السياسية الإسلامية الكردستانية، والتي باتت بالرغم من تنوع ائتلافاتها اقل قدرة في التأثير على علمانية المنطقة والتيار العلماني فيها في مجال صناعة الرأي العام.

ثالثا/ التيار الاشتراكي (قائمة اتحاد الشعب)

دخل الحزب الشيوعي العراقي الانتخابات البرلمانية الثالثة بقائمة (اتحاد الشعب)، والتي تضم عدد من الكيانات والأحزاب الصغيرة من مثل قائمة كلدو آشور الديمقراطية والحزب الوطني الديمقراطي/ هديب الحاج محمود، وغيرها من الشخصيات الديمقراطية والقاسمية ذات التوجهات المتمدنة. وقد راهن الحزب وقائمته على التاريخ النضالي للحزب ورفع شعارات ولافتات تمجد الزعيم عبد الكريم قاسم والفترة التي شهدها العراق أيام العهد الجمهوري الأول، ليخاطب بها الرأي العام العراقي فترة الانتخابات، وقد ترأس القائمة الأمين العام للحزب الشيوعي العراقي (حميد مجيد موسى)، وضمت 275 مرشحا من بينهم 11 امرأة، من ديمقراطيين ويساريين ومستقلين وشخصيات أخرى من مختلف أطياف الشعب العراقي[520] .

ومن خلال الاطلاع على نتائج الانتخابات البرلمانية هذه يلاحظ انه الحزب الشيوعي العراقي لم يتمكن من الحصول على ما حصل عليه من نتائج متدنية في الانتخابات البرلمانية 2005. فبعد ان استطاع ان يحصل الحزب عام 2005 على مقعدين في البرلمان وعلى 20 مقعد في المجالس المحلية في ظل ظروف انتخابية تختلف كلياً عن ظروف انتخابات 2010، حيث امتازت الأجواء الانتخابية في العام 2005 ، وكما مر ذكره، بتصاعد المد الطائفي وبوادر صراعه الدموي وتدهور الوضع الأمني وعدم وضوح الرؤية لدى المواطن/الناخب، فلم تكن القوائم الطائفية والمذهبية قد وصلت إلى السلطة لتبين للرأي

(520) علاء سالم، الانتخابات البرلمانية العراقية .... هل من جديد؟ ، م. س. ذ. ، ص114 .

العـام مسـتوى أدائهـا، فضـلاً عـن انحسـار كبـير في المشـاركة في الانتخابـات في بعـض المحافظات، كما انه لم تبرز للساحة معـالم الصراع الطبقـي والاحتجاجـات المطلبيـة، ومـع ذلك كله فقد استطاع التيار الاشتراكي وممثله الحزب الشيوعي العراقي تحقيق نـوع مـن التقدم في تلك الانتخابات وأجوائها الضـبابية إذا مـا قيسـت بالانتخابـات البرلمانيـة 2010، والتي شهدت توافر العوامل الموضوعية التي تتيح فرصة اكبر للأحزاب العلمانيـة وللحـزب الشيوعي العراقي بالتقدم في مجال صناعة الرأي العام، إلا أن الحزب لم يحقق بالرغم من ذلك ما حققه في انتخابات 2005 [(521)] . ويرجح البعض سبب ذلك يعود إلى ظـروف ذاتيـة شهدها الحزب والتي تجسدت بالخطاب السياسي الخاطئ الذي تبنته قيادة الحـزب، فلـم تمتلك العامل الذاتي الذي يستوعب ويوظف العامـل الموضـوعي الايجـابي لصـالح توسـيع قواعد الحزب الجماهيرية، بل على العكس من ذلك ساهمت بفقدان البوصـلة السياسـية لكوادر وتنظيمات الحزب وجعلتهـا تبـدو وكأنهـا مشـلولة، كـما أن ابتعـاده عـن القضـايا المطلبية والطبقية افقد الحزب سلاحه في معركتـه الطبقيـة الحقيقيـة، فـالتغيير الكبـير في التركيبة الطبقية لقيادة الحـزب جعلتهـا بعيـدة ومغتربـة عـن هويتـه وحاملتـه الطبقيـة المفترضة، وغيرها من الأسـباب المتعلقـة بـالنواحي التنظيميـة للحـزب[(522)]. إلا أن الـدكتور (صالح ياسر) أوضح أن الأسباب والعلل التي تكمن وراء النتائج الانتخابيـة المتدنيـة التـي

(521) ستار جبار رحمن ، اتحاد الشعب الى .... اين سائرون، بحث منشـور عـلى شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنيت) ، على الموقع:

www.bahzani.net/services/farum/archive/index.php/f_8.html.

(522) المصدر نفسه.

حققها الحزب الشيوعي العراقي متعددة وليست وليدة يومها هذا، وإنما ترجع إلى ابعد من هذا التاريخ ، ومن بين العوامل والأسباب ما يأتي:- [523]

- من الضروري مد التحليل إلى الفترة التي سبقت 2003 وتأثيراتها على التيار الديمقراطي عموما والحزب الشيوعي على وجه الخصوص. فأثناء تلك الفترة التي هيمن فيها النظام الدكتاتوري تعرض الحزب الى حملات القمع والتشويه الظالمة، على يد سلطة دكتاتورية قمعية غاشمة، الأمر الذي أثر بشكل فاعل على فرص الحزب في إقامة صلات واسعة مع الجماهير. وقد ارتبط هذا الأمر بتعاظم التوجه الديني للجماهير الباحثة عن الخلاص من جحيم القمع والظلم والاستعباد، واصطفافها مع قوى الإسلام السياسي. ومن المفيد التذكير بان القمع لم يستهدف الوجود التنظيمي والسياسي للحزب، وإنما تعداه إلى محاولات تجريده من قاعدته الاجتماعية عبر شن حملات إعلامية - فكرية ساعية إلى تلفيق الأكاذيب التي استهدفت زعزعة ثقة الجماهير ليس بالحزب ككيان سياسي، بل وبمجمل الفكر الشيوعي أيضا. ورغم ما بذله من جهود، لم يستطع الحزب أثناء هذه الفترة القصيرة نسبيا من التغلب على آثار تلك السياسات التدميرية للنظام المقبور وبناء علاقات جديدة واسعة بالسرعة المطلوبة.
- انحراف اقتصادي خطير في اتجاه نمط طفيلي واقتصاد ريعي وبنية اقتصادية مشوهة وتبلور فئات اجتماعية نهّابة كالبيروقراطية والطفيلية لا تحمل أية منظومة للقيم. أسس هذا الانحراف لقاعدة اقتصادية امتثل لها السوق العراقي والجماهير الشعبية وهي البحث الدائم عن حالة التشبع الاستهلاكي وما ارتبط بذلك من نمط استهلاكي مشوه ألقى بثقله على بنية الوعي وطرح إشكاليات الخيارات الكبرى.

---

(523) الدكتور صالح ياسر / عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي لقاء اجراه المؤلف، م. س. ذ. .

- وارتبطت الملاحظة أعلاه بظاهرة أخرى هي حدوث عمليات تشويه واسعة لوعي قطاعات عريضة من القوى الاجتماعية وخصوصا الكادحة منها والفئات المهمشة اقتصادياً واجتماعياً والمقصية عن حقول الإنتاج والاستهلاك، التي يفترض أنها الأقرب إلينا وتتألف منها قاعدتنا الانتخابية.
- الحرب العراقية الإيرانية والحصار الاقتصادي الناجم عن غزو قوات النظام الدكتاتوري للكويت أدت إلى ضمور أو انكماش احد أهم حواضن القوى الديمقراطية ومنها حزبنا، ونقصد به " الطبقة الوسطى ". وقد تضاعف هذا الضمور بعد عام 2003 نتيجة الاحتلال وحروب الطوائف والنشاط الإرهابي الذي دفع بقطاعات إضافية من هذه " الطبقة " إلى مغادرة البلاد بحثا عن الأمان والعمل.
- يضاف الى ذلك التغيرات التي حدثت في بنيه الطبقة العاملة والتي فقدت وجودها المكثف في مواقع محدده بسبب السياسات الاقتصادية للنظام المقبور والحصار الاقتصادي وسياسات الاحتلال وما انتهجته الحكومات الجديدة.
- التحالف الوثيق بين قوى الإرهاب والتخريب وبقايا النظام المقبور وامتلاكها المال واعتماد الأساليب القمعية والتخويف وتهديد الناخب وخصوصا في المناطق الساخنة (مثل نينوى، وكركوك، والانبار وصلاح الدين) أثرت سلبا على نشاط القوى الديمقراطية في هذه المناطق ومنعتها من إيصال برنامجها بشكل مؤثر وواضح على الناخبين. هذا إضافة إلى نشاط بعض الميليشيات التي ساهمت في حرف توجه الناخبين البسطاء ودفعهم للتصويت لصالح قوائم معينة دون غيرها.
- كذلك ضعف مؤسسات المجتمع المدني، والتي لم تستطع أن تلعب دوراً في الانتخابات، فقوى اليسار والديمقراطية دائما قوتهما مرتبطة بوجودهما في هذه المؤسسات الشعبية؛

كالنقابات العمالية والمهنية ومؤسسات المجتمع المدني، و ضعف هـذه المؤسسـات سـاهم في عدم وجودنا بشكل قوى وفاعل في الانتخابات.

- تواصل نجاح التعبئة المذهبية/الطائفية بدلاً مـن التعبئـة السياسـية الصحيحة في توجيـه الناخب نحو صناديق الاقتراع، وما ترتب على ذلك من أنمـاط للانتخـاب ومشـاعر الانـتماء الاثني والديني والطائفي. فرغم ما تحقـق مـن تقـدم عـلى طريـق الرهـان عـلى المشروع الوطني العابر للطوائف والاثنيـات فقـد لعبـت التعبئـة المذهبيـة/الطائفيـة/الاثنيـة دورا يفوق دور التعبئة السياسية في توجيه الناخب نحـو صـناديق الاقـتراع وهـو مـا اثـر عـلى نتائجنا ذلك لأننا نراهن على مشروع عابر للطوائـف واحترابهـا وصراعاتهـا حـول السـلطة والثروة والنفوذ.
- إشكالية تزييف الوعي لدى قطاعات من المجتمع وتدني وعي الملايين الذين يسعى مؤيدو ثقافة الهيمنة إلى غسل أدمغـتهم وتغييـب إرادتهـم. وغنـي عـن القـول إننـا حـين نـدرك العواقب الوخيمة لخضوع الملايين للثقافـة السـائدة، ونشـخص دور العوامـل الموضـوعية التي تتحكم بمسار التطور الاجتماعي، فإننا لا نبغي من وراء هذا تبريراً لقصور ذاتي، وإنمـا اعترافاً بحقائق الواقع التي نثق بأن تعزيـز القـدرات الذاتيـة يمكـن أن يسـهم في تغييرهـا والتحويل التدريجي لمسارها، ومراكمتها باتجاه التغـيرات الاجتماعيـة النوعيـة. ويبـدو أن الأمر سيحتاج إلى وقت أطول مما كان متصورا ذلك لان الوعي - كمعطى سوسيولوجي - هو معطى بطيء التفكك وأيضا بطيء التشكل.
- تشتت القوى الديمقراطية في قوائم عديدة كان له مردوده السلبي وانضمام بعض أطرافها إلى قوائم في جوهرها طائفية. ولهذه الحقيقة دوافع وأسباب تتحملها بعض قوى الجانـب (الديمقراطي) إعلامياً فكانت النتيجة، خسارة تلك القوى المحسوبة على التيار الديمقراطي ، كما خسرنا نحن، الأصوات "المبعثرة".

- عدم كفاءة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إدارة الحملة الانتخابية بصورة نزيهة وشفافة رغم ما بذلته من جهود. ويكمن السبب في هذا الخلل في بنيتها لأنها أقيمت على أساس المحاصصة الطائفية – القومية وليس على أساس الكفاءة والمهنية.
- التأثير السلبي لقانون الانتخابات الذي فصلته القوى المتنفذة على مقاساتها والذي كان يستهدف بالأساس إبعاد القوى الصغيرة لصالح تحقيق استقطاب يقوم على عدة قوى كبيرة ومتنفذة مما يسمح باستحواذها على السلطة والنفوذ والهيمنة.[524]

ويمكن القول أن ماشهدته الانتخابات البرلمانية الثالثة من عوامل ذات طبيعة موضوعية تتعلق بالتحسن في الوضع الأمني والانتشار الهائل للفساد الإداري والمالي في ظل حكومة تديرها أحزاب دينية، وتصاعد الاحتجاجات المطلبية، وتنامي القاعدة الجماهيرية للخطاب الوطني والعلماني وانحسار التزوير بالنتائج، وغيرها من العوامل التي ساهمت في أيجاد المناخ الملائم والايجابي لخوض الانتخابات من قبل القوى الوطنية والديمقراطية والعلمانية وتحقيق نتائج أفضل بكثير من نظيراتها في انتخابات 2005 البرلمانية.

فقد جاءت نتائج الانتخابات بفوز أربع كتل كبيرة إلى جانب كتل صغيرة أخرى ، انظر الجدول(6) ، ويمكن إيراد الملاحظات والمؤشرات الآتية على تلك النتائج :

1. إن القائمة العراقية، والتي أحرزت المرتبة الأولى وتصدرت باقي القوائم بعدد المقاعد التي حصلت عليها، استطاعت كسب دعم الرأي العام العراقي في المحافظات ذات الأغلبية السنية؛ والتي شهدت إقبالاً كبيراً على التصويت؛ بشكل ملفت للنظر، وقد عول (انتوني

---

(524) دعا الحزب الشيوعي العراقي الى ضرورة العمل وفق الدائرة الانتخابية الواحدة ، أي اعتبار لابلد كله دائرة انتخابية واحدة، واعتماد الطريقة النسبية ، سواء كانت القائمة مفتوحة ام مغلقة. للمزيد انظر: جريدة طريق الشعب ، العدد 4320، 2009/3/15 ، ص5.

كوردسمان) سبب الإقبال الكبير في المشاركة في الانتخابات في تلك المحافظات إنما يعود إلى ما اتخذته هيئة المساءلة والعدالة بخصوص إبعاد أكثر من 500 مرشح من المشاركة في الانتخابات؛ جلهم من القائمة العراقية؛ لصلتهم المزعومة بحزب البعث المحضور، وهو ما أثار مخاوف لدى سكان تلك المحافظات من تكرار التهميش الذي حصل في الانتخابات الأولى [525]. فضلاً عن حصولها على عدد مقبول من المقاعد في المحافظات الأخرى ذات الأغلبية الشيعية، وعملت بشكل جيد في المناطق المختلطة، وان نجاح قائمة تضم أحزاب وشخصيات ليبرالية علمانية في كسب الرأي العام العراقي إنما يشير إلى تغير في ذلك الرأي وتوجهاته والذي بات يرفض الأحزاب ذات التوجهات الدينية [526].

2. إن قائمة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي (ائتلاف دولة القانون) استطاعت أن تحرز المرتبة الثانية بعد القائمة العراقية وبفارق بسيط (مقعدين فقط)، وهذا ربما لا يسجل لصالح التيار الديني بالرغم من أن نواة هذه القائمة حزب ديني، لأن القائمة وعلى غرار ما حصل في الانتخابات المحلية ا، انتهجت نهجا اسماه البعض وكثير من الساسة بأنه علماني [527]. ومايؤكد ذلك أن رئيس القائمة وزعيم حزب الدعوة الإسلامي (نوري المالكي) قال في احد تصريحاته "إننا حزب ديني، ولكننا لسنا دينيين، ولا أحب هذا الاسم، لأننا بشر نخطئ وليس ملائكة، وان الأطراف التي تدعو نفسها إسلامية، فأنها بأخطائها تسيء لغاية الرسالة السماوية" [528]. وما يلاحظ أن (ائتلاف دولة القانون) استطاع استمالة وضم العشائر في الوسط والجنوب إلى الائتلاف، في وقت كانت فيه تلك العشائر منتظمة في

---

(525) Elena Derby and Anthony H. Cordesman , The Uncertain Politics behind Iraq's Election , Ibid. , p.15.

(526)Elena Derby and Anthony H. Cordesman , The Uncertain Politics behind Iraq's Election , p. 17.

(527) Ibid. , p. 18.

(528) نقلا عن :

International Crisis Group, Iraq's uncertain future: Elections and beyond, Ibd. , p.9 .

مايعرف (بمجالس الإسناد) وقريبة من الرأي العام في تلك المحافظات، إلى جانب ضم شخصيات سياسية وعشائرية من المحافظات ذات الأغلبية السنية أمثال الشيخ (حاتم علي سليمان) شيخ عشيرة الدليم في الانبار [529]. كما أن تقدم القائمة في المحافظات الوسطى والجنوبية على حساب المجلس وتيار الإصلاح الوطني بخطاب سياسي متمدن يعني بداية انهيار الطائفية والمذهبية وانحسار التيار الديني لصالح التيار العلماني في مجال صناعة الرأي العام العراقي.

3. إن فوز الائتلاف الوطني العراقي ذات الصبغة الدينية إنما هو في حقيقة الأمر، فوز للتيار الصدري احد ابرز مكونات الائتلاف. فإذا ما نظرنا إلى نتائج الانتخابات داخل الائتلاف الوطني يلاحظ أن التيار الصدري حاصل على (40) مقعدا من مجموع المقاعد الـ (70) الحاصل عليها الائتلاف، في حين توزعت باقي المقاعد على مكونات الائتلاف الأخرى ، انظر الجدول (11). وما يكمن ملاحظته هنا هو أن هذا الانجاز للتيار الديني لايمكن فصله عن الممارسة الانتخابية التي مارسها التيار الصدري لانتخاب مرشحيه قبيل الانتخابات البرلمانية في يوم 16 تشرين الأول 2009، فقد كانت محاولة من التيار الصدري لإعادة شعبيته التي فقدها في الانتخابات المحلية، إذ يذكر انه حوالي 800 مرشح شاركوا في هذه الانتخابات داخل التيار الصدري وجرى فتح أكثر من 400 مركز انتخابي، وهي ممارسة اثبت فيها التيار الصدري على انه التيار الديني الأكثر قدرة على تنظيم وحشد وتعبئة الجماهير أكثر من أي وقت مضى ودفعهم للمشاركة في الانتخابات البرلمانية لصالحه، وهي إستراتيجية أثبتت نجاحاً كبيراً في الانتخابات البرلمانية [530]. كما وان الخطاب السياسي للتيار الصدري ومنذ الاحتلال الأمريكي 2003 تضمن سياسة التلويح

(529) Marisa Cochrane Sullivan , Iraq's ParliAmentary Election , Ibid. P. 2 .

(530) Elena Derby and Anthony H. Cordesman, The Uncertain Politics behind Iraq's Election, Ibid. , p.13.

بالمعارضة للوجود الأمريكي، ومعارضته بالأسلوب المسلح، وهو ما لقي صداه لدى الرأي العام العراقي، أضِفْ إلى ذلك ما تضمنه الخطاب السياسي للتيار في الانتخابات البرلمانية الثالثة من فتح ملف سوء الخدمات (الماء/ والكهرباء/ والصحة) ومهاجمة امتيازات النخب الحاكمة.

المحافظة	اسم الكيان او الحزب السياسي داخل الائتلاف الوطني العراقي					
	التيار الصدري	المجلس الأعلى/ جناح بدر	المجلس الأعلى/ جناح عمار الحكيم	تيار الصلاح الوطني/ ابراهيم الجعفري	حزب الفضيلة/ محمد اليعقوبي	احزاب وشخصيات اخرى صغيرة
البصرة	3	1			2	1
ميسان	3	1			1	1
ذي قار	4	2	1		2	
مثنى	2	1				
قادسية	2	1	2			
بابل	3	1	1			
نجف	3	1				1
كربلاء	2		1			
واسط	3					1
بغداد	12		2	1	1	1
ديالى	2	1				

نينوى			1			
المجموع	39	9	8	1	6	5

جدول رقم (11)

نتائج الانتخابات داخل الائتلاف الوطني العراقي خلال الانتخابات البرلمانية 2010

نقلاً عن :

Elena Derby and Anthony H. Cordesman, The Uncertain Politics behind Iraq's Election : political controversies and the formation of a viable government , center for strategic and international studies , April 12, 2010,. , p15

4. أثبتت قوى التحالف الكردستانية الرئيسية (حدك) و(أوك) أنها الأكثر قدرة من غيرها من الأحزاب الكردية على صناعة الرأي العام العراقي في الإقليم، وذلك لما لهذين الحزبين من إمكانيات كبيرة ومالها من اثر في نفوس الأكراد ومنذ تأسيس الدولة العراقية باعتبارهما المدافعين عن حقوق تلك القومية. وقد أثبتت النتائج وعلى المستوى السياسي الكردي أن قوى التيار العلماني الكردي القديمة والحديثة التكوين (حركة كوران) لها من القوة والقدرة ما يمكِنُها من التأثير في الرأي العام وهو ما يعني انحسار قوى التيار السياسي الديني بأحزابه وحركاته في الإقليم الكردي في مجال صناعة الرأي العام، وبشكل لافت للنظر.

وان نتائج الانتخابات هذه إنما تشير إلى تطورين في خارطة الحراك السياسي، الأول يكشف عن انحسار في مفاهيم التحفظ على فكرة الفصل بين الدين والسياسة وتزايد قاعدة الجمهور الذي شفي من الحساسية الدينية حيال العلمانية والعلمانيين، والثاني هو النجاح، وربما النسبي، الذي حققه العلمانيون العراقيون طوال السنوات الست الماضية في تقديم العلمانية بصيغة وممارسة لا تتعارض مع الدين ولا تناقضه ولا تقلل من شأنه ولا تمنع هذه الصيغة أن يكون المرء علمانياً ومؤمناً في ذات الوقت.

وما يلاحـظ عـلى الخطـاب السـياسي للأحـزاب والتيـارات السياسـية وعـلى اخـتلاف مشاربها وبعد استخلاصها لدروس المرحلة السابقة، أنهـا ابتعـدت عـن كـل مـا لـه علاقـة بالدين والتركيز على (الوطنية العراقية) [531]، فلـم يكـن غريبـا أن نسـمع بعـض الـزعماء الدينيين يدعون إلى تأسيس وإنشاء أحزاب علمانية مناهضة للطائفية أمثـال (أيـاد جـمال الدين) الذي أعلن عن (تيار الأحرار) لخوض الانتخابـات البرلمانيـة والـذي يعـد أول رجـل دين عراقي دعا صراحة إلى تأسيس تيار سياسي علماني يقـوم عـلى أسـاس الفصـل الصـارم الدين والدولة [532]، كما أن الخطاب السياسي الفدرالي تراجع تأثيره في الرأي العام العراقي.

ومن وجهة نظرنا أن بعض القوى السياسية العلمانيـة اتخـذت في خطابهـا السـياسي من قضية "البعث" و "البعثيين" والدفاع عـن حقـوقهم شـعاراً لهـا سـعياً منهـا في تعبئـة الأفراد المتضررين من السياسيات المتبعة ضد حزب البعث، في حين أن قوى سياسية دينية نشطت في مخاطبة الرأي العام في العراق ببرنامج انتخابي قائم على أساس مفهوم محاربـة البعث والتلـويح بخطـر عودتـه للسـلطة، وعـلى مـا يبـدو أن الخطـاب السـياسي للقـوى العلمانية آتى أُكُـله وكان أكثر تأثيراً في الدوائر الانتخابيـة في العاصـمة بغـداد والمحافظـات من شمالها، في حين أن الخطاب السياسي للقوى السياسية الدينية ساد وربما حقق مبتغـاه في الدوائر الانتخابية في المحافظات الوسطى والجنوبية وجزءاً من بغداد.

أما بالنسبة للحمـلات الإعلاميـة والدعائيـة للأحـزاب والتيـارات السياسـية المشـاركة عشية الانتخابـات، فقـد شـهدت وبشـكل اكـبر مـن السـابق الابتعـاد عـن طـرح الـبرامج الطائفية والتركيز على قضايا أكثر أهمية بالنسبة للمواطن/الناخـب، كالبطالـة والخـدمات

(531) International Crisis Group, Iraq's uncertain future: Elections and beyond, Ibid. , p.9

(532) Ibid. ,p.l 17 .

وكذلك انظر : جريدة الجريدة ، العدد 776، الاثنين، 9 نوفمبر 2009، ص27 .

وضمان الأمن وغيرها مـن القضـايا، وعملـت التحالفـات الانتخابيـة الخمـس الرئيسـية - القائمة العراقية، ائتلاف دولة القانون، التحـالف الـوطني العراقـي، التحـالف الكردسـتاني، وائتلاف وحـدة العـراق- عـلى التوقيـع في 17شـباط/فبرايـر 2010 مدونـة اتفـاق للالتـزام بقواعد السلوك الانتخابي الدعائي الحر وضمان الشـفافية والعدالـة في التصـويت الانتخـابي[533]. وقد أوردت بعض التقارير بعـض المـؤشرات عـلى قنـوات إعلاميـة تلفزيونيـة تابعـة لأحزاب دينية، وهي قنوات ذات طابع إسلامي، أنها تتحول من برامجها الإسـلامية لصـالح التيار العلماني من مثل بث الموسيقى وظهور المذيعات بدون الحجـاب الإسـلامي وغيرهـا من المؤشرات [534]، التـي تعـد يشـكل أو بـآخر نـوع مـن التحـول للإعـلام العراقـي نحـو توجهات أكثر علمانية لكسب ود الرأي العام العراقي.

وختاماً يمكن القـول أن الانتخابـات البرلمانيـة الثالثـة شـهدت، إلى حـدٍ مـا، انكسـاراً التصويت المذهبي للأحزاب والتيارات السياسية الدينية مما ساعد على صعود قوى التيـار العلماني وقدرتـه في صـنع رأي عـام عراقـي بشـكل يمكننـا أن نـدعوه توجـه الـرأي العـام العراقي إلى التيار العلماني والتصويت لـه، ونـزوع النـاخبين إلى التصـويت لصـالح التغيـير وإزاحة البعد الطائفي الديني من العملية السياسية ، وذلك بعد أن صوت الشيعة للسـنة والسـنة للشـيعة ، زيـادة عـلى ذلـك فـان هـذه الانتخابـات شـهدت توسـيع الائتلافـات والتحالفات الانتخابية – بالرغم من أنها اصـطفافات مبنيـة عـلى مصـالح انتخابيـة بحتـة وليس تحالفات مسـتندة عـلى بـرامج سياسـية إسـتراتيجية – إلا أنهـا كانـت بعيـدة عـن الطائفية بضمها كتل سياسية متعددة الاتجاهات والمشارب.

(533) Marisa Cochrane and James Danly, Iraq on the Eve of elections, Ibid. , p. 9 .

(534) International Crisis Group, Iraq's uncertain future: Elections and beyond, Ibid. , p.9

إلا أن السؤال المطروح الآن هو : هل أن تقدم التيار العلـماني ونجاحـه في صـنع رأي عـام عراقي، الذي بات يرفض فكرة الدين المسيس، جاء بسبب توظيف إمكانيـات ذاتيـة لهـذا التيار، ام بسبب فشل التيار الديني في النهوض بالواقع العراقي وإنجاح العملية السياسية، أم بسبب ازدياد وعي النخب العراقـي؟ والإجابـة عـلى هـذه الأسـئلة هـو مـا يـدفعنا إلى البحـث في إمكانيـات التيـار العلـماني الذاتيـة منهـا والموضـوعية، ومعوقاتـه الاجتماعيـة- الاقتصادية والثقافية والديمغرافية والسياسية-الدستورية- الانتخابية، في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

الفصل الثالث

إمكانيات ومعوقات التيار العلماني في صنع الرأي العام في العراق

تمهيد:-

إن قوى الإسلام السياسي كانت ولا تزال لاعباً سياسياً أساسياً شديد التأثير في الدول الإسلامية ولا يمكن تجاهله بأي شكل من الأشكال، ناهيك عن أن البيئة السياسية في الوطن العربي عموماً والعراق خصوصا لازالت تدفع باتجاه عدم إمكانية فك أواصر العلاقة بين الدين كمحتوى روحي بين الإنسان وربه وبين الظاهرة الدينية السياسية كمضمون يسعى إلى الوصول الى السلطة بمسوغات دينية حتى بعد الحرب العالمية الأولى وما تلاها من نشوء نظم سياسية حاولت تجنب إقحام الدين في السياسة انسجاماً مع الواقع الموضوعي الذي كانت تعيشه البيئة الدولية ومتطلبات صيرورة نظم جديدة على غرار النظم السياسية التي كانت سائدة في الدول المحتلة. وينبغي أن نتذكر في هذا المجال أن الكثير من الإرهاصات الدينية قد لعبت دوراً كبيراً وواضحاً في مقاومة الاحتلال تأسيساً على مبدأ الجهاد فثورة عام 1920 في العراق كانت قد اندلعت بتأثير المرجعيات الدينية والعشائرية وقد أحدثت ردة فعل عنيفة على بريطانيا حينها، ورغم نجاح النظام الملكي في العراق في تحاشي مخاطر الظاهرة الدينية السياسية وتسويق نظام علماني أكثر قبولاً إلا أن النظم الجمهورية التي أعقبت ذلك لم تتمكن من تجنب الإسلام السياسي بأي شكل

من الأشكال،.والذي وجد متنفساً كبيراً بعد العام 2003، وهي الفترة - كما بينا سابقاً - التي شهدت تصاعد مد قوى الإسلام السياسي بشكل كبير وقدرته على استمالة الرأي العام العراقي، خصوصا في الانتخابات البرلمانية 2005، وفي ظل ذلك نطرح الأسئلة حول: ما هي إمكانيات التيار العلماني الموضوعية منها والذاتية في صناعة الرأي العام في العراق، وما هي معوقاته المجتمعية في ذلك. وللإجابة على هذه الأسئلة تضمن هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول، تحت عنوان إمكانيات التيار العلماني في صنع رأي عام في العراق.

المبحث الثاني، بعنوان معوقات التيار العلماني في صنع رأي عام عراقي.

المبحث الأول

إمكانيات التيار العلماني في صنع الرأي العام في العراق

يتضمن المبحث دراسة في الإمكانيات المتاحة لقوى التيار العلماني والتي يمكن توظيفها في صراعها مع التيار الديني لكسب واستمالة وصناعة الرأي العام العراقي ، ويمكن تحديد ـ بحسب وجهة نظر المؤلف ـ نوعين من الإمكانيات: الأول، الإمكانيات الموضوعية والتي نعني بها المشاهد والسيناريوهات السياسية التي شهدها المجتمع والفرد العراقي على حدٍ سواء والتي وفرت فرصة كبيرة لتنفس الصعداء من القوى والحركات السياسية ذات التوجهات العلمانية، خاصة ما يتعلق بفشل التيار السياسي الديني في النهوض بالواقع العراقي وإنقاذ أشلاء العملية السياسية الحديثة النشأة من هاوية الفشل. أما النوع الثاني من الإمكانيات، فهي الإمكانيات الذاتية لأحزاب وحركات هذا التيار والتي تضمنها البحث بالدراسة والتحليل، عن طريق رصد الإمكانيات الإعلامية والتعبوية والثقافية ومدى استفادة قوى التيار العلماني من تلك الإمكانيات وتوظيفها في إقناع الناخب العراقي بالتصويت لها في صناديق الاقتراع.

واستناداً لذلك ، تضمن المبحث مطلبين :

الأول، تحت عنوان الإمكانيات الموضوعية للتيار العلماني .

والثاني، بعنوان الإمكانيات الذاتية لهذا التيار .

المطلب الأول

الإمكانيات الموضوعية للتيار العلماني

بعد التغيير السياسي الذي شهده العراق على اثر الاحتلال الانكلو-أمريكي 2003 أضحت هناك عدة قوى سياسية عراقية تطمح للأخذ بزمام الأمور وزمام توجيه التطورات السياسية والسيطرة عليها، بحيث تقوم بتثبيتها حسب مشيئتها، وأن تلك القوى والأطراف نوت أن تلعب دوراً رئيسياً في عملية تغيير العراق- كقوى مؤثرة - وتكسبها إلى جانبها. تلك القوى والأطراف العراقية- بمكوناتها واتجاهاتها المختلفة- انهمكت في صياغة أسس قوية لنفسها في بداية بناء العراق الجديد، وأن تثبت مشاريعها ومبادئها الأيديولوجية في أساسات الدولة العراقية الجديدة ونظام حكمها، والقسم الرئيس والفعال من تلك القوى العراقية السياسية ولاسيما في المناطق العربية من العراق، كونه توافر على مشروع جاهز للتطبيق في العراق الجديد، عبارة عن تيار الإسلام السياسي بمذهبيه - السني والشيعي- وهو ضمن قوى متعددة. ان ذلك التيار منذ بداية عملية تغيير العراق أخذت خطواته ضمن خطط وبرامج مختلفة لتأمين التغلب وفرض التوجهات التي يؤمن بها في إعادة صياغة العراق الجديد، وفي الوقت نفسه محاولة رد ورفض وشل الأسس والمبادئ التي لا يؤمن بها ويتنازع معها، أي إجهاض مشاريع الآخرين. أن تيار الإسلام السياسي بجميع أساليب عمله بين المذهبين الشيعي والسني في المناطق التي يقطنها العرب السنة والعرب الشيعة في المرحلة الحالية اعتبر التيار السياسي والفكري الأكثر تأثيراً على ساحة العراق العربي السياسية، وقد تحول ذلك التيار منذ الفترة التالية لـ 2003 إلى قوة تمكنت من السيطرة على الوضع في كثير من المناطق العراقية العربية ، وفرضت سيطرتها الأحادية الجانب على أغلب المناطق، لاسيما في مناطق الفرات

الأوسط وجنوب العراق، وبصورة أكثر هدوءاً في بعض مناطق العرب السنة أيضاً [535].

ولعل من بين ابرز الأسباب التي وفرت الفرصة الذهبية لتيار الإسلام السياسي في بسط نفوذه على الساحة بعد العام 2003، كان: [536]

1. انهيار بنية الدولة العراقية وتفكك وظائفها، العسكرية والإدارية والاقتصادية .
2. تفكك المجتمع العراقي وتحلل بنيته الاجتماعية المدنية الأمر الذي أفضى إلى هيمنة مؤسسات المجتمع الأهلي. وبعبارة أخرى، سيادة المؤسسات العشائرية والحوزات العلمية والمنظمات الدينية على الحركة السياسية .
3. ضعف التيارات العلمانية ومحدودية حركاتها السياسية، المتمثلة بالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التي لم يكن للبعض منها وجود فعلي على الساحة، أما البعض الآخر -مؤسسات المجتمع المدني تحديدا- فقد كانت حديثة النشأة [537] . هذا إذا استثنينا المنطقة الكردستانية وحركة أحزابها السياسية ذات التوجهات القومية .
4. انعدام الأمن السياسي المتمثل بغياب المؤسسات الأمنية /الإدارية / القانونية، الضامنة للحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعي.

---

(535) نياز سعيد علي، الصراع في العراق بين العلمانية والإسلام السياسي، م. س. ذ.، ص 10.

(536) لطفي حاتم، الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة العراقية، ط1، (الجمعية الثقافية العراقية في مالمو، منشورات تموز، 2007)، ص 52 – 53 .

(537) انظر: هشام حكمت عبد الستار العزاوي، الديمقراطية ومستلزمات تطبيقها في المجتمعات الانتقالية، في: وقائع ندوة كربلاء الموسومة: العراق في المرحلة الانتقالية، مجلة قضايا سياسية، المجلد الثاني، العددان الخامس والسادس، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، صيف 2004)، ص ص161 – 162.

5. غياب الأمن الاقتصادي الذي جاء، نتيجة للحصار الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة منذ مطلع تسعينات القرن المنصرم، ومن ثم تحطيم المؤسسات الإنتاجية والخدمية للدولة العراقية بعد انهيارها في 2003، مما اوجد جيشا قوامه من الشباب العراقي المنتج العاطل عن العمل.
6. بروز ظاهرة العنف والإرهاب المنظم اللذان تمارسهما مختلف التيارات العراقية التي جاء البعض منها بعد الاحتلال وبعضها الآخر وفد من دول الجوار.
7. ممارسات قوى الاحتلال، الأمريكي ونزعتها التدميرية واعتماد جانب الحلول العسكرية في معالجة الأنشطة العنيفة وانفرادها باتخاذ القرارات الأمنية .

هذه العوامل الداخلية - الخارجية سرعت من تطور التيارات الإسلامية ووفرت لها إمكانية الانتشار والتوسع الجماهيري .

إن الخلافات بين التيارين العلماني والإسلام السياسي في أغلب الدول والمجتمعات الإسلامية، ومنها العراق، برزت - كظاهرة- وجلبت وراءها صراعاً إلى الوجود، يشمل جميع مجالات وميادين الدولة والمجتمع، كما جلبت تطورات شتى أيضا، وان تلك الصراعات قد وجدت لها عدة أشكال من الإدارة وتمخضت عنها نتائج مختلفة، فقد حدث أن تغيرت جراءها دولة علمانية إلى دولة دينية [538] ، إلا أنها أدت فيما بعد إلى صراعات وإلى تأجيج نار الحروب الداخلية وخلق أوضاع غير مستقرة وغير آمنة ... وانتهت في بعض الأحيان باندحار وضعف تيار الإسلام السياسي.

إن نجاح تيار الإسلام السياسي بمذهبيه – السني والشيعي – في الفترة التي تلت العام 2003 بتعبئة الجماهير الغفيرة على وفق أسس مذهبية طائفية ، وتمكنه من الوصول

(538) نياز سعيد علي، الصراع في العراق بين العلمانية والإسلام السياسي، م. س. ذ.، ص 10.

إلى سدة الحكم في العراق، في انتخابات 2005، أظهرت الخلافات المذهبية على الشارع العراقي واكتوى الفرد العراقي بنار الطائفية السياسية من جراء سياسات الأحزاب السياسية الإسلامية المتنفذة . فقد ترتب على صعود قوى التيار الإسلامي السياسي وتربعه على رأس السلطة في عام 2005 جملة من النتائج، فمن جانب أن الإسلام ، وبالرغم من انه دين سماوي لم يزل واحداً بركائزه وفروضه وعقيدته، لكنه متعدد الألوان والهويات والتباينات بين البيئات والأزمان، وكما يرى الدكتور (سيار الجميل) "إن من له قدرة على قراءة تاريخ الإسلام بشقيه الحضاري والسياسي، سيكتشف أن ما حدث من انقسامات كبيرة في الإسلام، يعد ظاهرة لا يمكن لأي إنسان واعٍ تجاهلها.. والانقسام أمر طبيعي في هذا الوجود، ونجده في كل الديانات وظواهر التاريخ الكبرى، لكنه لم يأخذ له أي طابع سياسي.. إن من يضيف إلى قراءته التاريخية المعمقة وتأملاته، وتعايشاته بنفسه جغرافياً في المجتمعات الإسلامية اليوم قاطبة، فسيجد أن لكل مجتمع مسلم تفسيراته للإسلام، بل سنجد أن مواريث كل مجتمع تتباين عن تقاليد مجتمع مسلم آخر" ومن جانب آخر فان توظيف هذه الاختلافات في المجتمع الإسلامي لتحقيق المكاسب السياسية الآنية هي أقسى ما أضر بالإسلام على امتداد تاريخه كله والتي اتخذت لها مذاهب وطرائقاً وأساليب ومللاً وفرقاً وفروعاً وطوائف.. الخ، وإذا كانت المسيحية قد انقسمت هي الأخرى على امتداد ألفى سنة، فإن انقساماتها كانت عقدية دينية، في حين أن انقسامات المسلمين كانت سياسية منذ منطلق الإسلام وحتى يومنا هذا، حتى دفع ذلك البعض بالقول أن هناك ثلاثة إسلاميات أساسية تتوزع اليوم في منطقتنا كلها: الإسلام الإيراني، والإسلام التركي، والإسلام العربي، فإذا كان الإيراني والتركي يختلفان اختلافا جذريا بينهما من حيث الجذور والرؤية والتفكير، فإن الإسلام العربي بدا متشظياً على أصعب حالة من التشظي وعليه فإن كل ما نجده اليوم من مذاهب وطوائف إسلامية هي بقايا تاريخية لما حصل في

الماضي السياسي عند المسلمين، وإذا كانت هذه كلها تركة الماضي الصعب نحو الحاضر اليوم، فإن حاضرنا هذا نفسه وعلى امتداد خمسين سنة مضت جرت خلاله ولادة لانقسامات دينية سياسية منها ما تفاقم أمره عن مذاهب قديمة، ومنها ما ولد مستحدثا اليوم في أزمة الصراع السياسي ضد العصر. لقد أثبتت التجارب المعاصرة لحكم الأحزاب والطوائف الدينية في العديد من بلدان العالم الإسلامي، أنها لا تكتفي بانقساماتها الدينية المتوارثة ، بل إنها تنشر مدعياتها وأساليبها في المجتمع فتعمل على زيادة انقساماته وتشظياته وتوصله إلى الحروب الأهلية "[539] ، إذ أضحى العامل الديني في العراق عامل تفريق لا توحيد بسبب الاختلاف الطائفي .

وبذلك يرى المؤلف أن التجارب التي شهدتها حكومات وأحزاب دينية في العراق في الفترة من نهاية 2004 وحتى بداية 2009 قد ثبت فشلها في أكثر من مكان وانهارت مؤسسات الدولة في ظل إدارة الأحزاب الدينية، وحلت التمزقات في نسيج المجتمع العراقي الذي اكتوى بنار حرب طائفية غير معلنة، أفقدت لاحقاً ثقة الرأي العام العراقي إلى حدٍ ما بقدرة الأحزاب الدينية على إدارة البلاد. حتى أن الصراع الذي دار في ظل صعود قوى تيار الإسلام السياسي إلى السلطة في العراق بين الكتل السكانية المتناحرة هو صراع ذو أردية طائفية يستند إلى محاولة الطائفتين الأساسيتين الإنفراد بالسلطة السياسية وإعادة بناء مراكزها الأساسية وفق توجهات حزبية, وبشكل آخر أن الصراع العراقي دار بين أجهزة الدولة الطائفية المنهارة وبين أجهزة الدولة الطائفية الجديدة وما نتج عن هذا الصراع من نهوج إقصائية تتمثل في: التصفية الدموية المتبادلة بين الطائفتين إذ تعمد قوى الشرعية الانتخابية إلى تصفية الجهاز البيروقراطي للدولة المنهارة المتجسد بـ:

(539) سيّار الجَميل ، إسلام واحد أم متعدد؟!، مجلة روز اليوسف المصرية العدد 4257 السبت الموافق - 9 يناير 2010.

- أفراد الجيش العراقي وضباطه.
- منتسبو الأجهزة الأمنية.
- الطواقم الإدارية للجهاز البيروقراطي القديم .
- الكوادر العلمية والأكاديمية في المؤسسات العلمية والبحثية .

بالمقابل تتخذ القوى القديمة المطاح بها أشكال متعددة من التصفيات المضادة بدءاً من التفجيرات العشوائية إلى قتل وتصفية قوى الشرطة الجديدة وأجهزة الجيش الجديد وصولاً إلى اختطاف الكثير من رموز العملية السياسية، في ظل غياب مؤسسات الدولة المركزية وما نتج عنها من تواجد ثلاث سلطات حاكمة، إن صح التعبير، تتقدمها السلطة الأمريكية المتجسدة بدبلوماسيتها المتسلحة بالقوات الأمريكية وأجهزتها الاستخباراتية، وسلطة الشرعية الانتخابية المتمثلة في الأجهزة السيادية للسلطة الجديدة والمستندة إلى المليشيات الحزبية التابعة لقوى التيار السياسي الديني وثالثها سلطة الدولة المنهارة المستندة إلى فصائل مسلحة سرية وواجهات حزبية/ سياسية [540] .

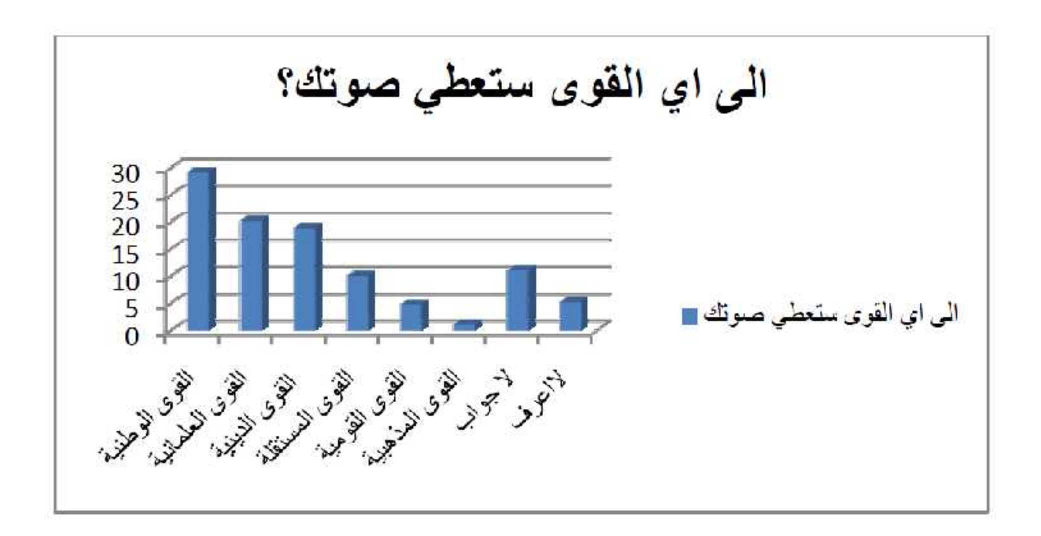
إن الرأي العام العراقي وبعد أن أُثبت له – وبالتجربة - فشل التيار الديني في الحفاظ على العملية السياسية العراق، أضحى أكثر توجها إلى العلمانية هربا من الطائفية التي عاش مرارتها، فبعد مضي ثلاث سنوات على انتخابات العراقية 2005 أشارت تقارير صحفية من داخل العراق إلى أن مزاج الشعب العراقي بدأ يميل نحو الأحزاب العلمانية [541]. كما أشارت بعض الاستطلاعات إلى ذلك، ففي استطلاع للرأي أجرته

(540) لطفي حاتم، الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة العراقية، م. س. ذ. ، ص26

(541) للمزيد انظر:

Anthony H. Cordesman, Iraq, the Surge, Partition, and the War: Public Opinion by City and Region, Center for Strategic and International Studies, Washington, October 19, 2007, p. 20.

(منظمة سومر للتنمية المستدامة/ مركز بغداد) لمدينة بغداد وعدد من محافظات العراق في تشرين الثاني 2009 على عينة عشوائية عنقودية مكونة من (3000) شخص من الذين لهم حق الانتخاب وذات مستويات دراسية مختلفة، اشر إلى أن المبحوثين أجابوا على السؤال: لمن ستعطي صوتك؟ كالآتي: 29.10% للقوى الوطنية، 20.20% للقوى العلمانية، 18.80% للقوى الدينية، 10% للقوى المستقلة و1% للقوى المذهبية[542]. انظر الشكل (3) .



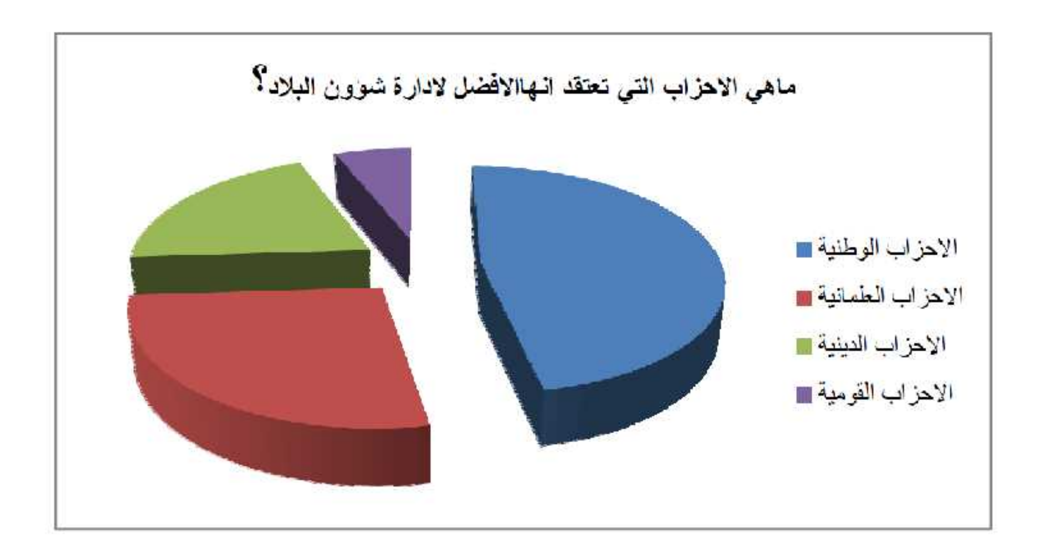
الشكل رقم (3)

يبين اجابة المبحوثين على سؤال (لمن ستعطي صوتك؟). المصدر: استطلاع الرأي العام لمدينة بغداد وعدد من محافظات العراق، منظمة سومر لتنمية المستدامة، مركز بغداد للدراسات الإنسانية، تشرين الثاني 2009، ص19.

كما أشار الاستطلاع المذكور إلى أن الرأي العام العراقي يرى أن الأحزاب الأكثر قدرة على إدارة شؤون البلاد هي الأحزاب الوطنية والعلمانية بالدرجة الأولى والثانية على

(542) استطلاع الرأي العام لمدينة بغداد وعدد من محافظات العراق، منظمة سومر لتنمية المستدامة، مركز بغداد للدراسات الإنسانية، تشرين الثاني 2009، ص19.

التوالي (47% الأحزاب الوطنية و 27% الأحزاب العلمانيـة)، والأحـزاب الدينيـة والقـومي بالدرجـة الثالثـة والرابعـة عـلى التـوالي (20% للأحـزاب الدينيـة و6% للأحـزاب القومية)[543](*). انظر الشكل (4)



الشكل رقم (4)

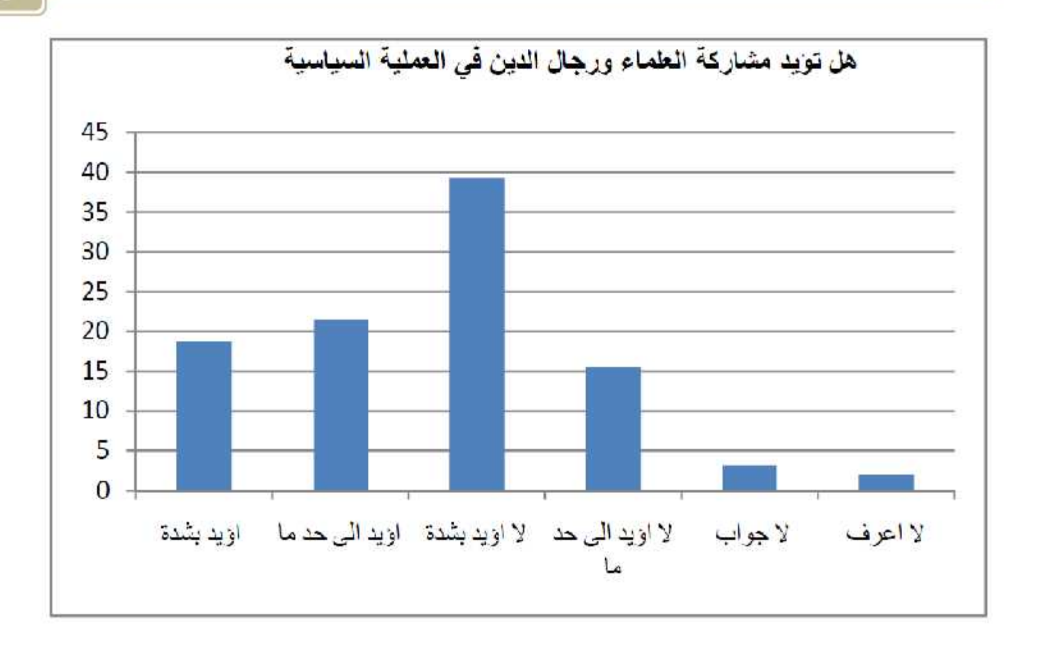
يبين اجابات المبحوثين على سؤال (الاحزاب الافضل لادارة شؤون البلاد؟). المصدر: استطلاع الرأي العام لمدينة بغداد وعدد من محافظات العراق، منظمة سومر لتنمية المستدامة، مركز بغداد للدراسات الإنسانية، تشرين الثاني 2009، ص31.

وحول مشاركة العلماء ورجال الدين في العملية السياسية من عدمه كانـت النتـائج على النحو الآتي: (39.30% لا أؤيد بشدة، 15.50% لا أؤيد إلى حدٍ مـا، 21.50% أؤيـد إلى حدٍ ما، 18.70% أؤيد بشدة، 3.20 % لاجواب، 1.90% لا اعرف)[544]. انظر الشكل (5)

(543) استطلاع الرأي العام لمدينة بغداد وعدد من محافظات العراق، م. س. ذ. ، ص31 .

(*) ملاحظة : نظرا لعدم معرفة القوائم الانتخابية حين اجراء الاستطلاع فقد تم تقسيمها، بشـكل عـام، الى قوى (وطنية ، وعلمانية ، ودينية، وقومية، ومستقلة، ومذهبية) . المصدر نفسه، ص19.

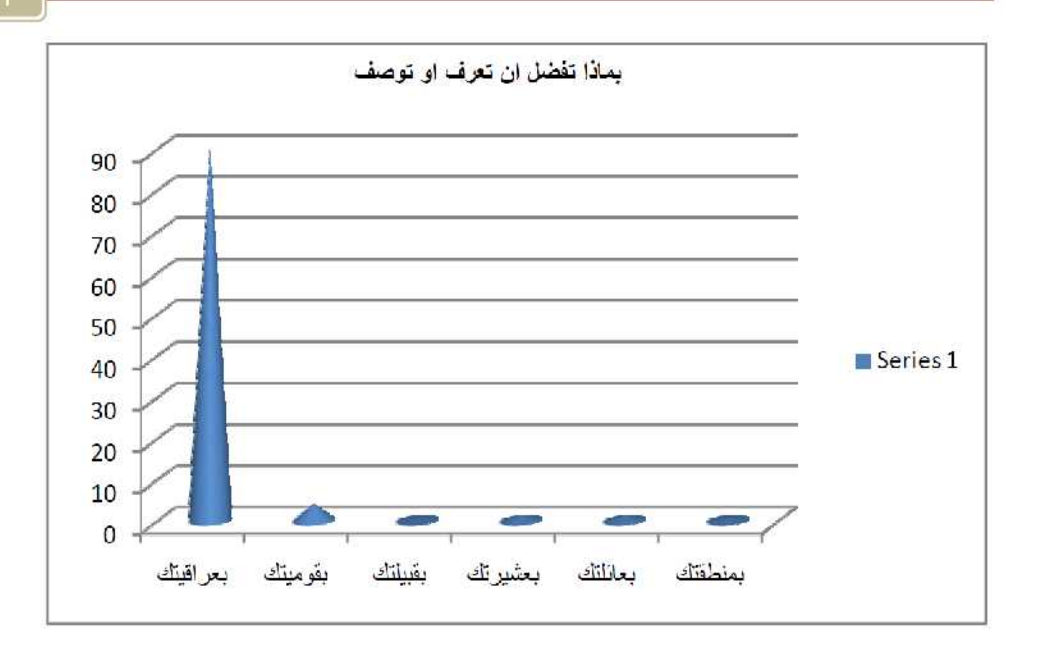
(544) استطلاع الرأي العام لمدينة بغداد وعدد من محافظات العراق، م. س. ذ. ، ص 57.



الشكل رقم (5)

يبين اجابة المبحوثين على سؤال (هل تؤيد مشاركة العلماء ورجال الدين في العملية السياسية؟) المصدر: استطلاع الرأي العام لمدينة بغداد وعدد من محافظات العراق، منظمة سومر لتنمية المستدامة، مركز بغداد للدراسات الإنسانية، تشرين الثاني 2009، ص57.

كما أجاب المبحوثين في هذا الاستطلاع عن السؤال: بماذا تحب ان تعرف او توصف؟ كالآتي: (90.20% بعراقيتك، 0.4% بقوميتك، 0.4% بقبيلتك، 1.30% بعشيرتك، 1.10% بعائلتك، 0.6% بمنطقتك). انظر الشكل (6)

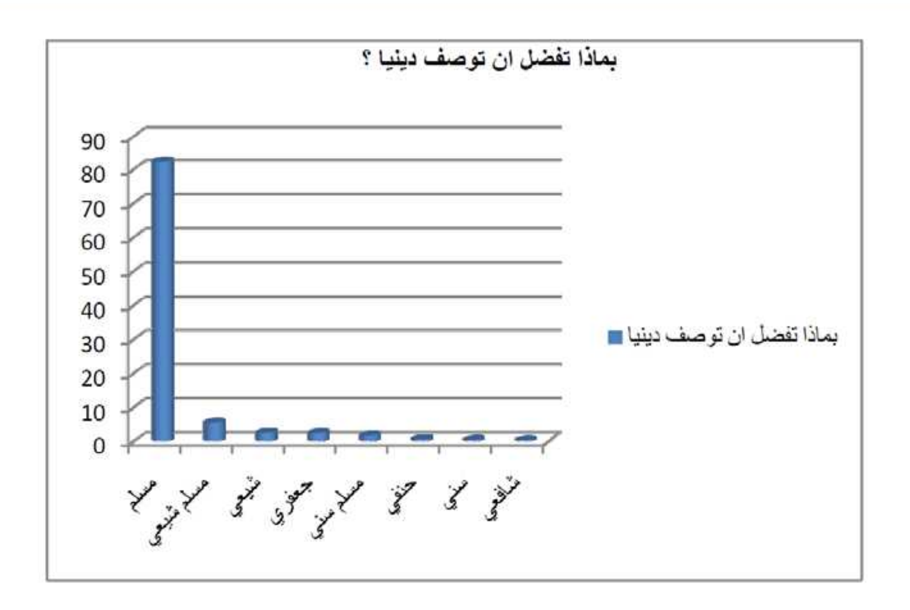


الشكل رقم (6)

يبين اجابات المبحوثين عن سؤال (بماذا تفضل ان تعرف او توصف؟) المصدر: استطلاع الرأي العام لمدينة بغداد وعدد من محافظات العراق، منظمة سومر لتنمية المستدامة، مركز بغداد للدراسات الإنسانية، تشرين الثاني 2009، ص56

وعن سؤال: (بماذا تحب ان توصف دينيا؟) كانت الإجابات كالآتي : (80.20% مسلم، 5.50% مسلم شيعي، 5.50% شيعي، 2.40 جعفري، 1.70% مسلم سني، 0.40% سني، 0.60% حنفي، 0.30% شافعي) [545].انظر الشكل (7).

(545) استطلاع الرأي العام لمدينة بغداد وعدد من محافظات العراق، م. س. ذ. ، ص 56.



الشكل رقم (7)

يبين إجابات المبحوثين عن سؤال (بماذا تفضل أن توصف دينيا؟). المصدر: استطلاع الرأي العام لمدينة بغداد وعدد من محافظات العراق، منظمة سومر لتنمية المستدامة، مركز بغداد للدراسات الإنسانية، تشرين الثاني 2009، ص56

أي أن النسب الأعلى من هذا الاستطلاع تصب في صالح التيار العلماني.

ومن وجهة نظر المؤلف انه هناك جملة من القضايا والموضوعات التي يمكن للتيار العلماني الاستفادة منها في مجال صناعة الرأي العام، والتي توفر له إمكانيات موضوعية ربما تفتقدها قوى التيار الإسلامي السياسي ، ومنها :

1. بإمكان التيار العلماني - العربي منه والكردي - في العراق الإفادة من عامل فدرلة العراق، لأن الفدرالية لاتسمح بحصر وجمع كافة السلطات في يد المركز عند قوة أو فئة معينة، والفدرالية إذا سمحت لإقليم أو أكثر بانتهاج النظام الديني كما هو الحال في نيجيريا، حيث تنتهج الأقلية المسلمة فيها نظاما دينيا خاصا بإقليمها، فإنها – الفدرالية- في الوقت نفسه وخاصة لبلد مثل العراق لا يمكنها السماح لإتبّاع حكم

ديني مركزي مفروض على البلاد كلها .... وهكذا فان الفيدرالية تغدو عقبة أمام تشكيل دولة دينية مركزية لعموم البلاد[546] .

2. يستطيع التيار العلماني الإفادة من موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مستقبل العراق، وهو في رأيهم ووجهة نظرهم، أن العراق ينبغي أن يصبح دولة علمانية، وقد تأكد هذا الرأي عدة مرات بصورة رسمية على لسان وزيري الخارجية والدفاع ومسؤولين أمريكان، كما أن بإمكان التيار العلماني صياغة المشاريع والآلية المشتركة والمناسبة لتجربة العراق ومستقبله مع أمريكا [547]... " إذ أن الرؤية الأمريكية الضاغطة باتجاه المشاركة في بناء الأجهزة الأمنية تستند إلى اعتبارات عدة أهمها: الخوف من هيمنة القوى الإسلامية على مفاصل السياسة الأمنية, وما يشترطه ذلك من وضع الأنشطة الأستخباراتية العراقية خارج الرقابة الأمريكية، والخشية من تطور الإصطفافات المذهبية وما تحمله من ظهور تحالفات قومية / إسلامية بين دول الجوار الإقليمي مناهضة للهيمنة الأمريكية" [548] . وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تسير في سياستها الخارجية وفي إستراتيجيتها وفق ما تمليه عليها مصالحها القومية وليس لاعتبارات أخرى، الا إن (ف. جورج غاوس)؛ وهو احد الباحثين الأمريكيين؛ يرى انه على الولايات المتحدة عدم تشجيع حكومات إسلامية جديدة اقل استعداداً للتعاون مع الولايات المتحدة، وان عليها تسليط الضغوط وتركيز الطاقات من اجل تشجيع قيام منظمات سياسية علمانية وطنية ليبرالية يكون بوسعها دخول المنافسة مع

(546) نياز سعيد علي، الصراع في العراق بين العلمانية والإسلام السياسي، م. س. ذ.، ص 10.

(547) المصدر نفسه ، الصفحة ذاتها.

(548) لطفي حاتم، الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة العراقية، م. س. ذ.، ص24.

الأحزاب الدينية على قدم المساواة، و بهذا تستطيع واشنطن الخروج بالانتخابات بنتائج أكثر تجاوباً مع مصالح الولايات المتحدة [549] . ويمكن القول أن الولايات المتحدة أسهمت بشكل فاعل في إفشال مشروع الإسلام السياسي في العراق بإتباعها إستراتيجية الفوضى الخلاقة، وهو ما شاهدناه على ارض الواقع في العراق خاصةً في الفترة بين 2004-2006 .

3. بإمكان التيار العلماني بإمكانه الإفادة من كونه التيار المناسب والملائم ليصبح قوة عراقية وطنية، ويفتتح له في سائر المناطق العربية العراقية مراكز وقواعد للتنظيم والأعمال الجماهيرية الواسعة داخل جميع المدن والقصبات التي يقطنها الشيعة والسنة وكل الأديان الأخرى في جميع المحافظات العراقية، فالتيارات العلمانية هي التي يمكن ان تكون الخيمة التي تنضوي تحت لوائها عدة طوائف واديان وتيارات سياسية أخرى [550] .وهو ما لايمكن ولا يتوقع أن تنادي به الأحزاب وقوى الإسلام السياسي، فهي ليست قوة وطنية لكل الأديان والمذاهب في العراق... لأنه على سبيل المثال الحزب الإسلامي العراقي وهو حزب افرزه تنظيم الإخوان المسلمين العرب العراقيين السنة، لن يجرؤ على أن يفتح له مقراً لتنظيم الشيعة في أية مدينة أو حاضرة شيعية وإن أستنفر جميع إمكانياته، ويصدق الأمر على الطرف الآخر أيضاً، إذ إن جميع الأحزاب الإسلامية السياسية الشيعية وإن قامت بتعبئة جميع قواها وبذلت قصارى جهودها

(549) ف. جورج غيتس، الديمقراطية والإرهاب في الشرق الاوسط، ترجمة فالح حسن، مجلة جدل، السنة الأولى، العدد الأول، (كانون الثاني/2006)، ص 8.

(550) حسين حافظ، تنافس التيارات العلمانية والدينية ـ السياسية على السلطة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع:

www.alsabaah.com/paper.php?source=archive

فإنهما لن تتمكن من فتح مقر واحد لها في إحدى المدن أو القصبات السنية لتنظيم أهل السنة.

4. يمكن للتيار العلماني العراقي الإفادة من العولمة ، فالعولمة تقوم بهدم الحدود والفواصل وتوسيع فرص التجانس والتوحد بين شعوب العالم، وتهدف إلى إزالة الفوارق بين الأفراد، وتشمل مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والفن والثقافة، بما يؤدي إلى تعميق المجتمع المدني لحسم قضية الصراع الإيديولوجي بين الحضارات لتكون الهيمنة للثقافة الدولية وقيم المجتمع الدولي وأخلاقياته. وربما انه مجرد التدقيق الموضوعي المحايد لمضمون مفهومي العولمة والعلمانية يوضح مدى الارتباط القوي بين توجهاتهما، وبين تمييع الهوية الدينية وفقدانها؛ إذ يؤدي ذلك إلى تهيئة المجتمع لإدخال العلمانية ولترحيب بالعولمة ونموها؛ لأنه مع إسقاط الهوية الدينية عبر العولمة عن المجتمع يتيح المجال لالتقاء الفكرتين معا وتكون احدهما مقدمة للأخرى ومعبدة الطريق للوصول لمجتمع حر مفكر علماني لاديني [551] . كما أن عولمة وسائل الإعلام قد قربت المسافات وألغت العائق الجغرافي في العلاقة مع الأحداث التي تشغل بال الأفراد والمجتمعات ، وبشكل عام فقد تراجعت أهمية المكان (المعايش) كمتغير أساس في تأسيس ذات الفرد وانتماءاته وشخصيته في المجتمع المعاصر إلى حد كبير، إذ أن عولمة وسائل الإعلام أدت إلى أن تقلع الفرد من المكان المعاش وتنقله إلى المكان الرمزي بصفة مستمرة [552] ، بعبارة أخرى إن عولمة وسائل الإعلام العالمية عملت على اقتلاع الشخص من عاداته وتقاليده الرعوية القديمة وبذلك يصبح المجتمع حاضنة جاهزة

---

(551) مهند صلاحات ، العلمانية ضرورة للتغيير في المجتمعات وخاصة العربية، م. س. ذ. ، ص20.

(552) عبد الرحمن عزي، عولمة المكان الرمزي وتفكيك العلاقة القيمية والتاريخية مع الأرض في المنطقة العربية، المستقبل العربي، السنة 31، العدد 352، (حزيران/يونيو 2008)، ص20 .

للتيـار العلـماني، لان عولمـة وسـائل الإعـلام تـؤدي وبصـورة غـير مبـاشرة إلى تفكيـك الترابطات العشائرية والقبليـة والمذهبيـة مـما يسـاعد عـلى خلـق اتجاهـات علمانيـة وتكوين رأي عام علماني، وهو ما يحتاج إليه الواقع العراقي بعد العام 2003.

المطلب الثاني

الإمكانيات الذاتية للتيار العلماني

تتمثل الإمكانيات الذاتية للتيار العلماني في العراق بنوعين من الإمكانيات، الأول منه هو: الإمكانيات الإعلامية ، والثاني هو: الإمكانيات التعبوية.

أولا/ الإمكانيات الإعلامية

إن دراسة الإمكانيات الإعلامية للتيار العلماني في العراق اليوم تدفعنا إلى قراءة سريعة للعلاقة بين الإعلامي والسياسي منذ تأسيس الدولة العراقية، وطبيعة الاستقلالية في ذلك الإعلام. وفيها نجد أن الإعلام العراقي خير مثال على مستوى التناغم بين الوظيفة الإعلامية من جهة والانسياق إلى طبيعة النظام السياسي من جهة أخرى، ففي الحكم الملكي كانت هناك لوائح تشريعية تنظم العلاقة بين وسائل الإعلام والمتلقي عن طريق جملة من الضوابط التي سارت إلى حدٍ كبير في تنظيم شؤون الطباعة والنشر آنذاك، وسارت تلك الضوابط بتعديلات وإضافات تشريعية بحسب الحكام الذين تعاقبوا على حكم العراق، وقد مرت الكثير من الشواهد على تعطيل وحجب بعض الصحف والمطبوعات نتيجة خروجها على بعض الخطوط التي وضعتها السلطات وخاصة في فترة الخمسينات والستينات. وبعد أن تولى النظام السابق مقاليد الحكم، كان الإعلام العراقي قد سار على أفق سياسي يعبر ويشجع طبيعة توجهات ذلك النظام، إذ كانت جميع وسائل الإعلام مملوكة للدولة ومن ثمّ تعبر عن سياساتها وسياسات الحزب الواحد الحاكم.

وبعد التغيير الذي حدث في العام 2003 اثر الاحتلال الأمريكي للعراق، فقد كان للجانب الإعلامي ربما الحصة الأكبر في التأثير[553]، إذ شهد الإعلام العراقي انفتاحاً كبيرا، فبموجب الصلاحيات المنوطة لمدير سلطة الائتلاف المؤقتة (ك. بول بريمر) في 17 حزيران/يونيو 2003 لإدارة سلطات الحكومة المؤقتة ، التي على أُساسها يتصرف بشؤون العراق، فقد اصدر ما يسمى (ملحق أمر سلطة الائتلاف المؤقتة) رقم 2 تحت عنوان (حل الكيانات العراقية)، والذي بموجبه حلت عدة مؤسسات في الدولة العراقية [*]، من ضمنها (وزارة الإعلام) فضلاً عن جميع المنظمات التابعة لها، وتبعاً لذلك تم حل وتصفية جميع الدوائر التابعة لوزارة الإعلام وهي: [554]

- وكالة الأنباء العراقية
- دائرة الإعلام
- الهيئة الهندسية الفنية
- دائرة الشؤون الإدارية
- دار الجماهير للصحافة
- مجلة ألف باء

---

(553) التقرير الاستراتيجي العراقي 2008، الملف الإعلامي، التقرير الاستراتيجي للإعلام العراقي للمدة من نيسان 2003 ولغاية كانون الاول 2007، م. س. ذ. ، ص340.

(*) من الكيانات او المؤسسات التي تم حلها من قبل سلطة الائتلاف المؤقة هي: وزارة الدفاع، وزارة الإعلام، وزارة الدولة لشؤون العسكرية، جهاز المخابرات العامة، مكتب الأمن القومي، مديرية الأمن العام وجهاز الأمن الخاص، وجاء في هامش الأمر : تحل جميع المنظمات التابعة للكيانات المنحلة. المصدر: صباح ياسين، الإعلام في العراق...، م. س. ذ. ص 196.

(554) المصدر نفسه، ص ص 196 – 197 .

- دار القادسية للنشر
- مجلة هاو كاري
- مجلة بغداد ابزرفز
- مركز أم المعارك للبحوث والدراسات
- دائرة الإذاعة والتلفزيون
- دائرة تلفزيون بغداد الدولي
- دائرة الرافدين الفضائية
- دار القادسية للنشر

وما ان تم ذلك حتى اندرجت وسائل الإعلام الإقليمي في إدارة النزاع في العراق، فعقب الحرب لم تبق اية وسيلة اتصال جماهيرية، سواء كانت مرئية أم مسموعة أم مقروءة، على الساحة العراقية، وأضحى الرأي العام العراقي أكثر تأثراً بالشبكات الإعلامية الإقليمية، وهو الوضع الذي لم يستمر طويلا بعد أن انكسر الاحتكار الإقليمي التلفزيوني مع بداية شبكات تلفزيونية أكثر تنوعا لتقديم الإخبار للجمهور العراقي [555]. إلا أن ذلك أدى إلى أن تنطلق حالة من الفوضى الشاملة في الجانب الإعلامي على مستوى إصدار الصحف اليومية والأسبوعية، وشهدت العاصمة وباقي المناطق العراقية حالة غير مسبوقة في عدد الصحف التي صدرت تحت مختلف المسميات والدواعي، حتى بلغ عدد الصحف اليومية الصادرة في بغداد وحدها خلال منتصف عام 2003 بحدود (126) صحيفة يومية [556]، وبحسب دراسة توثيقية لأحد الباحثين قدرت عدد الصحف التي صدرت من

(555) فريق أبحاث ، ديناميكيات النزاع في العراق : تقييم ستراتيجي، (بيروت، معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007، ص 51 .

(556) صباح ياسين، الإعلام في العراق .. ، م. س. ذ. ، ص 198.

2003 ولغاية 2007 ما يقارب (201) صحيفة وعدد الصحف الحاصلة على تراخيص من نقابة الصحفيين العراقية لا تتجاوز الـ (100) صحيفة، والتي تنوعت مصادرها بين الحزبية والعشائرية والشخصانية [557]، انظر الجدول رقم (12). وبذلك فان الصحافة العراقية أضحت في مرحلة مابعد الاحتلال، مزيجاً من الآراء والقناعات والأفكار والأجندات المتناقضة، حتى أُطلق على تلك الفترة حقبة الفوضى الإعلامية او حقبة (الصدمة والانقلاب) ، فبعد ان توقفت لمدة شهر تقريبا بعد 2003/4/9 ، لتظهر لنا بثوب جديد فيه كل أنواع الإعلام الهزلي والسياسي والمهني والتقليدي والديني والموالي، اي بمعنى آخر صحافة مذهبية وطائفية وعرقية واثنيه بطابع ديني وسياسي يمثل أجندات خارجية متعددة [558].

ت	اسم الصحيفة	العائدية او الاتجاه
1	الصباح	شبكة الاعلام العراقي
2	الاتحاد	الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني
3	الدعوة	حزب الدعوة/تنظيم الداخل
4	بغداد	حركة الوفاق العراقية
5	التآخي	الديمقراطي الكردستاني/بغداد
7	الزمان	مؤسسة الزمان /سعد البزاز
8	الدستور	مستقلة
9	البينة الجديدة	سياسية عامة /صاحب الامتياز ستار جبار
10	المشرق	يومية دولية/غاندي محمد عبد الكر يم

(557) التقرير الاستراتيجي العراقي 2008، الملف الإعلامي، م. س. ذ. ، ص 343.

(558) فاضل البدراني، واقع الصحافة العراقية في زمن الاحتلال الأمريكي، المستقبل العربي، السنة 30، العدد 347 ، (ك2/ 2008) ، ص 114.

11	المؤتمر	المؤتمر الوطني العراقي
12	البينة	حركة حزب اللـه/ تنظيم العراق
13	العدالة	المجلس الاعلى الاسلامي
14	الصباح الجديد	يومية مستقلة / اسماعيل زاير
15	المدى	مؤسسة المدى/ فخري كريم
16	طريق الشعب	الحزب الشيوعي العراقي
17	الاهالي	مؤسسة الاهالي الثقافية/ هافال زاخوي
18	البيان	حزب الدعوة الاسلامية
19	الشراع	مستقلة
20	الوفاق	حركة الوفاق الوطني العراقي
21	كل العراق	رئيس مجلس الادارة غالب الركابي
22	المنارة	سياسية مستقلة / مؤسسة الجنوب للنشر
23	بدر	منظمة بدر/ المشرف العام هادي العامري
24	البلاغ	مؤسسة شهيد المحراب
25	الاستقامة	المجلس الاعلى الاسلامي
26	الجريدة	يومية سياسية عامة / تصدر عن الحركة الاشتراكية العربية/ قيس العزاوي

جدول رقم (12)

يوضح عائدية الصحف في العراق بعد 2003. المصدر: التقرير الاستراتيجي العراقي الأول 2008،(بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008) ص345

وعلى المستوى الإذاعي فقد أخذت المحطات الإذاعية المحلية الخاصة والمستقلة تنتشر في أرجاء العراق، وقد تباينت أهدافها ووسائلها، فاغلبها يعمل كمروج دعائي او مناصر للجهة التي تموله أو البيئة الدينية او الثقافية التي يغذيها البث [559]. وبالنسبة

(559) التقرير الاستراتيجي العراقي (2008) ، الملف الإعلامي. م. س. ذ. ، ص 349

للفضائيات، فقد بدأت علاقة العراقيين بالفضائيات في الأشهر التي تلت الاحتلال الأمريكي، والتي أخذت تلعب دوراً أساسياً في الفراغ الذي عاشه المواطن ربما لفترة وجيزة جدا. وعلى ما يبدوا أن الفضائيات- كوسيلة إعلامية- من أنجع الوسائل تأثيرا في الرأي العام العراقي، إذ تشير دراسة ميدانية أجراها احد الباحثين حول (أفضلية الوسيلة الإعلامية لمتابعة الشؤون العامة) على عينة متكونة من فئات متنوعة بلغت (160) مبحوثا، وهذه الفئات تنوعت بين طالب جامعي وموظف ومتقاعد ودرجة خاصة (أي السلم الوظيفي المرتفع)، وتوصلت الدراسة إلى أن النسبة الأكبر من عينات البحث تشير إلى استقاء مصادر معلوماتها من الفضائيات ومن قبل جميع الشرائح، وهو ما يشير إلى أهمية هذه الوسيلة في مخاطبة الرأي العام العراقي [560]، انظر الجدول رقم (13). فضلاً عن ميل الرأي العام العراقي إلى التلفزيون للحصول على المعلومة حول القضايا المطروحة، فهو يميل وبشكل كبير إلى الكلمة الشفوية (المساجد)[561].

ت	الوسيلة الإعلامية	نسبة التعرض	فئة التركيز	ظرف التعرض
1	الفضائيات	74 %	جميع الشرائح	بسبب إتاحتها وتعدد قنواتها
2	الراديو	6 %	الشباب/ كبار السن	في السيارة وقبل النوم
3	الصحف	12 %	مرتفعوا التعليم	متابعة ما بعد

(560) المصدر نفسه ، ص 350.

(561) فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق، م. س. ذ. ، ص5 .

				الخبر
4	الانترنيت	8 %	مرتفعوا التعليم	أثناء التصفح
إجمالي		100 %		

الجدول رقم (13)

يبين أفضلية الوسائل المتاحة لاستقاء المعلومات. المصدر: التقرير الاستراتيجي العراقي الأول 2008، ص 350

وبخصوص الهيئة الإعلامية التي تمول من المال العام فأخذت تتمثل بدايةً (بهيئة الإعلام والإرسال) وقد بدل اسمها إلى (شبكة الإعلام العراقي)[562]، التي تضم عدة قنوات تلفزيونية أرضية وفضائية وإذاعات وصحف ومجلات [563]، وما يؤخذ عليها أنها تناغم الحكومات والأحزاب المسيطرة عليها بكل أشكالها، إلى حدٍ يتصوره العراقيون أنها القناة التي تمثل رئاسة الوزراء او الحكومة والبرلمان مما أبعدها عن الرأي العام العراقي [564].

وأخذت الأحزاب والتيارات السياسية بتأسيس قنواتها الفضائية وإصدار صحفها اليومية التي تعكس توجهاتها أو توجهات ممويلها في مخاطبة الرأي العام العراقي، ومن المآخذ التي سجلت عليها أنها تفتقر إلى الجانب التنموي وعدم توخيها المصلحة العامة للوطن، ولم تقوم بدور المراقب لأداء الحكومة بقدر ما اخذ اغلبها يلمع صورة ذلك الأداء، وانزوى اغلبها تحت التأثير الحزبي او الطائفي أو المناطقي في معالجة أداء الوزارات

---

(562) علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق..، م. س. ذ. ، ص 230.

(563) للمزيد والاستفاضة ينظر :- القنوات التلفزيونية والإذاعية العراقية، مجلة الإذاعات العربية، اتحاد إذاعات الدول العربية، عدد خاص، (3/نيسان، 2007) ، ص 91 وما بعدها.

(564) التقرير الاستراتيجي العراقي، 2008، الملف الإعلامي، م. س. ذ. ، ص 353.

، وهو ما أدى إلى إرباك الرأي العام العراقي كنتيجة لتنافر الرؤى وانتقاء الأحداث واختلاف درجات التركيز على القضايا العامة [565]. ومع الفوضى التي شهدها الواقع الإعلامي العراقي إلا أنه يمكن القول لا توجد حرية إعلامية في اغلب بلدان الشرق الأوسط مشابهة لما هو موجود حالياً في العراق، فهي حرية تجمع بين الفوضى والجرأة والخوف والحساب وهي بذلك كانت ولازالت في بعض جوانبها جزء من الفوضى التي اجتاحت البلاد.

وفي ظل ذلك، تباينت الإمكانيات الإعلامية للتيارات والأحزاب العراقية ، ففي الوقت الذي وجدت فيه أحزاب وتيارات وحركات الإسلام السياسي في العراق متنفساً كبيرا بعد العام 2003 أدى إلى اتساع إمكانياتها على اثر صعودها إلى الحكم والإمساك بمقدرات البلاد، نجد أن قوى التيار العلماني في المناطق ذات الأغلبية العربية من العراق بقيت إمكانياتها محدودة ، وفيما يأتي قراءة في الإمكانيات الإعلامية لأحزاب وحركات التيار العلماني في العراق ووفقا لنماذج البحث :

1. حركة الوفاق الوطني:

والتي بدأت ـ كما ذكرنا في الصفحات السابقة ـ بشكل رسمي في العام 1991، فان من أهم إصداراتها ما يأتي :-

- صحيفة بغداد (صحيفة الحركة الرسمية)، والتي تصدر من 3000 – 5000 نسخة يوميا.
- صحيفة نداء المستقبل .
- نشرات شهرية ثقافي (أوراق ثقافي).
- نشرة (الطليعة النسوية) نشرة شهرية.

(565) المصدر نفسه ، ص 354.

- نشرة المقاتل ، نشرة دورية
- إذاعة المستقبل والتي بدأت بتاريخ 28/ 4/ 1996 .

وفيما يتعلق بالدعم الإعلامي والمالي وقت الانتخابات ، فقد أكد رئيس الحركة (أياد علاوي) في حوار مع جريدة البينة الجديدة بالقول "أننا نملك علاقات جيدة مع تجار عراقيين ليس لهم علاقة بالسياسة لا من قريب ولا من بعيد، وليس لهم علاقة بالنظام السياسي السابق ولا النظام الحالي ، وان اغلب هذه العلاقات أساسها عائلي ، وقد طلبت من هؤلاء المشاركة من خلال الانتخابات بما يمليه عليهم ضميرهم السياسي، وبالفعل كانت الاستجابة واسعة، [....] ونحن نقطة في بحر مما يملكه الآخرون من إمكانيات، وأننا نرتبط بعلاقات جيدة مع مسؤولين او القائمين على إدارة بعض القنوات الفضائية، فصاحب قناة الشرقية الشيخ (وليد الابراهيم) تربطنا معه علاقات شخصية قديمة ، وكذلك مدير قناة الشرقية الأستاذ (سعد البزاز) صاحب الخط الوطني..."[566] .

وكذلك أكدت مسؤولة المكتب الإعلامي للقائمة العراقية وحركة الوفاق الوطني (انتصار علاوي) إن إمكانياتهم محدودة ، وان الحركة لا تمتلك اية قناة تلفزيونية فضائية ، سوى قناة بابل لصاحبها (صالح المطلك) المتحالف مع القائمة العراقية، وان قناة الشرقية الفضائية هي قناة متبرعة لنا، وعدت (المعهد الديمقراطي الوطني) من دور النشر التي تروج للفكر الليبرالي بما ينشره من بحوث ودراسات وكتب ، وهو ما يزيد من الإمكانيات الثقافية للتيار الليبرالي، وقد عولت (انتصار علاوي) على ضعف إمكانيات التيار العلماني في العراق هو ضعف الطبقة الوسطى وزيادة نفوذ تأثير شيوخ العشائر وكذلك زعماء

(566) جريدة البينة الجديدة ، 15/ 6/ 2009، في: في حقل الالغام: مذكرات أياد علاوي، م. س. ذ. ، ص ص 137 - 138.

الصحوات الذين أضحوا بمكانة شيخ العشيرة في التأثير بالرأي العام ، إن لم نقل أكثر تأثيرا ونفوذاً [567].

2. الحزب الشيوعي العراقي:

بالرغم من أن جذور هذا الحزب التاريخية تعود الى بداية الحياة الحزبية في العراق، إلا أن إمكانياته محدودة ، فهو لايملك قناة تلفزيونية خاصة به بسبب كلفة التأسيس العالية التي لايملكها الحزب، لكن توجد قناة أرضية لدى الحزب الشيوعي الكردستاني تنشط في كردستان العراق، ولديه عدد من المحطات الإذاعية المحلية . وأثناء الحملة الانتخابية الأخيرة استأجر الحزب إذاعة الناس ساعات محددة للترويج للحملة الانتخابية. ولدى الحزب جريدة مركزية هي جريدة (طريق الشعب) تصدر بمعدل خمس مرات أسبوعياً (من الأحد إلى الخميس) وهي تصدر بشكل مستمر وتطبع حاليا حوالي 6000 نسخة يوميا. كما يصدر الحزب مجلة نظرية هي مجلة (الثقافة الجديدة) يتراوح صدورها بين 4 – 6 مرات سنويا ويطبع منها بين 3250 - 3500 نسخة من كل عدد. كما تصدر مجلات دورية في المحافظات ومنها مجلة (الشرارة) في النجف بحدود 1000 – 1500 نسخة من كل عدد. وفيما يتعلق بوجه المقارنة بين الإمكانية الإعلامية للتيار العلماني وبين إمكانيات التيار الديني، فيرى الدكتور(صالح ياسر)، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، "انه لا يمكن إجراء هذه المقارنة لجملة أسباب من بينها أن العديد من قوى التيار الديني تمتلك إمكانية مالية كبيرة لا يستطيع التيار العلماني مجاراتها في ذلك، فضلاً عن أن جزءاً كبيراً من هذه القوى يشكل حاليا إحدى مكونات بنية السلطة التي تشكلت بعد 2003 ومن ثم تزايدت إمكانياتها المالية وقامت بفتح العديد من القنوات الفضائية

---

(567) انتصار علاوي/ مسؤولة المكتب الإعلامي للقائمة العراقية وحركة الوفاق الوطني، لقاء أجراه المؤلف، م. س. ذ. .

وأصدرت العديد من الصحف. وهذا كله يوفر فرصة كبيرة لقوى التيار الديني للتأثير في الرأي العام. هذا مع العلم أن أماكن العبادة (الجامع او الحسينية) يوفر فرصة مناسبة للغاية لهذه القوى للتأثير على قطاعات واسعة من الرأي العام. كل هذا يتيح القول بعدم إمكانية المقارنة بين التيارين عملا بالقاعدة المعتمدة لدى المناطقة والتي تقول: لا يجوز مقارنة ما لا يقارن" [568].

وحول دور النشر التي تسعى إلى نشر الفكر الاشتراكي العلماني والمدني في العراق، فقد أكد الدكتور (صالح ياسر) "انه يوجد أكثر من دار نشر تختص بهذا الجانب منها دار المدى ودار الرواد المزدهرة وغيرها تسعى لتلعب دورا اكبر في نشر الفكر التقدمي والديمقراطي. ومع كثرة الصعوبات التي تواجهها إلا أن هذه المؤسسات، وغيرها طبعا على قلتها، تحاول نشر الفكر المدني الديمقراطي الذي يعاني من حصار في هذا المجال خصوصا وان العديد من قوى الإسلام السياسي تخوض معركة فكرية مع التيار العلماني وبعضها يحاول عامدا المطابقة بين العلمانية والإلحاد وهذه مطابقة غير دقيقة ابدا، لان المفهومين ينتميان الى سياقين معرفيين مختلفين [569].

وبالنسبة للندوات والمؤتمرات "فمن الصعب القول أنها تعقد دوريا ولكن نحن من جانبنا – كحزب شيوعي – نعتمد عدة أشكال للحوار مع الآخرين وتنظم مقراتنا بشكل دوري ندوات او موائد مستديرة او أيام دراسية ... الخ للحوار حول إشكاليات

(568) الدكتور (صالح ياسر) عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، لقاء اجراه المؤلف، م. س. ذ.

(569) الدكتور (صالح ياسر) عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، لقاء اجراه المؤلف، م. س. ذ..

ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية... الخ. ولا يحضر هذه الندوات أعضاء الحـزب بـل هي مفتوحة للجميع"[570].

3. الأحزاب القومية الكردية (حدك و أوك):

تزامنا مع الانفتاح السياسي وبروز التعددية الحزبية والفكرية، على الساحة السياسية الكردستانية، إثر الأحداث الكردستانية في آذار عام ١٩٩١ ومع بدء مرحلة ما بعد 2003، ظهرت على الساحة العراقية- الكردستانية ظاهرة تعدد الإصدارات من الصحف والمجلات، إضافة إلى تدشين إذاعات وقنوات تلفزة فضائية ومحلية عديدة، وتدرجت ألظاهرة بالتوسع والانتشار بشكل غير مبرمج، لتشهد حالة من الانفلات الإعلامي ولتصبح سلبياتها تنافس ايجابياتها. والحديث هنا منصب على الوضع الإعلامي في إقليم كردستان، وإمكانيات الحزبين (حدك وأوك) في هذا المجال.

فقد اتسمت الساحة الإعلامية الكردستانية بتعدد الإعلام الحزبي وغير الحزبي وإعلام منظمات المجتمع المدني، في حين أصبح الإعلام الحكومي في حدود ضيقة، وهذا الانفراج غير المخطط له أدى إلى انفلات إعلامي، لتشهد الحالة الإعلامية وضعا غير منضبط يصل إلى حد لم يعد بالإمكان السيطرة عليه، فظاهرة الإعلام غير الحزبي أو ما يسمى بـ (الأهلي)، انتشرت بشكل واسع في السنوات الأخيرة وبسبب افتقار البعض منه إلى الأسس المتينة والعلمية للإعلام وإلى الكوادر الكفوءة والملمة والمستوعبة لمهنية العمل الإعلامي وأخلاقياته، لا نظلمه إذا ما قلنا عنه بأنه يغلب عليه طابع الإثاراتية والانفعالية والعاطفية. ورغم سريان هذه الحقيقة على الإعلام الحزبي والحكومي بهذا القدر أو ذاك، إلا أن الإعلام الأهلي- ليس كله بل البعض منه – هو الأكثر بروزا من هذه الناحية، فالإعلام

(570) المصدر نفسه .

هذا يسعى وبشكل واضح وجلي من أجل تجسيد الإثارة وتضخيم الأمور والأحداث، ولا يهمه الحقيقة الحدثية بقدر ما يهمه مبيعاته وظهور عناوينه وكأنها إبداع صحفي، ساعية لظهورها وكأنها صاحبة أطروحات جديدة، بغية جذب المزيد من القراء إليها. إن الانفتاح السياسي وإتاحة مساحة ليست بالقليلة لحرية العمل الإعلامي، أدى وبسبب قلة الخبرة والكفاءة عند بعض الكوادر الصحفية، وقلة الوعي السياسي والاجتماعي عند البعض الآخر منهم، إلى السطحية في الأطروحات وإلى تشابك الآراء والتوجهات فبدلا من تفاعل الأفكار ..أدت الحالة المستجدة إلى تعقيد الأمور وإيصالها إلى أنفاق ضيقة ومظلمة، قلما يجد الضياء الطريق إليها، وهذا ما خلق اختناقا فكريا وضبابية في الرؤى والتركيز على المسائل والأمور المتعلقة بالتفاصيل التي لا نقلل من أهميتها في بعض الحالات، إلا أنها كثيرا ما تفتقر إلى الأدلة الثبوتية، وكثيرا ما تكون مخالفة للحقيقة، وبذلك يضيع الوقت والجهد، فضلاً عن الخروج عن المسارات أحياناً. فالوضع الإعلامي الراهن، لا يمكن أن نطلق عليه سوى صفة (الاختناق الفكري او الاختناق الرؤيوي)، يحمل عقدا كثيرة بحاجة إلى المزيد من التفاعل والتفاهم وتقريب وجهات النظر بين كافة الأطراف الحكومية منها والإعلامية، بغية فكها والوصول إلى الشفافية التي هي مطلب الجميع وعن طريقها يمكن التوصل إلى القناعات المطلوبة وامتصاص التذمر والإجابة على الانتقادات المطروحة[571].

ولا شك في أن الإعلام الحزبي، بما فيه الصحف، يسيطر حالياً على الإعلام العام في الإقليم الكردي، بسبب قدرة الأحزاب الحاكمة - وخاصة الحزبين الكبيرين (حدك و

(571) خالد بكر أيوب، الإعلام.. مابين الانفتاح السياسي والاختناق الرؤيوي، مجلة إكليل، نقابة صحفي كردستان، العدد 35 ، 2007 ، ص42.

أوك) - على التمويل، في حين لا تمتلك جهات أخرى تلك الأموال، وهي مسألة تلحق ضرراً بالإعلام ومصداقيته ودوره في حياة الإقليم[572]. وقال (نوشيروان مصطفى) رئيس حركة كوران (التغيير) إن "هناك بعض الصحف الأسبوعية المستقلة في كردستان ولكن ليس هناك إعلام مستقل"، وفي تقييمه للإعلام الكردي بصورة عامة، قال "سبق وان قلت مرارا وفي مناسبات عدة أن الإعلام الكردي يقلد إلى حد كبير الإعلام البعثي السابق والذي كان يقلد بدوره الإعلام الذي كان سائدا في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية التي كان الإعلام فيها محتكرا من قبل الأحزاب كما هو الحال الآن مع وسائل الإعلام الموجودة حاليا في كل من السليمانية وأربيل، إذ لكل حزب وسائل إعلامه الخاصة ومن ثم لا وجود لإعلام مستقل بحد ذاته"[573]. وفي الوقت الذي تكون فيه وظيفة الإعلام الحقيقي هي أن يعكس جميع الخطابات السياسية بالقدر نفسه من الاهتمام، وهو واقع الإعلام الديمقراطي الذي لا يفضل خطاباً على آخر، ولا ينطوي الكلام الذي يلقيه رئيس السلطة في المناسبات والاحتفالات القومية والوطنية على أية أهمية، نجد أن الإعلام الموجه يملأ الدنيا ضجيجاً عن الأهمية التاريخية لخطاب الرئيس، والحدث السياسي لا يشكل جوهراً علوياً في الإعلام الحر؛ إنه حدث من بين الأحداث، في حين أنه الإعلام الموجه يكون لب الأحداث ومركز الاستقطاب الأساس، ولهذا فهو يحاط بغطاء من المهابة بل تغدو مقاربة بعض جوانبه في حالات محددة منطقة محظورة، وان الإعلام

---

(572) كاظم حبيب: الاعلام الكردي لا يزال ضعيفا وبحاجة إلى موضوعية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع :

www.hekar.net/index.php

(573) نوشيروان مصطفى: الإعلام الكردي يقلد الإعلام ألبعثي.. لذا نسعى لخلق جهاز حر ومستقل، الشرق الاوسط، العدد 10602، 8 ديسمبر 2007.

الكردي خير مثال على الإعلام الموجه فهو يتبع من يملكه ويموله، إنه إعلام الأحزاب المسيطرة، وهو تبعاً لهذا يشتغل وفق قوانين المالك لا قوانين المهنة الإعلامية الحرة. إذ يمتاز بـ :- [574]

- حجب الخبر بدلاً من كشفه.
- اللغة المؤدلجة.
- اللغة المنحازة، مدح أو شتم.

وبه فأن الإعلام الكردي لا يزال بمجمله إعلاما حزبيا، والأحزاب الكردية لا تزال, في بنائها التنظيمي والأيدلوجي, تتبع المركزية الهرمية، وكل المؤسسات التابعة لهذه الأحزاب تخضع بحكم هذه المركزية لما يريده القائد أو الحاكم إذا ابتغينا الدقة. ولأن الإعلام الكردي هو إعلام حزبي والمقصود هنا الحزب الديمقراطي الكردستاني ولاتحاد الوطني الكردستاني، فان ذلك يعزز من الإمكانيات الذاتية للأحزاب الكردية العلمانية.

ثانياً/ الإمكانيات التعبوية:

من الإمكانيات الذاتية الأخرى لتيار العلماني هي الإمكانيات التعبوية (Mobilization Potency)، ونعني بها هنا إمكانية تعبئة التأييد الشعبي من اجل إحداث تغييرات أساسية في المجتمع والوضع السياسي، وكذلك كسب التأييد الشعبي في

---

(574) نزار آرغي، ملاحظات في الإعلام الكردي، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع :

www.amude.net/erebinivis.html

الانتخابات. وهذه العملية تعتمد بشكل أساس على الشخصيات الكاريزمية [*]، وعلى رموز اجتماعية لها تأثيرها في المجتمع.

وعموما فأن قوى وحركات التيار العلماني في المناطق العربية تراجعت كثيرا في توظيف هذه الإمكانيات في الانتخابات العراقية، وخاصة انتخابات 2005 الأولى والثانية لما شهدته هذه الانتخابات من تعبئة جماهيرية من قوى الإسلام السياسي وبطريقة طائفية، في حين أن قوى التيار القومي الكردي (حدك وأوك) نجحت في استخدام أسلوب التعبئة القومية بإثارة مخاوف الكرد من احتمال عودة النظام البعثي التعسفي والتشبث بفكرة الفدرالية التي تقوم على أساس عرقي وقومي [575].

فحركة الوفاق الوطني ، وبالرغم من تشكيلها القائمة العراقية ذات الطيف الواسع الذي يضم شخصيات سياسية وأكاديمية، إلا أن تأثيرها لم يصل إلى المستوى التعبوي المطلوب. وكذلك الحزب الشيوعي العراقي ، فمن الصعب القول اليوم انه يتمتع بإمكانيات تعبوية للشارع العراقي كما في السابق، والسبب في ذلك إنما يرجع إلى اختلاف الظروف، وكذلك لما تعرض له الحزب الشيوعي ومنذ عام 1979 لغاية 2003 إلى حملات مطاردة وإرهاب وقمع متواصل من طرف النظام السابق مما قلص (او قطع) صلاته مع القوى والشرائح الاجتماعية التي يفترض انه موضوعيا المدافع عن مصالحها والمعبر عن تطلعاتها. هذه القطيعة الطويلة تعتبر عائقا جديا أمام استعادة هذه الصلات ومن ثم رفع

(*) الكاريزما Charisma ، هي كلمة يونانية تعني الموهبة، استخدمها عالم الاجتماع (ماكس فيبر) للدلالة على مجموعة من الصفات والجاذبية والمواهب الخارقة للعادة، تؤهل أصحابها للقيادة والزعامة وتحفز الناس على التمثيل بهم وموالاتهم. المصدر: عبد الوهاب ألكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الخامس، م. س. ذ. ، ص 36.

(575) جواد كاظم كطان، خطاب المعارضة في الاحزاب العراقية بعد احداث 2003،م. س. ذ.، ص42.

درجة التأثير. ويغذي هذا الضعف تخلف الوعي والبطالة وعدم تبلور استراتيجيات اقتصادية – اجتماعية واضحة. وبالرغم من محاولات الحزب استعادة جهوده وزيادة تأثيره ، إلا أن ذلك يحتاج إلى تحولات في الوعي وهي عملية بطيئة وتتطلب وقتاً[576].

وبذلك يعد التيار القومي الكردي (حدك واوك) من أكثر التيارات السياسية في العراق القادرة على توظيف الإمكانيات التعبوية للشارع الكردي، وذلك إنما يعود إلى ما تقوم عليه (القومية) من أبعاد رباعية وهي: [577]

1. تعد القومية بشكل عام ومنها الكردية بشكل خاص نوعاً من سياسات الهوية، التي تتضمن عملية تشكيل الهوية ورسم حدودها وتقوية الحدود بين المنضوين تحتها، ومن ثم تمييز الإقليم عن غيره من الوحدات الدولية، سيما الوحدة التي ينتمي إليها سياسيا .
2. كما أنها تحدد المصالح الإقليمية وتسوغها، إذ يعبر قادة الحركات القومية داخل الدول عن تفضيلات ومصالح يمكن أن تكون إيديولوجية او ثقافية او اقتصادية او سياسية قد تكون مختلفة عن المصلحة الوطنية للدولة ، وهو ما يجذب الرأي العام الإقليمي تجاه هذه المصلحة.
3. كما ويعمد القادة الإقليميون إلى حشد جهود مواطنيهم من اجل الدفاع عن هويتهم وثقافتهم القومية ومصالحهم المحددة لاسيما في مواجهة الحكومة المركزية، وأحيانا في مواجهة مع القوى غير القومية المؤيدة للحكومة المركزية داخل إقليمهم، وتلك

(576) الدكتور (صالح ياسر) عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، لقاء أجراه المؤلف، م. س. ذ.
(577) أيمن ابراهيم الدسوقي ، هل القومية الكردية انفصالية؟، م. س. ذ. ، ص ص 135 – 136.

المواجهة تتعلق أساساً بتوزيع القوة بين الإقليم والمركز وبقضيتي الهوية والشرعية السياسية.

4. كما أن العامل القومي يساعد على السعي لنيل الاعتراف الخارجي الدولي بالذات القومية ، فمعظم الحركات القومية تستهدف الاعتراف بها كممثل لأمة متميزة من ناحية وبمكانة دولية متميزة من ناحية أخرى ، وهذا بالطبع يساعد على شد أواصر التماسك بين أفراد القومية وانجذابهم إلى صانع الرأي العام.

حيث ان من اهم مظاهر التيار القومي الكردي هو قدرة قادته على تعبئة الرأي العام والتأييد الشعبي من اجل إحداث تغييرات أساسية في الوضع الدستوري والسياسي في كردستان[578]. وبعبارة أخرى فان الحزبين (حدك واوك) وبفضل السيطرة على مقدرات السلطة السياسية، ولكونهما يتمتعان ببعد تاريخي - نضالي واجتماعي واقتصادي عريق، تمكنا من توظيف هذه الأبعاد للقومية الكردية في تعبئة التأييد الشعبي لصالحهما في الانتخابات التي شهدها العراق بعد العام 2003.

إلا أن تحديد الإمكانيات سواء الموضوعية منها او الذاتية للتيار العلماني، وقدرته في احداث التأثير وظروف المجتمع، ينبغي أن لا يغفل العوامل الوسطية ، والتي تعني أن الرسالة الاتصالية والإعلامية ليست هي العامل الوحيد والأساس للتأثير بالرأي العام، وإنما عملية التأثير في ذاتها تخضع لعوامل عدة منها اتجاهات الأفراد وولاءاتهم وأطرهم المرجعية، والواقع المجتمعي بشكل عام. وهذا ما يشكل عوائق للتيار العلماني في العملية الاتصالية بالرغم من إمكانياته المتاحة، وهو ما تناولناه في المبحث الثاني من هذا الفصل .

---

(578) أيمن ابراهيم الدسوقي ، هل القومية الكردية انفصالية؟، م. س. ذ. ، ص 140.

المبحث الثاني

معوقات التيار العلماني في صنع رأي عام عراقي

إن أي جماعة اجتماعية سياسية منظمة ، سواء كانت تيار او حزب او حركة او ائتلاف ...الخ، تعمل في بيئة، والتي يمكن أن نطلق عليها البيئة التسويقية ، أي كل شيء يقع خارج تلك المنظمات السياسية ، وما تلك المنظمات السياسية إلا سفينة تحوم في تلك البيئة [579]، وبالتالي فأن البيئة تعني كل الأشياء المحيطة ب(التيار، الحزب، الحركة،..الخ) وان هذا الأخير هو جزء من كل، وان هذا الجزء يتفاعل مع المتغيرات المحيطة والمؤثرات الناتجة من هذا المحيط والتي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على مهمة او هدف المنظمة السياسية في الوصول إلى أهدافها والتي من أهمها صناعة الرأي العام وكسبه والوصول إلى البرلمان. وتشمل هذه البيئة كل من المتغيرات الديمغرافية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على قدرة المنظمة في إجراء الأنشطة والفعاليات بهدف تسويق أفكارها ومبادئها إلى الجمهور والرأي العام في الساحة السياسية او السوق السياسية التي تعمل فيه. وعليه يمكن تحديد المتغيرات التي تشكل عائقا أمام التيار العلماني في المجتمع العراقي وتناولها في المطالب الآتية :

المطلب الأول: العائق الديمغرافي

المطلب الثاني : العائق الثقافي

المطلب الثالث : العائق الاجتماعي

المطلب الرابع : العائق الاقتصادي

المطلب الخامس : العائق السياسي- الدستوري.

---

(579) محمود جاسم الصميدعي، التسويق السياسي، م. س. ذ. ، ص ص 84 – 85.

المطلب الأول

العائق الديموغرافي

إن للمتغيرات الديموغرافية أثراً كبيراً على العمل السياسي وخاصةً عمل المنظمات السياسية من أحزاب وتيارات سياسية، فأي مسوق سياسي لابد له من معرفة التكوين البشري للمجتمع الذي يعمل فيه على كسب تأييد أفراده، من حيث الفئات العمرية لأفراد المجتمع، التقسيم السكاني من الجنسين، الكثافة السكانية في المناطق الجغرافية وكيفية توزيعها، والتوزيع بين الحضر والريف وغيرها من المؤشرات الديمغرافية، وذلك لأهميتها في صياغة البرامج والأنشطة السياسية، ومن ثمّ تأثيرها على نجاح او فشل هذا الحزب او ذاك[580].

وبالنسبة للواقع الديمغرافي العراقي، فلقد كان سكان العراق لا يتجاوزون (3) ثلاثة ملايين نسمة في بداية القرن الماضي، نظراً للكوارث التي مروا بها والتي كانت تتسبب في كل مرة في موت وفناء الكثيرين، أما منذ بداية النصف الثاني من القرن السابق، فعلى الرغم من حدوث العديد من الحروب والثورات والانقلابات العسكرية والانتفاضات الشعبية، بالإضافة إلى موجات التهجير ألقسري (الداخلية والخارجية) التي استخدمتها الحكومات العراقية المتعاقبة لإسكات وقمع حركات المعارضة، فإن العراق مر بثورة ديموغرافية أدت إلى مضاعفة عدد سكانه مرة ونصف حتى عام 1958، وثلاث مرات

(580) محمود جاسم الصميدعي، التسويق السياسي، م. س. ذ. ، ص96 .

ونصف حتى عام 1977، وما يقارب من سبع مرات ونصف في عام 1997[581]، وقدر إجمالي عدد السكان في العراق لعام 2009 بـ (32,326,011) ، انظر جدول رقم (14).

وعلى أية حال سيقوم المؤلف بتصنيف معطيات التوزيع الديموغرافي (السكاني) للمجتمع في العراق إلى ما يأتي:

فئات العمر	حضر			ريف			المجموع		
	Male	Female	Total	Male	Female	Total	ذكور	اناث	المجموع
0-4	1730701	1645578	3376279	999039	948552	1947591	2729740	2594130	5323870
5-9	1522003	1441339	2963342	845507	799151	1644658	2367510	2240490	4608000
10-14	1307815	1257609	2565424	697445	665451	1362896	2005260	1923060	3928320
15-19	1165187	1127566	2292753	585903	566234	1152137	1751090	1693800	3444890
20-24	1038694	1001818	2040512	487496	473022	960518	1526190	1474840	3001030
25-29	897813	869394	1767207	396617	390566	787183	1294430	1259960	2554390
30-34	770213	752517	1522730	316807	320233	637040	1087020	1072750	2159770
35-39	647236	639730	1286966	247938	259683	507621	895174	899413	1794587
40-44	522436	527725	1050161	180930	202262	383192	703366	729987	1433353
45-49	412503	426541	839044	134989	158828	293817	547492	585369	1132861
50-54	321553	335799	657352	101043	123146	224189	422596	458945	881541
55-59	244158	258364	502522	75880	93832	169712	320038	352196	672234
60-64	180759	191629	372388	57747	69808	127555	238506	261437	499943
65-69	126804	136863	263667	41475	49885	91360	168279	186748	355027

(581) بحسب إحصاء عام 1997 الذي يقدر سكان العراق بـ (22) مليون نسمة مقارنة بـ (7) ملايين نسمة حسب إحصاء عام 1957 (الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 1997)

70-74	80994	93033	174027	27595	33877	61472	108589	126910	235499
75-79	43813	54394	98207	16912	21142	38054	60725	75536	136261
80+	46634	62528	109162	25278	29995	55273	71912	92523	164435
Total	11059316	10822427	21881743	5238601	5205667	10444268	16297917	16028094	32326011

جدول رقم (14)

نقلا عن : تقديرات سكان العراق لسنة 2009، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بغداد 2009.

1- السن : إن من الخصائص التي يمتاز بها سكان العراق ارتفاع معدلات الخصوبة، والتي بلغت 4,9% للمدة من 2000 – 2005 [582]، ومن المتوقع أن يستمر المعدل المرتفع لجيلين قادمين[583]، وان ارتفاع معدلات الخصوبة هذه أدت إلى زيادة النسبة الشبابية في المجتمع، وبقدر ما يعني ذلك زيادة في الأعداد الداخلة إلى سوق العمل ، فأنه يعني زيادة نسبة البطالة في المجتمع كنتيجة للوضع السياسي والأمني المتدهور، وكما هو معروف أن غالبية الشباب ذات توجهات تكون أكثر ميلاً من كبار السن نحو الحركات والمواقف المتطرفة الراديكالية وتقلبات الرأي العام([584])، فان ذلك يشكل عائقا أمام التيار العلماني في صناعة الرأي العام في العراق.

2-الجنس: تشير تقديرات السكان لعام 2009 إن نسبة الرجال تفوق نسبة النساء في المجتمع وبنسبة ضئيلة جداً، إذ قدر عدد الذكور بـ (16,297,917) و الإناث بـ (16,028,094)، انظر الجدول رقم(14). إلا أن هناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني تشير إلى أن نسبة الإناث في المجتمع العراقي اليوم تفوق نسبة الذكور، والتي تصل

(582) تقرير التنمية البشرية 2007 / 2008، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ص221

(583) التقرير الاستراتيجي العراقي 2008، الملف الاقتصادي، الاقتصاد العراقي، م. س. ذ. ، ص273.

(584) قارن : صادق الأسود ، الرأي العام...، م. س. ذ. ، ص ص 191- 192 .

تقريباً إلى 65% من السكان، وربما ذلك يشير إلى نوع من الصحة . فإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار التقارير حول القتلى في العراق بسبب أعمال العنف التي شهدتها البلاد والتي تشير إلى أن نسبة الرجال من بين تلك الإحصائيات أكثر بكثير من نسبة النساء([585]) ، فضلاً عن كون الذكور أكثر قدرة على الهجرة من النساء، وقد شهد العراق بعد العام 2003 عدد كبير من هذه الهجرة. وسواء كانت نسبة الإناث في المجتمع تفوق نسبة الذكور أم تقاسمها المجتمع، فان نشاط المرأة السياسي في المجتمع العراقي لايزال يعاني الكثير من السلبية، إذ أن دورها الوظيفي لايزال هامشيا، وتعاني اليوم من تخلف سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي[(586)]. ففي مايتعلق بموقع المرأة بالمجتمع من ناحية إشغالها لمواقع قيادية بارزة ومؤثرة فيمكن القول أن المجتمع العراقي على وجه العموم يفضل في العادة أن يوفَر للرجل فرص الترقية بالمقارنة مع المرأة، وهذا التفضيل يعكس في الواقع الصورة النمطية السلبية السائدة عن المرأة في الثقافة العامة، إذ أظهرت دراسة أجريت على عينة من الشباب أن 57,4% يوافقون بشدة او يوافقون على فكرة أن المرأة اقل منزلة من الرجل بصورة عامة، كما أظهرت أن 92,8 % منهم يرون أن على المرأة لابد من أن تأخذ رأي ولي أمرها قبل القيام بأي عمل، وفي مايتعلق بالعمل السياسي أكد 76,2% من المبحوثين أن السياسة هي حكر على الرجال دون النساء [(587)]. كما إن مستوى النشاط

---

(585) للمزيد انظر : تقرير : تعداد الجثث في العراق: ملف الخسائر البشرية المدنية 2003 – 2005، المستقبل العربي، السنة 28، العدد 319، (أيلول 2005)، ص104.

(586) رواء زكي يونس الطويل ، استنباط الية جديدة لتفعيل دور المرأة في العراق، مجلة العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد الأول ، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد، (شباط 2005)، ص 106.

(587) التقرير الاستراتيجي العراق الثاني 2009، ملف المرأة، المرأة والتحولات المجتمعية في العراق: القيود والآفاق، (بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2009)، ص495.

السياسي للمرأة في المجتمع العراقي، والذي يعول عليه التيار العلماني المتمدن كثيراً أيضاً، قد تأثر بكل من البيئتين الداخلية والخارجية التي تعمل في ظلهما، وعموما يمكن القول ان هناك ثلاث مجموعات من التحديات التي تواجه المرأة العراقية في هذه المرحلة :- (588)

أ- المجموعة الأولى البيئة الاجتماعية والثقافية، والتي تلعب دوراً كبيراً في تشكيل السياقات المجتمعية لحال المرأة، والتي تضم الميراث الثقافي والسياسي السلطوي والأبوي في العراق والأعراف والقيم الثقافية والاجتماعية التقليدية خاصةً في المدن التي يطغى عليها الطابع الريفي، والأزمات والحروب التي عصفت بالمجتمع العراقي والتي أدت إلى أن تكون الأدوار الفاعلة للمرأة بطيئة الحركة والتأثير.

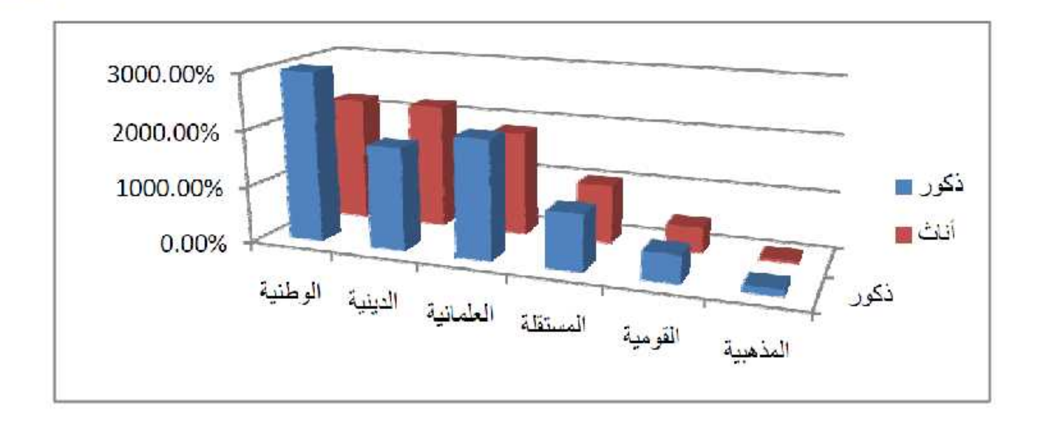
ب- المجموعة الثانية هي البيئة السياسية والتشريعية، فبالرغم من ان الموقف الرسمي للدولة يشجع قيم النهوض بالمرأة وإبراز دورها في الإصلاح السياسي والاجتماعي، وهو ما أشار إليه دستور 2005، إلا انه مازال هناك فجوة عميقة بين النص والواقع وخاصة في مراكز صنع القرار، وهو ما يعكس استمرار هيمنة القيم الذكورية التي تفضل الرجال لهذه المراكز.

ت- والمجموعة الثالثة من التحديات تتعلق بالتحديات الداخلية التي تواجه المرأة سواء بالنسبة لممارساتها الداخلية العائلية او بالنسبة لعلاقاتها مع مؤسسات المجتمع الأخرى[589]. وقد أشار الاستطلاع الذي أجرته (منظمة سومر للتنمية المستدامة) إلى أن الذكور يفضلون التصويت للقوى الوطنية والعلمانية ثم الدينية والمستقلة، أما الإناث فيفضلن التصويت للقوى الدينية أولاً ثم الوطنية والعلمانية والمستقلة، انظر الشكل رقم (8)

---

(588) التقرير الاستراتيجي العراق الثاني 2009، ملف المرأة، م. س. ذ.، ص ص 488 – 490.

(589) قارن : صادق الأسود ، الرأي العام..، م. س. ذ. ، ص ص 194 – 195.



الشكل رقم (8)

يشير الى اجابة المبحوثين عن السؤال (لأي القوى ستعطي صوتك حسب الجنس؟)
المصدر: استطلاع الرأي العام لمدينة بغداد وعدد من محافظات العراق، منظمة سومر لتنمية المستدامة، مركز بغداد للدراسات الإنسانية، تشرين الثاني 2009، ص 22.

ومما زاد الطين بله أن الأحزاب والتيارات الدينية قد وجدت في هذه الشريحة الأكثر ضعفا في المجتمع الأرض الهشة لتنفيذ أجندتها والتعبير عن سطوتها، ولهذا لم يجد النساء سوى الرضوخ والتنازل عن حرياتهن في مختلف المجالات بما فيها المظهر الخارجي[590]

3- التوزيع الحضري والريفي للسكان في العراق، فالحضر الذين يشكلون ما نسبته (60%) تضم بغداد نسبة (39%) منهم بحسب إحصاء 1977، و(44%) بحسب إحصاء 1987، وإذا شئنا التبسيط لقلنا إن العراق تحول في (40) عاما (1947-1987) من كون ثلث سكانه من المقيمين في المدن إلى كون ثلثيهم في هذا الوضع. وتشير بعض التقديرات إلى انتقال (70%) من العراقيين إلى تجمعات تضم أكثر من (5) آلاف نسمة عام 1985. غير أن الانتقال تم بوضوح لمصلحة المدن ذات النشاط الاقتصادي العصري (بغداد،

(590) التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني 2009، الملف الإعلامي والثقافي، واقع تلقي المرأة للفضائيات في البيئات المتشددة : دراسة ميدانية، م. س. ذ. ، ص 306.

والبصرة، وكركوك، والموصل) على حساب المدن ذات النشاط الاقتصادي التقليدي (الانبار، وميسان، والمثنى)[591]. وإذا ما نظرنا إلى إسقاطات 2009، يلاحظ ان نسبة المتمدنين (الحضر) تشكل ثلثي السكان، اذ قدرت نسبة سكان الحضر بـ (21,881,743) ونسبة سكان الريف بـ (10,444,268)[592] إلا انه ما يؤخذ على هذه النسبة العالية من المتحضرين أنهم لا زالوا يفتقدون لكثير من شروط الحياة الحضرية[593]، وهو ما يتناقض والمبدأ العلماني الذي يفترض نسبة عالية من التمدن.

4- التوزيع الإثني والطائفي والديني للسكان: يمكن القول بأن العراق، ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، كان يقسم وبصورة تقريبية، إلى ثلاث مناطق رئيسة بحسب التوزيع العرقي والطائفي. فغالبية الشيعة يوجدون في المحافظات التي تقع جنوب بغداد، فيما يوجد غالبية السنّة في المحافظات التي تقع شمال وشمال غرب بغداد، أما الأكراد فإن غالبيتهم موجودون في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية، في حين تلتقي هذه المكونات الثلاثة وتتداخل في بغداد الكبرى ومحافظة ديالى شرق بغداد[594]. إن هذا التوزيع الإثني والطائفي والديني للسكان اثر بشكل او بآخر على أداء التيار العلماني في العراق، والسبب في ذلك يعود الى توظيف هذا التوزيع وتحويله إلى مناطق نفوذية لأحزاب وتيارات الإسلام السياسي الطائفي والأحزاب القومية - الاثنية . إذ أشار الاستطلاع الذي أجرته (منظمة سومر للتنمية المستدامة) إلى أن المحافظات نينوى وصلاح الدين وبغداد وديالى

---

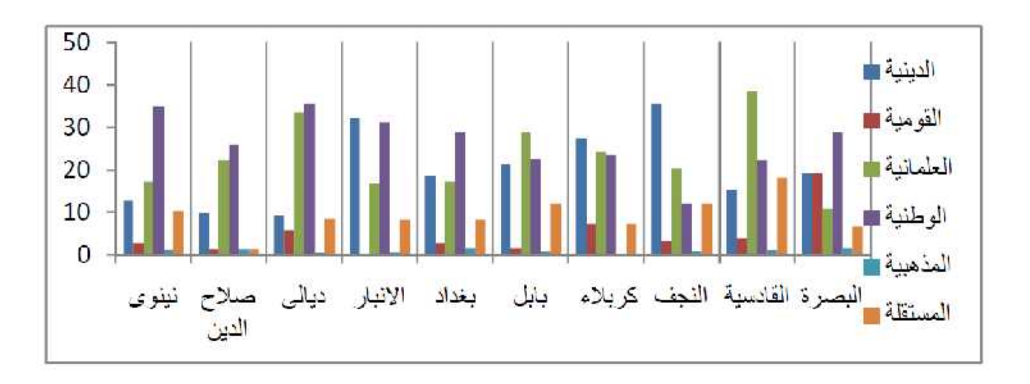
(591) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط2،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص220

(592) بحسب إسقاطات عام 2009، (مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بغداد 2009).

(593) للمزيد انظر: غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، م. س. ذ. ، ص218.

(594) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، الكتاب الأول، من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1990) ، ص57

والبصرة تؤيد القوى الوطنية اولا، والقادسية وبابل تؤيد القوى العلمانية أولا، والأنبار والنجف وكربلاء تؤيد القوى الدينية، انظر الشكل رقم (9) .



الشكل رقم (9)

يوضح اتجاهات السلوك السياسي التصويتي للقوى حسب المحافظات التي شملها الاستطلاع. المصدر: استطلاع الرأي العام لمدينة بغداد وعدد من محافظات العراق، منظمة سومر لتنمية المستدامة، مركز بغداد للدراسات الإنسانية، تشرين الثاني 2009، ص 24.

المطلب الثاني

العائق الثقافي والشخصي

الثقافة هي ارث اجتماعي ومحصلة النشاط المعنوي والمادي للمجتمع، ويتكون الشق المعني من حصيلة الإنتاج الروحي والذهني والفكري والفني والأدبي والقيمي، ويتجسد في الرموز والأفكار والمفاهيم والنظم وسلم القيم والحس الجمالي......الخ . والشق الثاني (المادي) ، فيتكون من مجمل النتاج الاقتصادي والفني (الأدوات والآلات) والبيوت والمساكن وأماكن العمل والسلاح... الخ. أما الإطار الاجتماعي الذي يحقق عن طريقه هذا الإرث المستمر والمتطور من جيل إلى جيل فهو المؤسسات والطقوس والجماعات وأنماط التنظيم الاجتماعي الأخرى، وتكوّن الشخصية الحضارية [595].

وان للمستوى الثقافي لأي مجتمع ما أثراً كبيراً على العمل السياسي لأية منظمة سياسية، من حزب او تيار او حركة... الخ، خاصةً فيما يتعلق في مجال صناعة الرأي العام، لما له من اثر على توجهات الأفراد والمجتمع. وعموما فقد صنف المؤلف معطيات العائق الثقافي والشخصي في المجتمع العراقي أمام عمل أحزاب وقوى التيار العلماني كالآتي :

أولا/ الثقافة السياسية للمجتمع العراقي

الثقافة السياسية عند (غابريل الموند) "نسق من القيم والمعتقدات والاتجاهات السياسية التي تدور حول السياسة الجارية في دولة ما وفي فترة زمنية معينة" وهي عند سدني فيربا "القيم والمعتقدات التي تؤثر على السلوك السياسي لأعضاء المجتمع سواء كانوا حكاما او محكومين" أما عند (لوسيان باي) فهي "مجموعة المعتقدات والاتجاهات

---

(595) عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، الجزء الأول ، م. س. ذ. ، ص 844.

السياسية الأساسية السائدة في المجتمع الذي تميزه عن غيره من المجتمعات وتقود إلى نوع من الالتزام الاجتماعي" [596].

واغلب الكتاب والباحثين يتفقون على انه هناك ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية: الأولى، هي الثقافة السياسية التقليدية ، وهي التي ترتبط ببيئة تقليدية وتلعب فيها العلاقات القرابية والعشائرية والطائفية دورا في تحديد الولاءات والانتماءات السياسية؛ والثانية، هي الثقافة السياسية الرعوية (ثقافة الخضوع) ، والتي تنتعش في المجتمعات الحديثة ذات الأنظمة الشمولية والأبوية، أي التي تتعلق ببنية سياسية سلطوية ممركزة؛ والثالثة، هي الثقافة السياسية المشاركة او المساهمة، التي تسود في المجتمعات المتقدمة ذات الأنظمة السياسية الديمقراطية[597]. وان هذه الأنواع الثلاثة من الثقافات لا توجد بصورة خالصة في المجتمعات وإنما متداخلة فيما بينها، إذ أن الثقافة الجديدة لا تزيح الثقافة القديمة

---

(596) هشام حكمت عبد الستار ، الديمقراطية وإشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي، م. س. ذ. ، ص22.

(597) للمزيد والاستفاضة ينظر كل من :

- عامر حسن الفياض، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، م. س. ذ.، ص ص 104 – 105.
- حسين علوان الربيعي، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية: النموذج الإفريقي، م. س. ذ. ، ص ص 17 – 18 .د
- عبد العظيم حافظ جبر، التحول الديمقراطي في العراق...، م. س. ذ. ، ص ص 203 – 205.
- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة...، م. س. ذ.، ص ص 100-101.

كلها ولا تلغيها لتحل محلها، فكل ثقافة سياسية تنطوي على عناصر من الأنواع الثلاثة للثقافات تتوزع حسب المستويات الثقافية والحضارية للسكان [598].

وبقدر تعلق الأمر بعلاقة الفرد بالعملية السياسية، فان الثقافة السياسية تترك تأثيرها على هذه العلاقة . فيلاحظ أن ثقافة المساهمة او المشاركة أنها تؤكد رابطة المواطنة وتقود الأفراد إلى المشاركة في العملية السياسية والمساهمة الطوعية في الحياة السياسية، أما الأنواع الأخرى من الثقافات فإنها تدفع الفرد إما إلى اللامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية، او أن ينظر هؤلاء الأفراد إلى النظام السياسي برمته على انه نظام أبوي يتعهدهم وينوب عنهم في أي شيء [599].

وفي العراق فان الثقافة السياسية الموروثة هي ثقافة الخضوع، والثقافة السياسية الوافدة هي ثقافة المساهمة والمشاركة وفق أسس عقلانية، ويمكن القول أن الثقافة السياسية التي سادت في العهدين الملكي والجمهوري تندرج في خانة الثقافة السياسية الخاضعة (ثقافة الخضوع) . فالمجتمع العراقي جزء من المجتمع الشرقي، وهو مجتمع أبوي، يتكون من خليط من البنى التقليدية بما تحمله من علاقات وقيم قبلية وعشائرية وطائفية ودينية مستمدة من روابط الدم والمعتقد، وبنى حديثة تترابط فيما بينها لتنتج بنى اجتماعية حديثة، وتسود في هذه البيئة قيم الخضوع والطاعة والعلاقات الهرمية، في حين تبقى الحرية والمساواة والتعاون قيما لفظية فاقدة للمفعول على الصعيدين الاجتماعي

---

(598) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي..، م. س. ذ. ، ص255.

(599) للمزيد انظر: حسين علوان الربيعي ، مشكلة المشاركة السياسية ...، م. س. ذ. ، ص ص 16 – 17.

والنفسي، مما سيولد أشخاصاً في هذا المجتمع يخافون السلطة مثلما يخافون الحياة، الأمر الذي مكن الفئة الحاكمة من السيطرة على هذا المجتمع وإخضاعه لسلطتها[600].

فمنذ تأسيس الدولة العراقية لم يكن لدى العراقيين سوى الانقياد إلى ما يريدوه الرجال الأقوياء المحليون او الغزاة الأجانب ، إما بالإكراه او التخويف او الخداع او التضليل، ومع مرور الزمن أصبح الانقياد عادة وأصبحت ثقافة الانقياد هي الثقافة السياسية المترسخة في عقول العراقيين [601]. ومن جانب آخر أن المجتمع العراقي بشكل عام يلاحظ عليه انقسامات اجتماعية ولا يوجد دور فاعل للانقسامات الطبقية فيه، وابرز ما يلاحظ على هذا المجتمع هو السيطرة الأبوية ليس على مستوى العائلة فحسب بل في مختلف مؤسسات التربية والعمل والدولة، مما جعل من الفرد العراقي فرد منقاد أكثر مما هو قائد، ومن ثم فان رأيه نابع من السلطة الأبوية التي يخضع لها في المجتمع ويعزز ثقافة الخضوع لديه [602].

وان تدني الوعي الديمقراطي في العراق انعكس على نمط ثقافته السياسية والممارسة الديمقراطية نفسها، فالثقافة السياسية بعد العام 2003 والتي افترضتها آليات التحول الديمقراطي – الذي يعني التحول من الحكم المنطلق إلى الحكم المقيد وانتقال الفرد من

(600) ابتسام محمد عبيد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال، مجلة دراسات دولية ، العدد 35 ، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، كانون الثاني، 2008)، ص139.

(601) وليم بولك، لكي نفهم العراق: المسار الكامل للتاريخ العراقي قديما وحديثا منذ الاجتياح المغولي إلى العصر العثماني حتى الانتداب البريطاني والاحتلال الأمريكي، تقديم : عبد الحي يحيى زلوم، ط1، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006)، ص 220.

(602) خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، م. س. ذ. ، ص 37.

صفة الرعية في دولته إلى صفة المواطنة [603] - هي باختصار الثقافة التي تحل النزعة النسبية في الوعي السياسي والمجال السياسي محل النزعة الشمولية ، وتحل التراضي والتعاقد والتنازل والتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار فتفتح بذلك المجال السياسي أمام المشاركة الطبيعية للمجتمع وتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمي عليها، إلا أن الواقع غير ذلك، فأغلب الأحزاب والتيارات السياسية التي ليست لها خبرة وليس ذات التزام فلسفي بالديمقراطية ويبتغون زيادة سلطتهم وقوتهم المادية إلى الحد الأعلى، فيتجهون نحو استقطاب المواقف السياسية والاجتماعية والذي يشكل عائقا أمام استقطاب يقوم على أسس عقلانية يقتضيها المبدأ العلماني، وهو ما يعد عائقا أمام التيار العلماني في صنع رأي عام عراقي. فضلاً عن كون المجتمع العراقي، الذي يشهد صراعا حادا بين الديمقراطية والتحديث، وبين إيديولوجية وثقافة العنف المسلح ، لايزال يواجه تحديات هيمنة ثقافة وأيديولوجية العنف التي تؤثر على قطاعات واسعة من الرأي العام فيه[604]. وان المناخات السياسية المشجعة على العنف تصاحبها مناخات ثقافية مشجعة على العنف ضد الآخر، وهذه المناخات الثقافية مبنية على هيمنة الثقافة التقليدية العتيقة، او على ثقافة العنف والخضوع معا، بعيدا عن ثقافة المساهمة او المشاركة التي تشكل المناخ الثقافي الملائم لبناء الدولة المدنية وثقافتها القائمة على قبول المختلف والتسامح مع الآخر [605]. وإنما شهدته العملية السياسية من ثقافة الإقصاء من كل شيء حتى تشكل لدى الجميع

---

(603) علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، السنة 23، العدد 264، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الأول/ 2001)، ص104.

(604) إحسان عدنان عبدالله، اثر النخب السياسية في الخطاب السياسي للأحزاب العراقية، مجلة المستقبل العراقي، السنة الرابعة، العدد 15، (بغداد، مركز العراق للدراسات، ايلول 2008)، ص 45.

(605) عامر حسن الفياض، بناء الدولة المدنية وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مجلة العلوم السياسية، العدد 36، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008)، ص 171.

وعي مسيّس، وكما يقول (هيجل) ، وعي يرمي إلى أن يتجاوز نقصه على حساب الآخرين، مولدا فجوة كبيرة تغري الناظر إليها لكي ينظر للذات على هيئة المستقبل [606]، وحتى في حالة وجود أفرادٍ يسعون إلى أن يكونوا عصرانيين في ثقافتهم إلا أنهم يحبطون عندما يستمر الآخرين في النظر إليهم بوصفهم منتمين إلى هذا المذهب او ذاك ، او هذه القومية او تلك، مما يدفع هؤلاء إلى أن يقومون بحساباتهم السياسية والاجتماعية على هذا الأساس، بعبارة أخرى انه من الصعب التخلي عن الروابط المجتمعية والثقافية المجتمعية حتى إذا كان المرء يسعى وراء ذلك [607]. وعلى العموم فان ماحدث في العراق بعد الاحتلال الأمريكي وعلى المستوى الثقافي هو أن الثقافة السياسية العراقية حكمت من قبل توجهات تنقسم مابين ثقافة سياسية مشاركة وأخرى تقليدية وثالثة خاضعة تعبر عن ثقافة عنصرية او طائفية او عشائرية، مما أدى إلى تسريع التناقضات واحتدام الصراع، الذي اتخذ شكلين: سلمي ومسلح، بين هذه الثقافات والذي عزز بدوره التناقضات بين الفئات المختلفة للشعب العراقي [608]، وفي الوقت الذي يتمسك به فئة من أفراد المجتمع بثقافة سياسية مساهمة، فان جماهير غفيرة أخرى بقيت متعلقة بثقافة سياسية قديمة، وان التوجهات السياسية لكل فرد ربما تكون مركبة من عناصر تتوزع على الأنواع المختلفة للثقافة السياسية.

(606) منعم صاحي العمار، هل بمقدور الديمقراطية ان تكون بوابة الفهم العراقي ، مجلة قضايا سياسية، المجلد الثاني، العدد 12، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ، 2009)، ص 24 .

(607) جراهام فولر، السياسات الإسلامية في العراق مابعد صدام، في: مجموعة مؤلفين، العراق: إعادة الأعمار والدور المستقبلي، م. س. ذ. ، ص 115.

(608) ابتسام محمد عبيد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية، م. س. ذ. ، ص 145 .

وعموماً، يمكن القول أن ما يعيق قيام ثقافة سياسية مساهمة أو مشاركة في العراق يمكن في النقاط الآتية:- [609]

أ- فرض قوى وحركات الإسلام السياسي وجودها على الساحة السياسية العراقية، فهذه الحركات التي توظف الدين في عملها السياسي والتي تعتمد على الاستنفار الأيديولوجي الديني في التأثير في الرأي العام، تعتمد خطابا مغرقا في إيديولوجيته، وتتحرك مستندةً إلى سلطتها الدينية التي تمكنها من إصدار الفتاوى. بعبارةٍ أخرى، تقنين وتسويغ كل فعل او موقف او سلوك اجتماعي وسياسي عن طريق فتاوى يصدرها رجال الدين.

ب- تأثير الحرب الأمريكية على العراق وما خلفته من حروب واقتتال وفقدان للأمن والأمان عرقل بلا شك تأسيس ثقافة سياسية مشاركة في العراق، وأوجد أيضاً إشكالية كبيرة في تطبيق الديمقراطية بمبادئها ليس في العراق فحسب بل على مستوى الشرق الأوسط عموماً[610].

ت- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وهشاشتها في العراق شكل عائقاً أمام قيام ثقافة سياسية ديمقراطية مساهمة[611].

---

(609) المصدر نفسه، ص 147 . وكذلك انظر : احمد عبد اللـه ناهي، المشهد الديمقراطي بعد التغير : جدل التأصيل والممارسة، مجلة قضايا سياسية، العدد 12 ، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ربيع 2007)، ص65.

(610) للاستفاضة ينظر: هشام حكمت عبد الستار واحمد عبداللـه ناهي، الإرهاب وإشكالية نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط: العراق أنموذجا، مجلة قضايا سياسية، المجلد الثالث، العدد 14، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2009)، ص ص43 – 49.

(611) للإستزاده ينظر: هشام حكمت عبد الستار، الديمقراطية وأزمة المجتمع المدني في العراق، في: منعم العمار (محرر)، الأعمال الكاملة للموسم الثقافي العلمي لكلية العلوم السياسية-جامعة النهرين للفترة من 7/ 11/ 2009 إلى 24/ 12/ 2009، (بغداد، 2010)، ص ص67 – 72.

ث- ضعف في دور الأحزاب السياسية العراقية في الارتقاء إلى مستوى المسؤولية الوطنية بسبب تشرذمها . وافتقار البعض منها الى قواعد شعبية.

ج- كما أن العقل السياسي العراقي، الفردي والجمعي، يحمل صورة سيئة وسلبية جدا عن الحزب السياسي ويحمل الأحزاب السياسية مسؤولية الوضع العراقي من عدم الاستقرار وضياع الحقوق والأمن، مع العلم أنها - أي الأحزاب- مؤسسة من أهم مؤسسات المجتمع المتمدن المعاصر والمؤسسة التي بدونها ينعدم النضج السياسي والحراك السياسي وتداول السلطة سلميا(612).

ح- دونية الولاءات للدولة على سواها من الولاءات الفرعية.

وأن المواطن العراقي يفتقد إلى وعي دستوري أيضاً، إذ أن هناك فئة غير مكترثة لما يجري معتبرة أن الدستور إذا صيغ او لم يصغ فلا يغير من وضعهم شيء، كما أن هناك فئة أخرى تعاملت مع العملية الدستورية من منطلق التصويت حسب رأي المرجعيات الدينية الشيعية والسنية، مما يجعل رأي هذه المجموعات الاجتماعية مختزل مقدما بما سيطرح من الأوصياء، مرجع ذلك كله هو الافتقاد إلى وعي دستوري [613].

وبذلك فان ضعف الثقافة السياسية المساهمة او المشاركة لصالح الثقافة التقليدية وثقافة الخضوع شكل عائقا أمام التيار العلماني في صنع رأي عام عراقي بعد العام 2003.

---

(612) للمزيد انظر: خالد عليوي العرداوي، الصورة النمطية للأحزاب في العقل السياسي، جريدة الزمان، العدد3445، 20/ 10/ 2009.

(613) خصر عباس عطوان، مشروع الدستور العراقي ورهان الديمقراطية: نظرة تحليلية، أوراق عراقية، العدد4، (بغداد، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، ايلول /2005)، ص 44.

ثانيا/ دور النخب المثقفة (الانتلجنسيا) في العراق .

الانتلجنسيا (Intelligentsia) هو مصطلح استخدام أول الأمر في روسيا، وكان يطلق على الصفوة المتعلمة التي تلقت تعليمها ومعارفها في الجامعات الغربية او الجامعات الروسية الحديثة، وانتشر المصطلح في روسيا إلى أوربا الغربية ومن ثم إلى المشرق العربي[614]. والانتلجنسيا أو (النخب المثقفة) هي الفئة المثقفة التي تتألف من أناس يمارسون نشاطا فكريا بحكم مهنتهم، ومنهم رجال العلم والفن والمهندسون والتكنيكيون والأطباء والمحامون والمعلمون والجزء الأكبر من الموظفين، وان (الانتلجنسيا) ليست طبقة منفصلة، ذلك أنها لا تشغل مكانا مستقلا في نظام الإنتاج الاجتماعي [615]. فالمثقف الفاعل ليس مثقف السلطة او مثقف الفرصة وليس ممثلا لفئة اجتماعية معينة الرافضة والمنكفئة على نفسها بل هو الفرد الواعي الذي يطور وعياً نقدياً تجاه قضايا مجتمعه ويشتبك مع هذه القضايا سلبا أو إيجابا [616]، وان دور المثقف كبيراً وحيوياً كونه يمتاز بعقل ورؤى تحليلية ناقدة، ويعد حلقة الوصل بين المجتمع وقضاياه الاجتماعية والسياسية، وتعمل النخبة المثقفة على تجسيد القيم السائدة بين المواطن والسلطة مما يجعل منها محوراً رئيساً في تشكيل نمط الثقافة السياسية التي تتمناها وطبيعة النظام السياسي القائم، بوصفها فئة متمايزة لها دور وحضور في تحقيق المتطلبات المعاصرة بفعل الأداء الاجتماعي المتغير الذي يمتازون به والذي ينتج عنه بالضرورة عمليات تطوير وتغيير في القيم والسلوكيات النسبية ومن ثم في الرأي النابع من تلك القيم والسلوكيات. والنخب

---

(614) للمزيد انظر:- عبدالله حنا، المثقفون في السياسة والمجتمع، ط1، (دمشق، الأهالي للتوزيع والنشر، 1996)، ص5.

(615) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، م. س. ذ. ، ص 348.

(616) إخلاص قاسم نافل، دور مؤسسات المجتمع المدني في إشاعة ثقافة التسامح، شؤون عراقية، العدد 7، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، بغداد، (اذار 2007)، ص19

المثقفة هي قد لا تعمل من اجل الوصول إلى الحكم في عملها وإنما تعمل من خلال منظومة تعاونية مع النخب الاجتماعية الأخرى لتسيير المجتمع وفق هذا النسق الثقافي [617]، وان الدور التاريخي للنخب المثقفة باعتبارها فكر المجتمع ومحور معرفته هو ان يكرسوا قضايا لم تحسم بعد في الثقافة والوعي الشعبي مثل دور الدين وشكل الدولة ونوع التحديث ومجالاته والمجتمع المدني وغيرها مما يجب التوافق المجتمعي عليها، فالنخبة المثقفة هي القادرة على القيام بهذا الدور المحوري عن طريق بناء قيم وتقاليد للممارسات الفعلية الديمقراطية وتنميتها من خلال المؤسسات الثقافية والتعليمية [618].

وفي الوقت الذي تقع فيه مسؤولية حماية النظام السياسي القائم على الانتخابات والشرعية الدستورية على عاتق النخب السياسية العراقية، على اعتبارها أنها ضامنة لمشاركة جميع القوى السياسية والاجتماعية والفئات المؤثرة في المجتمع والفكر السياسي وباعتبارها الوعاء الذي يحتوي الأفكار والرؤى العميقة للمجتمع العراقي وباعتبارها أيضاً حاملة الثقافة المدنية التي لا تخضع للتوجيه والاحتكار للثقافات الفرعية الأخرى[619]، إلا أن واقع هذه النخب في العراق تعاني من أزمة. فمنذ تأسيس الدولة العراقية والنخب السياسية العراقية تكمن في تباين خلفياتها وتأثرها بعدة مصادر أسهمت في تحديد الدور الذي تلعبه تلك النخب في إشاعة روح المدنية القادرة على مجابهة التحديات التي واجهت الدولة العراقية، إذ أن تأثرها بالمصدر الخارجي قد أسهم في هشاشة تكوينهم وبقيت تلك النخب مستهلكة للأفكار الواردة، وان ما يجري الآن من عمليات مسخ

---

(617) عمران جمعة عمران، دور النخبة الثقافية (الانتلجنسيا) في البناء الديمقراطي، مجلة العلوم السياسية، العدد 36، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008)، ص 222 .

(618) عمران جمعة عمران، دور النخبة الثقافية (الانتلجنسيا) في البناء الديمقراطي، ص 223.

(619) إحسان عدنان عبد الله، اثر النخب السياسية في الخطاب السياسي للاحزاب العراقية، م. س. ذ. ، ص44.

للدولة العراقية لهو دليل ساطع على أن النخب العراقية لازالت خاضعة تماما للعامل الخارجي [620]، مما أدى بالنتيجة إلى تحديد الدور الذي تلعبه على صعيد تحقيق مشروع وطني حقيقي يستجيب للتحديات التي تواجه الدولة والمجتمع. وعلى الصعيد الداخلي فقد واجهت النخب المثقفة تحديات تمثلت في الآلية المسيطرة في المجتمع التي تحركها التقاليد الاجتماعية والدينية، إلى جانب إفرازات تاريخية واجتماعية يعاني منها الفرد العراقي، وان ما يعبر عن إخفاقاتها وأزمتها هو تمحور المجتمع نحو الانتماءات الفرعية الماثلة للعيان [621]، وبه فان من ابرز تحديات الانتلجنسيا العراقية ودورها في إشاعة ثقافة مدنية علمانية هو أن المجتمع كان ولايزال أقوى من المثقف المستنير، فيشقى هذا الأخير بوعيه وأفكاره وتجاربه ويجد ان مجال التثاقف هو الأقوى والمسيطر بفعل السلطات الاجتماعية المتعددة الأطراف والتي تخدم التخلف [622].ليس هذا فحسب ، وإنما لعبت أيادي خفية على تهميش دور النخبة المثقفة في ان تأخذ مكانها اللائق والريادي في قيادة المجتمع، فتحت وطأة الاغتيالات والتهديد والتهجير أُفرغ العراق من الكثير من علمائه وأساتذة جامعاته...، ويمكن القول، وبسبب تلك التحديات، لم يستطع المثقف العراقي أن يقوم بالمساهمة في رفع مستوى وعي الشارع العرقي، او أن يساهم في تنميته وإبعاده عن العنف، في وقت عليه ردم الهوة الكبيرة بين الوافد و المحلي من النسق الثقافي، وهو ما أسهم في إعاقة التيار العلماني في صنع رأي عام عراقي مستنير.

---

(620) سليم مطر، العراق الجديد والفكر الجديد، ط1، (بغداد، مركز دراسات الأمة العراقية-ميزوبوتاميا، 2010)، ص138

(621) عمران جمعة عمران، دور النخبة الثقافية (الانتلجنسيا) في البناء الديمقراطي ، م. س. ذ. ، ص 223 .

(622) سيار الجميل، انتلجنسيا العراق: التكوين.. الاستنارة.. السلطة، مجلة المستقبل العربي العدد 139، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول/ 1990) ، ص 39.

ثالثا/ طبيعة شخصية الفرد العراقي :-

الشخصية بمعناها العملي عبارة عن تركيب نفسي يتألف من صفات مختلفة، وهو يميل نحو الانسجام والتوافق مع الثقافة الاجتماعية السائدة. فكل إنسان يمتلك شخصية خاصة به تميزه عن غيره من الناس، والناس يختلفون في نمط شخصياتهم تبعا لتفاوت مقدرتهم على التجارب مع الثقافة الاجتماعية السائدة [623]. كما أنها "المجموعة المنظمة من الأفكار والسجايا والميول والعادات التي يتميز بها شخص عن غيره" [624]. وان الفرد العراقي عموما يعاني وحسب رأي أستاذ علم الاجتماع الدكتور (علي الوردي) من ازدواجية الشخصية، وازدواج الشخصية هذا ، بالمعنى الاجتماعي وليس بالمعنى النفسي [*]، إنما هو ظاهرة اجتماعية وهو يحدث عند كثير من الناس إذ يظهر لديهم صراع ثقافي، وقد أطلق الباحثان الاجتماعيان (بيج ومكاينر) على هذه الظاهرة اسم (الثنائية الثقافية cultural ambivalence) وهما يقولان في هذا الصدد: "عندما يتعرض الفرد لمطاليب ثقافية اجتماعية متناقضة لاسيما في مراحل نموه الأولى قد لا يتمكن من تكوين شخصية متكاملة في نفسه، فهو يحاول أن يوفق بين تلك المطاليب المتناقضة دون جدوى،

---

(623) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، ط1 ، (بيروت، دار ومكتبة دجلة والفرات، 2009)، ص217.

(624) علي الوردي، شخصية الفرد العراقي: بحث في نفسية الشعب العراقي على ضوء علم الاجتماع الحديث، ط2، (لندن، منشورات دار ليلى، 2001) ، 13.

(*) ان ما يقصده علماء الاجتماع من ازدواج الشخصية هو مرضاً نادراً يعتري بعض الأفراد من جراء عوامل وظروف خاصة به، فالشخصية المزدوجة نفسيا هي مريضة مرض مزمن، والشخص المنقسم الشخصية له أكثر من شخصية واحدة وليس هناك أي علاقة او ارتباط بين الشخصيتين، والشخص نفسه لا يشعر بهذا التناقض بسبب النسيان المزمن الذي أصابه، للاستفاضة ينظر:علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، م. س. ذ.، ص312.

ولهذا قد يصبح ذو شخصية مزدوجة، قليلا أو كثيرا " [625] ونحن هنا ليس بصدد بحث سبب ازدواجية شخصية الفرد العراقي بقدر ما نقوم بعرض هذه الازدواجية التي يعانها هذا الفرد وأثرها على سلوكه السياسي.

يعاني الفرد العراقي من صراع بين البداوة والمدنية، وهو ما أكده علي الوردي، والذي استنتج منه حقيقة صراع القيم البدوية - الريفية وقيم المدن، وهو ما قصم الشخصية العراقية الى سلوكيتين اجتماعيتين متنافرتين ظاهرها متمدن وباطنها بدوي ريفي، مما خلق ازدواج تلك الشخصية التي تجمع في لحظة واحدة ثقافة البداوة والريف والمدن، كما أنها شخصية تعاني صراع بين الموروث والحديث فهي شخصية مسحوبة إلى الماضي وفي الوقت نفسه مسحوبة إلى الواقع المتمدن الحديث والمغري سيكولوجيا [626]، فالشخصية العراقية هي شخصية ليست متمدنة ولا متريفة بشكل مطلق كما إنها شخصية ليست نقية (دينية) ولا شقية (بعيدة عن الدين) ، فهي بين بين، ومن ذلك جاء التعبير عنها بـ(الازدواجية الاجتماعية) [627]. ومن الملاحظ انه في كل مدينة يكثر فيها رجال الدين ينتشر فيها ازدواج الشخصية على درجة كبيرة، ذلك أن الإنسان في هذا المجتمع مضطراً لأن يكون دينيا من ناحية ودنيويا- من ناحية أخرى [628].

وإن ثبات الرأي لدى المواطن العراقي بوجه عام ظاهرة منحسرة أيضاً، ويلاحظ على رأيه عدم الاستقرار والتي ترجع إلى أسباب سيكولوجية ، فسيكولوجية المواطن العراقي تتسم بالمزاجية وعدم الاستقرار فضلا عن ذلك سرعة الاستجابة والتأثير بما يحيط

---

(625) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، م. س.ذ. ، ص 313 .

(626) بلقيس محمد جواد، تفكيك السلوك السياسي للشخصية العراقية، م. س.ذ. ، ص 161 .

(627) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، م. س. ذ. ،ص ص 220-222

(628) علي الوردي، شخصية الفرد العراقي، م. س. ذ. ، ص 56

به من آراء تتميز بشدة الانتشار بالرغم من عدم إيمانه بها أحياناً ، فضلا عن التعددية في الولاء (عشائريا، دينيا، اثنيا)، فقد نجد مواطنا ما حين يطلب منه الإدلاء برأي محدد بصدد قضية معينة يتردد كثيرا ثم يجيب إجابة فيها قدر من المناورة وعدم التحديد، ذلك بسبب ضغط الولاءات الفرعية ، وبه فان الاستقلالية نادرا ما تكون موجودة في شخصية الفرد العراقي (629).

إن هذه الازدواجية التي يتسم بها الفرد العراقي ذات اثر كبير على عمل الأحزاب والتيارات السياسية العراقية وخصوصا العلمانية منها، فالمبدأ العلماني والذي يقوم على أساس التمدن والتحضر وقبول الرأي الآخر ربما لا يجد ذلك في شخصية الفرد العراقي الازدواجية. وفي نفس الوقت فان ازدواجيته هذه كثيرا ما جعلت سلوكه السياسي يتجه صوب الديني، على الرغم من أن سلوكه الاجتماعي الاعتيادي الآخر يكون أكثر علمانية، إذ نجد أن أشخاصاً لا تمت تصرفاتهم وسلوكهم بالدين من شيء، في حين أنهم يصوتون لأحزاب دينية في الانتخابات.

---

(629) سعد عباس السوداني، تعدد الولاءات: عشائرية-طائفية-حزبية-عرقية، جريدة الصباح ، الأرشيف، على الموقع :

www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&page=32

المطلب الثالث

العائق الاجتمــاعي

تمثل العصبية الأهلية (القبيلة والعشائرية والطائفيـة) واحـدة مـن أكثر مصـادر الشرعية سيادة في الدول العربية، فهي سندان ثمان نظم سياسية عـلى الأقـل، وهـي قـوام الحياة السياسية في اثنتي عشرة دولة على الأقل، بها تقـوم السـلطة وتتـزود مـن طاقاتهـا الاجتماعية حركية الصراع السياسي الداخلي، وتنطبع بهـا، عـلى النحـو الـذي تتحـول معـه العصبيات إلى بنى ومؤسسات سياسية مبـاشرة في حـالات، او إلى مصـدر توليـد وإفـرازات المنظمات والأحزاب الممثلة لعصبياتها في حالات أخرى[630] .

ففي أي مجتمع من المجتمعـات ربمـا يجـد الفـرد نفسـه منتميـاً إلى جماعـة اجتماعية قبلية او دينية او طائفية او مناطقية - جغرافية او أثنية – معينة أكثر مما يجد نفسه منتميا إلى وطن معين، او بالأحرى ربما يجـد الـوطن في هـذه التشـكيلات أكثر مما تشكل هذه التشكيلات الوطن. وبقدر ما يقوم التيار العلـماني عـلى الـوطن والوطنية تكون هذه الانتماءات الفرعية عائقا أمامه في صنع رأي عام وطنـي، إذا مـا وظفت هذه الانتماءات في الخطاب السياسي للأحزاب والتيارات السياسية المختلفـة، والسـبب في ذلـك إنمـا يرجـع إلى أن اتجاهـات الأفـراد تتـأثر بشـكل او بـآخر بهـذه الانتماءات الفرعيـة[631]، وان هـذه الانـتماءات الفرعيـة لاتكتسـب بـديهيا الأهميـة الأعلى عند الفرد وبشكل مطلق، إلا أنهـا في لحظـة الحـدث او الأحـداث وفي لحظـة التعبير عن الرأي، سواء بالانتخابـات او غيرهـا مـن الممارسـات السياسـية، تـبرز عـلى

(630) عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : العوائق والممكنـات، في ، مجموعـة مـؤلفين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (19)، ط1ن (بيروتن مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص142.

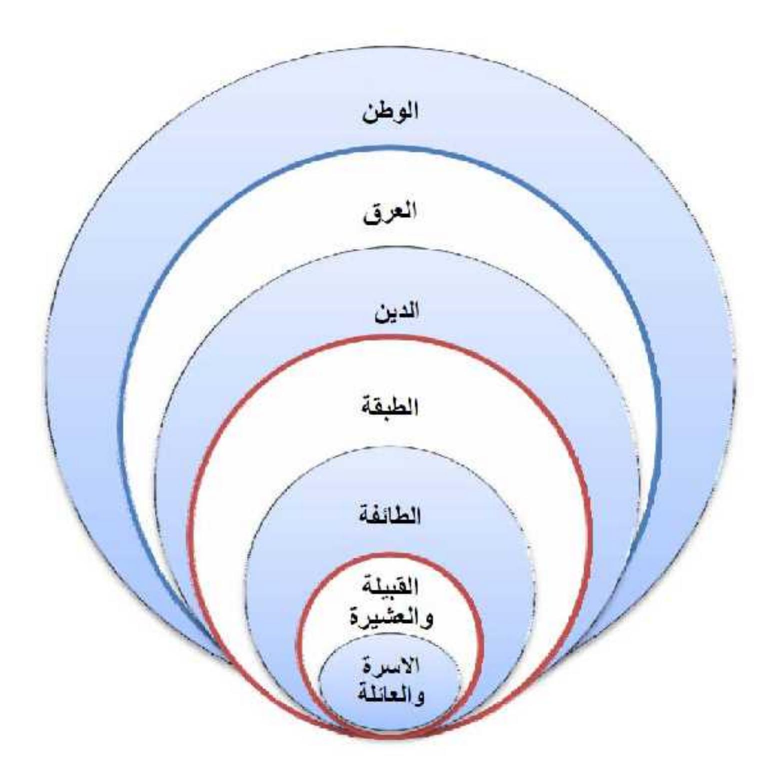
(631) قارن : صادق الأسود ، الرأي العام : ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية، م. س،. ذ. ، ص199 ومابعدها.

السطح معبرة عن ذاتها مقابل الآخر المختلف، ويمكن القول أن أهمية هذه الانتماءات او المكونات الاجتماعية لاتكتسب الأهمية بنفس الدرجة من القوة عند كل الأفراد إلا أن التعبير عنها وبشكل جماعي يرتقي إلى مستوى الرأي العام ويعطيها قدرا من القوة. وان ما يفسر الأثر التي تمارسه الهويات الفرعية على الرأي العام هو أن تلك الهويات تمثل دوائر تتداخل مع بعضها في أزمنة وفترات الاسترخاء وتساعد بذلك على تكوين رأي عام وطني متجاوز الهويات الفرعية، بينما تنفصل تلك الدوائر (الهويات الفرعية) عن بعضها البعض في فترات الشدة والصراع فيصبح عائقا أمام صنع رأي عام ديمقراطي متمدن يقوم على أساس المواطنة [632]، انظر الشكل رقم (10).

وبما أن المجتمع العراقي من المجتمعات التي لازالت تقوم على أساس الانتماءات الضيقة والتي تفعل فعلها بين ثناياه، فأن المرجعيات الاجتماعية (القبلية والمذهبية- الطائفية والاثنية)

---

(632) باقر سليمان النجار، الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة 31، العدد 352، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران/ 2008)، ص 47.



شكل رقم (10)

يبين التداخل بين الهويات الفرعية التي تتكون المجتمعات البشرية

نقلا عن : باقر سليمان النجار، الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي مجلة المستقبل العربي، السنة 31، العدد 352، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران/ 2008). ص 47

تؤدي وظائف سياسية واقتصادية وثقافية...الخ من جهة علاقتها بالدولة والفرد، وان ذلك يجعل من تلك التشكيلات ذات تأثير مباشر على اتجاه الفرد ورأيه [633]، و عَمِدَ المؤلف إلى تقسيم معطيات العائق الاجتماعي كالآتي :

(633) قارن : صادق الأسود ، الرأي العام : ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية، م. س،. ذ. ، ص187.

أولا/ الدين (المذهبية – الطائفية)

أن الطائفية لاتعني مجرد وجود التنوع الديني في المجتمع، فهذا التنوع لا يكتسب أهمية سياسية إلا إذا ترتب عليه تنافس او تنازع او صراع في مجالات القيم او الثروة او السلطة . ويرى (حسن العلوي) إن من الطبيعي أن لا تعني الطائفية الانتماء المجرد إلى الطائفة وإلا أصبح كل كائن بشري طائفيا بحكم ميله إلى طائفة او تجمع بشري، ولا تعني حق الإنسان في الدفاع عن جماعة ضد ما قد يصيبها من أضرار او والعمل على تأمين حياة كريمة للطائفة دون المساس بحقوق الطوائف الأخرى [634]. ومن هنا تبرز أهمية التفريق بين الطوائف (Sects) وبين الطائفية (Sectarianism)، فالمفهوم الأول يشير فقط إلى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الأفراد أو المجموعات التي يتكون منها المجتمع، أما الطائفية فإنها تشير إلى "استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية مثل المحافظة على مصالح ومزايا مكتسبة أو النضال من أجل تحقيق مثل تلك المصالح والمزايا لزعماء أو أبناء طائفة معينة في مواجهة طوائف أخرى، وعادة ما تصبح الطائفية بهذا المعنى تستخدم الدين كوسيلة لتحقيق أهداف دنيوية" [635].

تأسيساً على ما تقدم يمكن تعريف الطائفة بأنها: النزعة الهادفة إلى صياغة الواقع السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي بما يتفق مع رؤية أو مصالح طائفة معينة على حساب الطوائف الأخرى أو ذلك التوظيف الدنيوي للمعتقد أو استغلاله لتحقيق مصالح فئوية

---

(634) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق 1914 – 1990، (قم، دار الثقافة للطباعة والنشر، بلا تاريخ)، ص 259.

(635) أحمد علي محمد، الطائفية وأثرها في حياة العراق السياسية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008، ص37.

ذات طبيعة شخصية أو حزبية. وفي ضوء هذا التعريف يظهر إن الطائفية قد تحمل معنى المسعى الجماعي أو الفردي الهادف إلى تأمين مصالح الطائفة السياسية والاقتصادية والدينية على حساب الطوائف الأخرى، وهو مسعى قد يكون نابعاً من التزام عصبوي اجتماعي- مذهبي وهنا يكون الطائفي شخصاً ملتزماً بأهداف جماعته ومصالحها. كما قد تحمل من ناحية أخرى، معنى التظاهر بذلك، بغية توظيف المذهب والطائفة لتحقيق مآرب شخصية أو حزبية، فالطائفي هنا شخص انتهازي لا يهمه في الحقيقة مصالح طائفته ومذهبها قدر اهتمامه بمصالحه الخاصة . وفي كلا الحالتين فإن الطائفية تعني شيئاً واحداً هو استبدال الوطن بالطائفة، أي إن النزعة الطائفية هي النقيض للنزعة الوطنية. حيثما ضغت احداهمها انعدمت أو تلاشت الأخرى [(636)].

وفي العراق، الذي يعد بلداً إسلامياً ، يشكل فيه المسلمون نسبة 95% من إجمالي السكان، إلى جانب أقليات غير مسلمة (مسيحية ويهودية وصابئة ويزيدية)، انظر الجدول رقم (15). إلا أن هؤلاء المسلمين منقسمين إلى طائفتين او مذهبين رئيسين هما المذهب السني والمذهب الشيعي.

الجماعات الاثنية	الحجم التقريبي بالآلاف	النسبة المئوية	مراكز التركز الجغرافي في العراق
المحور اللغوي الثقافي			
العرب	11.200	80	شمال غرب ووسط وجنوب العراق
الكرد	2.520	18	شمال شرق العراق
آخرون(تركمان،فرس،آشوريون،أرمن)	280	2	وسط وشمال العراق

(636) أحمد علي محمد، الطائفية وأثرها في حياة العراق السياسية، م. س. ذ. ، ص38.

الجملة	14.000	100	
المحور الديني			
مسلمون	13.300	95	كل انحاء العراق
مسيحيون(آشوريون، أرمن، آخرون)	560	4	وسط وشمال العراق
ديانات اخرى(يزيدية،يهودية،صابئة)	140	1	متفرقون في انحاء العراق
الجملة	14.000	100	
المحور المذهبي			
مسلمون سنة	6.650	47,5	وسط وشمال العراق
مسلمون شيعة	6.650	47,5	جنوب العراق
الجملة	13.300	96	
تقاطع المحورين اللغوي والمذهبي (المسلمون فقط)			
عرب مسلمون سنة	4.600	33	وسط وشمال العراق
عرب مسلمون شيعة	6.160	44	جنوب العراق
كرد مسلمون سنة	2.100	15	شمال وشرق العراق
كرد مسلمون شيعة	420	3	شمال وشرق العراق
الجملة	13.280	95	

جدول رقم (15)

تقديرات لنسب ولخريطة التوزيع الاثني والمذهبي في العراق في الثمانينات . المصدر: سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص251

وإذا قلنا بأنـه لا توجـد طائفيـة في العـراق وان الشـعب العراقـي لم يعـرف الطائفية إلا بعد الاحتلال ومجيء الإسلام السياسي الشيعي والسني بشـكل فاعـل، او قلنا بان الطائفيـة ضـاربة في المجتمـع العراقـي منـذ أيـام الدولـة الأمويـة والشـعب العراقي منقسم إلى سنة وشيعة وما الطائفية السياسية التي حلت بالبلاد إلا انعكاس للطائفية الاجتماعية، فان كلا القولين المتناقضين يحملان جزءا من الحقيقة، فـالعراق فيه سنة وشيعة منذ وقت بعيد وهما مذهبان مختلفان إلا أن الفجوة بينهما تضـيق وتتسع بحسب توظيفهما من عدمه في الميدان السياسي من قبل القـوى السياسـية في العراق [637]. وفي الوقت الذي يرفض فيه الدين الإسـلامي، شـأنه في ذلـك شـأن بـاقي الأديان، الطائفية والتعصب، إلا أن مـا يلاحـظ عـلى النـزوع الـديني لـدى الأفـراد في المجتمع العراقي أنهم يميلون إلى الولاء الطائفي دون أن يكونوا متدينين ورعـين، وان الكوارث والمآسي التي نزلت بالبلاد قد عززت موجة من التمسك الديني، إلا انه غذى الولاءات والانتماءات الطائفية [638]، إذ تشكل المرجعيات الدينيـة في العـراق بشـكل عـام جـزءا مهـما ومـؤثرا في الحـراك السـياسي والاجتماعـي، ولعـل هـذه المرجعيـات لها القدرة الأكـثر عـلى تطويـع الـرأي العـام وتوجيهـه [639]، خاصـة بعـد عـام 2003،

---

(637) إبراهيم حسيب الغالبي، العملية السياسية في العراق : التحديات والمشروع العربي البعثي الطائفي ، في: محمد صـادق الهاشـمي وآخـرون، المشروع السـياسي لشـيعة العـراق بـين الانتخابـات والتحـديات، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، ط1، (بغداد، مركز العراق للدراسات، 2009)، ص27.

(638) سامي زبيدة، صعود وانهيـار المجتمـع المـدني في العـراق، في : مجموعـة مـؤلفين ، المجتمـع العراقـي حفريات سوسيولوجية...، م. س. ذ. ، ص ص 114-115.

(639) حيدر نزار السيد سليمان، فكرة الديمقراطية عنـد المرجعيـة الدينيـة في النجـف الاشرف، بحـوث الندوة العلمية السنوية التي نظمتها الجمعية العراقية للعلـوم السياسـية تحـت عنـوان: إشـكالية التحول الديمقراطي في العراق، (جامعة بغـداد، كليـة العلـوم السياسـية ، بتـاريخ 18/ 11/ 2009)، ص90.

إذ أضحت الطائفة نقطة الارتكاز للرأي العام مع ترك الاعتبارات الأخرى المؤثرة في الرأي العام لتقوم بدور ثانوي على الأقل في السنوات التي تلت الاحتلال مباشرة [640].

وبالرغم من أن المرجعيات الدينية، السنية والشيعية، ومكانتها في الوسط الاجتماعي والديني والسياسي كانت قد ساهمت في السابق في رص وتوحيد صفوف المجتمع العراقي من أخطار الفرقة والتناحر الطائفي الداخلي، إلا انه وبعد عام 2003 وكنتيجة للفوضى التي خلفها الاحتلال الأمريكي وتنامي الشعور الديني خصوصا الإسلامي وتولي الأئمة والمراجع الدينية القيادة ، أضحت هذه المراجع هي الملاذ الأمن الذي يحقق الحماية والمنعة للأفراد، وأكثر من ذلك حيث أن الانتماء إلى هذا الحزب او ذاك قد يبرر لدى الآخرين الخوف والقلق على مصالح او حقوق فئة مذهبية تحمل تسميات يرى أنها تستجيب لهواجسه، وعلى الرغم من شرعية وحقوقية هذا القلق والانتماء إلا انه يمثل انحساراً لمديات الأفق الواسع للانتماء الوطني او الولاء الوطني الشامل [641]، وانحسار للتيار العلماني في العراق كنتيجة لتوظيف النزعات الطائفية من قبل البعض، وعرقلة توفير مناخ صحي للرأي العام العراقي.

(640) علي عبد الامير علاوي، احتلال العراق...، م. س. ذ. ، ص576.

(641) جاسم يونس الحريري، الوحدة الوطنية، المستقبل العربي، السنة، 27، العدد 305، (تموز/ 2004)، ص ص 56 – 58. وكذلك ينظر : أمل هندي الخزعلي، العراق بين خيار المواطنة والهوية المشتركة وخطر الطائفية، مجلة دراسات سياسية، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، السنة الخامسة، العدد2، (كانون الاول 2007)، ص38.

ثانيا/ القومية - الاثنية (العرقية):

إن الجماعة الأثنية (العرقية) Ethnic Group مصطلح يعني الجماعة الاجتماعية التي تكون ضِمْن نسق ثقافي واجتماعي أكبر أو تُلائِمْ وضعا معيناً، خاصّة في مرحلة تاريخية تمثل مجمعاً لمجموعة من السمات التي يشترك بها أفراد هذا النسق وتتشكل عادة من (مسحة عرقيّة فسيولوجية) بالإضافة إلى مجموعة قيم والتزامات أو حتى معتقدات beliefs. مثل هذه المسحة متنوّعة، وهناك الكثير من التعقيد في تشكلها يبرز بين أولئك الذين تطغى عليهم السمات والخواص الدينية واللُغويّة للجماعة الاجتماعية، أو الذين تظهر عليهم السمات الطبيعية والبيولوجية المميزة للجماعة، أو ذوي الأصول الجغرافيّة أو الوطنيّة الواحدة أو تلك التي لأسلافهم[642].

ويقطن في بلاد الرافدين العديد من الجماعات الاجتماعية ذات الروابط الاثنية (العرقية)، ومن اكبر تلك الجماعات (القوميات) هي القومية العربية، وتأتي القومية الكردية بالمرتبة الثانية من حيث العدد، فضلا عن مكونات أثنية أخرى صغيرة أهمها التركمان والشبك.

ويشكل العرب ما نسبته 80% من سكان العراق ويرتكزون في شمال غرب ووسط وجنوب العراق، انظر الجدول رقم (11)، في حين يشكل الأكراد نسبة 18% ويسكنون شمال

(642) Julius Guold and William L. Kolb (Edited by) , A Dictionary of The Social Sciences, The Free Press, New York, A Division of Macmillan Publishing Co., Inc., 1964 , P.94

شرق العراق، والقوميات الأخرى تشكل نسبة 2% ويسكنون في وسط وشمال العراق. وبشكل عام فقد لعب العامل القومي دورا كبيرا في التأثير بالرأي العام، خاصةً فيما يتعلق بالقوميات الكردية والتركمانية والشبكية، في حين تراجع دور القومية العربية كشعور وانتماء في التأثير بالرأي العام.

ويشخص السوسيولوجي (أندرياس فيمرAndereas Wemmer) عاملين يختصران اثر التنافس ألاثني على توجهات الرأي العام في الدول الحديثة العهد: الأول، هو ضعف روابط المجتمع المدني، أي ضعف التنظيمات والمنظمات المدنية المتنامية قبل مجيء الدولة الحديثة؛ والعامل الثاني، هو ضعف الدولة الجديدة العاجزة عن تطبيق المساواة أمام القانون وتأمين المشاركة الديمقراطية والحماية من العنف والتمتع بالخدمات لسائر مواطني تلك الدول بلا تمييز، ويرى فيمر أن هذه الشروط تنطبق على العراق بامتياز بعد عام 2003، إذ أضحت الهويات تقترن بالاثنية وغياب منظمات المجتمع المدني العابرة للإثنيات [(643)] .

ثالثا/ القبلية - العشائرية

من المرجعيات الاجتماعية الأخرى في المجتمع العراقي هي القبيلة، ومنها الانتماء العشائري والقبائلي. فالعشيرة Clan هي جماعة الأفراد ذات الأصل الوراثي الواحد، وعادةً ما يعتقد أفراد العشيرة الواحدة في وجود جد واحد مشترك، وأحياناً يكون ذلك الجد شخصية أسطورية. فالعشيرة جماعة تتميز بقيامها على أساس التسلسل القرابي الواحد، إما من جانب الأب (أي أبوي) أو من جانب الأم (أي أمومي النسب)، لكنه

(643) جاريث ستانسفيلد، الانتقال الى الديمقراطية: الارث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، في: المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية ...، م. س. ذ. ، ص349.

ليس بالضرورة مُشتَركاً، أو ناتجاً عن زواج خارجي، أو قرابة طوطمية، أو محلية. وتعد جماعة العشيرة وحدة مكانية لأنها تمثل امتداداً للعائلة، وتتميز بتسلسل قرابي معين يتفق مع نظام سكن خاص، إن هذه الجماعة لا يكون من الممكن إدراكها، فهي تكوين قبلي متحرك، مأخوذاً انفرادياً أو جماعياً، إلا فقط بالإشارة إلى نسق القرابة [644]. أما القبيلة Tribe جماعة أكبر من العشيرة، وهي تضم عادةً عدداً من العشائر التي تنتمي أو تشعر بالانتماء إلى قرابة طوطمية واحدة. وهي وحدة اجتماعية متماسكة، تتمتع بدرجة من الاستقلال السياسي [645]. ويمكن القول أن القبيلة تقوم مقام الدولة في البداوة.

وهنا المؤلف يتناول العشيرة والقبيلة بالتحليل مشيراً إلى أهميتهما في المجتمع و دورهما في الممارسة السياسية في العراق، ذلك أن ممارسة السلطة في العراق اعتمدت كثيراً على العشيرة (القبيلة) كأهم الجماعات المرجعية في شخصية الفرد العراقي، وبالرغم من مظاهر التحديث التي شهدها المجتمع العراقي أثناء النصف الثاني من القرن الماضي إلا انه يقدر أن ربع المجتمع العراقي منظم على نحو قبلي [646]، وهناك من يقول أن نسبة السكان المنظمين على نحو قبلي هي اكبر من ذلك [647]، وبغض النظر عن الجدل حول ذلك فان الشيء المتفق عليه هو أن المجتمع العراقي مجتمع قبلي. إذ يورد لنا أحد المؤلفين العراقيين

(644) Julius Guold and William L. Ibid. , P. 338.

(645) دينكن ميشيل: معجم علم الاجتماع، ترجمة: أحسان محمد الحسن، (بغداد ، دار الرشيد للنشر، 1980) ، ص 362 .

(646) هاني فارس، الآثار السياسية- الاجتماعية للحرب ضد العراق على العراق والمنطقة العربية، المستقبل العربي، العدد 295، (سبتمبر 2003)، ص37.

(647) حسنين ابراهيم توفيق، مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج، ط2، (الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للابحاث، 2005)، ص30.

أسماء ما يقرب من (244) عشيرة تنتمي إلى عدد من القبائل الكبرى، منها (16) عشيرة بدوية (*) عربية، و(176) عشيرة ريفية (**) عربية، وأخرى تقارب الـ (52) عشيرة كردية (***). وتتفاوت هذه العشائر في أهميتها السياسية وفقاً لحجمها ومكانتها وملكيات شيوخها من الأراضي[648].

إن النظام العشائري الذي حافظت عليه الظروف الموضوعية السائدة قد ولّد قيماً وعلائق اجتماعية معينة بين أعضائه الذين كانت تشدّهم ببعضهم روابط الدم والتعصب والشريعة والقوانين والأخلاق العشائرية المتعارف عليها. إن هذا النظام أعاق نمو الوعي الوطني ووقف حائلاً أمام نمو تيار علماني متمدن في العراق.

وإن الانتماءات العشائرية لم تقتصر على الصحارى والأرياف في مجتمع العراق بل تعدى ذلك إلى المدن أيضاً. فالتنظيم الاجتماعي للمحلات في أية مدينة عراقية آنذاك كان

---

* من أهمها قبيلة (شمر) التي تنقسم إلى قسمين كبيرين هما (شمر جربة) و(شمر طوقة)، ينقسم كل منهما بدوره إلى عدد من العشائر والأفخاذ، وقبيلة عنزة التي تنقسم إلى عدد من العشائر والأفخاذ. (راجع: عباس العزاوي: عشائر العراق، أربعة أجزاء، (بغداد، مطبعة بغداد، صدر الأول منها عام 1937 وآخرها في العام 1955).

** من أهمها قبائل المنتفق وبني حجيم والخزاعل وبنو حسن وآل فتلة والجنابيون وآلبوسلطان والجبور وزوبع ودليم وعقيدات وبقارة وتسكن جميع هذه القبائل على ضفاف الفرات. وتنقسم كل منها إلى عدة عشائر وأفخاذ. فيما تسكن على ضفاف دجلة قبائل الإزيرج وبنو مالك وأبو محمد وأبو دراج وبنو لام وسواعد وربيعة وعزة وخزرج وبنو تميم وبنو أوس وعبيد وطي وتنقسم كل منها إلى عدة عشائر وأفخاذ. راجع:. طه الهاشمي، جغرافية العراق، ط2، (بغداد، مطبعة المعارف، 1936)، ص ص 104 -109.

*** منها قبائل هولمان وديزئي و كردي والجاف وخوشنا والزنكة والسورجي والباجيلان والبرزنجي والطالباني وغيرها الكثير، وتنقسم كل منها إلى عدة عشائر وأفخاذ (راجع:. طه الهاشمي، المصدر السابق، ص ص 109- 112.

(648) للمزيد انظر: عباس العزاوي: عشائر العراق، أربعة أجزاء.

(وما يزال) يعتمد إلى حدٍ كبير على العشيرة، فمن الواضح أن ما خلفته لنا الوثائق التاريخية من سجلات (محلاتيّة) كدستور محلة البراق يؤكد ذلك [649].

إن الانتماء القبلي يشكل أعلى درجات الانتماء في كثير من المجتمعات حديثة النشأة، وهذا الانتماء تعبير عن الانتماء القرابي أكثر من غيره، وان ضعف او غياب سلطة الدولة يقود إلى انتشار الأعراف العشائرية وزيادة اعتماد الفرد على جماعته التقليدية وضمور فكرة الدولة بمفهومها الحديث، مما يؤثر على نظام الحكم نفسه ليتحول إلى النظام العشائري القبلي الذي لا يقوم على حدود دستورية بقدر ما يستند إلى القيم والممارسات التقليدية [650]، ويرى (علي الوردي) أن القيم البدوية تستفحل في المجتمع العراقي حينا وتتقلص حينا آخر وذلك تبعا لوضع الدولة من حيث قوتها أو ضعفها، فكلما قويت الدولة ضعفت القيم البدوية والقبائلية ؛ وهو ما يمكن أن نسميه ظاهرة المد والجزر بين البداوة والحضارة في المجتمع العراقي؛ وان الحضارة تتميز بوجود الدولة والبداوة تتميز بوجود العصبية القبلية [651] . ومن الأسباب التي أدت إلى زيادة وتكريس العشائرية كممارسة سياسية بعد العام 2003، حتى أضحت العشيرة تنظيم يقابل الحزب، هو :

1. الظرف السياسية التي عاشها العراق، فقد حكمته دول ضعيفة ثم احتلال دولتين مجاورتين (الفارسية والعثمانية)، ثم استقرار الحكم العثماني فترة طويلة حتى مطلع القرن العشرين، فقد تحولت القبيلة من جماعة متضامنة إلى كيان سياسي مرتبط بالبعد الوطني

---

(649) حنا بطاطو: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية...، م. س. ذ، ص ص 38- 39.

(650) Robert Hefner w., on history and cross-cultural possibility of democraticideal, democracy civility, 1998, p. 39.

(651) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، م. س. ذ. ، ص 29.

[652]، وقد تجسد هذا البعد الوطني في ثورة العشرين التي فيها تحولت العصبية القبلية والنزاعات على الأراضي والمصالح إلى عصبية قبلية عامة او عصبية تحريرية بمعنى اشمل [653].

2. سياسات النظام السابق، والتي ربطت العشائرية والقبلية بأمن الدولة والنظام واستمرارهما، خاصة بعد حرب الخليج الثانية 1990، وهو ما مكن القبائل والعشائر من استعادة قوتها في أرجاء البلاد [654]، فذلك النظام بسياساته وأسلوبه في تجنيد عناصر قبلية قد أسهم ولو بشكل غير مباشر في تغذية العشائرية في المجتمع العراقي، كما ازدهرت هذه العشائرية في كردستان العراق خلال التسعينات، وهي الفترة التي تمتع بها الأكراد بحكم ذاتي تحت الحماية الأمريكية[655].

3. على الخطى الاستعمارية السابقة (الاحتلال البريطاني للعراق) بدأ المستعمر الجديد للعراق عام 2003 يسعى للإحاطة بحالة القبيلة في العراق وتعزيز دورها في المجتمع وتسييسه، خاصة وان سلطات الاحتلال الأمريكي استعانت برؤساء العشائر لإدارة بعض المدن والمناطق العراقية[656]، فقد نظر الاحتلال الأمريكي إلى التجربة البريطانية قبل

---

(652) للمزيد انظر : صباح ياسين، صحوة العشائر العراقية: خلفيات المشهد: اغتيال الدولة وتغريب المجتمع، المستقبل العربي، السنة 30، العدد 348، (شباط/فبراير 2008)، ص 103.

(653) المصدر نفسه، ص 107.

(654) جاريث ستانسفيلد، الانتقال الى الديمقراطية: الإرث التاريخي والهويات الصاعدة ، في: مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية، م. س. ذ. ، ص359.

(655) حسنين توفيق ابراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق ...، م. س. ذ. ، ص34. وكذلك ينظر: ليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل..، م. س. ذ. ، ص208.

(656) حسنين ابراهيسم توفيق وعبد الجبار احمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق : القيود والفرص، سلسلة دراسات عراقية ، العدد الثالث، (دبي، مركز الخليج للابحاث، 2005)، ص 37.

قرن تقريبا في العراق وأقدم على تشكيل مكتب شؤون العشائر [*]، وعمل على تكريس العشائرية اكثر فأكثر في المجتمع العراقي، واستخدمها لحماية مصالحه والائتمان من شرها، حيث منحت سلطة الائتلاف المؤقتة أكثر من 916,700 دولار أمريكي أي ما يعادل 56,1 مليار عراقي على شكل عقود لأربع مراكز للديمقراطية للعشائر والتي وفرت مكانا لشيوخ ورؤساء العشائر[657]. وفي مناطق أخرى عملت قوات الاحتلال وسلطاتها على تشجيع الفضاء العشائري الانقسامي من اجل تفتيت البنى الإسلامية التجمعيّة [658]. وان تعامل قوات الاحتلال مع الشيوخ والزعماء هو ما يتناقض مع مفهوم المجتمع المدني السليم [659].

وبذلك فأن الدور المتنامي للعشائر قد طرح تحديات عديدة للتيار العلماني، فتلك التكوينات العشائرية تستقطب الولاء الأعلى لقطاعات من المواطنين مما يؤثر سلبا في الولاء الوطني للدولة العراقية ذاتها، وبخاصة في التشويه، والتشويه الذي أصاب مفهوم الدولة في وجدان العراقيين من ناحية والتفكيك البنيوي لأجهزتها ومؤسساتها من ناحية أخرى، كما أن تمدد نفوذ القبائل والعشائر يؤثر في بعض التنظيمات السياسية الحديثة، كالأحزاب، مما يجعل منها امتدادات لهذه التكوينات ويضعف قدرتها على استقطاب

(*) حيث كشفت الاندبندنت اون صن (Independent on sun) ان العميد الان كيغ، رئيس مكتب شؤون العشائر، قد اعتمد على تقرير بريطاني وضع عام 1918 بشأن التركيبة القبلية والعشائرية وأصولها ودورها في العراق. للمزيد انظر صباح ياسين، العشائر العراقية: خلفيات المشهد...، م. س. ذ. ، ص108.

(657) جاسم يونس الحريري ، الوحدة الوطنية ، م. س. ذ. ، ص ص 62-63 .

(658) ياسين سعد محمد البكري، القبيلة في العراق: ديناميكياتها ودورها السياسي (مقدمة لمشروع دراسة القبيلة في العراق)، المستقبل العربي ، السنة 32، العدد 363، (ايار/ مايو 2009) ص 94.

(659) سامي زبيدة ، صعود وانهيار المجتمع المدني في العراق، م. س. ذ. ، ص 115.

المواطنين استنادا إلى اطر فكرية وبرامج سياسية وطنية عابرة للحدود العرقية والطائفية والدينية [660]، وهو ما يعيق صناعة وبناء رأي عام علماني يقوم على أساس المواطنة .

إن المشكلة الأساسية التي عرفها المواطن في الحقب المنصرمة من دولة العراق الحديثة (حقبة الاستقلال الوطني) هي سيادة الولاءات القبلية والمذهبية والإثنية على حساب الولاء للوطن والانتماء لقيم الأمة رغم ما طرح من شعارات، مما رسخ وعياً وتعلقاً عاطفياً بالوطن لذلك عند تعرض هذا الوطن للمحنة كان المواطن يعيش حالة الصراع بين مصالحه الخاصة ومصالح السلطة الممثلة بمؤسسات الوطن . وكون هذه السلطة لا تطاع لذاتها وإنما لاعتقاد الأفراد بأنها تطاع لكونها تحقق أهدافهم وتلبي طموحاتهم المادية والمعنوية، إذا كانت شرعية وعملت وفقاً للقانون، وهذا الأمر لم يعرفه العراقيون بكافة انتماءاتهم لذلك حدث تغليب الولاء الطائفي والعنصري والمصلحي على الولاء للوطن و مؤسساته فتم التعامل مع القوات الأجنبية الغازية من منطلق مصلحي ذاتي للأفراد وفئوي للجماعات الطائفية والقبلية والقومية، فخفت الشعور بالانتماء والولاء للوطن [661].

وان هذا التعدد للمرجعيات المتنوعة وتفضيلها على المرجعية للوطن والمواطنة من قبل أفراد المجتمع العراقي دفع البعض إلى القول "أن الإحساس بالانتماء إلى دولة العراق لم يكن قط من الخصائص الأولية للشعوب المختلفة القاطنة في رقعة هذه الدولة خلال

---

(660) حسنين ابراهيم توفيق وعبد الجبار احمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق : القيود والفرص، م. س. ذ. ، ص 37

(661) عادل نايف أبوترابة، إشكالية الولاء في العقل العربي العراق نموذجا، الحوار المتمدن - العدد: 1368 - 4 / 11 / 2005

سنوات التكوين الأولى"[662]، فعندما تأمل الملك فيصل الأول في موازيك التنافر العراقي ذات مرة قال "انه ليس هناك بعد شعب عراقي، بل كتل متنافرة من البشر مجردة من أية فكرة وطنية، غارقة في الخرافة والجهل، وتفتقر إلى أية رابطة مشتركة، ميّالة إلى الفوضى، ومستعدة أبداً إلى التمرد على أية حكومة مهما كانت"[663]

وعموما فان الرأي العام العراقي لايزال متأثر بشكل شبه كامل بالولاء للطائفة او القومية او العشائرية، ويمكن تحديد تأثير ذلك على الديمقراطية بشكل عام وعلى التيار الديمقراطي العلماني بشكل خاص بالأمور الآتية:- [664]

أ- تحول ولاء الفرد – ومن ثم رأيه – إلى الطائفة والعشيرة والقومية التي أضحت توفر له الحماية أكثر من الدولة.

ب- عملت الانتماءات الطائفية والعشائرية على تشويه القيم السلوكية والأخلاقية للديمقراطية وأبعدت الفرد عن التصرف بالعقلانية والاختيار الرشيد بين البدائل المطروحة.

ت- إن التنافس السياسي بين الأحزاب على أسس إيديولوجية قد تحول إلى تنافس بين أشخاص وليس منافسة على برامج سياسية تطرحها أحزاب، بل إن البعض منها لجأ إلى اختيار المرشحين القبليين (من شيوخ القبائل) لزيادة رصيده من الأصوات، والبعض الآخر تحول إلى أحزاب طائفية وعملت على تشويه الرأي العام بدل من صناعته.

---

(662) جاريث ستانسفيلد، الانتقال الى الديمقراطية: الإرث التاريخي والهويات الصاعدة ، في : مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي، م. س. ذ. ، ص348.

(663) المصدر نفسه، ص 349 .

(664) احمد ناهي عبدالله، المشهد الديمقراطي بعد التغيير: جدل التأصيل والممارسة، م. س. ذ. ، ص 64.

المطلب الرابع

العائـق الاقتصــادي

من ابرز معطيات هذا العائق هو المستوى التعليمـي و المسـتوى ألمعـاشي ، وواقـع الطبقة الوسطى في العراق.

أولا/ المستوى التعليمي و المستوى ألمعاشي:

إن عملية نضـج المجتمـع او تخلفـه يـؤثر بشـكل او بـآخر عـلى الوصـول إلى وعـي اجتماعي وسياسي متمـدن ولائـق لاحتضـان الفكـر العلـماني، والفرضـية هنـا أن الإنسـان المتعلم او الأكثر تعلما ويحضا بمستوى مناسب من العيش بحريـة وكرامـة وطمأنينـة هـو أكثر قدرة على معرفة مصالحه، وان الإنسان الأقل تعلما يعيش في غربة عن مجتمعه وهو بالكاد يدرك حقوقه ومواطنيته، وهو ما يؤدي إلى تشجيع الانتماءات التقليدية او الفرعية المجتمعية.

المستوى التعليمي	1991/1990	1996/1995	/1999 2000	2004
نسـبة الالتحـاق بالدراسـة الابتدائيـة مقارنة بالسكان في 6 سنوات	%89.9	%76.9	%74.2	%79
نسبة الالتحاق بالدراسة المتوسطة	%90	%90	%96.1	%41
نسبة الالتحاق بالدراسة الاعدادية	%50	%74.2	%69.2	%36

جدول رقم (16)

يبين نسب الالتحاق بالدراسة الابتدائية والمتوسطة والاعدادية للاعوام من 1990 الى 2004. المصدر : نقلا عن التقرير الاستراتيجي العراقي الاول 2008، الملف الاقتصادي، الاقتصاد العراقي، (بغداد مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية)، ص283

إذ أن الدمار الذي خلفه الاحتلال الأمريكي لم يقتصر على الجوانب الاقتصادية بل شمل الجوانب البشرية والاجتماعية والإنسانية، ففي الوقت الذي يعد فيه التعليم الركيزة الأساسية في تطوير الإنسان ورقيه، وارتفاع مستوى التعليم يوفر التربة المناسبة والصالحة لنمو تيار علماني متمدن وتقدمه، إلا انه في العراق يلاحظ أن نسبة الالتحاق بالمدارس قد انخفض في السنوات من 1990 إلى 2003 انظر الجدول رقم (16) أعلاه.

وقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام 2007/ 2008 إلى أن مجموعة نسب الالتحاق الكلية بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية بلغت في عام 2005 59,6 %[665]، كما أن الفقر والعوز له تأثيره الكبير على نمو وازدهار التيار العلماني، خاصةً وان الدين يعيش مع الفقراء وان الفقر والأمية في مجتمع تقليدي هي عوائق أساسية أمام محاولات إنتاج مجتمع حيوي واعي لذاته وحقوقه وشارك في العملية السياسية، ويلاحظ هنا وحسب آخر إحصائية لوزارة التخطيط أن في العراق 60% من المواطنين تحت خط الفقر[666]، وكذلك في دراسة أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وزارة التخطيط والإنماء العراقية عن واقع مستوى المعيشة للعائلة العراقية، أشارت إلى أن مستوى المعيشة منخفض في ميدان التعليم بنسبة 31,8 % وفي مجال الصحة 22,7% والبنى التحتية الضرورية للعائلة بنسبة 58,2% والسكن 20,1% والوضع الاقتصادي بنسبة 55,1% في حين بلغ انخفاض مستوى المعيشة للأسر بنسبة 31,2% ، وأوضحت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية أيضاً أن مستوى الفقر تجاوز بمقدار 35% عن مستوى الفقر قبل عام 2003، وان 5,6 مليون عراقي يعيشون تحت مستوى الفقر بينهم

(665) تقرير التنمية البشرية 2007/ 2008، م. س. ذ. ، ص 21 .

(666) نقلا عن: حامد عبيد حداد، التداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق، مجلة قضايا سياسية، المجلد الرابع، العدد13، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008)، ص 189 .

40% يواجهون تدهورا حادا في معيشتهم [667] ، كما اصدر صندوق السلام العالمي (Fund for Peace)، وهي منظمة غير حكومية مقرها واشنطن، بالتعاون مع مجلة السياسية الخارجية (Foreign Policy)، أول مؤشر سنوي للدول الفاشلة عام 2005 ، ضم هذا المؤشر 76 دولة، من بينها 13 بلداً عربياً في عام 2006 صدر المؤشر السنوي الثاني والذي ضم 146 دولة بينها 16 دولة عربية، وتوسع المؤشر السنوي الثالث ليشمل 177 دولة من بينها 20 دولة عربية. وقد احتل العراق في المؤشرين الأول والثاني (2006 و 2005) التسلسل الرابع عالميا والثاني عربيا بعد السودان من ضمن الدول الفاشلة، وفي عام 2007 تأخر إلى المرتبة الثانية عالميا واحتفظ بالمرتبة الثانية عربيا [668] . وبالتالي فان المواطن الذي يجد حلا لمشاكله وصعوباته المعيشية في أية سلطة اجتماعية فرعية فانه يلجأ إليها ويعطيها الولاء التام بدلا من الولاء للوطن والوطنية، وهو ما يجعل من تلك السلطات التقليدية قادرة على تعبئة ولو جزئية لمثل هؤلاء الأفراد، وهو ما يعيق التيار العلماني في صنع رأي عام عراقي لصالح الاستنفار حول الخلفيات العشائرية او الطائفية او الاثنية.

ثانيا/ واقع الطبقة الوسطى:

يمكن التأكيد بداية على أن نشوء الديمقراطيات الغربية - والتيار الديمقراطي العلماني – وتطوره في أوربا ارتبط بنشوء وتطور الطبقة الوسطى ، حتى قيل ان الديمقراطية بالمعنى الليبرالي لايمكن أن تنشأ أو تنمو إلا بوجود هياكل اجتماعية ضمن

---

(667) عماد هاشم عواد، قراءة في بعض الآثار التي خلفها الاحتلال الأمريكي على الوضع الاجتماعي في العراق، مجلة اراء الخليج، العدد 56، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، مايو/ 2009) ، ص29.

(668) كابي الخوري، البلدان العربية في المؤشرات السنوية للدول الفاشلة 2005-2007، المستقبل العربي، السنة 30، العدد 348، (شباط2008) ، ص ص 208-210.

بناء طبقي تلعب فيه الشرائح الوسطى دورا رئيسيا [669]، ولقد بدأ تكوين الطبقة الوسطى [*] مع الثورة التجارية في أوربا عصر النهضة، وهو ما ساعد على انتعاش التيار العلماني وتراجع التيارات الدينية هناك[670].

وان المجتمع العراقي خضع ومنذ شريعة حمورابي إلى التمييز الطبقي - الاقتصادي، والبنية الاجتماعية العراقية تشكلت على أساس طبقي واضح بين مالكي وسائل الإنتاج ومن عدمه مع فارق في الزمن والمواقف والشخوص والتوجهات، بالنتيجة شريحة اجتماعية تتمتع بالثروة في حين بقي السواد الأعظم في ظروف معيشية متدنية، ويلاحظ ان مصدر هذا الاختلال الاقتصادي - الطبقي في العراق هو النظام السياسي، بهدف ضمان الولاء والارتباط به [671]. وان ما يؤخذ على الطبقات في العراق أنها تتسم بحركات دخول وخروج سريعين من والى الطبقات القائمة او حركات صعود وتدهور داخل هذه

---

(669) عامر حسن الفياض، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، م. س. ذ. ، ص27.

(*) بقدر ما تشير الطبقة من وجهة النظر السوسيولوجية - الكلاسيكية إلى تشكيلة ذات أساس اقتصادي فإنها في نهاية المطاف تشير إلى الموقع الاجتماعي للعناصر- الأفراد والأسر - المؤلفة للطبقة ، وتشير أيضا إلى فكرة اللامساواة بين طبقة وأخرى.... أما الطبقة الوسطى فتشير إلى ذلك الجزء المكون من المجتمع الذي يتميز بتعددية وظائفه واشتراكه في وضعية وسطية، أي أنها الطبقة التي تحتل موقعا وسطا بين معدومي الملكية وكبار المالكين ، ويضم هذا الجزء عناصر عديدة بينها ضباط الجيش والموظفون وأصحاب المهن والتجار والباعة وملاك الأراضي. للمزيد انظر: حنا بطاطو، التحليل الطبقي والمجتمع العراقي، م. س. ذ. ، ص ص 13 – 14. وكذلك ص 25 من المصدر نفسه.

(670) للمزيد انظر: عامر حسن الفياض، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، م. س. ذ. ، ص ص 121 – 124.

(671) بلقيس محمد جواد، تفكيك السلوك السياسي للشخصية العراقية، م. س. ذ. ، ص10.

الطبقات عينها [672]. ففي العهد الملكي، الذي شهد الإصلاح والتحديث والخروج من واقع الضعف والتخلف الذي انتاب بلاد الرافدين بعد الحرب العالمية الأولى، فقد كان للطبقة الوسطى الدور الكبير في ذلك، وفي إشاعة منطق الدولة الحديثة المتجاوبة سياسيا مع الديمقراطية الغربية [673]. وان ما يفسر سبب صعود البرجوازية او الطبقة الوسطى في العراق الملكي هو إثراء العديد من الشيوخ القبليين المالكين للأرض في ظل العهد الملكي على حساب أبناء القبيلة البسيطة مما أدى إلى تقويض الروابط القبلية، وإضعاف الموقع الاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء الشيوخ، وبتعبير آخر إن هؤلاء الشيوخ والزعماء كانوا يصعدون كطبقة اجتماعية وسطى ويتفسخون كجماعة تقليدية من جماعة الوجاهة في آن واحد[674]. ويمكن الاستدلال على ذلك كون غالبية الأحزاب العراقية الوطنية برزت في الأربعينات والخمسينات وازدهرت في الستينات من القرن الماضي بفضل حاضنتها الاجتماعية المتمثل بالطبقة الوسطى، والتي كانت تتمتع بقسط وافر من التعليم والمستوى المادي إلى جانب الطموح في الارتقاء على المستويين السياسي والاجتماعي [675]، وتشير إحصائيات وتقديرات مستقاة من اتحاد الصناعيين وغرف التجارة واتحاد المصرفيين والمقاولين إلى انه وجد في العهد الملكي 23 مليونيرا، وهو عدد لا بأس به قياسا إلى ظروف دولة حديثة العهد، وبلغ عددهم في عقد الستينات حوالي 50 مليونيرا [676]، فقد تزامن

---

(672) للمزيد انظر : حنا بطاطو، التحليل الطبقي والمجتمع العراقي، م. س. ذ. ، ص10.

(673) عامر حسن الفياض، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، م. س. ذ. ، ص 124.

(674) للمزيد انظر : حنا بطاطو ، التحليل الطبقي والمجتمع العراقي، م. س. ذ. ، ص ص 22 – 23.

(675) ماجد كيالي ، الجماهير العربية : الواقع والإشكاليات (رؤية نقدية)، المستقبل العربي، السنة 30، العدد 352، (شباط 2008)، ص96.

(676) فالح عبد الجبار ، الدين والاثنية والتوجهات الإيديولوجية في العراق: من الصراع الى التكامل، ط1، سلسلة محاضرات الامارات84، (دبي، مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، 2004)، ص22.

تطور الطبقة الوسطى مع تطور المجتمع العراقي، وأشار محللون غربيون إلى الدور الذي لعبته الطبقة الوسطى في العراق الملكي في إذكاء وإعلاء القومية العراقية حتى أضحت قوة مقتدرة وحقيقية قائمة على العلمانية والتقدمية وخالية بطبيعتها من الطائفية والفئوية وصار يضرب بها المثل على التحديث الناجح وعلى عملية بناء الأمة [677]. أما في ظل العهد الجمهوري وجمهورياته الأربع، فبالرغم من ازدياد عدد الصناعيين والتجار والمصرفيين والمقاولين وغيرهم من أبناء الطبقة الوسطى حتى بلغ عددهم 800 مليونيراً[678]، وتزايد نسبة الفئات الوسطية المتمدنة من جملة سكان المدن من 28% لعام 1958 إلى 34% لعام 1968 والى 47 – 48% عام 1984 من إجمالي السكان، إلا أن هذه الفترة وصفت بأنها جمهوريات (أهلا ووداعا للطبقات الوسطى)، والسبب في ذلك إنما يعود إلى أن ميسورة واستنارة هذه الفئات الوسطية المتمدنة متآتية مصدرهما من الدولة الأمنية [679]، إذ تم إقصاء العديد من عناصر الطبقة غير الموالية للحكومة في فترة مابعد الثمانينات وإدخال عناصر موالية عن طريق إعطاء المقاولات الحكومية لهم وتقوية مراكزهم ومواقعهم في المجتمع وكقوة موالية للدولة، وهو ما اخل بعمليات التمازج والاندماج الوطني [680]. كما أن حروب العراق الثلاث بين عامي 1980 – 2003 وما نتج عنها من دمار شامل للاقتصاد العراقي شمل قواه البشرية والمادية وبناه الإرتكازية ومؤسساته الاقتصادية

---

(677) جاريث ستانسفيلد، العراق: الشعب والتاريخ والسياسة، ط1، (دبي ، مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص184. وكذلك انظر: علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق ..، م. س. ذ. ، ص190.

(678) علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق ..، م. س. ذ. ، ص190..

(679) عامر حسن الفياض، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، م. س. ذ. ، ص ص 128 – 130.

(680) فالح عبد الجبار ، الدين والاثنية والتوجهات الإيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل، م. س. ذ. ، ص23.

وهياكله العلمية [681]، قد ألقى بثقله على واقع الطبقة الوسطى في العراق، والـذي أصـبح هشا تماما وقد اهتز رخائهـا كثـيرا، خاصـةً في فـترة التسـعينات مـن القـرن العشريـن اثـر العقوبات الاقتصادية والتضخم المرتفع جدا، انظر الجدول رقم (17). فـما أن انتهـى ذلـك العقد حتى كان أبناء الطبقة الوسطى قد باعوا معظم مقتنياتهم للتعويض عـن انخفـاض دخولهم الشخصية، وكنتيجة لتدهور الاقتصاد العراقي في تلـك الفـترة فقـد شـهد خروجـا مكثفا للكفاءات العراقية وأصحاب المهن على مختلف إشكالها وصنوفها، بعضهم اتجه إلى الدول الغربية، والبعض الآخر اتجه إلى أقطار عربية كالأردن وليبيا واليمن، وبـذلك عانـت البلاد من هجرة أدمغة واسعة النطاق في العقد المذكور، الأمر الذي كانت له آثاره البالغـة في فترة مابعد العام 2003 [682].

الطبقات الوسطى	%54	من سكان المدن
الطبقة العاملة	%34	
طبقة المهمشين	%8	توسعت هذه الطبقة خلال الحصار على حساب الطبقات الوسطى
طبقات رجال الأعمال والطبقات المالكة العليا	%4	

جدول رقم (17)

تقدير الطبقات الحديثة في العراق 1990.

المصدر: فالح عبد الجبار ، الدين والاثنية والتوجهات الايديولوجية في العراق : من الصراع الى التكامل، م. س. ذ. ، ص27

(681) للمزيد انظر: عبد المنعم السيد علي، البناء الاقتصادي العراقي: الأسس والمقومات-القيود والتحديات، في : مجموعـة مـؤلفين، العـراق: دراسـة في السياسـة والاقتصـاد، ط1، (دبي، مركـز الإمـارات للبحـوث الإستراتيجية، 2006)، ص190.

(682) علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق ..، م. س. ذ. ، ص190.

فضلاً عن أن فترة ما بعد 2003 وكنتيجة للتغيير الذي شهده العراق اثر الاحتلال الأمريكي، فيمكن القول أن لهذا الاحتلال تداعيات كبيرة ليس على المستوى الاقتصادي والطبقة الوسطى فحسب ، بل على جميع المستويات، ففي دراسة أعدتها جامعة (جون هوبكنز) الأمريكية أشارت إلى مقتل ما لا يقل عن 65 ألف عراقي منذ الاحتلال ، بضمنهم علماء وأصحاب كفاءات علمية وأساتذة جامعات وأطباء ومهندسون، إذ بلغ عدد العلماء الذين قتلوا في العراق بعد العام 2003 مابين 250 – 300 عالم وأستاذ وأكثر من 150 طبيبا، وبلغ أيضاً عدد الذين هجروا وهاجرو من العراق الى دول الجوار نحو مليوني شخص، معظمهم من الطبقة الوسطى الميسورة[683]. ومن جانب آخر إن هناك من يرى أن الطبقة الوسطى، وبفعل متغيرات عديدة، باتت تمثل ثقل الجماعات الإسلامية واحد أهم القوى المشكلة لقاعدتها الإرتكازية، وكان للعوامل الاثنية والدينية فعلها في حجب أو تلكؤ بروز الطبقة الوسطى الجديد، في إطارها الثقافي الجديد [684]. وهو ما أعاق دور هذه الطبقة في إرساء أسس ومبادئ الدولة العلمانية والتيار العلماني.

(683) حامد عبيد حداد، التداعيات الاجتماعية للاحتلال الأمريكي على المجتمع العراقي، أوراق دولية، العدد 165، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ايار/ 2008)، ص 9 .

(684) باقر سليمان النجار، حقيقة الليبرالية الخليجية، م. س. ذ. ، ص 138- 139.

المطلب الخامس

العائق السياسي - الدستوري

ينطلق العائق السياسي والدستوري من فرضيتين أساسيتين: الأولى، هي إن واقع العملية السياسية في العراق وبداياتها في مجلس الحكم وعلى أساس طائفي - اثني وباعتماد الديمقراطية التوافقية، يشكل عائقا أمام التيار العلماني؛ والفرضية الثانية، هو أن الدستور العراقي الدائم لعام 2005 فيه من المواد والفقرات ما يتنافى مع المبادئ والخصائص التي يقوم عليها التيار العلماني، وهو ما يعيق مستقبل التيار العلماني. وفيما يأتي البحث في صحة هذه الفروض .

أولا/ الواقع السياسي - التوافقي

بنيت العملية السياسية في العراق على أساس توافقي، لأنه من الدول التي تتميز مجتمعاتها بتنوع اثني وديني-مذهبي. وبالطبع ان حكم الأغلبية هو مبدأ يسري في كل المجتمعات الديمقراطية، وقد أرسى هذا المبدأ في القرن التاسع عشر، إلا ان القرن العشرين قيد هذا المبدأ في الدول متعددة القوميات والثقافات بصيغ عديدة فصارت هذه الصيغ تعرف بـ "الديمقراطية التوافقية" ، وقد طرحت تلك الدعوات في الوضع الطرفي بصيغ عديدة مثل حكومة المشاركة الموسعة او حكومة الوحدة الوطنية.... الخ ، وهي تعابير سياسية ذات جوهر توافقي يتجاوز مفهوم حكم الأغلبية البسيطة [685]. وبالرغم من أن هناك من يرى أن الديمقراطية التوافقية بقدر ارتباطها مع تقديم الحلول التوافقية

(685) فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، في:مجموعة مؤلفين، مأزق الدستور نقد وتحليل، ط1، (معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت ، 2006،) ، ص 84. وكذلك ينظر: فالح عبد الجبار، التوافقية والدين والدولة وهوية العراق، في مجموعة مؤلفين، مأزق الدستور، للمصدر نفسه، ص 110.

للصراعات العرقية والثقافية واللغوية او الدينية المتأصلة، فإنها تقدم وسيلة فعالة لتغطية الفـوارق والانقسـامات الاجتماعيـة مثـل الانقسـام في الطبقـات والقطاعـات والمنـاطق والمؤسسـات او حتـى الأجيـال [686]. إلا أنهـا في العـراق عملـت عـلى زيـادة التنـاحرات والانقسامات في المجتمع. ففي الوقت الذي تقوم فيه الديمقراطية على الأغلبية السياسية، والتي هي أغلبية أفقية، نجـد أن الديمقراطيـة التوافقيـة تقـوم عـلى الأغلبيـة الاجتماعيـة وهي أغلبية عمودية تقسم المجتمع على أسـاس العلاقـات الأوليـة والانـتماءات الطائفيـة والاثنية، واستقطاب الأحزاب للرأي العام يقوم وفـق هـذا المنظـور. فالغالبيـة المجتمعيـة تناقض الأصول الفكرية للديمقراطية في جذرها اليوناني والتي تقـوم عـلى أسـاس التسـاوي القانوني والسياسي في الحقوق والواجبات أمام القانون دون النظر إلى المنحـدر الاجتماعـي والديني والطائفي [687]. ولربما ميل الناخب يتأثر عاطفيـا بالحيثيـات المجتمعيـة-العرقيـة والدينية-الطائفية وقد يستخدمها المرشحون لجذب قطاعات واسعة من الجمهور ممن لم يتضح عندهم الخيار ألبرامجي والمصلحي بشكل قاطع.

فإذا أخذنا بداية العملية السياسية فإننا نلاحظ ان مجلس الحكم بني على أساس من الطائفية، وذلك حينما عينت سلطة الائتلاف المؤقتـة أعضـاء هـذا المجلـس بنسـبة 50% +1

(686) غبليرمـو أودونيـل وفيليـب س- شـميتر، الانتقـال مـن الحكـم السـلطوي: اسـتنتاجات أوليـة حـول الديمقراطيات غير المؤكدة، ترجمـة حسـين بـن حمـزة، ط1 ، (بـيروت، معهـد الدراسـات الاسـتراتيجية، 2007) ، ص 87.

(687) ياسين سعد محمد البكري، إشكالية الديمقراطية والتوافقيـة وانعكاسـاتها عـلى التجربـة العراقيـة، ... ص62.

للشيعة أي (13 مقعد من 25) والسنة العرب والأكراد 20% لكل منها (5 مقاعد لكل منها) ومقعد للمسيحيين وآخر للتركمان [688]، انظر الجدول رقم (18).

القومية/ المذهبية	العدد	الأسماء
الشيعة العرب	13	ابراهيم الجعفري، احمد سياع البراك، احمد الجلبي، اياد علاوي، حميد مجيد موسى، عبد الكريم المحمداوي، عقيلة الهاشمي، موفق الربيعي، وائل عبد الطيف، رجاء حبيب الخزاعي، عزالدين سليم، محمد بحر العلوم، وعبد العزيز الحكيم
السنة العرب	5	عدنان الباجه جي، غازي عجيل الياور، محسن عبد الحميد، نصير كامل الجادرجي، سمير الصميدعي
الأكراد	5	جلال طالباني، مسعود بارزاني ، محمود عثمان، صلاح الدين بهاء الدين، دارا نور الدين
المسيحيون	1	يونادم يوسف كنة
التركمان	1	صن كول جاكوك

الجدول رقم (18)

يبين الخلفية الدينية والمذهبية والاثنية لأعضاء مجلس الحكم الانتقالي. المصدر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، (بيروت، مؤسسة المعارف للمطبوعات، 2007)، ص 178.

أي أن النظام السياسي بني على نحو يعكس وضع المعارضة العراقية السابقة، وان الولايات المتحدة أضحت تتبنى بوضوح توجها في بناء الدولة يعتمد على الوصفة الجاهزة للنخبة الحاكمة بدلا من اعتماد إستراتيجية تأخذ في الاعتبار اهتمام الفئات العريضة والجماعات المحلية [689]. مما خلف وضعاً شاذاً مثيراً للاهتمام ووضع خطوط لاتجاهات الرأي العام وصنعه. حيث إن أهم ما يتميز به مجلس الحكم الانتقالي والوزارة المؤقتة هو

---

(688) بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الايوبي، (بيروت ، دار الكتاب العربي، 2006)، ص ص 120-119

(689) جاريث ستانسفيلد، العراق: الشعب والتاريخ والسياسة، م. س. ذ. ، ص 185.

الضعف البنيوي المميز للوعي السياسي العراقي فيما يتعلق بادراك خصوصية ومعنى الهوية الوطنية، وان ما شهده هذا المجلس من محاصصة طائفية إنما كان يعبر عن الانسياق وراء ردود الفعل المباشر للأثر الهائل والمدمر الذي تركته الأنظمة السياسية السابقة وحكوماتها، كما أنها مؤشر على وجود خلل جوهري في المواقف والرؤية لنموذج الدولة المنشودة وآفاق تطورها، بالإضافة إلى أنها مضاربة لا تليق بمستوى التضحيات الجسام التي قدمها الشعب العراقي في مجرى صراعه المرير وعلى مر التاريخ ضد الأنظمة الحاكمة [690]. وعموما فان تقنين الطائفة والاثنية ودسترتها قد أدى بالناخب العراقي إلى أن يكون مسبقا أما مع هذه الجهة او تلك بحسب مرجعية المجتمعية ويبدي رأيه استنادا إليها وهو ما أدى إلى صعود المد الديني- الطائفي، وغياب القوى الوسطية العلمانية وضعفها النسبي إزاء هذا الاستقطاب ألاثني- الطائفي.

ثانيا:- الواقع الدستوري المنافي للمبادئ العلمانية

لابد من التأكيد في البدء على إن الدستور ليس وثيقة عادية أو برنامج سياسي، بل هو القانون الأساس الذي ينظم حياة البلاد لسنوات طويلة، وهو الذي يضبط العلاقات الاقتصادية/ الاجتماعية والسياسية وغيرها لعدة سنوات، وهو زيادةً على ذلك، ينظم العلاقة بين المواطنين فيما بين بعضهم البعض فضلاً عن بينهم وبين الحكومة ومؤسساتها،

(690) ميثم الجنابي، العراق ومعاصرة المستقبل، ط1 ، (بغداد/ بيروت/ دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 2004)، ص 46. وكذلك ينظر: نديم الجابري. المصالحة الوطنية: العقد... ومعالم الطريق، في: مجموعة مؤلفين الخيارات الأمريكية المقبلة في العراق، تحرير حسن البزاز، (الاردن، دار المأمون للنشر والتوزيع، 2009)، ص54.

فهو بمثابة العقد الاجتماعي[691]. ولهذا شهدت مسودة الدستور العراقي صراعا كبيرا بل وحادا أحيانا من اجل رسم هذا الدستور، الذي لا يضعه أخصائيون أو أكاديميون، بل هو صراع القوى المختلفة التي تعبر عن مصالح طبقية اجتماعية متنوعة، وكل مجموعة تنطلق مِنْ مصالح مَنْ تمثلهم. وعموما أُقِر الدستور العراقي شعبيا، والذي يعد أول وثيقة قانونية تصاغ على يد جمعية تأسيسية منتخبة منذ العام 1924[692](*)، واتسم بمسحة إسلامية قوية ومواد صريحة ذات ميل شديد لأسلمة السياسية والمجتمع بدرجة منذرة للحريات الديمقراطية والحريات المدنية [693]، اذا كان لقوى الإسلام السياسي تأثيرهم في وضع العديد من الفقرات التي تعد عائقا أمام التيار العلماني ليس في صنع رأي عام بقدر ما هو عائق أمام توفير إمكانيات دستورية لهذا التيار، وفيما يأتي إشارة لبعض من تلك المواد:-

1. تنص المادة الثانية على أن الإسلام دين الدولة الرسمي وهو مصدر أساس للتشريع:[694]

---

(691) انظر: ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة...، م. س. ذ.، ص ص 280-281.

(692) فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، م. س. ذ. ، ص 60.

(*) فقد بدأت التجربة الدستورية الاولى في العراق عندما فرض الملك فيصل وجوب الموافقة على تنظيم قانون اساسي يعرض على مجلس تأسيسي ويضمن تنفيذه، وذلك طبقا لاحكام المادة الثالثة من المعاهدة العراقية البريطانية لسنة 1922، وتنقيذا لهذه المعاصرة وضح القانون الاساسي العراقي الذي لم يصدر بشكله النهائي إلا بتاريخ الحادي والعشرين من ابريل عام 1925. وقد ظل هذا الدستور قائما حتى اطاحت به ثورة 1958. للمصدر : حسنين ابراهيم توفيق وعبدالله، التحولات الديمقراطية في العراق التقرب والقرص ، م. س. ذ. ، ص 69

(693) فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، م. س. ذ. ، ص 91.

(694) المادة الثانية من الدستور العراقي الدائم 2005.

أ- لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام.

ب- لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

ت- لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور.

ويرى البعض هنا أن اللبس والإبهام واردان في المادة، ففي الشق الأول منها انه (لاتشريع يناقض ثوابت الأحكام)، وهو ما قد يفتح الباب لإعطاء الحق للمراجع الدينية في فرض وصاية على الدستور، وان تكن غير مباشرة (إصدار فتوى مثلا)، وهذا يناقض أحكام الدستور الذي يعتبر الشعب مصدر السلطات بما فيها سلطة التشريع. ومن ناحية أخرى فإن تطبيق مبادئ الديمقراطية قد يتعارض، برأي البعض، مع (ثوابت الأحكام)، مما يقيد مبادئ الديمقراطية [695]. كما يرى آخرون أن كاتب الدستور قد حسم مستقبل العراق لصالح (الدولة الإسلامية) المتمسكة بالشريعة أو (الأحكام الإسلامية)، لان أي نص يخالفها يكون محرماً دستورياً، وهو نوع من التعارض والتناقض في الدستور العراقي، كما يُعَد المسمار الذي سيدق في نعش الدولة العراقية[696].

ومن جانب آخر، فإن الأسس في الحياة الديمقراطية والنشاط الاقتصادي الحر والتعامل اليومي مع اقتصاديات السوق قائمة على المعاملات الربوية (الفائدة) المحرمة طبقا لثوابت أحكام الإسلام، فكيف سيتم تسيير الشؤون الاقتصادية وعلى أي نظام؟

---

(695) فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، م. س. ذ. ، ص 92 – 93.

(696) للمزيد انظر: نعمان منى، قراءة في الدستور العراقي، في: مجموعة مؤلفين، مأزق الدستور، ص ص 143 – 145.

إسلامي أم اقتصاد السوق (علماني)؟ ، وهي إشكالية أخرى تطرح نفسها في هذا الصدد [697]

ويمكن ملاحظة إن الدساتير العربية تورد بند الإسلام دين الدولة كتحصيل حاصل، رغم أن جل دول العالم ، 140 دولة مثلاً، لا تورد ذكراً لدينها ولم تحمل الدساتير العراقية منذ عام 1925 أي إشارة إلى مصادر التشريع، ولعل الاستثناء الوحيد هو دستور الجمهورية الثالثة (جمهورية عبد السلام عارف عام 1964) والتي نصت مادته الثالثة على أن (الإسلام دين الدولة والقاعدة الأساسية لدستورها) [698] .

2. تنص المادة (89) من الدستور العراقي الدائم (أن المحكمة الاتحادية العليا هيئة قضائية مستقلة مالياً وإدارياً، وتتكون من عدد من القضاة والخبراء في الفقه الإسلامي وفقهاء القانون، يحدد عددهم وتنظم طريقة اختيارهم وعمل المحكمة بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب) [699] .

وهنا يرى البعض أن مصطلح (خبراء في الفقه الإسلامي) ليس على وضوح مصطلح (القضاة) و (الحقوقيين)، فخبير الشريعة قد يكون من القضاة المدنيين – قضاة الدرجة الأولى يدرسون القانون المدني والشريعة على حد سواء ، فهم خبراء في هذين المجالين- او يمكن أن يكونوا، بتأويل معين، رجال دين لهم إلمام بالشريعة دون الإلمام بالقانون المدني والقانون الدولي. وبذلك فهذه المادة تترك فراغات مفهومية وإجرائية قد تفتح الباب للإخلال بتوازن المحكمة الدستورية العليا، فتتحول هذه الأخيرة إلى شيء

(697) غانم جواد، نظرة نقدية الى الدستور العراقي، في: مجموعة مؤلفين، مأزق الدستور، م.س. ذ.، ص ص 129 – 130.

(698) فالح عبد الجبار، التوافقية والدين والدولة وهوية العراق، م.س. ذ.، ص113.

(699) المادة (89) من الدستور العراقي الدائم، 2005.

يشبه مجلس حماية الدستور الإيراني في قوامها ووظيفتها، أي تحول إلى أداة للحكم الاكليروسي (حكم رجال الدين) [700]، "أي أن الدستور العراقي سيتيح للفقهاء غير المنتخبين في المحكمة الاتحادية حق استعمال الفيتو على قوانين البرلمان المنتخب، أي تأسيس ولاية الفقيه بتسميات أخرى" [701].

3. تنص المادة (98) من الدستور على انه (يجوز بقانون، إنشاء مجلس دولة، يختص بوظائف القضاء الإداري، والإفتاء، والصياغة، وتمثيل دولة، وسائر الهيئات العامة أمام جهات القضاء، إلا من استثنى منها بقانون) [702].

يرى البعض أن (الإفتاء) الذي ورد في هذه المادة هو اصطلاح ديني يخص إصدار رأي في أمور الدين، بما في ذلك أحكام الإسلام، الخاصة منها بأمور فردية أو عامة، ملزمة (فرض واجب التنفيذ) او محظورة (حرام واجب المنع)، او مستحب، او مبغوض، او مباح. هذا الوضع يخلق ازدواجية دستورية وازدواجية قانونية تضعف الطابع المدني للدولة وللدستور وللقانون بعامة[703].

4. وكذلك نصت المادة (39) على أن (العراقيين أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب ديانتهم او مذهبهم او معتقدهم او اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون)[704].

والذي يفهم من منطوقها أنها ألغت قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لعام 1959، الذي ذهب إلى توحيد أحكام المذاهب الفقهية الإسلامية الخمس بالعراق بما

(700) فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، م. س. ذ. ، ص93 .

(701) نقلا عن : نعمان منى، قراءة في الدستور العراقي، م. س. ذ.، ص145.

(702) المادة (98) من الدستور العراقي الدائم، 2005

(703) فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، م. س. ذ. ، ص 94.

(704) المادة (39) من الدستور العراقي الدائم، 2005

يجاري روح العصر، إلا أن هذه المادة فيها ما يشير، ومثلما يرى البعض، إلى عزلة العراقيين عن بعضهم البعض [705]. إذ أنها تريد من العراقيين أن يكونوا أحراراً في تكبيل وتقييد أنفسهم بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم او معتقداتهم او اختياراتهم، أي تكريس قوانين رجولية، غير مدنية، وتؤدي إلى فوضى وتتعارض مع ابسط حقوق الإنسان ومع الحقوق والحريات المستحقة للمرأة بوصفها مواطنة من المواطنين الأحرار [706]، كما أن البعض يرى في هذه المادة أنها جاءت لتنقل حياة المواطنين من التعامل غير المباشر مع المذاهب عبر القضاء والقانون إلى التعامل معها تعاملا مباشرا عبر رجال الدين والمذهب [707].

وربما - ومن وجهة نظر المؤلف - نجد أسلمة للمجتمع في مجال الأحوال الشخصية في الجنوب العراقي وعلمنة في الشمال العراقي-إقليم كردستان، خاصةً وان الأحزاب المتفاوضة الدينية والقومية الكردية توصلت فيما سبق إلى اتفاق يحصل فيه على ما يريده الأكراد حول الفدرالية وتحصل الأحزاب الدينية الشيعية في الجنوب على ما يريدونه في شأن الإسلام وقضايا المرأة ودور رجال الدين بشرط استثناء كردستان من هذه الشؤون [708].

---

(705) للمزيد انظر : رشيد الخيون ، الدستور العراقي وقانون الأحوال الشخصية، في : مجموعة مؤلفين، مأزق الدستور، م. س. ذ. ، ص ص 219 - 230 .

(706) اياد خلف حسين العمبر، العراق: ديمقراطية من دون ليبراليين، في: مجموعة مؤلفين، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق، م. س. ذ. ، ص 158.

(707) خضر عباس عطوان، مشروع الدستور العراقي ورهان الديمقراطية، م. س. ذ. ، ص46.

(708) بيتر غالبريث، نهاية العراق، م. س. ذ.، ص221.

5. بالإضافة إلى ذلك نرى أن المادة (43) قد جمعت، وبغرابة، بين حرص الدولة على (تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني) و (النهوض بالقبائل والعشائر العراقية) [709]، وهو ما يشير إلى تناقض كبير ، ويشجع الانتماءات التقليدية ويدسترها.

وبذلك يمكن القول انه بالرغم من الايجابيات التي تضمنها الدستور العراقي والتي تشير إلى مدنيته وعصرانيته، إلا انه يؤدي، شيئا فشيئا، إلى قيام (دولة إسلامية)، ذو نكهة طائفية، مما يعزز الانقسامات الطائفية في المجتمع. وان الدستور العراقي أيضاً لم يستطع أن يوجد حل للازمة المسماة بالتعددية الاجتماعية ، وهو ما أدى إلى حدوث ما يسميه البعض (أزمة ايكولوجية)، أي أزمة تتعلق بالبناء الاجتماعي وعدم الانسجام بين الجماعات الاجتماعية المكونة للجسد الاجتماعي العراقي .

تم بحمد الله..

(709) انظر المادة (43) من الدستور العراقي الدائم 2005

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

اولا/ الوثائق

1. إحصاء عام 1997 (الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 1997)
2. اسقاطات عام 2009، (مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بغداد 2009).
3. الحزب الشيوعي العراقي، وثائق المؤتمر الوطني الثامن (10-13 ايار/ 2007) ، (بغداد، دار الرواد المزدهرة للطباعة، 2007)
4. الدستور العراقي الدائم 2005.
5. قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادرفي 8/ اذار/ 2004
6. قانون انتخاب مجالس المحافظات العراقية والذي تم اقراره برلمانيا في 25 ايلول 2008 .

ثانيا/ المعاجم والقواميس والموسوعات

1. ابي حسن احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة - كاتب التاء – باب التاء والياء ، الجزء الاول.
2. أحمد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، (بيروت، مكتبة لبنان ، 1978)،
3. حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، (بيروت، مؤسسة المعارف للمطبوعات، 2007)
4. عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، المجلد الاول ، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بلا تاريخ).

5. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المجلد الثاني، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بلا تاريخ).

6. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المجلد الرابع، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بلا تاريخ) .

7. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية،المجلد الخامس، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بلا تاريخ).

8. قاموس اكسفورد الحديث الشامل (انكليزي- عربي- انكليزي) .

9. مجموعة مؤلفين ، الموسوعة الاشتراكية، (بيروت، دار الكتب، بلا تاريخ).

10. المعجم الحديث للتحليل السياسي ، ترجمة : سمير عبد الرحيم الجلبي ، ط1، (بيروت، الدار العربية للموسوعات، 1999)

11. معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة ، (بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1985).

ثالثا/ الكتب العربية

1. ابراهيم ابو الغار، علم الاجتماع السياسي، ط1، (جامعة القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، 1979)

2. إبراهيم أبو الغار، علم الاجتماع السياسي، ط1، (القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1979).

3. ابراهيم أعراب ، الإسلام السياسي والحداثة، (المغرب العربي، أفريقيا الشرق، 2000).

4. إبراهيم الداقوقي ، نظرة في إعلام العالم الثالث من خلال الانظمة الاذاعية في الدول النامية، (بغداد، مطابع اليقظة، 1982).

5. إبراهيم أمام ، الإعلام والاتصال الجماهيري، (القاهرة، بلا مكان طبع، 1969).

6. ابراهيم حسيب الغالبي، العملية السياسية في العراق : التحديات والمشروع العربي البعثي الطائفي ، في: محمد صادق الهاشمي وآخرون، المشروع السياسي لشيعة العراق بين الانتخابات والتحديات، ط1، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، (بغداد، مركز العراق للدراسات، 2009) .
7. ابراهيم خليل العلاف، الخارطة السياسية العراقية وانتخابات عام 2005 : ملاحظات ومؤشرات، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، 2005) .
8. إحسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، (الموصل، جامعة الموصل، 1984).
9. أحمد بدر ، الرأي العام، (القاهرة، مكتبة غريب، 1977).
10. أحمد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، (بيروت، مكتبة لبنان ، 1978).
11. اسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة كتب عالم المعرفة (117)، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والاداب، 1987).
12. برامج الاحزاب السياسية : تعرّف اكثر على الاحزاب السياسية ، (بغداد، التحالف المدني للانتخابات الحرة، 2005).
13. برهان زريق، الاسلام والعلمانية، ط1، (دمشق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2010) .
14. بلقيس احمد منصور، الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، ط1،(القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004).
15. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، ط1، (الاردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004).

16. حامد عبد الماجد قويسي ، دراسات في الرأي العام : مقاربة سياسية ، ط1 ، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2003).
17. حبيب محمد كريم، تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق : محطات رئيسية (1946- 1993) ، ط1، (دهوك، مطبعة خه بات، 1998).
18. حجة مرتجى ، التيارات السياسية في ايران اليوم ، ط1 ، (البحرين، مكتبة فخراوي، 2002) .
19. حسن البدراوي، الأحزاب السياسية والحريات العامة : دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، (الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2000).
20. حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق 1914 – 1990، (قم، دار الثقافة للطباعة والنشر، بلا تاريخ) .
21. حسين مؤنس، الحضارة : دراسة في أصولها وعوامل قيامها وتطورها ، سلسلة كتب عالم المعرفة (1) ، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1978).
22. حميدة سميسم ، الرأي العام وطرق قياسه ، ط1، (عمان، دار مكتبة الحامد، 2002).
23. حميدة سميسم ، نظرية الرأي العام ، (بغداد، دار الشؤون الثقافية ، 1992) .
24. حنا بطاطو: العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، الكتاب الأول، من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1990)، ، ص57
25. حيدر إبراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ط2 ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).
26. خالد اللحام ، صناعة الرأي العام، ط1، (بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2007).

27. خليل حسين، قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد، ط1، (بيروت، دار المنهل البناني، 2007) .

28. رسلان شرط الدين، احزاب السياسة العربية، ط1، (بيروت، دار الفارابي، 2006) .

29. رشيد الخيون، لاهوت السياسة: الاحزاب والحركات الدينية في العراق، ط1، (بغداد/ اربيل/ بيروت، دراسات عراقية، 2009) .

30. رشيد الخيون،الدستور العراقي وقانون الاحوال الشخصية، في : مجموعة مؤلفين، مأزق الدستور نقد وتحليل، ط1، (معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت ، 2006،)

31. رضا عبد الواجد امين، الاعلام والعولمة، ط1، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007).

32. رياض عزيز هادي، البرلمان في العراق: دراسة الموقع وتأملات في المستقبل، (بغداد، دون مكان طبع، 2005) .

33. سامي زبيدة، صعود وانهيار المجتمع المدني في العراق، في : مجموعة مؤلفين ، المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، (بيروت ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2006)، م. س. ذ. ، ص ص 114-115.

34. سامية محمد جابر ، الاتصال الجماهيري والجديد : النظرية والتطبيق ، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985).

35. سعد الدين ابراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة : دراسة ميدانية ، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980) .

36. سليم مطر، العراق الجديد والفكر الجديد، ط1، (بغداد، مركز دراسات الأمة العراقية-ميزوبوتاميا، 2010).

37. سليمان صالح الغويل، ديمقراطية الاحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، ط1، (بنغازي، منشورات عويدات، 2003).

38. سويم العزي، السلوك السياسي في المجتمع العربي، ط1، (القاهرة، دار الالفة، 1992).

39. سيار الجميل ، العلمنة بين العرب والأتراك: دراسة نقدية مقارنة في التفكير والممارسات، في : مجموعة مؤلفين، الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة، (جامعة الموصل ، مركز الدراسات التركية، 1996).

40. شبلي العيسي ، العلمانية والدولة الدينية ، ط3، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1993).

41. شمران حمادي، الاحزاب السياسية والنظم الحزبية ، (بغداد، مطبعة دار السلام، 1972).

42. شيماء ذو الفقار زغيب ، نظريات في تشكيل اتجاهات الرأي العام، (القاهرة، دار المصرية اللبنانية، 2004).

43. صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي : اسسه وابعاده ، (بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1979)

44. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده ، (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد - كلية العلوم السياسة ، 1990) .

45. صادق الأسود، الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية ، (بغداد، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1991).

46. صلاح علي نيّوف، مقدمة في العلمانية: مع قراءة في النموذج الفرنسي، (فرنسا، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك، 2009)

47. طارق الهاشمي، الاحزاب السياسية، (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1990).

48. طه الهاشمي: جغرافية العراق، ط2، (بغداد، مطبعة المعارف، 1936).

49. عادل غفوري خليل، احزاب المعارضة العلنية في العراق 1946-1954، ط1، (بغداد، المكتبة العالمية، 1984) .

50. عاطف أحمد فؤاد ، علم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995).

51. عامر حسن الفياض ، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، ط 1 ، (الاردن، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2009).

52. عامر حسن فياض ، جذور الفكر الاشتراكي التقدمي في العراق (1920-1934) ، ط1 ، (بيروت، دار بن رشد، 1980) .

53. عامر حسن فياض ، مقدمة منهجية في : الرأي العام وحقوق الإنسان ، ط1، (بغداد، دون مكان طبع، 2003).

54. عباس العزاوي: عشائر العراق، بغداد، مطبعة بغداد، (أربعة أجزاء)، صدر الأول منها عام 1937 وآخرها في العام 1955) .

55. عبد الاله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : العوائق والممكنات، في ، مجموعة مؤلفين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (19)، ط1ن (بيروتن مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

56. عبد الحسين شعبان، جذور التيار الديمقراطي في العراق: قراءة في افكار حسين جميل هل انقطع نسل الليبرالية !؟، ط ، (بيروت، بيسان للتوزيع والنشر والاعلان ،2007).

57. عبد الرحمن محمد عيسوي، دراسات في علم النفس الاجتماعي، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1974) .

58. عبد الرضا حسين الطعان، البعد الاجتماعي للاحزاب السايسية : دراسة في علم الاجتماع السياسي، ط1، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1990).

59. عبد الله اللحود ، في العلمانية والديمقراطية ، ط1 ، (بيروت، دار النضال، 1992).

60. عبد المنعم السيد علي، البناء الاقتصادي العراقي: الاسس والمقومات-القيود والتحديات، في : مجموعة مؤلفين، العراق: دراسة في السياسة والاقتصاد، ط1، (دبي، مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية، 2006) .

61. عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، المجلد الأول، ط1، (القاهرة، دار الشؤون، 2005).

62. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، ط1، (دمشق- بيروت، دار المدى للطباعة والنشر، 2003)

63. عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، ط1، (دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 2002)

64. عبدالله حنا، المثقفون في السياسة والمجتمع، ط1، (دمشق الاهالي للتوزيع والنشر، 1996) .

65. العزي، السلوك السياسي في المجتمع العربي، ط1، (القاهرة، دار الالفة، 1992) .

66. عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، ط1، (بيروت، مركز الدراسات الدولية، 1998).

67. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، ط1 ، (بيروت، دار ومكتبة دجلة والفرات، 2009).

68. علي الوردي، شخصية الفرد العراقي: بحث في نفسية الشعب العراقي على ضوء علم الاجتماع الحديث، ط2، (لندن، منشورات دار ليلى، 2001) .

69. علي عبد الامير علاوي، احتلال العراق : ربح الحرب وخسارة السلام، ط1 ، (بيروت المؤسسة العربية للدراسات العربية والنشر، 2009) .

70. علي كريم سعيد، حول مستقبل العراق السياسي، ط1 ، (بغداد، بدون دار طبع، 2007) .

71. علي محمود العائدي ، الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة ، سلسلة دراسات إستراتيجية (35)، ط1، (الامارات العربية المتحدة، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999) .

72. غانم جواد، نظرة نقدية الى الدستور العراقي، في: مجموعة مؤلفين، مأزق الدستور نقد وتحليل، ط1، (معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت ، 2006)

73. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط2،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999) .

74. فؤاد زكريا ، العلمانية ضرورة حضارية: قضايا فكرية (دولية) ، الكتاب الثاني ، (القاهرة، دون مكان طبع، 1989).

75. فالح عبد الجبار ، الدين والاثنية والتوجهات الإيديولوجية في العراق: من الصراع الى التكامل، ط1، سلسلة محاضرات الامارات84، (دبي، مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، 2004) .

76. فالح عبد الجبار، التوافقية والدين والدولة وهوية العراق، في مجموعة مؤلفين، مأزق الدستور نقد وتحليل، ط1، (معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت ، 2006) .

77. فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، في:مجموعة مؤلفين، مأزق الدستور نقد وتحليل، ط1، (معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت ، 2006،) .

78. فريق ابحاث ، ديناميكيات النزاع في العراق : تقييم سترتيجي، (بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007 .

79. قحطان احمد سليمان، النظرية السياسية المعاصرة، (الاردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003) .

80. لجنة في مؤسسة الثقافة العمالية ، الرأي العام ، ط1، (بغداد، مؤسسة الثقافة العمالية، 1976).

81. لطفي حاتم، الاحتلال الامريكي وانهيار الدولة العراقية، ط1 ، (الجمعية الثقافية العراقية في مالمو، منشورات تموز، 2007) .

82. ماهر الشريف، حنا بطاطو، العراق : الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية (عودة الى ابرز القضايا والتساؤلات)، في : مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي : حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، (بيروت ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2006) .

83. متحت ابو نصر ، الوظيفة الاجتماعية للاحزاب السياسية، ط1، (القاهرة، البتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004) .

84. محمد اركون ، العلمنة والدين، ط3، (بيروت، دار الساقي، 1996) .

85. محمد الحيدري، معالم النظرية الاسلامية في التحرك السياسي ، (بلا مكان طبع، دار نداء الرافدين للصحافة، بلا تاريخ).

86. محمد حسين فضل اللـه ، الحركات الإسلاميات ما لها وما عليها ، (بلا مكان طبع ، دار التوحيد ، بلا تاريخ).

87. محمد حسين فضل اللـه، الحركة الاسلامية : هموم وقضايا، (بيروت، دار الملاك للطباعة والنشر والتوزيع، 1990).

88. محمد سعد ابو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، ط1، (الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2010)

89. محمد سيد فهمي، الأعلام من المنظور الاجتماعي، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1984).

90. محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر : دراسة تحليلية نقدية، ط6، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

91. محمد عبد القادر حاتم ، الرأي العام ، (القاهرة ،مكتبة الانكلو المصرية ، 1972) .

92. محمد عمارة، الاسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور اسلامي، سلسلة محاضرات الامارات(79)، ط1، (الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003).

93. محمد منير احجاب ، اسايات الرأي العام ، ط1 ، (مصر، دار الفجر للتوزيع والنشر، 1998).

94. محمود جاسم الصميدعي، التسويق السياسي: الأسس والاستراتيجيات، (عمان، دار زهران للنشر،2000).

95. محي محمود حسن وسمير حسن منصور ، العلاقات العامة والإعلام، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1987).

96. مختار التهامي ، الرأي العام والحرب النفسية ، ج1، (القاهرة ، دار المعارف ، 1974).

97. مركز البزاز، اشكالية دولة ام اشكالية دستور: دراسة في الواقع، في : حسن البزاز (محررا)، الخيارات الامريكية المقبلة في العراق، (الاردن، دار المأمون للنشر والتوزيع، 2009).

98. منعم صاحي العمار، العراق واستحقاقات المصير المقبل: دراسة في مقتضيات التهيئة لانتخابات يناير 2005 ، ط1 ، (بغداد، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، 2004) .

99. مي عبد الله، الاتصال والديمقراطية، ط1، (بيروت، دار النهضة العربية، 2005).

100. ميثم الجنابي ، العراق ورهان المستقبل، (دمشق، دار المدى، 2006) .

101. ميثم الجنابي، العراق والمستقبل : زمن الانحطاط وتاريخ البدائل، ط 1 ، (بغداد، موزوبوتاميا للنشر والتوزيع، 2008) .

102. ميثم الجنابي، العراق ومعاصرة المستقبل،ط1 (بيروت، بغداد، دار الهدى للثقافة، والنشر، 2004) .

103. ناصيف نصار ، منطق السلطة : مدخل الى فلسفة الامر، ط2، (بيروت، دار امواج للنشر والتوزيع، 2001).

104. نبيلة عبد الحليم، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، (الكويت ، دار الفكر ، بلا تاريخ).

105. نديم الجابري، المصالحة الوطنية: العقد... ومعالم الطريق، في: حسن البزاز (محررا)، الخيارات الامريكية المقبلة في العراق، (الاردن، دار المأمون للنشر والتوزيع، 2009) .

106. نزار ميهوب ، الرأي العام ، (دمشق، الأكاديمية السورية الدولية، بلا تاريخ) .

107. نعمان منى، قراءة في الدستور العراقي، في: مجموعة مؤلفين، مأزق الدستور نقد وتحليل، ط1، (معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت ، 2006،)

108. هادي حسن عليوي، احزاب المعالرضة السياسية في العراق: الجذور والاستحقاقات الوطنية (1968- 2003) ، (بغداد، دار الكتب العالمية، بلا تاريخ) .

109. هادي نعمان الهيتي، في فلسفة اللغة والإعلام ، (القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2007).

110. وجيه الشيخ ، وسائل الاتصال وأساليب التعبئة الجماهيرية ، دمشق، منشورات جامعة دمشق: المعهد العالي للعلوم السياسية، 2004).

111. وميض جمال عمر نظمي، الجذور الفكرية والاجتماعية للحركة القومية (الاستقلالية) سلسلة اطروحات الدكتوراه، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984) .

112. يوسف القرضاوي ، الاسلام والعلمانية وجها لوجه، (الدوحة، مؤسسة الرسالة ، 1407 هـ) .

رابعا/ الكتب المترجمة

1. الان فينليسون، الايديولوجية القومية، في: مجموعة مؤلفين، الايديولوجيات السياسية، ترجمة عباس عباس ، (دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009) .
2. بول بريمر، عام قضيته في الرعاق، ترجمة عمر الايوبي، (بيروت ، دار الكتاب العربي، 2006).
3. بيتر غالبريث، نهاية العراق، ترجمة اياد احمد، (بيروت، دار الزهراء للنشر والتوزيع، دون تاريخ).
4. جاريث ستانسفيلد، الانتقال الى الديمقراطية: الإرث التاريخي والهويات الصاعدة ، في: مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية، م. س. ذ. .
5. جاريث ستانسفيلد، التوصل الى توازن خطر : السياسية الكردية في عراق مابعد صدام، في : مجموعة مؤلقين ، الاثنية والدولة : الاكراد في العراق وإيران وتركيا ، ترجمة عبد ألآله النعيمي، (بيروت ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2006).
6. جاريث ستانسفيلد، العراق: الشعب والتاريخ والسياسة، ط1، (الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009).
7. جوفان جورج جفش ، الرأي العام في النظام الاشتراكي ، ترجمة صادق الأسود ، (جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، 1970).
8. جيراد م . بومبر، مفاهيم الاحزاب السياسية للديمقراطية الامريكية، ترجمة محمد النجار، (عمان، دار النسر النشر وللتوزيع، 1999).
9. دينكن ميشيل: معجم علم الاجتماع، ترجمة: أحسان محمد الحسن، (بغداد ، دار الرشيد للنشر، 1980).

10. رايموند كارفيلد، العلوم السياسية، ترجمة فاضل زكي محمد، ج1 ،ط1، (بغداد، مكتبة النهضة، 1964).

11. سعد برزين، التيارات السياسية في ايران، ترجمة علاء رضائي، سلسلة دراسات عالمية، العدد32، ط1، (الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000).

12. شادي براين ودينز بير، دور المال في اللعبة السياسية، ترجمة نور الأسعد وناتالي سليمان، (بيروت، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2005).

13. عبد الكريم سروش، السياسة والتدين : دقائق نظرية ومآزق علمية، ترجمة احمد القبنجي، (النجف، آيات العراق، 2008).

14. غبليرمو أودونيل وفيليب س- شميتر، الانتقال من الحكم السلطوي: استنتاجات اولية حول الديمقراطيات غير المؤكدة، ترجمة حسين بن حمزة، ط1 ، (بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007) .

15. غي هارشير ، العلمانية ، ترجمة رشا الصباغ ، (بيروت، دار المدى الثقافة والنشر، 2005) .

16. فينست جيوفيغان، الاشتراكية، في : مجموعة مؤلفين، الايديولوجيات السياسية، ترجمة عباس عباس ، (دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009) .

17. كارل ماركس- فردريش انجلز، البيان الشيوعي ، ترجمة محمود شريح، ط1 ، (المانيا ، منشورات الجمل، 2000) .

18. كينث كاتزمان، السيناريوهات السياسية في عراق مابعد الحرب ، في : مجموعة مؤلفين، العراق : اعادة الاعمار والدور المستقبلي، ط1، (الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2005) .

19. ليـام اندرسـون وجاريـث ستانسـفيلد، عـراق المسـتقبل: دكتاتوريـة، ديمقراطيـة، ام تقسيم، ترجمة رمزي ق. بدر، ط1 ، (لندن، الوراق للنشر، 2005).

20. لين ماكينزي ، فكرة الايديولوجيا , في : الأيدولوجيات السياسية ، ترجمة عباس عبـاس ، (دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009) .

21. مايكـل م. عنـتر، مسـتقبل الكـرد في العـراق بعـد انتخابـات ك2 / ينـاير 2005، في : مجموعة مؤلفين، الاثنية والدولة : الاكراد في العراق وإيران وتركيا ، ترجمة عبد ألآله النعيمي، (بيروت ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2006)

22. موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة عـلي مقلـد وعبـد الحسـن سـعد، ط3، (بيروت، دار النهار للنشر، 1980).

23. هــ . ش . شرودر وآخـرون ، التسـويق السـياسي، ترجمـة عـلي مقلـد، ط1، (بـيروت، منشورات عويدات، 1983).

24. هلبرت أ . شيللر ، المتلاعبون بالعقول ، ترجمة عبد السلام رضوان ، سلسلة كتب عالم المعرفة (243) ، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1986).

خامسا/ الرسائل والاطاريح

1. أحمد علي محمد، الطائفية وأثرها في حياة العراق السياسـية، اطروحـة دكتـوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008.

2. أروى خالد العاني، الخطاب الدعائي الإسرائيلي الموجه ضد العراق: دراسة تحليلية لتصريحـات المسـؤولين الإسرائيليـين مـن 1990/8/2 إلى 1991/1/17، رسـالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب ، جامعة بغداد، 1994 .

3. رجاء آل بهيش، سيماء الخطاب الدعائي، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الإعلام، 1998 .

4. زياد طارق عبد الرزاق ، اتجاهات الرأي العام العراقي بعد يوم 2003/4/9 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد، 2005.

5. سحر حربي عبد الامير الاسدي، انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية العراقية (30كانون الثاني 2005) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008.

6. سرمد زكي الجادر، تطور الحرب النفسية في السياسة الصهيونية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بغداد، 1987.

7. عبد العظيم جبر حافظ ، التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير (منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، بغداد، 2007 .

8. علاء مصطفى داخل، الشعار السياسي: دراسة تحليلية لشعارات الاحزاب العراقية للمدة من 4/9- 9/9/ 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاعلام، جامعة بغداد، 2006

9. محمود عزو حمدو، اشكالية الاستبداد في الفكر القومي العربي المعاصر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007

10. ناهض حسن جابر الراوي، مفهوم السلطة في فكر الاحزاب السياسية الكردية العراقية المعاصرة، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 2005

11. هشام حكمت عبدالستار العزاوي، الديمقراطية واشكالية الثقافة السيلسية في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002.

سادسا/ الدوريات

1. ابتسام محمد عبيد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ماقبل ومابعد الاحتلال، مجلة دراسات دولية، العدد 35 ، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ك2 /2008) .

2. إبراهيم خليل العلاف ، الصحافة الالكترونية ودورها في إقامة المجتمع الديمقراطي، متابعات إقليمية، السنة الثالثة، العدد 12، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، تشرين الثاني/ 2006) .

3. ابراهيم خليل العلاف، انتخابات 15 كانون الاول 2005 والخارطة السياسية العراقية الجديدة، متابعات اقليمية، السنة الثالثة، المجلد الثالث، العدد 1 ، (جامعة الموصل ، مركز الدراسات الاقليمية، كانون الاول / 2005).

4. ابراهيم خليل العلاف، نتائج الانتخابات العراقية: ملاحظات ومؤشرات، متابعات اقليمية، السنة الثانية، العدد(2) ، المجلد(2)، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، آذار/2005) .

5. ابرز التحالفات المشاركة في الانتخابات، مجلة العرب، العدد 7937، السبت 6 مارس، 2010 .

6. إحسان عدنان عبدالـلـه، اثر النخب السياسية في الخطاب السياسي للأحزاب العراقية، المستقبل العراقي، السنة الرابعة، العدد 15، (بغداد، مركـز العـراق للابحـاث، ايلـول/ 2008) .

7. احمد المرشد، مستقبل الديمقراطيـة والفـراغ الامنـي في العـراق، مجلـة اراء الخلـيج، العدد 56، (الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للابحاث، مايو 2009) .

8. احمد عبد الـلـه ناهي، المشهد الديمقراطي بعـد التغـير : جـدل التاصيل والممارسـة، مجلة قضايا سياسية، العدد 12 ،(بغداد، كليـة العلـوم السياسـية- جامعـة النهـرين ، ربيع 2007) .

9. إخلاص قاسم نافل، دور مؤسسات المجتمع المدني في إشـاعة ثقافـة التسـامح، شـؤون عراقية، العدد 7، (بغداد، مركز الدراسات القانونية والسياسية- جامعة النهرين، اذار/ 2007) .

10. اسكندر شاهر سعد، مسـألة الأقليـات وسُـبل تخفيـف التـوترات الدينيـة والإثنيـة في الشرق الأوسط ، قضايا استراتيجية ، العـدد (68)، (دمشـق، المركـز العـربي للدراسـات لاستراتيجية، آذار / مارس 2009) .

11. إسماعيل الملحم ، علم النفس السياسي : الوجه الأخر لتوظيف العلـم ، مجلـة الفكـر السياسي ، العدد الثالث، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، صيف 1998) .

12. انور سعيد الحيدري، الاحزاب العراقيـة المشـاركة في الانتخابـات: الظـروف والمواقـف والدوافع، مجلة آراء، العدد 5 ، (الامارات العربية المتحـدة، مركـز الخلـيج للابحـاث ، يناير/2005) .

13. انور سعيد الحيدري، المحافظات العراقية نحو انتخابات ثانية، مجلة شـؤون عراقيـة، العدد الثاني، (بغداد، مركز العراق للدراسات، شباط/ 2009) .

14. ايمن ابراهيم الدسوقي، هل القومية الكردية انفصالية؟ : دراسة حالة كردستان-العراق، المستقبل العربي، السنة 31 ، العدد 357 ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني/ 2008)

15. باقر سليمان النجار، الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي، المستقبل العربي، السنة 31، العدد 352، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران 2008).

16. تقرير : تعداد الجثث في العراق: ملف الخسائر البشرية المدنية 2003 – 2005، المستقبل العربي، السنة 28، العدد 319، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ايلول 2005) .

17. جاريث ستانسفيلد، العراق: الشعب والتاريخ والسياسة، ط1، (الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009) .

18. جاسم يونس الحريري، الوحدة الوطنية، المستقبل العربي، السنة، 27، العدد 305، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز 2004) .

19. جواد كاظم كطان، خطاب المعارضة في الاحزاب العراقية بعد احداث 2003، المستقبل العراقي، السنة الرابعة، العدد 15، (بغداد، مركز العراق للابحاث، ايلول 2008) .

20. حامد الحمداني، حوار مجلة لفين الكردية مع المؤرخ حامد الحمداني، الحوار المتمدن ، العدد 3077،28/ 7/ 2010.

21. حامد عبيد حداد، التداعيات الاجتماعية للاحتلال الامريكي على المجتمع العراقي، أوراق دولية، العدد 165، (بغداد، مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد، ايار 2008).

22. حامد عبيد حداد، التداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق، مجلة قضايا سياسية، المجلد الرابع، العدد13، (بغداد، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، 2008) .

23. الحزب الشيوعي العراقي يشارك في انتخابات مجالس المحافظات العراقية بكل مسؤولية وجدية، مجلة الشرارة، العدد 33 ، (النجف الاشرف، الحزب الشيوعي العراقي، 2009) .

24. حسنين توفيق ابراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الامن والاستقرار في الخليج، دراسات عراقية، العدد الاول، (الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للابحاث، 2005)

25. حميد حمد السعدون ، العلمانية في أوربا والمسألة الدينية ، مجلة دراسات دولية، العدد39، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، كانون الثاني/ 2009) .

26. خالد بكر أيوب، الإعلام.. مابين الانفتاح السياسي والاختناق الرؤيوي، مجلة إكليل، العدد 35 ، (اربيل، نقابة صحفي كردستان، 2007).

27. خصر عباس عطوان، مشروع الدستور العراقي ورهان الديمقراطية: نظرة تحليلية، اوراق عراقية، العدد 4، (بغداد، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، ايلول /2005).

28. خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، المسيقبل العربي، السنة 29، العدد330، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، آب/ 2006) .

29. خيري عبد الرزاق، الرأي العام والمشاركة السياسية ودورها في تعزيز الديمقراطية، مجلة العلوم السياسية ، العدد35، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، تموز – كانون الأول 2007) .

30. رسمية محمد، الماركسية والحزب في فكر فهد ونهجه، مجلة الشرارة ، السنة الاولى، العدد (18) ، (النجف الاشرف، الحزب الشيوعي العراقي ، 2007).

31. رضا الظاهر، تأملات - في -حرية النقد- وتدقيق الخطاب السياسي، الحوار المتمدن - العدد: 3036 - 2010 / 6 / 16

32. رواء زكي يونس الطويل ، استنباط الية جديدة لتفعيل دور المرأة في العراق، مجلة العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد الاول ، (بغداد، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، شباط/2005) .

33. رياض جاسم الاسدي، الاغلبية الصامتة في العراق: دراسة سياسية وميدانية، مجلة الخليج العربي، المجلد (37)، العدد (1-2) ، (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 2009) .

34. زهير علي العبادي ، الإعلام والحرب النفسية وأثرهما في توجهات الرأي العام، مجلة نداء الحرية، السنة الثانية، العدد 5، (بغداد، مركز نداء الحرية للتطوير والتنمية البشرية، كانون الثاني/ 2008) .

35. سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، مجلة دراسات دولية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد57، (بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2004).

36. سيّار الجَميل ، إسلام واحد أم متعدد؟!، مجلة روز اليوسف المصرية العدد 4257 السبت الموافق - 9 يناير 2010.

37. سيار الجميل، انتلجنسيا العراق: التكوين.. الاستنارة.. السلطة، المستقبل العربي، العدد 139، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ايلول/ 1990) .

38. شمران حمادي، أصل التفاوت في الاتجاهات السياسية بين الناس، مجلة العلوم السياسية، السنة 19، العدد38، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، تموز-كانون الاول/2008) .

39. صادق الاسود، تأثير تكوين الشخصية على السلوك السياسي، مجلة العلوم السياسية، السنة الثالثة، العدد7، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، حزيران/ 1990).

40. صالح عباس الطائي ، دور الأعلام في تعزيز الأمن والاستقرار : دراسة في التحول الديمقراطي، مجلة قضايا سياسية، العدد 15، (بغداد، جامعة النهرين- كلية العلوم السياسية، 2009) .

41. صالح ياسر، الحزب الشيوعي العراقي (1934-1949): دراسة تاريخية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد336، (بغداد، الحزب الشيوعي العراقي، اذار/ 2010) .

42. صباح ياسين، صحوة العشائر العراقية: خلفيات المشهد: اغتيال الدولة وتغريب المجتمع، المستقبل العربي، السنة 30، العدد 348، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط/فبراير 2008) .

43. عادل نايف أبوترابة، إشكالية الولاء في العقل العربي العراق نموذجا، الحوار المتمدن - العدد: 1368 - 2005 / 11 / 4

44. عامر حسن الفياض، بناء الدولة المدنية وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مجلة العلوم السياسية، العدد 36، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008) .

45. عامر كامل احمد، قراءة مقارنة في الانتخابات العراقية، في : مجموعة مؤلفين، قراءة في الانتخابات العراقية، الملف السياسي العدد 21، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2006) .

46. عبد الجبار احمد عبدالله، المعادلات في اشكالية الانتخابات العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد (35)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، تموز- كانون الثاني/ 2007).

47. عبد الحسين شعبان، تضاريس الخريطة السياسية العراقية، المستقبل العربي، السنة 29، العدد 333، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني/2006).

48. عبد الرحمن عزي، عولمة المكان الرمزي وتفكيك العلاقة القيمية والتاريخية مع الأرض في المنطقة العربية، المستقبل العربي، السنة 31، العدد 352، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران/يونيو 2008) .

49. عبد الرضا الطعان، دور الحزب في تكوين المواقف السياسية، مجلة العلوم السياسية، السنة الثالثة، العدد7، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، حزيران 1990).

50. عبد العليم محمد، ملاحظات نقدية حول دراسة الخطاب السياسي، مجلة المنار، السنة الأولى، العدد7، (باريس، تموز 1985).

51. علاء سالم، الانتخابات العراقية 2010 .... هل من جديد؟ ، مجلة السياسة الدولية، المجلد 45، العدد180، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ابريل/2010) .

52. علاء مصطفى داخل، الشعار السياسي: دراسة تحليلية لشعارات الاحزاب السياسية العراقية، المستقبل العراقي، العدد الثامن، (بغداد، مركز العراق للابحاث، 2006).

53. علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، المستقبل العربي، السنة 23، العدد 264، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الاول 2001).

54. علي فياض ، نحو تعددية منهجية : المفاهيم النظرية في دراسة الفكر السياسي الديني، مجلة قضاياً إسلامية معاصرة ، العددان (24-25)، (بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين والكلام الجديد، 2003).

55. عماد مؤيد، البعد الديني في الخطاب السياسي للاحزاب العراقية، مجلة المستقبل العراقي، السنة الرابعة، العدد 15 ، (بغداد، مركز العراق للابحاث، ايلول/2008).

56. عماد هاشم عواد، قراءة في بعض الآثار التي خلفها الاحتلال الامريكي على الوضع الاجتماعي في العراق، مجلة اراء الخليج، العدد 56، (الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للابحاث، مايو 2009).

57. عمران جمعة عمران، دور النخبة الثقافية (الانتلجنسيا) في البناء الديمقراطي، مجلة العلوم السياسية، العدد 36،(جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008) .

58. عواد احمد صالح ، ملاحظات حول مشروع برنامج الحزب الشيوعي العراقي للمؤتمر الثامن، الحوار المتمدن- العدد: 1674 - 2006 / 9 / 15 .

59. ف. جورج غيتس، الديمقراطية والارهاب في الشرق الاوسط، ترجمة فالح حسن، مجلة جدل، السنة الاولى، العدد الاول، (كانون الثاني/2006).

60. فاضل البدراني، واقع الصحافة العراقية في زمن الاحتلال الامريكي، المستقبل العربي، السنة 30، العدد 347 ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/ 2008).

61. فاضل الربيعي ، نتائج وتداعيات الاحلال الامريكي على العراق، المستقبل العربي ، العدد 303، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ايار /2004) .

62. قاسم محمد عبيد، جغرافية التمثيل البرلماني في العرق (دراسة تطبيقية على اتخابات 15-12-2005) ، مجلة قضاية سياسية، العدد 17، (بغداد، جامعة النهرين- كلية العلوم السياسية، 2009).

63. القنوات التلفزيونية والاذاعية العراقية، مجلة الاذاعات العربية، عدد خاص، (دمشق، اتحاد اذاعات الدول العربية، نيسان/ 2007).

64. كابي الخوري، البلدان العربية في المؤشرات السنوية للدول الفاشلة 2005-2007، المستقبل العربي، السنة 30، العدد 348، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط/ 2008).

65. كوثر عباس الربيعي، المواطنة وتفكيك المجتمع العراقي: الفساد والتهجير انموذجا، مجلة دراسات سياسية، السنة الخامسة، العدد 12، (بغداد، بيت الحكمة، كانون الاول/ 2008).

66. ماجدد كيالي ، الجماهير العربية : الواقع والاشكاليات (رؤية نقدية)، المستقبل العربي، السنة 30، العدد 352، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط 2008).

67. محمد قاسم الصالحي ، الإعلام الميداني وإدارة التغيير ، الحوار المتمدن ، العدد 2576 ، 3-5-2009.

68. محمد منذر جلال ، اشكالية التحول الديمقراطي وانعكاساتها على الخطاب السياسي للاحزاب العراقية بعد عام 2003، المستقبل العراقي، السنة الرابعة، العدد 15، (بغداد، مركز العراق للابحاث، ايلول 2008).

69. منعم صاحي العمار، هل بمقدور الديمقراطية ان تكون بوابة الفهم العراقي ، مجلة قضاية سياسية ، المجلد الثاني ، العدد12، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ، 2009).

70. مها محمد أيوب ، المجتمع المدني والرأي العام ، شؤون عراقية ، العدد7، (جامعة النهرين، مركز الدراسات العراقية ، اذار/2008).

71. مهند صلاحات، العلمانية ضرورة للتغيير في المجتمعات وخاصة العربية، مجلة سيكيولار، العدد الأول، (بغداد، منظمة الدفاع عن العلمانية في المجتمع العراقي ، حزيران/ 2004).

72. ميثم الجنابي، الخطاب القومي الكردي في العراق: الهمّ الكردي والهمّ العراقي الحوار المتمدن - العدد: 1289 - 2005 / 8 / 17.

73. ميثم الجنابي، الخطاب القومي الكردي والهوية العراقية، مجلة ميزوبوتاميا، العدد 10، (بغداد، مركز دراسات الامة العراقية، تشرين الاول/2006)

74. ناظم عبد الواحدالجاسور، انتخابات مجالس المحافظات: النتائج غير المتوقعة مقدمة لانتخابات التشريعية القادمة، مجلة السياسة الدولية، العدد12، (بغداد، الجامعة المستنتصرية، كلية العلوم السياسية، 2009).

75. ندوة : الانتخابات النيابية في العراق (30 كانون الثاني/ يناير 2005) ، مجلة شؤون الاوسط، العدد118، (بيروت، مركز الاهرامات للدراسات الاستراتيجية، ربيع/ 2005).

76. هاني فارس، الاثار السياسية- الاجتماعية للحرب ضد العراق على العراق والمنطقة العربية، المستقبل العربي، العدد 295، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 2003).

77. هشام حسن حسين الشهواني، قراءة في الانتخابات المحلية لمجالس المحافظات في العراق، الراصد الاقليمي، العدد 27 ، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية ، نيسان/ 2009) .

78. هشام حكمت عبد الستار العزاوي، الديمقراطية ومستلزمات تطبيقها في المجتمعات الانتقالية، في: وقائع ندوة كربلاء الموسومة: العراق في المرحلة الانتفالية، مجلة قضايا سياسية، المجلد الثاني، العددان الخامس والسادس، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، صيف 2004)

79. هشام حكمت عبد الستار واحمد عبدالله ناهي، الارهاب واشكالية نشر الديمقراطية في الشرق الاوسط: العراق انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، المجلد الثالث، العدد 14، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2009)

80. هشام حكمت عبد الستار، الديمقراطية وازمة المجتمع المدني في العراق، في: منعم العمار (محرر)، الاعمال الكاملة للموسم الثقافي العلمي لكلية العلوم السياسية-جامعة النهرين للفترة من 7/ 11/ 2009 الى 24/ 12/ 2009، بغداد، 2010.

81. هويدا عدلي، قادة الرأي: المفهوم والمنهج، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 39، العدد 2، (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مايو/1992).

82. واثق محمد البراك، الانتخابية النيابية المقبلة في العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية، الراصد الاقليمي، العدد 36 (جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، شباط 2010) .

83. ياسين سعد محمد البكري، اشكالية الديمقراطية والتوافقية واانعكاسساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 27، (بغداد، كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية، ايلول/2009).

84. ياسين سعد محمد البكري، القبيلة في العراق: ديناميكياتها ودورها السياسي : مقدمة لمشروع دراسة القبيلة في العراق، مجلة المستقبل العربي ، السنة 32، العدد 363، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ايار/ مايو 2009).

سابعا/ التقارير

1. التقريـر الاسـتراتيجي العراقـي 2008، (بغـداد، مركـز حمـورابي للبحـوث والدراسـات الاستراتيجية، 2008)
2. التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني 2009، (بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسـات الاستراتيجية،2009) .
3. التقريـر الاسـتراتيجي العـربي (2004-2005) ، (القـاهرة، مركـز الاهـرام للدراسـات السياسية والاستراتيجية، 2005) .
4. تقرير التنمية البشرية 2007 / 2008، برنامج الأمم المتحدةالإنمائي (UNDP) .
5. دليـل تقريـر الانتخابـات ، واقـع الاعـلام والانتخابـات، ترجمـة خليفـة الراشـد، (Vancouver,impacs,2005).

ثامنا/ المحاضرات

- سالم مطر، استاذ الرأي العـام، محـاضرات القيـت عـلى طلبـة كليـة العلـوم السياسـية، جامعة الموصل، 2006.

تاسعا/ الندوات والمؤتمرات

1. اسعد عبـد الوهـاب عبـد الكـريم، الاحـزاب السياسـية في العـراق، في: مجموعـة مؤلفين، التعددية والوحدة الوطنية... الواقع والطموح، وقـائع المـؤتمر السـنوي- مركز صلاح الدين الايوبي، (بغداد، بيت الحكمة، 2009) .
2. اياد خلف حسـين العمـبر، العـراق: ديمقراطيـة مـن دون ليبراليـين، في: مجموعـة مؤلفين، اشكالية التحول الديمقراطي في العراق، كلية العلوم السياسية ، جامعـة بغداد، بتاريخ 18/ 11/ 2009.

3. حيدر نزار السيد سليمان، فكرة الديمقراطية عند المرجعية الدينية في النجف الاشرف، بحوث الندوة العلمية السنوية التي نظمتها الجمعية العراقية للعلوم السياسية تحت عنوان: اشكالية التحول الديمقراطي في العراق، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، بتاريخ 18/ 11/ 2009.

4. صباح ياسين، الاعلام في العراق: المسيرة الواقع ... اعادة البناء ، في مجموعة مؤلفين، برنامج مستقبل العراق بعد الاحتلال (ندوة) ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

5. عامر عياش عبد و لطيف كريم محمد، فكرة التعددية والوحدة الوطنية في الدستور العراقي الجديد، في: مجموعة مؤلفين، التعددية والوحدة الوطنية.... الواقع والطموح، وقائع المؤتمر السنوي للفترة 19 – 20 تشرين الثاني ، مركز صلاح الدين الايوبي ، جامعة تكريت، (بغداد، بيت الحكمة، 2009) .

6. نحو تطوير ونزاهة العمليات الانتخابية العربية : الانتخابات النيابية الأخيرة في مصر- لبنان - العراق - فلسطين ، ورشة عمل إقليمية ، (القاهرة، فندق كونراد، 12-13 مارس/ 2006).

عاشرا/ النشرات

1. الحزب الشيوعي العراقي، البرنامج والنظام الداخلي الصيغتان المقرتان في المؤتمر الوطني السابع: بتاريخ2001/8/28م، (الحزب الشيوعي العراقي، منشورات طريق الشعب،2001)

2. الحزب الشيوعي العراقي، تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، كراس من اصدارات الحزب الشيوعي العراقي، (بغداد، الحزب الشيوعي العراقي، 2004) .

3. الحزب الشيوعي العراقي، حوار مع حميد مجيد موسى، منشورات طريق الشعب، تموز/يونيو1999 .

4. في حقل الالغام : مذكرات اياد علاوي، (بغداد، جريدة الشرق الاوسط، دون تاريخ).

5. ميثاق حركة الوفاق، ط3، (بغداد، منشورات الحركة، 2003) .

حادي عشر/ الانترنت

1. البرنامج الانتخابي لقائمة التحالف الكردستاني، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع:

www.ankawa.com/forum/index.php/board,46.0/wap2.html

2. البرنامج السياسي للقائمة العراقية الوطنية، ايلول 2009، ص 8 ، على الموقع :-

www.wifaq.com

3. حركة الوفاق الوطني، ميثاق الحركة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع: www.wifaq.com

4. حسين حافظ، تنافس التيارات العلمانية والدينية ـ السياسية على السلطة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع:

www.alsabaah.com/paper.php?source=archive

5. حوار شامل مع الدكتور اياد علاوي، حاوره اسامة مهدي ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع: http://www.iraqcenter.net/vb/3

6. رجائي فايد، الانتخابات المحلية : العراق يعود لعصر الدولة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع :

www.islamonline.net/Arabic/index.html

7. ستار جبار رحمن ، اتحاد الشعب الى .... اين سائرون، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع:

www.bahzani.net/services/farum/archive/index.php/f_8.html.

8. ستار جبار رحمن، اتحاد الشعب... الى اين سائرون؟ ، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع :-

www.bahzani.net/service/forum/archive/index.php/f-8.html.

9. سعد عباسالسوداني، تعدد الولاءات: عشائرية-طائفية-حزبية-عرقية، جريدة الصباح ، الارشيف، على الموقع:

www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&page=32

10. شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع :

www.fcdrs.com/index.html

11. العشائر عنصر فوز في الانتخابات، ترجمة مرتظى صلاح، جريدة الصباح العراقية، الارشيف، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع:

www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&page=32

12. غفار العفراوي ، تيار الاصلاح هل هو امتداد للتيار الصدري ام مناغم له؟ ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، الجمعة 20 – 6 – 2008، على الموقع : www.al-nnas.com

13. كاظم حبيب: الاعلام الكردي لا يزال ضعيفا وبحاجة إلى موضوعية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع: www.hekar.net/index.php

14. للمزيد انظر: البرنامج السياسي للقائمة العراقية الوطنية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع:

http://www.aliraqiah.com/PageViewer.aspx?id=2

15. مجموعة الازمات: انتخابات العراق تكشف عن مشكلات عميقة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع:

www.aknews.com/ar/aknews/8/120073

16. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع : www.ieciraq.orq

17. موسوعة المعرفة ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع :

www.kb.qcat.net/index.php

18. ميثم العتابي، انتخابات مجالس المحافظات العراقية ورسم خريطة جديدة، يحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع :-

www.alnnabaa.org/index.html.

19. ناصر عمران الموسوي، ديمقراطية الانتخاب في العراق، صحيفة الصباح العراقية ، الارشيف، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع:

www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&page=32

20. نبراس المعموري، حوار مع موفق الربيعي، جريدة الاتحاد، صفحة حوارات ولقاءات، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، بلا تاريخ، على الموقع : www.alitthad.com

21. نزار آرغي، ملاحظات في الإعلام الكردي، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الموقع : www.amude.net/erebinivis.html

22. وسام فؤاد، الخطاب الإسلامي: الماهية ودلالات التجديد، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع:

www.wessam fauad wanati.com

ثاني عشر/ لقاءات وحوارات

1. الدكتورة انتصار علاوي مسؤولة المكتب الاعلامي للقائمة العراقة وحركة الوفاق الوطني، لقاء اجراه المؤلف، (بغداد، المقر العام لحركة الوفاق الوطني، بتاريخ 12/5/ 2010) .
2. الدكتور اياد علاوي، لقاء على قناة العربية الفضائية والاخبارية، برنامج بصراحة .
3. الدكتور اياد علاوي، مقابلة اجرتها معه قناة العربية الفضائية، بتاريخ 16/ 1/ 2005.
4. الدكتور صالح ياسر / عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، لقاء اجراه المؤلف، (بغداد، المقر العام للحزب الشيوعي العراقي، 20/ 5/ 2010).
5. الدكتور اياد علاوي، لقاء خاص على قناة الشرقية ، بتاريخ 13 حزيران / يونيو، 2010.

ثالث عشر/ الصحف

1. امير الحبو، التيار القومي العروبي في العراق واسباب عدم مشاركته في الحكم المؤقت، جريدة الزمان، العدد (1708) ، (2004/1/12).
2. برنارد لويس، هل يمكن بناء نظام ديمقراطي في العراق . ، صحيفة الصباح العراقية، العدد 619 (4/ آب/ 2005).
3. جابر حبيب جابر، العراق يقطع محطة ديمقراطية اخرى، جريدة الشرق الاوسط، العدد 11044، (22/ فبراير 2009) .
4. جريدة البصائر، العدد 66، 10/ 11/ 2004 .
5. جريدة الجريدة ، العدد 776، الاثنين، 9 نوفمبر 2009 .
6. جريدة الرؤية ، العدد 494 ، الاحد 21يوليو ، 2009 .
7. جريدة الشعب، (15-2003/6/21).
8. جريدة طريق الشعب ، العدد 4320، 2009/3/15.
9. جريدة الشرق الاوسط، العدد (11520) ، 13/6/ 2010 .
10. الشيوعيون العراقيون يعودون الى الدين بوصفه جزءا من نسيج الامة، جريدة الشرق الاوسط، العدد 9125، السبت 22/ 11/ 2003.
11. الشيوعيون العراقيون يعودون الى الدين بوصفه جزءا من نسيج الامة، جريدة الشرق الاوسط ، العدد 9125، السبت 22/ 11/ 2003 .
12. عبد الحسين شعبان، لماذا لم يحصل الحزب الشيوعي العراقي على مقعد واحد؟، جريدة الاتجاه الاخر، العدد 422، السبت 18 / 7/ 2009 .
13. جريدة الوطن العربي، العدد 1344، (2002/12/6) .
14. نوشيروان مصطفى: الإعلام الكردي يقلد الإعلام ألبعثي.. لذا نسعى لخلق جهاز حر ومستقل، جريدة الشرق الاوسط، العدد 10602، 8 ديسمبر 2007.

15. نياز سعيد علي، الصراع في العراق بين العلمانية والاسلام السياسي: ايهما اكثر ملائمة للسيطرة على ارضية العراق بتكوينها السياسي الحالي التيار العلماني ام تيار الاسلام السياسي؟ ، جريدة المدى، العدد 163، (27/تموز/2004).

16. وليد ابراهيم التوافق، تعلن تكتلا جديدا لخوض الانتخابات رغم غياب لاعبين كبار عنها، جريدة الصباح الجديد العدد 1550، 2009/10/18.

رابع عشر/ المصادر الاجنبية

1. Anthony H. Cordesman, Iraq, the Surge, Partition, and the War: Public Opinion by City and Region, Center for Strategic and International Studies, Washington, October 19, 2007.
2. Anthony H. Cordesman, Iraqi Federalism, Separatism, "Hard" Partitioning, and US Policy, Washington DC: Center for Strategic and International Studies, October 9, 2007.
3. Elena Derby and Anthony H. Cordesman , The Uncertain Politics behind Iraq's Election : political controversies and the formation of a viable government, Washington DC: center for strategic and international studies , April 12, 2010.
4. Open Source Center, Iraq : Provincial Elections Guide 2009 , Report , 21 January 2009.
5. international crisis group , Iraq's Provincial Elections: the stakes, Middle East Report N°82 , 27 January 2009.
6. International crisis group, Iraq's uncertain future: Elections and beyond, Middle East Report N°94, 25 feruary/2010 .
7. James Danly ,The2009 Kurdish elections, Washington DC: institute for the study of war , july 23, 2009.
8. Joseph Lapalombara , Politics Within Nations, New Jersey, Prentice-hall , Inc. ,Englewood Cliffs , 1974 .
9. Julius Guold and William L. Kolb (Edited by) , A Dictionary of The Social Sciences, The Free Press, New York, A Division of Macmillan Publishing Co., Inc. 1964 .
10. Kenneth Katzman , Iraq: Politics, Elections, and Benchmarks , A report prepared for members and

committees of congress, Washington DC: congressional research service , April 28, 2010.

11. Marisa Cochrane Sullivan , Iraq's ParliAmentary Election, Washington DC: Institute for the Study of War, October 21, 2009.
12. Marisa Cochrane Sullivan and James Danly, Iraq on the Eve of Elections, Washington DC: Institute for the study of war, March 3, 2010 .
13. Robert Hefner w., on history and cross-cultural possibility of democraticideal, democracy civility, 1998.
14. Scott Weiner, 2009 Provincial Elections Factsheet, Washington DC: Institute for the Study of War, January 25, 2009.


ZAHRAN
زهران
للنشر
PUBLISHERS
الرواد والمرجع الأصدق للكتاب الجامعي الأكاديمي
دار زهران للنشر والتوزيع